

الدكتور محمد صالح الألويسي

التعددية السياسية في عالم الجنوب



التعددية السياسية

في عالم الجنوب

التعددية السياسية

في عالم الجنوب

الدكتور

رعد صالح الآلوسي



حقوق التأليف محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بأية وسيلة إلا بإذن كتابي من المؤلف والناشر.

الطبعة الأولى

1427هـ - 2006م

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى الدائرة الوطنية (2006/3/588)
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (2006/3/523)

320.5

الأكوسي، رعد

التعددية السياسية في عالم الجنوب / رعد صالح الأكوسي.-
عمان: دار مجدلاوي، 2006.

() ص.

ر.أ: (2006/3/588)

الواصفات: / التعددية السياسية // الأنظمة السياسية / الانتماء
السياسي / السياسيون // الأحزاب السياسية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) 3 - 239 - 02 - 9957 ISBN

Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Code 11941
Amman- Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

تليفكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩

ص. ب. ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١
عمان - الأردن

www.majdalawibooks.com

E-mail: customer@majdalawibooks.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشره.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ
رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف من الآية (10)

المحتويات

11	المقدمة
	الفصل الأول
17	دراسة في التطور التاريخي والمفاهيم
19	المبحث الأول: التأصيل النظري للتعددية
19	أولاً: جذور التعددية في الفكر السياسي
19	جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين (هوبز، لوك، روسو، مونتسكيو)
25	مفكرين محدثين
27	ثانياً: التعددية في الفكر العربي الإسلامي
28	الإطار المرجعي للتعددية في الفكر الإسلامي
28	1- القرآن الكريم
31	2- السنة النبوية
32	3- اجتهادات الفقهاء
32	4- المقارنة بين الشورى والديمقراطية لدى مفكري عهد النهضة
37	المبحث الثاني: في تعريف التعددية

الفصل الثاني

47	تطور النظم الحزبية في عالم الجنوب
51	المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية
55	* مفهوم الحزب السياسي
59	المبحث الثاني: النظم الحزبية
59	1- نظام الحزب الواحد
61	2- نظام الحزبين
62	3- نظام تعدد الأحزاب
65	المبحث الثالث: مراحل تطور النظام الحزبي في دول الجنوب
65	1- المرحلة الأولى: التعددية الحزبية
72	2- المرحلة الثانية: أ- أنظمة الحزب المهيمن
75	ب- أنظمة الحزب الواحد
80	3- المرحلة الثالثة: العودة للتعددية

الفصل الثالث

85	المبررات الداخلية في الاتجاه نحو التعددية
87	المبحث الأول: تراجع أنظمة الحزب الواحد
99	المبحث الثاني: التطورات والضغط الداخلي
111	المبحث الثالث: انعكاسات انهيار الأنظمة الدكتاتورية
123	المبحث الرابع: فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية

الفصل الرابع

المبررات الخارجية في الاتجاه نحو التعددية

- 135
139 المبحث الأول: انكاسات ما بعد الحرب الباردة
153 المبحث الثاني: الانحسار الشيوعي في أوروبا الشرقية
165 المبحث الثالث: الدور الجديد للأمم المتحدة
183 المبحث الرابع: الضغوط والعوامل الاقتصادية

الفصل الخامس

مسارات ومستويات التحول نحو التعددية في دول الجنوب

- 197
201 المبحث الأول: مسارات التعددية الجديدة
207 المبحث الثاني: مستويات التعددية
215 المبحث الثالث: عالم الجنوب بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية
216 1- التعددية السياسية والتعددية الحزبية
218 2- اتجاهات عالم الجنوب في التحول نحو التعددية

الفصل السادس

موقف البلدان العربية من التعددية

- 225
227 المبحث الأول: نماذج بلدان عربية تعددية
235 المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في دول الخليج
237 المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في العراق

الفصل السابع

245	التحديات التي تواجه التعددية ومستقبلها في عالم الجنوب
251	المبحث الأول: التعددية ومواجهة التحديات
251	1- التعددية والاستقرار السياسي
254	2- التعددية والوحدة الوطنية
257	3- التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي
267	المبحث الثاني: أشكال التعددية ومستقبلها
267	1- التعددية الفوقية
269	2- التعددية والبقاء في السلطة
270	3- التعددية وأحزاب السلطة
271	4- التعددية وأجواء النظام الدولي
272	5- التعددية والانتخابات
273	6- التعددية وتداول السلطة
275	7- التعددية والمعارضة
278	8- التعددية والمؤسسة العسكرية
283	الخاتمة
291	المصادر

مُقَدِّمَةٌ

ما أن بدأنا ندق أبواب القرن الحادي والعشرين، حتى اهتزت صورة العالم، واهتزت معها نظم كثيرة من بلدان عالم الجنوب لتنفض عن نفسها تراكمات تجربة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود. تلك هي تجربة الحزب الواحد والأنظمة الدكتاتورية معلنة عن دخولها مرحلة جديدة من حياتها في ظل تجربة التحول نحو التعددية.

وقد شهدت المرحلة الجديدة تبديلاً هائلاً في المفاهيم في الوقت الذي وصلت فيه معظم التجارب السابقة إلى طريق مسدود. فهذه التجارب لم تستطع توفير الحلول للمشاكل التي واجهتها هذه المجتمعات.

وقد هيا الوضع الدولي الجديد، بانفتاحه على قيم ومبادئ جديدة، أصبح يستند إليها النظام، مدخلاً أساسياً لعملية الانتقال الديمقراطي التعددي، بقدر ما أشار إلى انكشاف هشاشة الأسس التي ارتكزت عليها الأنظمة السابقة، ويظهر ذلك من خلال تنامي موجة التحول نحو التعددية في غالبية هذه البلدان.

وأضحت التعددية، اليوم، وبغض النظر عن الأشكال والصيغ التي يمكن أن تأخذها، الشرط الأساسي في عملية التوظيف العقلاني لسياسة النظم. فالمطلب الديمقراطي التعددي مطلب أساسي، بل وتاريخي. ولم يعد السكوت في عملية البحث عن مصدر السلطة أمراً ممكناً. فقد انتشر الشك في جدية السلطات السياسية الحاكمة في غالبية بلدان عالم الجنوب، حتى تحول إلى أشبه مايكون بالطوفان الذي هدد هذه النظم وأصبحت هناك مطالبة بالتعددية للتأثير في السلطة السياسية ولدفعها في اتجاه أكثر أصالة يجعل من عملية التحول ضرورة لا بد منها.

والتعددية ظاهرة إنسانية يمكن الاستدلال عليها من خلال مظاهر مختلفة، فهي توجد في المجتمعات وفي الدول، مثلما هي انعكاس لتنوع الجنس البشري في تكوينه الطبيعي وفي تصوره الفكري والمجتمعي. فالتعدد موجود بالضرورة مادام هناك بشر يفكرون ويجتهدون عبر أدوارهم الاجتماعية المتباينة.

ولاريب في ان هذه الأدوار تصب في محصلتها النهائية في أداء السنظم السياسية ويعني ذلك، ضرورة احترام آراء الآخرين من خلال عدم ادعاء أي طرف محدد احتكاره الصواب دون الآخرين احتكاراً يجعل منه المستودع الوحيد للحقيقة.

وإذا كانت الديمقراطية بمضمونها التعددي قد أجلت في المراحل الأولى من بناء الدولة الحديثة والتي انشغلت في إقامة مؤسساتها ونظرت إلى التعددية من خلال وجهها السلبي بوصفها أداة تفكك وضعف للمجتمع الذي سعت إلى إنجاز أهدافه، فإن الإخفاق الذي منيت به التجارب على مستوى الاهداف، قد أجج الحديث من جديد عن التعددية.

وبمعنى آخر نقول، ان التحول نحو التعددية، يمثل اليوم أساساً لحركة تغيير وإصلاح، تتجاوز الأطر السابقة بقدر ماتعبر عن البحث عن أفق جديد للعمل والممارسة السياسية الوطنية، والتعددية مطلوبة كونها توفر المشاركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية في إطار النظام السياسي وعدم إجبارها على العمل من خارج النظام. فقد أضحت التعددية اتجاهاً يدعو إلى الثناء وذلك لأنه يؤكد ما يأتي:

- 1- إن إقرار التنوع في ثقافة كل تيار فكري وأيديولوجي والاعتراف بالآخر، هو معيار أساسي لتوحيد الجهود من اجل تعزيز الأهداف بعيدة المدى.
- 2- احترام الرأي الآخر، وهذا الأمر ينطوي على مناقشة، والمناقشة تحتم وجود درجة من الحرية، فهو يعني أذن إقرار بالحريات العامة.
- 3- ان التعددية هي عملية مستمرة من التفاعل المتبادل بين الحكومة والمجتمع.
- 4- تتيح التعددية لأي من أطرافها، إمكانية الوصول إلى السلطة مكان الطرف المسيطر عن طريق التداول السلمي للسلطة.
- 5- يشكل النزوع نحو التعددية، ضرورة تنبع من إرادة الإصلاح والتجديد والتطوير السياسي التي يتوقف عليها مستقبل هذه المجتمعات.

6- الاستناد إلى التعددية لا يعني ان جميع المشكلات سوف تحل تلقائياً، وانما يعني انها أصبحت قابلة للحل عبر ممرات جديدة توفرها عملية التحول نحو التعددية.

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها مجموعة من العوامل المتداخلة في أحداث هذا التحول نوجزها بما يأتي:

1- انها تشير إلى الانغلاق الذي ساد الأنظمة السياسية لعموم بلدان عالم الجنوب والتي اتسمت بالشمولية والدكتاتورية خلال المرحلة السابقة.

2- تأكيد مجموعة العوامل الداخلية التي شكلت عامل دفع باتجاه التجربة الجديدة واتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين.

3- متابعة التطورات التي اتسم بها الوضع الدولي الجديد وخاصة في الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ومدى انعكاسها على بلدان عالم الجنوب في ضوء عنصر الإرغام الذي تميز به الوضع الدولي الجديد.

4- محاولة تأطير النماذج التي يمكن ان تأخذها التجربة التعددية في ضوء الواقع المجتمعي لدول الجنوب.

ولاشك في ان التعامل السليم مع الظواهر منذ بدايتها، من خلال معرفة أسبابها وسبل معالجتها يخفف الكثير من صعوباتها في المستقبل. عليه فقد اتجهنا إلى تحليل إشكالية النظام السياسي في دول الجنوب عبر التأكيد على:

1- ان دخول عالم الجنوب مرحلة التعددية، من الممكن ان يؤدي إلى إنجاز الغايات الأساسية والمتمثلة في بناء تجربة ديمقراطية ناجحة.

2- مناقشة الظروف والأرضية التي تحتاجها التجربة وبما يتناسب وإمكانات هذه الدول، أي العمل على احترام التعددية واختلاف الأفكار والآراء واحترام الحقوق المدنية والسياسية.

3- حدود تأثيرات النظام الدولي الجديد على تجارب دول الجنوب في التعددية الجديدة.

4- تأكيد الطبيعة المؤسسية للتعددية والتي تعني إمكانية تداول السلطة شرعياً وسلمياً عبر آليات قانونية وسياسية.

5- تلمس آفاق النجاح الذي حققته العديد من هذه الدول في سياق الكشف عن مواطن الخلل الذي أصاب بعضها وانعكاس ذلك على مستقبل التجربة في إطارها العام.

6- تأثيرات الحرب الأمريكية على العراق واسقاط النظام السياسي فيه ومارافقها من تطورات في المنطقة.

ولقد تناولنا بالتحليل السياسي، ظاهرة التحول نحو التعددية مركزين على بيان الأسباب الموجبة لهذا التحول داخلياً وخارجياً، فضلاً عن بيان مسارات التحول وآفاقه المستقبلية من خلال بيان متطلباتها الأساسية، وطالما ان البحث انصب على تحليل نماذج من النظم السياسية، فقد سعينا إلى الاستفادة من منهج التحليل النظمي (السيستمي) وآلياته الأساسية، ومعرفة المدخلات والمخرجات وطبيعة العمليات التي تجري داخل النظام السياسي وصولاً إلى صنع السياسات العامة في مختلف الميادين.

وتم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة. وقد ضم الفصل الأول مبحثين، الأول عني بالتأصيل النظري لمفهوم التعددية، وكان حري بنا تتبع جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين، ومن ثم متابعة التعددية في الفكر العربي الإسلامي. كما تابعنا تعريف التعددية في المبحث الثاني. وفي الفصل الثاني تابعنا تطور النظم الحزبية في عالم الجنوب من خلال دراسة نشأة الأحزاب السياسية والنظم الحزبية فتت إلى الإشارة إلى أنظمة الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب. ونظراً للتداخل الذي اتسمت به النظم السياسية في عالم الجنوب، فقد استعرضنا هذه النظم على مرحلتين، شملت الأولى التعددية الحزبية التي اسفرت

عنها التجربة بعد الاستقلال مباشرة، ثم بعدها الانتقال إلى أنظمة الحزب المهيمن كمرحلة وسطية، فالحزب الواحد وأخيرا العودة إلى نظام تعدد الأحزاب.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان المبررات (الداخلية في الاتجاه نحو التعددية) والذي ضم أربعة مباحث، تناول المبحث الأول أسباب التراجع في أنظمة الحزب الواحد، بينما اهتم المبحث الثاني بمتابعة التطورات والضغط الداخلي الدافعة باتجاه عملية التحول الديمقراطي. وعالج المبحث الثالث تأثيرات التقليد والتحسب في عموم عامل الجنوب، وانصب المبحث الرابع على بحث الأسباب التي وقفت وراء فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية الداخلية.

وكرس الفصل الرابع لمعالجة المبررات الخارجية في الاتجاه نحو التعددية في دول الجنوب وذلك في أربعة مباحث. جاء المبحث الأول ليشير إلى تلك التأثيرات التي تضمنها الوضع الدولي الجديد، في حين تناول المبحث الثاني مسألة انهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية وتأثير هذا الانهيار في عالم الجنوب. بينما تضمن المبحث الثالث، الدور الجديد الذي بدأت تضطلع به الأمم المتحدة، من خلال كثرة التدخلات في شؤون دول الجنوب تحت راية العالمية. وكرس المبحث الرابع للضغوط والعوامل الاقتصادية التي خضعت لها النظم السياسية لهذه المجموعة من البلدان.

وانصرف الفصل الخامس لمتابعة مسارات ومستويات التحول نحو التعددية ومستقبلها في عالم الجنوب في ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الأول بمتابعة مسارات التعددية الجديدة بينما عالج المبحث الثاني مستويات التعددية. وانصب المبحث الثالث على دراسة واقع عالم الجنوب على وفق مديات التجربة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية والاتجاهات المتباينة للدول في عالم الجنوب.

وفي الفصل السادس تناولنا موقف البلدان العربية من التعددية في ثلاثة مباحث، اشار المبحث الاول إلى بعض نماذج تطبيق التعددية في بعض البلدان العربية التي اخذت بها. وحيث ان لدول الخليج العربي خصوصية في طبيعة

انظمتها فقد افردنا المبحث الثاني لدراسة بعض التحولات في الطريق الديمقراطي والتي اجرتها الانظمة السياسية لمجموعة هذه الدول تمشياً مع موجة الديمقراطية التي غزت المنطقة العربية.

ونظراً للطبيعة التي رافقت التطور الكبير والحدث الامبرز في المنطقة العربية والمتمثل بغزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها واسقاط النظام السياسي فيه. وما رافق ذلك من محاولة اقامة نظام ديمقراطي على الطريقة الامريكية، فقد وجد الباحث ضرورة الاشارة ولو بشكل سريع إلى حالة الانفتاح الديمقراطي التعددي في العراق بعد احداث 9/نيسان/2003.

كما تناولنا في فصل مستقل، هو الفصل السابع التحديات التي تواجه التعددية ومستقبلها في عموم عالم الجنوب وتم ذلك من خلال مبحثين تناول الاول مواجهة التعددية لاهم التحديات الداخلية مثل الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والاصلاح السياسي والاقتصادي الذي ينبغي للديمقراطية التعددية ان تتصدى لها في هذا الجزء من العالم، في حين تناول المبحث الثاني بالرصد اشكال التعددية في عالم الجنوب برؤية واقعية ومستقبلية في آن معاً.

واحتوت الخاتمة على جملة من التصورات والاستنتاجات التي خلصنا إليها في ضوء التطبيق العملي للعديد من تجارب عالم الجنوب في التحول نحو التعددية.

وختاماً أسأل الله العلي القدير في ان أكون قد وفقت في معالجة الموضوع قيد البحث، وان أكون قد اسهمت، جزئياً، في سد الفراغ الذي تعاني منه مكاتبنا، لاسيما في موضوع التعددية الحزبية والسياسية، ومن الله التوفيق.

المؤلف

الفصل الأول

دراسة في التطور التاريخي والمفاهيم

المبحث الأول: التأصيل النظري للتعددية

أولا: جذور التعددية في الفكر السياسي

جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين

هوبز - لوك - روسو - مونتسكيو - مفكرين محدثين

ثانيا: التعددية في الفكر العربي الإسلامي

الاطار المرجعي للتعددية في الفكر الإسلامي

1- القرآن الكريم

2- السنة النبوية

3- اجتهادات الفقهاء

4- المقارنة بين الشورى والديمقراطية لدى مفكري عهد النهضة

المبحث الثاني: في تعريف التعددية

المبحث الأول

التأصيل النظري للتعددية

أولاً: جذور التعددية في الفكر السياسي:

هنالك مفارقة سياسية تتلخص في، انه لا مجتمع من دون سلطة، وبالمقابل، لا سلطة من دون مخاطر، فيقدر ماسوف تمثل السلطة من تجسيد لطموحات المجتمع، فإنها بالوقت نفسه تتضمن إمكانية الانتهاك والشر. ومن هنا، كانت الضرورة، في ان يؤمن النظام القانوني للسلطة، حق الفئات الاجتماعية كافة في التنظيم المستقل، الذي يتيح امكانية التعبير عن آرائها وطموحاتها في سعيها السلمي للوصول إلى السلطة. ولعل ذلك مايمثل جوهر التعددية.

جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين:

كان جابمان قد تتبع جذور التعددية، وأرجعها إلى الفكر الإغريقي وإلى الفكر اليهودي - المسيحي، بتحديد أصل التعددية في الحكم على النشاطات التفصيلية من خلال المؤسسات الطوعية والخاصة، على انه يسمح بممارسة السياسة العقلانية في مجتمع ما ويوفر لأعضاء المجتمع القناعة حول الإنجاز التنافسي والتعاوني، ويعمل على موازنة المفهوم العام للعدالة⁽¹⁾.

غير ان فريقاً آخر من الباحثين^(*)، الذين تناولوا التعددية، أشاروا إلى ان أصولها تعود إلى المفكرين أمثال (لوك) و(مونتسكيو)، في القرن السابع عشر في مواجهة فكرة السيادة التي دافع أصحابها عن الحكم المطلق، عندما تم التأكيد على

(1) Michael Weinstein, Philosophy, Theory, and Method in contemporary Political Thought, Illinois, Scott, Foresman and company, 1971, P.104.

(*) ينبغي ابتداءً، النظر إلى التعددية في سياقها التاريخي والاجتماعي، ليست بوصفها شكلاً سياسياً أو تنظيمياً قانونياً بقدر ماهي تعبير حقيقي وأمين عن وضعية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. انظر: د. سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص103.

ضرورة ان تقوم الدولة على أساس الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة للدولة⁽¹⁾. فالقنات الحاكمة، لا ينبغي لها ان ستحوذ على السلطة المطلقة.

هوبز:

ففي الوقت الذي كان فيه هوبز، قد سعى في كتابه (التنين والعلاقة) Leviathan، إلى تبرير الحكم المطلق^(**)، على أساس حالة الناس في الطبيعة التي صورها على أنها حالة فوضى وحرب مستمرة وصراع الكل ضد الكل، ولأجل الخروج من ذلك فقد تعاقدوا على ان يعيشوا تحت سلطة واحدة وانهم بموجب هذا العقد قد تنازلوا^(*)، عن كل حقوقهم الطبيعية لهذا الحاكم⁽²⁾.

لوك:

يتفق لوك وروسو مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على أساس فكرة العقد الاجتماعي الذي انتقل بموجبه الأفراد من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة⁽³⁾. غير انهم يفترون عنه في كيفية التصور لصيغة العقد ومضمونه. فقد أوضح جون لوك John Lock في مؤلفه (مقالتان حول الحكومة المدنية)

(1) وحيد عبدالمجيد، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، مجلة المنار، العدد 53، أيار، 1989، ص 27 ؛ كذلك انظر: احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، تحول مقيد وآفاق عاتمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، السنة 1992/1، ص 4-5 ؛ وانظر أيضا: حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، السنة الخامسة، تموز 1994، ص 92-93.

(**) لقد حاول هوبز ان يكيف فلسفته في العقد الاجتماعي لخدمة آرائه في دعم الحكم المطلق لأسرة آل ستيوارت في إنكلترا. انظر، د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة في علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 1987، ص 93.

(*) هذا النزول من جانب واحد، أي ان الأفراد - في نظر هوبز - قد اتفقوا فيما بينهم على اختيار ذلك الرئيس الأعلى دون ان يشركوه في الاتفاق، أي دون ان يكون طرفا في العقد ومن غير ان يرتبط من ناحيته بشيء ومادام الأفراد قد نزلوا له عن حقوقهم كاملة دون ان يلزموه بشيء فسيكون سلطانه عليهم مطلقا لاحد له. انظر د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص 147.

(2) د. اسماعيل علي سعد، علم السياسية، دراسات نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 195-196 ؛ كذلك انظر: د. ثروت بدوي، المصدر السابق نفسه، ص 147-150.

(3) د. ثروت بدوي، المصدر السابق نفسه، ص 155.

(The Treatises of Government) ان الانتقال من (حالة الفطرة^(*))، إلى حالة المجتمع السياسي لا يتصور إلا بالرضا، فما دام الأفراد أحراراً متساوين في الحياة الفطرية، فلا يمكن إجبار أحدهم على الانتقال إلى حياة الجماعة والخضوع إلى حاكم سياسي إلا بإرادته وطوع اختياره مدفوعاً بالرغبة في المحافظة على حياته والتمتع بحقوقه⁽¹⁾. ثم أن هذه الحقوق وجدت قبل قيام المجتمع السياسي، وعليه فالحاكم لدى لوك^(*) هو (طرف في العقد الاجتماعي ومسؤول عن القيام بحماية الحقوق والحريات، فهو مقيد وملزم بهذه الواجبات)⁽²⁾، فالانتقال من (حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة قد تم بعمل إرادي)⁽³⁾. وبالتالي فإن (ممارسة السلطة السياسية بالنسبة إلى لوك أمر محدد بحدود غائية تتجسد لديه في السلام، الأمان، والصالح العام للناس)⁽⁴⁾.

ويبدو أن لوك أراد أن يجعل من الدولة حامياً لحريات الأفراد وحقوقهم الطبيعية الأولى فلا تظل سلطتها مشروعة وطاعتها واجبة، إلا بقدر حرصها على صيانة تلك الحريات والحقوق⁽⁵⁾. بعبارة أخرى، أن لوك قد أنشأ عقدين، الأول يتمثل في العقد الاجتماعي الذي ارتضاه الناس لتكوين المجتمع السياسي، والثاني

(**) إن حالة الطبيعة، هي حالة مساواة وحرية، أي أن الناس يواجهون أحدهم الآخر من خلال مكانتهم المتساوية بوصفهم مخلوقات الله دون أي سلطة لأحدهم على الآخر أو حق أحدهم لتقييد التزام الآخرين بقانون الطبيعة، انظر:

John Dunn, The Political Thought of John Locke, Cambridge: The University, Press, 1969, P.124.

- (1) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 156.
 (*) لقد كان تأثير لوك واسعاً في القرن الثامن عشر ويعزى ذلك إلى أن نظريته السياسية قد حظيت بالإعجاب فقد وضع لمعاصريه بهيمنة ووضوح بأن قناعتهم بأن السلطة الاعتبارية والاستبدادية ينبغي أن تخضع لقيود أخلاقية. انظر:

Charles Vereker, The Development of political Theory, London: Hutchinson co. LTD, 1964, P.104.

- (2) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص 197.
 (3) د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986، ص 282.
 (4) Charles Vereker, Op, Cit., P.102.
 (5) د. محمد طه بدوي، المصدر السابق نفسه، ص 284.

عقد الحكم الذي اتفقوا فيه أن يولوا أحدهم السلطة العليا⁽¹⁾. وبموجب هذين العقدين، فإن لوك يرى أن تكون للجماعة سلطتان هما سلطة التشريع التي تضع القواعد اللازمة لحفظ الجماعة وأفرادها والسلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ القوانين، ويربط بها سلطة ثالثة يسميها لوك السلطة التعاهدية⁽²⁾.

ويتجنب لوك شرك مشاكل السيادة من خلال وصف الهيئة التشريعية بأنها تمارس أمانة⁽³⁾. وهذه الأمانة أوتمن عليها الحاكم لمصلحة الشعب، لذلك فإنه يعطي للشعب الحق في سحب الثقة واستعادة السيادة، مرسى بذلك أسس الديمقراطية الحرة ذات النزعة الفردية.

روسو:

أما رسو^(*) فقد تأثر بالدراسات التي قام بها هوبز ولوك عن العقد الاجتماعي وعبر عن آرائه السياسية بطريقته الخاصة في كتابة العقد الاجتماعي⁽⁴⁾. فمنذ البداية يبرز رسو ما أسماه الإرادة العامة "Volonte Generale" كمحور لفلسفته في العقد الاجتماعي بدلاً من القانون الطبيعي عند لوك. فهو لا يرى إن السعادة تتحقق إلا عن طريق الحياة الاجتماعية، والتي لا تتحقق إلا بعقد يبرمه الأفراد معاً لخلق الجماعة الاجتماعية⁽⁵⁾. وهذا العقد الاجتماعي هو الذي أنهى حالة الفطرة وأعطى السيادة للمجموع بعد أن تنازل كل فرد عن حقوقه للمجتمع⁽⁶⁾. وهو يرى أن السلطة مجسدة في هذه الإرادة، وعليه فإن وجود أي جهات أو أشخاص تمارس

(1) د. اسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص 197-198.

(2) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 158-159.

(3) Charles Vereker, Op. Cit. P.102-103.

(*) هناك من يرى أن كتابات رسو ليست واضحة ومنظمة من الناحية الفلسفية لكنهم يقرون بأن لديه إحياءات. انظر:

J. Charless kings And James A.Mc Gilvray, Political And Social Philosophy, New York: Mc Graw-Hill, nc. 1973, P.126.

(4) د. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط3، 1983، ص 94.

(5) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(6) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص 119.

بين السلطات، فإنما تكون بناء على توكيل من الإرادة العامة، فهي ليست صاحبة سلطة وإنما يمكن اخذ وكالتها متى ارادت الارادة الحقيقية ذلك⁽¹⁾. فالسلطة والسيادة للشعب وليست للحاكم⁽²⁾، وإن السلطة ليست لأفراد معينين، وإنما هي سلطة الكل، وعليه (تصبح الحكومة بحكم هذا المفهوم حارسة للسيادة، فالشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية، وسلطة الحكومة ماهي إلا سلطة تنفيذية باعتبار ان القانون يصدر عن الإرادة العامة)⁽³⁾. ولهذا فهو يميز بين الحكومة والدولة، فالأولى تمثل الشخص السياسي للإرادة العامة صاحبة السيادة العليا، بينما الثانية تتكون من الأفراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الإرادة العامة، وبالتالي فهي موكلة من قبل الشعب⁽⁴⁾، ليستنتج ان القوانين النوعية المرضية أخلاقياً هو السبيل الأساس لنقل الأفراد مما هم عليه إلى مايمكن ان يكونوا عليه⁽⁵⁾.

مونتسكيو:

والحال ان افضل ما جاء به القرن الثامن عشر، بالنسبة للتعددية، هو أفكار مونتسكيو (Montesquieu) في كتابه (روح القوانين Esprit des lois) الذي فصل فيه بين السلطات العامة في الدولة تحقيقاً للتوازن ومنعاً من الاستبداد وضماناً للحريات والحقوق. فقد تمكن مونتسكيو من البحث عن الحكمة العاقلة في الوجود السياسي بشكل عام⁽⁶⁾. وقد بدأ معالجته للمشكلة من ثانياً فكرة ان السلطة " قوة " وان القوة لاتقيدها إلا قوة من طبيعتها. فليس هنالك صاحب سلطة إلا ويميل إلى التعسف فيها، وهو يستمر في ذلك حتى يجد ما يوقفه، وبحكم طبيعة الأشياء، لا

(1) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(2) أبو اليزيد علي المتيت، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(3) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص 199.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 120.

(5) Charles Vereker, Op.Cit, P.199.

(6) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص 96.

يوقف القوة إلا القوة⁽¹⁾ (Le Pouvoir arrete le pouvoir). وقد نقل هذه الفكرة إلى سلطة الدولة ليرى في توزيعها ومن ثم تجزئتها بين عدد من أجهزة، ما يكفي لوقف كل جهاز منها (كقوة) في وجه القوى الأخرى، وتأمين بذلك الحريات الفردية على نفسها من عدوان السلطة المطلقة⁽²⁾. إلا أن مونتسكيو لم يقصد الفصل التام بين السلطات، وإنما الفصل المرن، بمعنى أن يكون هناك توازن وتعاون بين السلطات الثلاثة في تحقيق الصالح العام⁽³⁾. وهو حين يقارن بين أشكال الحكومات بتقسيمها إلى جمهورية وملكىة واستبدادية⁽⁴⁾، فإن غايته الاهتمام إلى الوسائل والتنظيمات التي يمكن أن تحول دون الاستبداد وتضمن الحرية⁽⁵⁾.

ومن الجدير بالملاحظة، أن مونتسكيو تمنى ما يمكن أن يسمى الغرض الأخلاقي من القانون، وتوجهه الأصلي عن طريق سببه النهائي. لكنه تمنى أيضاً، أن يعد ملاءمته للظروف المعينة التي يمكن أن يعمل فيها⁽⁶⁾. ولهذا فهو يقرر أن (غاية المؤسسات، هي ضمان أعضاء المجتمع المدني ضد السلطة السياسية الطامعة في خرق حرياتهم الفردية، أو حجب حقوقهم الخاصة)⁽⁷⁾.

وإذا كان هدف مونتسكيو من طرح مبدأ الفصل بين السلطات قد تجلى في (منع التعسف والاستبداد والافراد بالسلطة)⁽⁸⁾، فإنه بذلك يكون قد أرسى أسس التعددية المؤسسية التي قامت على هدى نظريته في الفصل بين السلطات.

(1) يقول مونتسكيو: (لتشكل حكومة معتدلة، من الضروري ربط القوى، وتنظيمها والسيطرة عليها وجعلها تقوم بمهامها، وإعطاء ثقل لواحدة لتمكينها من التصدي للأخرى). وهذه هي تحفة التشريع، التي نادراً ما تكون وليدة الصدفة. انظر:

Charles Vereker, Op.Cit,P.109.

(2) د. محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 116-117.

(3) د. أبو اليزيد علي المكي، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(4) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 164.

(5) د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين بيروت، ط2، 1970، ص 325.

(6) Charles Vereker, Ibid, P.106.

(7) جان وليام لابياري، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، 19083، ص 150-151.

(8) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 173، السنة 1993/7، ص 56.

مفكرين محدثين:

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، كان كل من أوتوفون جيركه وف. و. متيلاند قد أعطوا، الاتحادات الدائمة، التي تقوم داخل المجتمع، شخصيات حقيقية، باعتبار ان لها وعياً جماعياً، وإرادة جماعية مستقلين عن عقول وإرادات أعضائه المختلفين، علاوة على انهما مصدر اصيل في نمو القانون. أي ان كلا منهما يعمل من دون ترخيص سابق من الدولة، كجهاز يتم عن طريقه تحول المعتقدات المشتركة ذات الطابع القانوني إلى قواعد قانونية، وتؤدي الدولة الدور الأول في هذه العملية، ولكنها ليست الوحيدة⁽¹⁾.

ويبدو ان الدافع الرئيس في كتابات جيركه ومتيلاند، كان (الرغبة في منح المنظمات الاجتماعية الكبرى، الاعتراف بامتيازاتها والتزاماتها وحقوقها الاندماجية. فليس الفرد هو الوحدة الوحيدة التي يتألف منها المجتمع، وانما الاتحادات الأخوية والدينية والمهنية، لها أيضاً شخصية وينبغي ان تمنح مركزاً قانونياً مثل المواطنين)⁽²⁾.

والاتجاه نفسه نجده لدى تعدديين آخرين، مثل جوزيف بول بونكور^(*) وهارولد ج لاسكي.

على ان الجانب الأوفر في عملية التأصيل والتطوير لفكرة التعددية، جاء من قبل المفكرين الأمريكيين خلال القرن الماضي. ويمكننا تتبع التعددية الأمريكية بالعودة إلى مقالة بعنوان (الفئة، اهدافها وسيطرتها) (Factions: Their cause and Cantrol)، التي كتبها جيمس ماديسون (James Madison)، وهي واحدة من البحوث التي ظهرت في العدد العاشر من مجلة (The Federalist) حيث عرف

(1) أدوار. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبدالكريم احمد، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، 1988، ص 89.

(2) أدوار. بيرنز، المصدر نفسه، ص 89.

(*) وهو من أبرز رجال السياسة في فرنسا وكان وزيراً للخارجية، وقد ساعد في إنشاء كل من عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وكان من دعاة إنشاء بوليس دولي لمنع الاعتداء. انظر إدوار بيرنز، مصدر سبق ذكره، ص 89-90.

ماديسون الفئة، بأنها (عدد من المواطنين سواء أكانوا أغلبية أم أقلية ممن يجمعهم شعور مشترك بالعاطفة او بالاهتمامات تغاير المواطنين الآخرين او تسير بالـضد من الاهتمام العام للمجتمع)⁽¹⁾. وقد أشار إلى ان اكثر المصادر الدائمة والمشاركة للفئات قد أصبحت متعددة وهي تشير إلى عدم العدالة في توزيع الثروة⁽²⁾.

وحيث ان الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية وان الصراع بينهم حتمي⁽³⁾. لهذا فهو يرى ان السيطرة على تلك المصالح المشتركة يشكل الواجب الرئيس للتشريع الحديث ويتضمن إيجاد روح الحزب والفئة في العمليات الاعتيادية والضرورية للدولة⁽⁴⁾. وعليه ينبغي وجود هيكل سياسي يساعد على تجنب الآثار السيئة لأنانية الأفراد، وأهم ملامحه التوازن المؤسسي، والفصل الرأسي بين السلطات الثلاث، والتقسيم الأفقي للسيادة من خلال الفيدرالية⁽⁵⁾، ان ذلك يضمن لدى ماديسون، قيام جماعات ومناطق مختلفة داخل الدولة بحيث تتنوع الجماعات السياسية وبما يؤدي إلى تعدد مراحل صناعة القرار التي تضعف حتماً من إمكانية طغيان الأغلبية⁽⁶⁾.

وعدا عن إيجاد تعريف لمصالح المجموعة على انها تمثل، نشاطاً متعارضاً، فقد اسهم دعاة التعددية الأمريكيون في تطوير سايكولوجية المعرفة السياسية ووصفوا المؤسسة الحديثة، وناقشوا مشكلة الفئة وساهموا في التحليل الوظيفي للهيكل الاجتماعية، فقد اعطوا اهتماماً كبيراً للعلاقات بين القانون والنشاطات الاجتماعية⁽⁷⁾.

إن ذلك مايتضح في تأكيدات (ماديسون Madison، وكالون Calhuon، ولوي Lowy)، على أهمية القانون بوصفه عنصراً فعالاً مستقلاً في الوجود الاجتماعي،

(1) Michael Weinstein, Op.Cit,P.104.

(2) Ibid., P.106.

(3) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(4) Michael Weinstein, Ibid.,P.106.

(5) وحيد عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(6) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(7) Michael Weinstein, Op.Cit.P.126.

بينما أكد آخرون من امثال (بنتلي Arthur bentley وترومان David Truman ودال Dahl Robert)، كيفية خدمة القانون لوظائف وإدامة الفعاليات البشرية الأخرى⁽¹⁾.

وربما في هذا الإطار، أخذت التعددية، اهتماماً متزايداً، بقدر ما أصبحت تنصب على التركيز في الوسائل التي تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومصالحهم من خلال مؤسسات متعددة في إطار نظام سياسي يسمح بقبول قواعد الديمقراطية.

ثانياً: التعددية في الفكر العربي الإسلامي:

يقترن مصطلح التعددية مع مفهوم الشورى في الحضارة العربية الإسلامية، (والشورى لغة من الشارة والمشورة، أي ما يظهر من نقاش الأمور، وهي الأمر الذي يتشاور فيه. والشورى الخبرة للتوصل بها لمعرفة الرأي الصواب أو الحق فيها)⁽²⁾. وفي اللغة ينظر إلى الشورى بوصفها (استصفاء التفكير الصائب وإظهار الرأي السديد، أما المعنى الاصطلاحي فتعني المفاوضة في الكلام يظهر الحق فهو إذن استخراج الصواب بعد النظر في الآراء)⁽³⁾ كما إن الشورى تختلف عن الاستشارة^(*).

(1) Ibid,P.126.

(2) د. احمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(3) د. احمد صدقي الدجاني، المصدر نفسه، ص 89.

(*) ثمة فرق بين الاستشارة والشورى. فالاستشارة هي طلب الرأي أو المشورة ممن يكون محل ثقة الطالب. وطالب الاستشارة هو وحده صاحب الحق في اتخاذ القرار في المسألة التي يطلب الرأي فيها. أما الشورى فهي الوسيلة الجماعية الشرعية التي تصدر بها الجماعة أو الأمة قراراً في شأن من شؤونها العامة للمزيد النظر: فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 166، السنة 1992/12، ص 17. وهناك من يرى ان الشورى نظام مدني، لأنها وثيقة الصلة بسياسة الحكم وهي من أمور الدنيا. للمزيد النظر: مجموعة مؤلفين، قضية الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ملتقى الحوار العربي الشوري الديمقراطي، طرابلس، 1991، ص 103.

الاطار المرجعي للتعددية في الفكر الإسلامي

الملاحظ، أن الإسلام. كان قد أنضج فكرة الشورى التي ارتكزت على أسس متينة، ولو حاولنا العودة إلى الإطار المرجعي للتعددية في التصور الإسلامي، فإننا سنقف على مصادر أساسية عديدة وهي⁽¹⁾:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- السنة النبوية.
- 3- اجتهادات الفقهاء.

ومن الممكن ان نضيف هنا مصدرا او رافداً آخر ذلك المتمثل بالفكر الذي طرحه رواد النهضة العربية.

1 - القرآن الكريم

إن أول هذه المصادر هو القرآن الكريم، الذي أكد وجود التنوع والاختلاف بين الناس، لأجل ان القرآن الكريم عد الاختلاف سواء بالعقيدة، او بالموقف هو من سنن الله في خلقه. فقد جمع الإسلام بين الشؤون المادية والروحية ونظم نشاط الإنسان الدنيوي⁽²⁾.

ولو حاولنا العودة إلى الآيات القرآنية فس نجد، انها تكشف وفي مواضع عديدة عن الاختلاف الذي اراده الله، فقد جاء في سورة هود، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽³⁾. فهذا الاختلاف هو آية للناس الذين تركت لهم حرية الاختيار ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تَكْذِبُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ

(1) د. سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(2) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(3) القرآن الكريم، سورة هود، الآية 118.

(4) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 99.

بِالْمُفْسِدِينَ⁽¹⁾، وَ ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيثُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ⁽²⁾﴾.

وترتيباً على هذا الحق في الاختلاف فإن النص القرآني قرر أنه ﴿مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ⁽³⁾﴾، و ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ⁽⁴⁾﴾.

جاءت هذه الآيات لتكشف احترام الإسلام للآخر بالاعتراف به كما هو بوصف أن كل إنسان، مسؤولاً، مسؤولية تامة وكاملة عما يفعل بنفسه⁽⁵⁾.

وإذا ما شئنا التماس النصوص القرآنية المباشرة الداعية للشورى، فيمكن الإشارة إلى ما جاء في سورة آل عمران، ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ⁽⁶⁾﴾، وهو تأكيد على أن طبيعة المجتمع المسلم، أن يكون الأمر شورى بين الناس، ومن هذه الشورى الجماعية يصدر إجماع المؤمنين الواجب الاتباع فيما يقرره القرآن⁽⁷⁾.

والملفت للنظر، أن تحمل إحدى سور القرآن الكريم اسم (الشورى) التي أكدت أن أمر المسلمين هو (شورى بينهم)⁽⁸⁾. ومن التسمية يمكن الاستدلال على أهمية الموضوع في المجتمع الإنساني. فهذه السورة تشير في الجزء الأول منها إلى مشيئة الله في تعدد الأمم وإلى إمكانية حدوث الاختلاف⁽⁹⁾. فالله ﷻ قد خلق الناس

(1) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 40.

(2) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 41.

(3) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 29.

(4) القرآن الكريم، سورة الكافرون، الآية 6.

(5) علي عيسى عثمان، الاعتراف بالإنسان هو الأصل في حقوق الإنسان: الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 68، السنة 1984/10، ص 40.

(6) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 159.

(7) د. حسن عبدالله الترابي، الشورى والديمقراطية: اشكالات المصطلح والمفهوم، مجلة المستقبل العربي، العدد 75، السنة 1985/5، ص 12.

(8) القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38.

(9) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص 31.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾⁽¹⁾
 ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافَ السِّنِّكُمْ وَالْوَانِكُمْ
 إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾.

وفي الوقت الذي يقر فيه الإسلام، الحق في الاختلاف والتعدد بين الناس، فإنه يقر أيضاً التعدد في العقائد. فاعترف باليهودية والمسيحية، بل انسحبت الدائرة لتشمل الصابئة والمجوس الذين عدوا أهل ذمة⁽³⁾. ففي الإسلام ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾⁽⁴⁾.

وتوافقاً مع احترام الإسلام للإنسان، فإن الله تعالى قد أوجد في الأرض خليفة ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾⁽⁵⁾. غير أن الخليفة لم يكن حاكماً مطلقاً يجمع بين يديه السلطات كافة⁽⁶⁾. فالأمة الإسلامية هي مصدر السلطات. فليست (سلطة الحاكم في الإسلام مطلقة، إنما هي مقيدة بالشروط الشرعية)⁽⁷⁾ وهذا يعني، أن المطالبة بالحكم المقيد وبالحرريات الإنسانية وطرق حمايتها لها أصولها في التراث السياسي الإسلامي⁽⁸⁾.

ولعبرة بالغة أن كان أهم قصص القرآن الكريم هي قصة الاستبداد الفرعوني، ضربها الله مثلاً للباطل الذي يقابل حق حرية الناس من الاستبداد في الأرض

(1) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 13.

(2) القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 22.

(3) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص 13 ؛ كذلك انظر: د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(4) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 256.

(5) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 30.

(6) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 128.

(7) خلدون حسن النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الحرية، مجلة المستقبل العربي، العدد 184، السنة 6/ 1994، ص 32.

(8) المصدر السابق نفسه، ص 32.

واجتماعهم بالحرية والشورى⁽¹⁾. فقد أرسل الله تعالى موسى وهارون إلى فرعون ﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴾⁽²⁾.

وحيث تكون الشورى، أساس اختيار الحاكم وقاعدة مراقبة سلطاته⁽³⁾. فقد أقر الإسلام بوجوب مساءلة الحاكم، وأعطى الأمة حق المحاسبة ﴿ وَلَٰكِنَّا تَرَكْنَا إِلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾⁽⁴⁾.

2 - السنة النبوية

تكشف طبيعة الحياة التي أسسها الرسول ﷺ في دولة المدينة^(*) عن المتطلبات الأساسية للشورى، فقد حفظت لنا السيرة النبوية في العهد المدني صورة واضحة عن هذا النظام على صعيدي الفكر والممارسة⁽⁵⁾. فنظام التعدد والتشاور الذي جاء روحياً استناداً إلى الآية الكريمة ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾، تجسد في شكل (وثيقة) عرفت باسم (الصحيفة)، نظمت العلاقات بين أهل المدينة جميعاً، فقد كان نظام الشورى في دولة المدينة، يعترف بوجود التنوع في مجتمع الدولة. فقد اعترف بالتنوع على صعيد دائرة الانتماء العقيدي (اليهود والنصارى) وكفل لهم حقوقهم وحدد واجباتهم، وعلى صعيد (الانتماء لأقوامهم) حين تعامل مع القبائل والعشائر كاسم (أي الجماعات) واحترام العهد الذي أعطاه الرسول ﷺ للنصارى نجران لأنه يقدم نموذجاً لعقد الذمة بين المسلمين و"الكتابيين"⁽⁶⁾.

(1) د. حسن عبد الله الترابي، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) القرآن الكريم، سورة طه، الآية 43.

(3) د. فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، الجزء الأول، الهيئة المصرية للكتاب، 1974، ص 236.

(4) القرآن الكريم، سورة هود، الآية 113.

(*) إن الدولة في الإسلام ذات طبيعة مزدوجة، فهي دولة دينية شرعاً وعقيدة سلطة مدلية بشرية حكماً وإدارة. انظر: محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 203، السنة 1996/1، ص 11.

(5) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص 33 ؛ وانظر أيضاً: د. حسن عبد الله الترابي، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.

(6) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص 35.

وأستطيع القول بأن هذه الصحيفة كانت بمثابة الدستور الذي سارت عليه دولة المدينة، بقدر ما كانت قد ضمنت فيه الحقوق والواجبات، انسجماً مع ممارسة الرسول ﷺ العملية في التشاور مع المسلمين في كل صغيرة وكبيرة.

3 - اجتهادات الفقهاء:

ولنا أن نشير، إلى أن المجتمع الإسلامي، بعد الرسول ﷺ، قد احتل هذه التعددية والشورى، وسمح باستمرارها. فقد أدرك أبو بكر الصديق، الخليفة الأول ﷺ (*) هذه الحقيقة وأعلنها على الناس فور توليه أمر المسلمين فقال قولته الشهيرة (أني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني) (1). وحين سأل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ الناس (**) أن يدلوه على عوجه رد أحدهم بقوله (والله لو علمنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا) (2).

وثمة اتفاق في التجربة الإسلامية، على أن أول خلاف كبير وقع في المسيرة الإسلامية، كان خلافاً سياسياً مضمونه الإمامة. حيث تعددت في ظله الفرق الإسلامية مما يضيف بعداً جديداً للواقع الإسلامي. فبجانب التعددية في الأديان، عرفت هناك التعددية في داخل الفرق الإسلامية (3). فقد كانت تجربة الخوارج مع الإمام علي ﷺ نموذجاً لذلك، فهم الذين كفروه وخرجوا عليه هو ومعاوية. ومع

(*) نشأ نظام الخلافة عقب وفاة النبي ﷺ إذ ترك مسألة الحكم من بعده دون أن يبيت في أمرها، فصارت شورى بين المسلمين، وبعد خلاف الرأي بين المهاجرين والأنصار انطلقت كلمة المسلمين في اجتماع السقيفة على استخلاف أبي بكر ﷺ فكان أول حاكم للمسلمين بعد وفاة النبي ﷺ. ويجمع علماء الفقه الإسلامي على أن الإمامة عقد، أي أن الإمامة تثبت بالاختيار والاتفاق بالنص والتعيين. للمزيد انظر: د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 166-117.

(1) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(**) ليس للحاكم في الدولة الإسلامية من الأمر إلا ما تريده الأمة وترضاه، وحدود سيادة الأمة الإسلامية، هي التي فرضتها الشريعة الإسلامية. للمزيد انظر: د. فؤاد محمد شبل، مصدر سبق ذكره، ص 236، وانظر أيضاً: د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 127.

(2) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(3) د. سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص 54.

ذلك قال لهم: لكم علينا ثلاث، (لأنمنعكم مساجد الله تذكروا فيها اسم الله، ولأنبداكم بقتال ولأنمنعكم الفياء (حقوقهم المالية)⁽¹⁾.

4 - المقارنة بين الشورى والديمقراطية لدى مفكري عهد النهضة

ماكتبه فقهاء المسلمين ومفكروهم حول موضوع الشورى والحكم ورؤية الاسلام السياسية ينسجم كثيراً مع مانبغيه من موضوع الشورى والتعددية، ومع بداية احتكاك العرب بالغرب في العصر الحديث، ومن خلال الحملة الفرنسية على مصر، بدأ الاهتمام من جديد بالنتائج التي حققتها نظم الحكم في الغرب وخاصة في مجال الحريات العامة، وبدأوا بمقارنتها بالمجتمعات الاسلامية التي ابتعدت عن الشورى وتسلط حكامها.⁽²⁾ ومن ذلك ماكتبه رواد النهضة العربية.

يمكن القول بشكل عام، ان نظرة رواد النهضة، اتسمت بالإيجابية تجاه الممارسة الديمقراطية في الغرب، وجاء سعيهم منصّباً على التعرف على المبادئ والنظم والمؤسسات التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية في الغرب، والاستفادة منها في تطوير نظم حكم شورية، تمنع استمرار الجور والتعسف والاستبداد الذي طبع بلاد المسلمين عامة. وجاء اهتمامهم من زاويتين الأولى محاولة فهم الديمقراطية، أما الثانية فهي مقارنة الديمقراطية من مبادئ الشورى ومقاربة الشورى من ضوابط ممارسة الديمقراطية وإقامة المؤسسات والنظم التي تجعل من الشورى نظاماً يطبق على أرض الواقع⁽³⁾.

ويبرز من بين مفكري النهضة وروادها الذين عالجوا موضوع الشورى والديمقراطية، رفاة الطهطاوي. ففي كتابه (تلخيص الابرز إلى تخلص باريز)، نجد جهداً واضحاً في التعريف بالفكرة الديمقراطية كما رآها في فرنسا من خلال ثورة 1830 التي قامت ضد الملك، ومحاولته لمقاربة الفكر مع التراث

(1) المصدر السابق نفسه، ص 54.

(2) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 168، السنة 1993/2 ص 28.

(3) علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص 29.

الإسلامي⁽¹⁾. ففي مجال شرحه لأسباب الثورة في فرنسا، فرق الطهطاوي بين فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية، فالفرقة الأولى، تحاول إعانة الملك، والأخرى أضعافه وإعانة الرعية. ومن الفرق الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم للرعية ولا حاجة لملك أصلاً. ولكن لكونها قاصرة عن أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم⁽²⁾. ويضيف الطهطاوي مقارباً بين الفكرة الأوربية والفكرة العربية الإسلامية بالقول، (وشريعة الإسلام التي عليها مدار الحكومة الإسلامية مشوبة بالأنواع المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها ومواردها)⁽³⁾. ومن هذا الوصف الدقيق لوضع فرنسا، يحاول الطهطاوي أن يمهد الطريق لإعادة النظر في مبدأ الحكم للحاكم، لينتهي إلى تقرير، أن كل نظم الحكم الأوربية لها سند في الشريعة الإسلامية.

ويجد خير الدين التونسي نفسه إلى جانب الطهطاوي وغيره من المفكرين في دعوته إلى الاستفادة من التجربة الأوربية في إجراء الإصلاحات. فقد حاول في كتابه (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)، أن يجد في التراث العربي الإسلامي ما يؤيد دعوته إلى الأخذ بما هو صالح عند الطرف الآخر. فهو يشير إلى الإصلاح السياسي كضرورة يقتضيها نظام الحكم في العالم الإسلامي باتجاه الاستبداد. ويستشهد بهذا الصدد بما ذهب إليه ابن خلدون، ليذهب إلى الاعتقاد بأن (إطلاق يد الملوك مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه)⁽⁴⁾. وهو إذ يشير إلى الإصلاح، إنما يقصد الانصراف إلى الأخذ بالتنظيمات المؤسسة على العدل والحرية المعروفة في أوربا. وهي تنظيمات متعددة كانت قد عرفت أوربا مثل المجالس وحرية التعبير وحرية المطابع⁽⁵⁾. وهذه الحرية الأخيرة التي أكد فيها

(1) د. أحمد صدقي الدجاني، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، السنة 1984/4، ص 74-75.

(2) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، مكتبة مدبولي - القاهرة، الطبعة الرابعة، 1987، ص 273.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 273.

(4) سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الأول، 1989، ص 285-286.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 287؛ وانظر كذلك: د. أحمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص 75.

التونسي ضرورة السماح للمواطنين بكتابة آرائهم حول سياسة الدولة وإظهار معارضتهم لها.

وتتابع ظهور مفكري النهضة ليأتي جمال الدين الأفغاني في زمن الاستعمار فانشغل في البحث عن اسباب الانحطاط فوجد من بينها غياب العدل والشورى وعدم تقييد الحكم بالدستور⁽¹⁾. والأفغاني يرى إن الحل السياسي - الأيديولوجي في العودة بالإسلام إلى مرونته الأولى التي استطاعت استيعاب الثقافات السابقة مؤكداً ضرورة عقول الشعوب الإسلامية⁽²⁾.

والاتجاه نفسه نجده لدى الشيخ محمد عبده الذي لم يخرج عن الإطار العام الذي رسمه الأفغاني في اعتماده الحل السياسي - الإيديولوجي الذي يعني العودة بالإسلام إلى مرونته السابقة. غير انه شدد على الإصلاح الديني في مواجهة التحدي الفكري القادم من الخارج⁽³⁾.

وقد قاده موقفه هذا، خاصة بعد الفشل الذي منيت به الثورة العرابية إلى الايمان بمدنية السلطة في المجتمع ومدنية مؤسسات هذا المجتمع التي لا تفرق بين المواطنين بحسب معتقداتهم، بل بحسب موقفهم من المجتمع ودورهم فيه.⁽⁴⁾

وتميز عبد الرحمن الكواكبي في طرحه لموضوع الاستبداد في السلطة. ففي كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع العباد) يربط الكواكبي بين التقدم والشورى والتأخر والاستبداد وتوصل إلى ان التدقيق في ادوار الحكومات الاسلامية من عهد الرسالة، يبين ان ترقياها وانحطاطها تابعان لقوة او ضعف احتساب اهل الحل والعقد، واشتراكهم في تدبير شؤون الامة.⁽⁵⁾ وقد تكشف النماذج السابقة من آراء

(1) د. احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق نفسه، ص 76.

(2) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول 1992، ص 167 ؛ وانظر أيضا بنفس المعنى د. هشام جعيط، النهضة وحركات الإصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 38، السنة 1982/4، ص 10-11.

(3) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 168.

(5) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص 77.

مفكري النهضة، حجم الانشغال بقضية الشورى. والذي نريد تأكيده، هو أن الدعوة الإسلامية قامت، منذ البداية، على الحوار والاقتناع، وفي سياق ذلك الغيت الصور البالية القديمة التي قامت على تمايز الناس وتفاوتهم اجتماعياً، وحلت محلها صيغة موسعة أسست على المساواة والتكافل، وتم ارساء قيم اجتماعية، على اساس العمل والتقوى. ولم تفرض النصوص من (قرآن وسنة) صيغة محددة للممارسة السياسية، بل تركت اختياراً في ايدي (من هم ادرى بشؤون دنياهم لتقريرها على اساس المشاركة والشورى وتحددت صفات الايمان والحكمة والاستعداد لتحمل المسؤولية كشرط (للمبايعة) والوصول إلى قمة السلطة.⁽¹⁾

والنتيجة التي يمكن تلخيصها من كل ماسبق، تتمثل في ان نظام الشورى في التراث الاسلامي، يكفل مشروعية تعدد القوى وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها بما يدفع إلى العمل على ايجاد الصيغ اللازمة لممارستها، بما في ذلك الاستفادة من تجارب الآخرين. ولنقل بعبارة اوضح، ان التعددية كانت قد وجدت لها الارضية المناسبة في اطار الاسلام.

(1) د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، كانون الثاني، 1997، ص 41.

المبحث الثاني

في تعريف التعددية

التعددية (Pluralism) في أبسط تعريف لها، هي الاعتقاد في أن هناك، أو ينبغي أن تكون هناك أشياء متعددة، فهي الفلسفة التي تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات، والتي تعارض الواحدية (Monism) أي القول بأن ثمة مبدأً غائياً واحداً⁽¹⁾.

وحين نتناول التعددية، بوصفها مفهوماً، فإن علينا أن ندرك أننا أمام مفهوم واسع وغامض وفضفاض ومرن في آن واحد⁽²⁾. ومعلوم أن اضطراب المفهوم ينعكس على اضطراب التعامل معه على صعيد البحث والممارسة. فمن المؤكد أن الاختلاف، فطرة، فطر الله البشر عليها، وتعدد القوى الفاعلة خاصة من خصائص المجتمعات المعاصرة. هذا التعدد في المجتمعات المعاصرة يأخذ شكلين: أولهما التعدد التقليدي الموروث، وأهم أشكاله الديني، والمذهبي، والتعدد السلالي واللغوي، وتعدد الأصل الاجتماعي والقبلي. وثانيهما التعدد الفكري، والطبقي، والجهوي⁽³⁾. والواقع أن، الاختلاف في المجتمعات الإنسانية حقيقة موجودة في كل مجتمع حي وفي ظل نظم الحكم المختلفة كافة.

إلا إن التعددية السياسية، وهو ما يعيننا مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية^(*) الغربي، وإن كان إطاره المفهومي

(1) وحيد عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص 26 ؛ وانظر أيضاً: احمد ثابت ، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1995، ص 63.

(3) علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص 59-60.

(*) الديمقراطية هي المصطلح الذي يدل على التعددية والمشاركة في الحضارة الغربية، وقد شاع استخدامه في عصرنا فشمّل دوائر حضارية أخرى بعد استقلال الأقطار الآسيوية والأفريقية التي استعمرها الغرب. واللفظ إغريقي الأصل شأن الكثير من المصطلحات الغربية، وهو يعني لغة (حكومة الشعب)، ويعني اصطلاحاً، (اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية، أو سيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها). وقد اشتهر في الولايات المتحدة قول أبراهام لنكولن في تعريفها عام 1863 (هي حكومة الشعب من الشعب وإلى الشعب)

أوسع⁽¹⁾. فهو يشير إلى الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة. كما يشير إلى احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ويعني كذلك إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب، وبالشكل الذي يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع⁽²⁾. والتعددية السياسية كما يقول الجابري مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بالحداثة السياسية أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه (الحرب) بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية⁽³⁾.

ويرى روجيه لابوانت، وهو أحد المحررين لندوة التعددية نشرت أعمالها بالفرنسية عام 1974، أن التعددية - بوجه عام - توجد حيثما يوجد تنوع من نوع ما يتشبه به فرد أو جماعة⁽⁴⁾. ويضيف لابوانت، أن مجالات التنوع قد تتعدد فقد نجده بين الأحزاب السياسية، وهناك تنوع أيضاً في الأديان والمعتقدات الفلسفية، كما أن هنالك طبقات اجتماعية متنوعة وفروقا إقليمية متعددة⁽⁵⁾.

ويميز جان ايفز كالفيز بين التنوع والتعدد، فهناك تنوع لا يتناهى بين الأشياء في كل مجالات الواقع، كما أن هناك تنوعاً لا يتناهى في مجال الآراء، غير أن التعددية على العكس تتعلق - في نظره - بمجال القانون والدولة. بعبارة أخرى فإن

وجوهر الديمقراطية، كما تقول موسوعة لوليرز (يقع في حقيقة أن الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم، ولكن هذا لا يتم، فيما عدا الجماعات الصغيرة، مباشرة بل التصويت لاختيار ممثلين عنهم. انظر: د. احمد صديقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(1) د. احمد صديقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(2) المصدر السابق ذكره، ص 26.

(3) د. محمد عابد الجابري، التعددية السياسية، أصولها وآفاق مستقبلها، (حالة المغرب) ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(4) د. السيد ياسين، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي (ملاحظات أولية) مجلة الأفق العربي، المركز الأردني للدراسات والمعلوماتية، عمان، الأردن، العدد 9، السنة شباط 1987، ص 38.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 38.

الدولة عن طريق القانون هي التي تسبغ الشرعية أو تقبلها أو ترفضها أو تبررها بالنسبة لوضع تعددي معين⁽¹⁾.

وتبرير ذلك ان التعددية لا تتعلق بالآراء الفردية التي يعتنقها الأشخاص بقدر ما تتعلق بالعلاقات الاجتماعية من نوع معين، والقانون هو الذي ينظم العلاقات الاجتماعية.

والملاحظ انه، ومنذ نشوء نظرية التعددية الأمريكية التي كتب عنها دعاة التعددية الأوائل من أمثال ماديسون James Madison، كالون Calhoun، آرثر بنتلي Arthur Bentley، وديفيد ثرومان David Truman، وروربرت دال Robert Dahl فإن الفكر الداعي إلى التعددية قد انصب حول النشاط الفتوي وكيفية السيطرة عليه عن طريق الوسائل الدستورية والقانونية⁽²⁾.

ويجد رودي كارلتون Carlton C.Rode، في التعددية، إطاراً يستند اليه في تفسير سلوك المجموعة. فالأفراد الذين لديهم آراء وقيم مشتركة يجتمعون معاً بصورة طوعية لتحقيق مصالحهم المشتركة ولتحقيق أهداف معينة محددة. لذا هناك مجاميع متعددة في المجتمع في كل زمان⁽³⁾. ويرى ان تفاعل هذه المجاميع، يقدم دفعاً قوياً للعلاقات الاجتماعية فالمهم هو طبيعة نشاط المجموعة وليس هيئتها كتجمع من الناس.

ويقترح الدكتور سعد الدين ابراهيم من التعريف السابق في نظريته إلى التعددية التي قصد بها (مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها)⁽⁴⁾.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 39.

(2) Michael Weinstein, Op.Cit, P.122.

(3) Carlton C.Rode, etal, Introduction to political science. Tokyo: Mc Graw-Hill Inc. (1976) (3rded) P.298.

(4) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 15.

وبهذا يكون قد وضع لاختلاف آراء الجماعة، شرط يتمثل في ضرورة انعكاسه على مجرى الأحداث السياسية.

ويعطي الدكتور محمد نور فرحات، تعريفاً للتعددية بوصفها (تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي للوطن في داخل المجتمع الشامل)⁽¹⁾. وبهذا تصبح التعددية لديه ملازمة للتمايزات الثقافية والعرقية والدينية، وماتفرضه من رؤى ومواقف سياسية تنعكس على طبيعة المجتمع نفسه.

والتعددية بالنسبة إلى نيكولاس هوبكنس Nicolas Hopkins، (مفهوم يسمح للمجاميع العرقية بالمساهمة في السياسة)⁽²⁾.

ويعرف الدكتور يحيى الجمل، التعددية السياسية بأنها (وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام تمهيداً للوصول عن طريقه إلى السلطة بقصد تحقيق ماتنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وماتدعوا اليه من قيم)⁽³⁾.

ويجد الدكتور محمد الرميحي في التعددية (مفهوماً حديثاً وهو بداية الطريق، أو في مكان ما من طريق اسمه الديمقراطية)⁽⁴⁾. وينظر الأستاذ عبدالرحمن ابو زيد إلى التعددية على أنها (هامش من التسامح يضيق ويتسع للأراء المطروحة لكي تعبر عن نفهسا سلمياً)⁽⁵⁾.

(1) د. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة المغربية، العدد 91، السنة نيسان 1992، ص7.

(2) Nicolas, Hopkins, Pluralism, local politics and the state in Tunisia, Gramsci and the Andalusians. The Arab perspective, Jordan Center, No.9 February, 1987, P.P.342-343.

(3) د. يحيى الجمل، التعددية الحزبية في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 214.

(4) د. محمد الرميحي، الصيغ التقليدية المعاصرة للتعبير عن التعددية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص61.

(5) سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية لاسياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 61.

وبالاحظ، ان التعددية تأخذ، لدى بعض الباحثين، لبوسا اجتماعيا، كما هو الحال مع الأستاذ وحيد عبدالمجيد الذي أكد ضرورة (وجود تنوع في القيم والممارسات الايديولوجية والمؤسسية الاجتماعية)⁽¹⁾. والشيء نفسه نجده لدى الدكتور احمد الربيعي، الذي أكد ضرورة التعددية للضبط الاجتماعي⁽²⁾.

وفي الإطار نفسه، تعني التعددية السياسية، إقرارا واعترافا بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لا بد أن يترتب عليه خلاف واختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات على حد تعبير الدكتور سعد الدين ابراهيم⁽³⁾. ويبيد الدكتور علي الدين هلال تفضيله لاعتبار التعددية السياسية كانعكاس وتمثيل للتعدد الاجتماعي. فالتعددية حقيقة تشهد بها المجتمعات الإنسانية⁽⁴⁾. ويذهب الدكتور غسان سلامة إلى حد اعتبار التعددية الاجتماعية قاعدة للتعددية السياسية⁽⁵⁾. وتكتسب التعددية السياسية طابعها الاجتماعي لدى الأستاذ فاروق ابو عيسى الذي يرى فيها (تعددا للجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي للوطن في داخل المجتمع الشامل)⁽⁶⁾. أما الدكتور علي الدين هلال فإنه ينطلق في دراسته من التمييز بين وجود التعددية كمعطى تاريخي وتكويني وبين التعامل السياسي مع هذا المعطى التاريخي، لينتهي به القول إلى انها سمة اجتماعية تتسم بها كثير من مجتمعات العالم⁽⁷⁾.

(1) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي (ورقة خلفية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 138، السنة 1990/8، ص 84.

(2) د. احمد الربيعي، مخاطر غياب التعددية والديمقراطية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 135.

(3) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(4) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، المصدر نفسه، ص 76.

(5) د. غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 143.

(6) فاروق ابو عيسى، حول رؤية اتحاد المحامين العرب، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص 228.

(7) د. علي الدين هلال، التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد التاسع، السنة 1987، ص 26.

ولعل المعطيات السابقة، والتي نظرت إلى المفهوم في إطاره الاجتماعي، لاتمنع من التمحيص في أطره الأخرى، خاصة وان المفهوم ينزع في الوقت نفسه إلى توسيع حقل الحريات، وفي إطار تصورات أكثر عمقا، يشير المفهوم إلى مؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية. فثمة من يجد للمفهوم دلالة من خلال العلاقة التي تقوم بين الديمقراطية والتعددية أسلوباً للحكم ومؤسسات⁽¹⁾. فالدكتور إسماعيل علي سعد يرى (ان مشكلة التعددية هي مشكلة الديمقراطية، ذلك ان مشكلة الكيفية التي يجب ان يقوم على أساسها حكم المجتمع عايشة فكر الإنسان منذ أن عاش الإنسان في جماعة وحتى الوقت الراهن)⁽²⁾. وحسب رأيه، فإن النظام الديمقراطي (التعددي) يتيح قدراً أكبر من حرية المناقشة، وقدراً أكبر من النقد وقدراً أكبر من المشاركة في صنع القرار، فضلاً عن وجود عدد كبير من القوى المتنافسة سياسياً⁽³⁾. وأجد إن هذا يعني لديه ضرورة ان يسمح النظام السياسي الديمقراطي لأن تأخذ التعددية بعدها من خلال الحوار الذي سوف ينشأ بين مختلف القوى السياسية.

ويتجلى فهم العلاقة بين الديمقراطية والتعددية لدى آخرين بالنظر إلى الديمقراطية كواحدة من شروط التعددية الضرورية. وان غيابها من التعددية يحولها إلى مجرد قبول لوجود المجموعات السياسية او الاجتماعية⁽⁴⁾. في حين نجد ان بعض الباحثين عد الديمقراطية مساوية للتعددية من نواح اجتماعية وسياسية⁽⁵⁾.

وهنا نتساءل، هل يعني ذلك، ان التعددية هي عنصر من عناصر الديمقراطية؟ وفي معرض الإجابة عن هذا التسؤال، نجد ان بعضهم قد لاحظ بأن التعددية لا ترتبط بالديمقراطية، أي بمن يحتل موقع السلطة، ولكنها ترتبط كذلك، وهذا هو

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(2) د. اسماعيل علي سعد، علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 317.

(3) د. اسماعيل علي سعد، علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 317 ؛ وانظر أيضاً: د. لبيب قمحاوي، مفاهيم مختارة في التعددية الفلسطينية بعد عام 1948، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد 9، السنة 1987 ن ص 213.

(4) سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 99 ؛ كذلك انظر: ص 26 في المصدر نفسه.

الأهم، ببنية السلطة أي حدودها، مما يعطينا مظاهر مادية يسهل ضبطها وتوجيهها الوجهة الصالحة المبنية على الحق والعدالة واحترام القانون الذي هو فوق الجميع. فالدولة في ظل التعددية تتحول إلى هيئة مديرة للصراع⁽¹⁾.

وفي وسعنا الإشارة هنا إلى التعريف الذي أقامه كرافورد يونج صاحب كتاب سياسات التعددية الثقافية، الذي اعتمد عليه في دراسته على أساس ثلاثة مكونات أساسية⁽²⁾:

1- التعددية ينبغي ان ينظر اليها في علاقتها بمجال تسلطي ويعني به الدولة ذات السيادة الإقليمية (ومايتعلق بها من نظام سياسي) والتي تحدد بوضوح قاطع الحدود التي بناء عليها تعرف جماعة من الجماعات في المجتمع نفسها وقواعد التعامل بين هذه الجماعات.

2- تكون هناك تعددية حين تكون هناك على الأقل كئلتان اجتماعيتان وسياسيتان. لهما دلالة والتي يمكن للباحث وللفاعلين فيها أيضاً ان يتعرفا عليها، والتي يصبح المناقشة والتفاعل بينها يمثل ملمحاً مهماً من ملامح عمليات التبادل السياسي التي يجري في إطاره النموذج الشامل للنظام السياسي.

3- يمكن ان توجد أسس هذه الكتل المختلفة او التجمعات المتباينة في الأصول العرقية المشتركة او في وحدة اللغة او الطائفة او تشابه العادات او الإقامة المشتركة في إقليم محدد.

ومع أننا قد لاحظنا، ان هناك من أوجد نوعاً من الترابط بين الديمقراطية والتعددية، وهو مؤشر سليم، إلا أن ذلك لم يمنع بعضهم من إنكار أي وجه لهذه العلاقة كما هو الحال مع الدكتور علي الدين هلال، فقد أشار إلى (أن استبدادية النظام السياسي هي جزء من منظومة تسلطية موجودة في كل مجتمع. ثم أننا نخطئ كثيراً إذا تصورنا ان التغيير الديمقراطي يتعلق فقط بالشكل السياسي

(1) المصدر السابق نفسه، ص 118.

(2) انظر: Young, C. The Politics of Cultural Plurulism .

للمجتمع⁽¹⁾ ثم يضيف، (أن التعددية ليست الديمقراطية لا في تاريخ الفكر السياسي ولا في تاريخ الممارسة السياسية)⁽²⁾.

والذي نجده، أن الفكرة السائدة في تعريف التعددية، تتجلى وإلى حد كبير، في النظر إلى الموضوع ضمن إطار المسألة السياسية والمتعلقة بممارسة الدولة. فليست القضية، هي في الاعتراف بوجود التعددية ثقافية أو سلالية أو دينية⁽³⁾. ولكن في طبيعة المجال السياسي المسموح به لهذه التعددية في إطار الدولة، بوصف أن الدولة في الفكر السياسي المعاصر، هي مجموعة من المؤسسات، تتدرج فيها المسؤوليات⁽⁴⁾. وهي معطى تاريخي يجب أن نتعامل معه تماماً كالتعددية التي هي أيضاً معطى تاريخي يجب التعامل معه⁽⁵⁾. وهذا التعامل يتم في إطار النظام السياسي الذي تأخذ به الدولة.

والملاحظ أن الدولة كمفهوم مؤسسي أو كنظام للحكم، لها علاقة مباشرة في تقدم أو تخلف الشعوب من خلال ممارسة سلطاتها، فالصينغ السياسية التي تتبناها الدولة في التعامل مع مختلف فئات المجتمع وتطلعاتها، تنعكس على وحدة وتطور ذلك المجتمع، ولما كانت البنية المجتمعية في عصرنا تتسم بالتنوع والاختلاف بين الأفراد والمجموعات، كان لابد أن تتكيف الصينغ السياسية ضمن إطار مشترك لتستجيب لتلك المعطيات⁽⁶⁾. ويعد هذا الدور من أهم مبررات وجود الدولة واستمراريتها، من خلال إيجاد رموز وتطلعات مشتركة تسهم في خلق هوية وطنية متكاملة يستطيع الفرد والمجموعة من خلالها التعبير عن الذات بحرية وقناعة⁽⁷⁾.

(1) د. علي الدين هلال، نحو معايير محددة الاتجاه، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية، (سعد الدين إبراهيم، تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص 337.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 338.

(3) د. السيد ياسين، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(4) سعيد بن سعيد، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(5) د. صبحي العتيبي (تقديم)، ندوة التعددية في الدول العربية، مجلة الألق العربي عمان، الأردن، العدد 9، السنة ثباط 1987، ص 55.

(6) د. صبحي العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.

(7) المصدر السابق نفسه، ص 20.

ولما كانت التعددية، لا تمثل خطراً إذا توافر لها مناخ من التسامح^(*)، فإنها تصبح خطراً كبيراً على المجتمع والدولة إذا احتكم الأفراد والجماعات إلى التعصب⁽¹⁾. عليه ينبغي النظر، عند دراستنا للتعددية، إلى عناصر التكامل المتوفرة ضمن منهج توحيدي يهدف إلى جعل الدولة فوق عناصر التعدد لإضدها، لتكون الدولة، الجسر الذي يعبر منه الجميع دون استثناء⁽²⁾.

لقد تعين علينا رصد المفهوم وتداوله في كتابات جبهة من الفلاسفة والمفكرين، لكننا، لن ندخل هنا بمتاهات البحث عن الفروق أو الاختلافات الخاصة بالتعريف من حيث الجزئيات، لأن كل واحد قد أسهم، بشكل أو بآخر، بمكونات التعريف بالمفهوم من خلال الجدل الذي دخلوا فيه. وهذا القول يعني، إن الآراء لم تكن كلها متوافقة في مسألة التعريف.

ومهما يكن من أمر التعددية، فإننا نجد، أن جل هذه الآراء يمكن إرجاعها إلى ثلاثة محاور رئيسة، نجدها واردة في أغلب التعريفات المعطاة للتعددية مما يمكن عده مقومات للتعددية، وهذه هي:

- 1- البناء التنظيمي.
- 2- التداول السلمي للسلطة.
- 3- المحور المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

(*) يقصد بذلك، أن يسمح لكافة الآراء والتوجهات بأن تعبر عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديداً للنظام المجتمع العام. ولا يكفي في ذلك مجرد النص الدستوري. وإنما ينبغي أن يتوفر لدى الجميع حكماً ومحكوماً بقبولاً بمبدأ التنافس واحتراماً للرأي الآخر. بعبارة أخرى يجب أن يسود اقتناع عام، بأن اختلاف وتعدد الآراء والاجتهادات ظاهرة صحيحة ومطلوبة. لمزيد من التفصيل انظر: د. كمال المتوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 80، السنة 1985/10، ص 69 وما بعدها.

(1) د. كمال المتوفي، المصدر السابق نفسه، ص 69.

(2) يجب أن يكون هناك فصل بين مفهوم الانتماء إلى الدولة ومفهوم الولاء إلى الدولة في معالجة موضوع التعددية، إذا نظرنا في الواقع إلى التعددية من منظور الانتماء إلى الدولة فإن ذلك قد يسهم في حل كثير من المسائل التعددية القائمة حالياً والتي أساسها قد يكون مشكلة ولاء وليس مشكلة انتماء. انظر: د. صبحي الحنيني، ندوة التعددية في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص 56.

وفي إطار ماسبق، أن هنالك العديد ممن حاولوا طرح موضوع التعددية السياسية، كعملية للحكم، وكإطار مؤسسي، كما هو الحال مع الدكتور وحيد عبدالمجيد الذي يقسمها إلى آليات ثلاث هي⁽¹⁾:

- 1- التعدد التنظيمي المفتوح، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود. وهذه الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي.
- 2- تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها. وهذه الآلية المتعلقة بالنظام السياسي.
- 3- منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياساً لاحترام حقوق الإنسان وهذه الآلية المتعلقة بالنظام القانوني.

والإتجاه نفسه نجده، لدى آخرين⁽²⁾. فالدكتور برهان غليون يحدد لنا ثلاثة مبادئ تقترب كثيراً من تلك التي ذكرها الدكتور وحيد عبد المجيد، وهذه هي مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية كمقوم أساسي للحياة الاجتماعية وللاجتماع السياسي، بما يتبعه من حق التنظيم والتعبير والمعارضة السياسية، وبالتالي التعددية. ومبدأ التداول السلمي للسلطة بحسب قواعد إجرائية معروفة .. وهو ما يفترض .. تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. ومبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية التي تضمن المساواة والتكافؤ في الفرص بين جميع الأفراد⁽³⁾.

ويبدو لنا، ان هذه المحاور الثلاثة، قد أسهمت، والى حد بعيد، في تكثيف الفهم الموضوعي للتعددية السياسية، بوصفها تعددا للارادات الفاعلة في عملية صنع القرار من خلال انتشار السلطة، المتوازن بين القوى السياسية والاجتماعية، طبقا لإجراءات مقننة.

(1) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 83.

(2) انظر: بهذا الخصوص د. محمد الرميحي، التطبيق الخليجي للديمقراطية، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 125-130؛ كذلك أنظر: د. يحيى الجمل، التعددية الحزبية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص 214-215؛ أيضا أنظر: د. علي الدين هلال، نحو معايير محددة للإتجاه، مصدر سبق ذكره، ص 341.

(3) د. برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية (مقدمة نظرية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 213، السنة 1996/11، ص ص 41-42.

الفصل الثاني

تطور النظم الحزبية في عالم الجنوب

المبحث الأول: نشأت الأحزاب السياسية

مفهوم الحزب السياسي

المبحث الثاني: النظم الحزبية

1- نظام الحزب الواحد

2- نظام الحزبين

3- نظام تعدد الأحزاب

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام الحزبي في دول الجنوب

المرحلة الأولى: التعددية الحزبية:

المرحلة الثانية: أ. أنظمة الحزب المهيمن

ب. أنظمة الحزب الواحد

المرحلة الثالثة: العودة للتعددية

مُقَدِّمَةٌ

ينظر إلى الأحزاب، في الدولة الحديثة، على أنها إحدى أبرز الأدوات التي تعكس بشكل أو بآخر نشاط المجتمع. وقد بات من الصعب أن نفهم طبيعة نظام سياسي^(*) معين، إلا من خلال فهمها لماهية الأحزاب العاملة فيه. (فالنظم السياسية هي انعكاس لواقع اجتماعي)⁽¹⁾. وظهور الأحزاب، قد غير بدرجة كبيرة في كيان النظم السياسية بالشكل الذي أصبح فيه ينظر إلى النظم السياسية الحديثة بوصفها (نظماً حزبية سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية أم شمولية، تعددية أم أحادية)⁽²⁾. ونستطيع القول بوجود نوع من التأثير والتأثر بين النظام السياسي والأحزاب.

ونظراً للأهمية التي تشكلها الأحزاب بالنسبة للنظم السياسية نحاول هنا تناول الموضوع، من خلال دراسة نشأة الأحزاب السياسية، موضحين أنواع النظم الحزبية في العالم، ثم تأثير ذلك في الحياة السياسية لدول عالم الجنوب ومراحل النظام السياسي فيها.

(*) يعرف النظام السياسي، بأنه مجموعة النشاطات السياسية المرتبطة ارتباطاً وظيفياً إحداها بالأخرى ولها بعض الديمومة الزمنية، انظر:

A.H.Birch, Representation, Pall Mall, London, 1971, P.19.

وهناك من يرى في النظام السياسي أنه، مجموعة المؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي. انظر : د. اسماعيل علي الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 16.

(1) د. علي الدين هلال، نحو معايير محددة الاتجاه، مصدر سبق ذكره، ص 337؛ وانظر أيضاً : د. سعد السنين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 53؛ كما يرى أستاذنا المرحوم الدكتور طارق الهاشمي، أن النظام السياسي سواء كان تجسداً لفلسفة اجتماعية ما أو شكل من أشكال ممارسة السلطة، فإنه يتشكل تحت تأثير العوامل الموضوعية وخاصة تلك التي تتعلق منها بالواقع الاجتماعي والقيم القومية كما أن القواعد الموضوعية تشكل حداً للنظام السياسي. انظر : د. طارق الهاشمي، الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، بغداد، العدد 3، السنة 1981، ص 151.

(2) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 5.

المبحث الأول

نشأة الأحزاب السياسية

تشير الكتابات السياسية الكلاسيكية، إلى ان هناك ثمة اتفاق بين الباحثين على اعتبار الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث، ظاهرة جديدة. وبالاستناد إلى الأستاذ موريس ديفرجيه، فإن تاريخ الأحزاب الحقيقية (يعود إلى حوالي قرن ونصف. ففي سنة 1850، لم يكن بلد في العالم "باستثناء الولايات المتحدة" يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة^(*). فقد كان يوجد قديماً، اختلافات في الآراء، ونواد شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية^(*)، وإنما لم تكن هذه أحزاباً بالمعنى

(*) هنالك من يأخذ الأحزاب السياسية بمعنى التشيع السياسي أو المذهبية السياسية، فيمتد بجذورها إلى ما هو أبعد من ذلك، وربما أمكن القول ان نشوؤها ونموها كان مترافقا مع نشوء ونمو الظاهرة السياسية نفسها. حيث انه لم يوجد نظام للسلطة إلا وكان له المؤيدون (المتحزون معه والمتشيعون له)، وكان له المعارضون (المتحزون أو المتشيعون ضده)، وذلك بغض النظر عن حجم وصفة من يؤيد أو من يعارض. انظر: د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص 198-199. وانظر أيضاً : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 226-227.

(*) البرلمان، هو اصطلاح استعمل في اللغتين الفرنسية والإنكليزية في القرن الثالث عشر، للإشارة إلى أي اجتماع للمناقشة. والكلمة مستقاة، من الناحية اللغوية، من الفعل الفرنسي (Parler) بمعنى يتكلم، كما أطلق الاصطلاح على المكان الذي كان ينعقد فيه الاجتماع. ثم أطلقت كلمة برلمان في اللغة الإنكليزية، على الهيئة التشريعية العليا، المكونة من مجلس العموم ومجلس اللوردات وبحكم دور بريطانيا الاستعماري خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انتقلت التسمية والنظام البرلماني إلى مناطق كثيرة من العالم. وبرغم اختلاف التسمية من بلد إلى آخر إلا أن مفهوم البرلمان يبقى واحداً في جميع الحالات الزمانية والمكانية. ويشير التطور الزمني لهذه المؤسسة إلى دورها في الحياة الديمقراطية الذي أدى إلى صنع إحدى أدوات الديمقراطية المهمة وهي الأحزاب السياسية. مع ذلك يلاحظ ان البرلمانات في دول عالم الجنوب، تبقى مؤسسات صورية حيث يستخدمها النظام والحزب الحاكم كقطعة ديكور، ليس لها أي دور حقيقي في الحياة السياسية، كما ان انتخاب أعضائها يجري بعيداً عن الحرية والنزاهة. انظر: احمد ذياب الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 1992، ص ص 31-33.

الصحيح⁽¹⁾. ولقد مرّ تطور الأحزاب بالعديد من المراحل، كانت خلالها موضع شك وخوف من أن يسفر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع⁽²⁾.

ويتفق بالامبوراً مع موريس ديفرجيه في أن الأحزاب وجدت في القرن التاسع عشر حيث ظهرت في إنكلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832 وقيام المنظمات المحلية على أثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية. وفي الولايات المتحدة ظهرت الأحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي عام 1830. أما في فرنسا وألمانيا فقد كانت هنالك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848 في كلا البلدين⁽³⁾. والملاحظ بشكل عام أن نمو الأحزاب يرتبط بنمو الديمقراطية، أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية⁽⁴⁾. وهذا يدفعنا إلى القول بأن ظهور الأحزاب السياسية، كان قد مثل ثمرة من ثمرات الديمقراطية. أو لنقل، بتعبير آخر، أن الأحزاب، كانت نتيجة أكثر منها سبباً للديمقراطية. غير أن هذا القول لا يمنع، بالضرورة من التأكيد على أهمية ظهورها بالنسبة لتطویر وتعزيز المسيرة الديمقراطية.

ولابد لنا من التأكيد هنا، بأن ارتباط الأحزاب بالكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، لا يمنع من ملاحظة (أن بعض الأحزاب السياسية، نشأت بطريق مختلف)⁽⁵⁾. إن هذا ما أكدته ديفرجيه في تفسيره لنشأة الأحزاب السياسية^(*) من خلال التمييز بين الأصل الانتخابي للأحزاب، فقد وجد أن العملية تبدأ بخلق الكتل

(1) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1977، ص 6.

(2) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص 256.

(3) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 256.

(4) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 6؛ وأنظر: أيضاً: د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 8-11.

(5) د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1977، ص 18.

(*) لقد حاول (لابالومبارا) و (وينر)، أن يقدموا تفسيراً جديداً لنشوء الأحزاب، ومن شأن هذا التفسير أن يتكرر للعلاقة بين نشوء الأحزاب والنظام الانتخابي فقد ذهبوا إلى الاعتقاد بأن أزمات الشرعية والمشاركة، هي الأساس في نشوء الأحزاب. أنظر: د. عبدالرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1991، الطبعة الأولى، 176.

البرلمانية أولاً، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، ليقوم اتصال دائم بين هذين العنصرين، وبين النشأة الخارجية للأحزاب. حيث يتم إنشاء الحزب بمجمله، بصورة أساسية بفضل مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات وخارج عن البرلمان⁽¹⁾.

وليس من باب المصادفة ان يسود هذا التفسير لنشوء الحزاب، أغلب الكتابات الغربية. إلا أن الأمر مختلف بالنسبة لدول عالم الجنوب. حيث ان (تنوع واختلاف نشأة الأحزاب السياسية في عالم الجنوب)⁽²⁾، يجعل من الصعوبة، بمكان التسليم الكامل لمثل هذه التفسيرات.

فعلى العكس من ذلك، كان ظهور الأحزاب في دول عالم الجنوب، نتيجة لظروف تاريخية، لم تجابهها الدول الغربية بشكل مباشر، كما هو الحال مع عملية (التحرر الوطني، تأكيد الذات الوطنية، خلق قيم المشاركة والإيجابية السياسية، بناء المؤسسات الحكومية والشرعية، تحقيق التنمية وإدارة الصراع)⁽³⁾. فضلاً عن مجموعة العوامل الأخرى التي أسهمت في تكون الأحزاب بحيث يكون من الصعب قبول التفسير "البرلماني" وبالتالي قصوره عن دراسة وتفسير ظهور الأحزاب السياسية في بلدان عالم الجنوب كما يقول الدكتور رياض عزيز هادي⁽⁴⁾.

ويمكن القول، (أن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الأحزاب الأوروبية، يمكن النظر إليها - بشكل أكثر جدوى - بوصفها تمثل نمطاً واحداً من الظروف التاريخية وليس بوصفها الحالة العامة التي يعد ما عداها انحرافاً عنها)⁽⁵⁾. فمن المؤكد (أن يكون هنالك بعض التكوينات الحزبية، ذات أصول انتخابية

(1) موريس ديلرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 7-13.

(2) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي / الموصل، الطبعة الثانية، 1989، ص 248 ؛ أنظر: د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(3) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 188.

(4) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 247 ؛ وأنظر أيضاً: د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص 86.

(5) د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص 86.

وبرلمانية في عالم الجنوب على غرار تفسير "ديفرجيه" .. ففي أمريكا اللاتينية^(*) نشأت العديد من الحزاب نتيجة تعزيز دور البرلمان واتساع حق التصويت .. ويشير "دولافروف" إلى ان تأسيس الأحزاب السياسية في أفريقيا يرتبط بدخول حق الاقتراع في الحياة السياسية في الأقاليم وأصبحت هذه الأحزاب ضرورية في اللحظة التي رأى فيها الأفارقة انهم منحتوا حق التصويت⁽¹⁾. أما في آسيا فإن الظاهرة الحزبية تجد جذورها في التراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية، وفي تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى، وقد خلص (لوسيان باي) في دراسته للنظم السياسية التقليدية في آسيا إلى ان الاتجاهات والممارسات التي وفرت بيئة صالحة لخلق أحزاب (منفردة)، هي نفسها العوامل الرئيسة التي أعاققت نمو (نظم حزبية) فعالة⁽²⁾، وذلك بفعل تراثها السياسي.

ونستطيع التأكيد هنا، على ان قصور التفسير البرلماني لنشأة الأحزاب في عالم الجنوب، لا يمنع من القول بوجود التركيب الخاص لهذه المجتمعات، والذي يمكن معه القول، أن غالبية أحزاب عالم الجنوب قد نشأت عن (حركات وطنية، ونقابات او تجمعات فلاحية او تنظيمات اجتماعية وثقافية او تجمعات دينية)⁽³⁾. أيضا يمكن الإشارة إلى ان (اشتراك كافة مناطق عالم الجنوب، في الخضوع للاستعمار، وتأثير هذا على النشأة الحزبية فيها، لا يلغي الآثار المتباينة للاستعمار عليها والتي توقفت على ديناميات التفاعل بين الظاهرة الاستعمارية، من ناحية، والخصائص الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية لكل من تلك المجتمعات من ناحية أخرى)⁽⁴⁾.

(*) هنالك اتجاه آخر، يجد ان لامجال للحديث عن (نشأة برلمانية) الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية. فعلى العكس من الدور المحدد والمعتز به للبرلمان في العملية السياسية في أوروبا، فإن موقع الهيئة التشريعية في بلدان أمريكا اللاتينية كان دائما أقل بكثير في قوته او فاعليته. أنظر : د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص ص 95-96.

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(2) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص 102-103.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(4) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 121.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف والصعوبات التي رافقت نشأة الأحزاب السياسية في عالم الجنوب، إلا أنه يمكن القول مع الدكتور أسامة الغزالي حرب، أن (الظاهرة الحزبية في العالم الثالث أصبحت تلخص، أكثر من أي شيء آخر، كافة مقومات الحياة السياسية. فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، والعلاقات بين القوى، والطبقات الاجتماعية والأيدولوجيات السائدة في المجتمع، وأساليب العمل السياسي والحزبي، وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي⁽¹⁾). ويعكس ذلك مدى الأهمية التي بات يحتلها موضوع الحزب السياسي لمجموعة دول عالم الجنوب، ويتجلى ذلك من خلال العدد الهائل للأحزاب السياسية والذي أصبح اقرب إلى، طوفان الأحزاب، داخل هذه الدول والتي أصبحت، برأي الكثيرين، انعكاساً للوجه الديمقراطي. فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي كلسن Kelsen، هي عماد الديمقراطية، والعداء للأحزاب يخفي عداء للديمقراطية ذاتها. أو كما يقول الأستاذ آيزمن Esmein بأن (لاحرية سياسية بدون أحزاب)⁽²⁾.

مفهوم الحزب السياسي:

هذا التوصيف، لأهمية الأحزاب في العملية الديمقراطية، يدفع إلى متابعة المعنى الذي تعنيه كلمة حزب. فمن الملاحظ، أن الأحزاب ظاهرة سياسية مركبة، بمعنى أننا لا نستطيع النظر إليها من وجهة نظر واحدة، فالأحزاب، مثل باقي الظواهر السياسية يمكن أن تكون لها مدلولات متعددة مما يجعل عملية التعريف بالغة الصعوبة⁽³⁾. مع ذلك يمكن أن يوصف الحزب السياسي من خلال الغرض الذي أنشئ من أجله، شخصية أعضائه، هيكله، أو الوظائف التي يؤديها. ويرى رجل الدولة الإنكليزية ادموند بيرك Edmund burke أن الحزب هو مجموعة من الرجال اتفقوا على مبدأ يمكن من خلاله خدمة الصالح الوطني⁽⁴⁾. وهناك من يتوسع في تعريف الحزب بحيث ينطبق على التنظيمات الحزبية في سائر النظم السياسية.

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) د. نبيلة عبدالحليم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(3) د. نبيلة عبدالحليم كامل، المصدر السابق نفسه، ص 71.

(4) Carlton C.Rodee, Op,Cit, P.317.

فمثلا يرى جميس كولمان، ان الحزب عبارة عن (تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به أما بمفرده او بالائتلاف او بالتنافس الانتخابي على تنظيمات حزبية اخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية او متوقعة)⁽¹⁾.

وعلى العكس من هذا التعريف الموسع للحزب، يقصر شلزنجر تعريف الحزب السياسي على (الوحدات التي تسعى للوصول إلى السلطة في النظم القائمة على التنافس الانتخابي خاصة النظم الديمقراطية الغربية)⁽²⁾. ومثل هذا التعريف يستبعد من معناه الأحزاب الواحدة التي وجدت في دول الجنوب. مع ذلك فإن أحد أكثر تعريف الحزب عمومية ومرونة في الدول الغربية الديمقراطية، هو ذلك الذي عرضه ليون د. ابشتاين Leon d. Epstein بقوله أن الحزب (أي مجموعة، بغض النظر عن قوة تنظيمها، تسعى إلى انتخاب أصحاب مناصب حكومية تحت اسم معين)⁽³⁾. وهو تعريف عام يبتعد عن مفهوم الحزب بالمعنى الحديث. أما الأستاذ كلسن، فيرى بالأحزاب السياسية على انها (تنظيمات تضم عددا من الأشخاص يعتقدون أفكارا سياسية واحدة والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة الشؤون السياسية في الدولة)⁽⁴⁾ ويقترح جوزيف لابلومبارا من التعريف السابق في رؤيته للحزب على أنه (تنظيم رسمي هدفه الرئيس هو وضع والاحتفاظ بأشخاص في المناصب العامة يهيمنون وحدهم أو بالائتلاف مع غيرهم، على إدارة الحكم التي تتولى صياغة وتنفيذ السياسات العامة)⁽⁵⁾.

-
- (1) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 184-185.
- (2) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 184 ؛ وهناك من يجد في الحزب بأنه تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي وغير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان ان تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب. انظر: د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 18.
- (3) Leon d. Epstein, Political Parties In Western democracies, New York frederic a. Prager, Inc, 1967, P.9.

(4) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(5) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 185.

وفي ضوء ذلك يحدد لنا "لابالومبارا" و "وينر" أربعة عناصر لمفهوم
الحزب:

1- استمرارية التنظيم. أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على
المدى العمري للقادة المنشئين له.

2- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين
الوحدات القومية والمحلية.

3- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية
صنع القرار (سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين) وليس مجرد التأثير على
ممارسة السلطة.

4- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي - بشكل
أو بآخر - للحصول على التأييد الشعبي⁽¹⁾.

وبنفس المستوى يحدد "شارلو" الحزب السياسي بأنه يتضمن الاستمرارية
والتوسع على المستوى المحلي واستمرارية نظام تنظيمي من ناحية الرغبة
الصريحة والفعالة لممارسة مباشرة للسلطة بالاستناد إلى تأييد نخبوي أو شعبية⁽²⁾.
والحزب بالنسبة إلى "لاسويل" هو جماعة ذات اهتمامات عامة شاملة، والتي تقدم
مرشحين لها في الانتخابات السياسية⁽³⁾. وبنفس المعنى ينظر د. حسان العاني إلى
الحزب بكونه (مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في
سبيل استلام السلطة أو الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهداف معينة)⁽⁴⁾.

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 18-19 ؛ وبنفس المعنى، أنظر: د. رياض عزيز
هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 6 ؛ أيضا أنظر: د. حسان محمد
شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 255-256.

(2) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص 6.

(3) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص 200 وفي نفس المعنى يرى سارثوري، ان الحزب هو
أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على ان تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب
العامة. أنظر: د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(4) د. حسان محمد شفيق العاني، المصدر السابق نفسه، ص 255.

وفي محاولته لإيجاد تعريف شامل للحزب، يذهب الغزالي إلى عده (اتحادا أو تجمعاً من الأفراد، ذا بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر - في جوهره - عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير فيها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو من دونها)⁽¹⁾ ومن خلال هذا التعريف، يلاحظ محاولته تقصي الخصائص العامة والمشاركة للأحزاب السياسية والتي تمثل معطيات الحد الأدنى للمفهوم.

ويبدو لنا، أن ماربحة المفهوم، من خلال هذه التعاريف المعطاة له، هو زيادة في التنظير من قبل هؤلاء الذين تصدوا له. والمفارقة المؤكدة هي أن مفهوم الحزب السياسي يعطي حقائق مختلفة وفق طبيعته وتكوينه وحسب ظروف وأوضاع البلدان التي يظهر فيها كما يؤكد أستاذنا الدكتور رياض عزيز هادي .. وذلك أمر طبيعي لأن الأحزاب السياسية شأنها شأن الكثير من الظواهر السياسية، ترتبط بعوامل عديدة تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهي لذلك تعبر عن خصوصيات كل مجتمع بقدر ما تشترك ببعض السمات والملامح الأساسية للحزب السياسي⁽²⁾.

وبذلك يمكننا أن نعرف الحزب السياسي بأنه، ذلك التنظيم الذي يضم مجموعة أفراد، تحمل رؤية سياسية موحدة، تعمل بشكل مشترك للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها. وهذا التعريف يجمع ببساطة، حسب اعتقادنا، مختلف الجوانب التي ينظمها الحزب.

وتبقى الحقيقة المؤكدة، في كون الأحزاب السياسية تشكل اليوم واحداً من أهم ملامح الحياة السياسية لبلدان عالم الجنوب، بالقدر الذي أمست فيه الأداة الأساسية للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها. فهي تعبر عن مشكلات وتطلعات شعوب هذا العالم وآمالها في التحرر والتطور والتنمية⁽³⁾.

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 6-7.

(3) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص 6-7.

المبحث الثاني

النظم الحزبية

إن الوجود الفعال للأحزاب، في مختلف الدول والانظمة السياسية، يدفع إلى متابعة النظم من حيث علاقتها بالأحزاب السياسية. فعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية، فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ (عدد) الأحزاب⁽¹⁾. وقد كان النموذج الذي قدمه آرثر هولكم. أحسن ما قدم من تصنيف للأحزاب قام على مدى علاقة الحزب بالنظام السياسي بحيث يستفاد من تحليله في القول بأن هنالك ثلاثة نماذج للأنظمة الحزبية هي⁽²⁾:

1- نظام الحزب الواحد.

2- نظام الحزبين.

3- نظام تعدد الأحزاب.

ونحاول هنا التعريف المختصر بهذه الأنظمة، لنتابع بعدها النظم الحزبية في بلدان عالم الجنوب.

1- نظام الحزب الواحد:

يختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى، بحكم اختلاف النظم السياسية فيها⁽³⁾، وعلى العموم، ينظر إلى نظام الحزب الواحد، على أنه التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين⁽⁴⁾. ويمكن التجديد في وجود حزب منظم ومعتترف به لوحده من قبل السلطة القائمة في الدولة، وهذا يعني من الناحية العملية أنه

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 130.

(2) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص 270-271.

(3) د. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 168.

(4) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 262.

(إن يكون مسموحاً وجود أية أحزاب مطلقاً، سوى حزب واحد فقط، وإذا ما وجدت أية أحزاب أخرى فيكون ذلك وجوداً سرياً وغير مصرح به. أو على الأقل غير مسموح له أن يتمثل في السلطة السياسية⁽¹⁾). ويشير ديفرجيه إلى أن نظام الحزب الواحد ليس إلا (تكييف تقني للديكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي)⁽²⁾، وعليه يصبح الحزب الواحد، وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم⁽³⁾.

وعلى ذلك ففي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد يقوم الحزب الحاكم بإلغاء جميع الأحزاب السياسية الأخرى ومنعها من ممارسة النشاط السياسي. وقد دخل نظام الحزب الواحد حيز التطبيق وأخذت به بعض الدول قبل أن تكون أسسه وقواعده موضوعة ومدرسة من الناحية النظرية⁽⁴⁾.

ويلاحظ أن ظهور نظام الحزب الواحد، في أية دولة يرتبط بوجود بعض الأزمات التي قد تكون ذات طابع أما سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. ويشير أسامة حرب إلى أن (هنتينجتون) حاول تقديم نظرية لدراسة وتفسير نشأة الحزب الواحد، وانتهى إلى التأكيد على أن نظام الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجاً لتعدد الانقسامات في المجتمع أو لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره. وبعبارة أخرى، فإن الواحدية ينتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى في مجتمع منقسم⁽⁵⁾. من خلال نظام الحزب الواحد.

وتختلف وجهات النظر في تحديد وظائف الحزب الواحد في إطار هذه النظم التي أخذت به، ومرد ذلك الاختلاف يكمن في تباين وجهات النظر لمؤيدي النظام

(1) د. عبد المعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص 205 ؛ وانظر أيضاً: د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 212.

(2) موريس جيلرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 262.

(3) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص 272.

(4) د. شمران حمادي، المصدر السابق نفسه، ص 212، وقد أخذت بهذا النظام قبل أن يتطور كنظرية كسل من تركيا والبرتغال وفي الاتحاد السوفياتي (السابق) لم تنكسر وحدانية الحزب الشيوعي في الدستور بصورة شرعية إلا سنة 1936 بموجب المادة (126) للتفضيل أنظر : موريس ديفرجيه، المصدر السابق نفسه، ص 263.

(5) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 141.

ومعارضيه على حد سواء. فبالنسبة لمؤيدي النظام، فإنهم يرون أن للحزب وظيفتين أساسيتين تجسد الأولى في خلق نخبة أو طليعة قيادية وزعماء سياسيين وإداريين أكفاء مؤهلين لإدارة الدولة وهذا مايقدمه الحزب الواحد. بينما تتجلى الوظيفة الأخرى في إقامة نوع من الرابطة بين الحكام والشعب. أما بالنسبة إلى معارضي نظام الحزب الواحد فيرون أن هذا النظام ماهو إلا لون حديث لنظام سياسي قديم جدا هو الحرس الإمبراطوري أو القيصري الذي يكرس مهمته في توطيد حكم الإمبراطور أو القيصر وان الجديد فيه هو شكل التنظيم الفني للعلاقة بين الحكام وأعوانهم⁽¹⁾.

وعموماً فإن نظام الحزب الواحد، كان قد اكتسب لدى بلدان الجنوب في حقبة معينة (شعبية خاصة) بقدر ما أضحي سمة أساسية تميزت بها الظاهرة الحزبية لدول عالم الجنوب.

2- نظام الحزبين:

يتلخص جوهر نظام الحزبين في وجود، حزبين كبيرين يتنافسان للفوز في الانتخابات العامة والوصول إلى السلطة دونما حاجة إلى الائتلاف⁽²⁾. ويرى سارتوري ان ذلك يتحقق من خلال قدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا في تحقيق أغلبية برلمانية كافية. مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منها إلى الآخر، احتمالا قائما⁽³⁾.

وقد يبدو الحديث عن نظام الحزبين بشكل ما، حديثاً عن نظام التعدد الحزبي، فالأنظمة التي تتميز بهذا النظام لاتستطيع تركيز الأمر بوجود حزبين فقط من خلال

(1) د.شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص ص 212-217.

(2) يتحدث الموند عن ثلاثة أشكال لهذا النظام :

1- نظام حزبين رضائي حيث يتبادل الحزبان الكبيران السلطة دون تهديد للاستقرار الحكومي.

2- نظام حزبين صراعي يتميز بوجود تنافس حاد على مستوى الجماهير وقيادات الحزبين.

3- نظام حزبين مختلف، جوهره تناقض بين أعضاء كل حزب مع اتجاه قيادات الحزبين إلى تقبل الحلول الوسط.

أنظر: د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(3) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 134.

كونها لا تسمح بوجود أحزاب أخرى كما يبدو للوهلة الأولى، فهي تسمح للتعدد. غير أن القوى الداخلية للمجتمع تكون متمركزة في معظمها حول محورين، هما محور الحزب الأول، ومحور الحزب الثاني، الأمر الذي لا يعطي الفرصة لبروز حزب ثالث أو أحزاب أخرى. لأنها لو برزت، وهذا أمر موجود فعلاً، فإنها ستكون عاجزة عن أن تصل إلى مركز السلطة إلا في صورة هامشية ومحدودة ومعدومة الفعالية⁽¹⁾. لذلك تبقى السيطرة الفعلية للحزبين الأول والثاني، مع ملاحظة أن وجود عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى، يعد أمراً طبيعياً مادام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة⁽²⁾.

ويشير ديفرجيه إلى أن نظام الحزبين يتفق مع طبيعة الأشياء وهو يقصد بذلك، (أن الاختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي. فليس هناك دائماً ثنائية أحزاب. ولكن هناك ثنائية ميول واتجاهات وكل سياسة تتطلب اختيار بين نمطين من الحلول)⁽³⁾.

ويرجع سبب قيام هذا النظام إلى حاجة الشعب إلى (ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة)⁽⁴⁾.

3- نظام تعدد الأحزاب:

يتميز نظام تعدد الأحزاب، بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لا يستطيع أحدها الوصول إلى الحكم غالباً، إلا عن طريق الائتلاف^(*) مع الأحزاب الأخرى.

(1) د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(2) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 198.

(3) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 224.

(4) د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 104 ؛ وأنظر بنفس

المعنى د. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(*) حالة الائتلاف هنا، تكون بصورة غير متجانسة ولا مستقرة مما يفضي في كثير من الأحيان إلى كثرة سقوط الوزارات، والسبب هو تنافس الأحزاب الداخلية في هذا الائتلاف وتصارع المعالم. انظر : موريس ديفرجيه، النظم السياسية، ترجمة أحمد حسب عباس، مراجعة د. ضياء الدين صالح، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر والتوزيع، سلسلة الألف كتاب (282)، ص 46.

وهذه الأحزاب تكون ضعيفة عادة، لأنها لا تتمكن من تحقيق أهدافها بالصورة التي ترغب فيها⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن هذا النظام من أكثر الأنظمة الحزبية انتشاراً، إلا أنه يصعب في بعض الأحيان التمييز بين هذا النظام وبين حالة انعدام الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث⁽²⁾، لكثرة الالتباس الذي يحصل. فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات، متعددة، غير ثابتة، مؤقتة، ومائعة لا ينطبق عليه المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية لأنه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ حزيباً، على حد قول ديفرجيه⁽³⁾.

مع ذلك، فإن تحديد نمط التعددية الحزبية صعب، فمن الثلاثة إلى اللانهاية يمكن وجود العديد من الأشكال وداخل كل شكل كثير من الأشكال⁽⁴⁾. فهي تتوقف على طبيعة الأحزاب المكونة للنظام. من هنا تبدو صعوبة وضع جميع أنظمة (تعدد الأحزاب) في إطار واحد، في محاولة لتحديد خصائصه العامة⁽⁵⁾. نظراً لتعدد الأشكال والتطبيقات في الدول التي أخذت به. فبينما توجد في بعض الدول ثلاثة أحزاب فقط يوجد في دول أخرى أربعة أو خمسة أحزاب .. الخ⁽⁶⁾. وظاهرة التعدد الحزبي هذه يمكن أن تعود، إلى وجود أنواع من اختلافات قد تكون ذات طبيعة سياسية أو أن تكون ذات طبيعة اجتماعية أو قد تعبر عن وجود صراعات دينية وربما تعبر عن خلافاً عنصرية قائمة على العصبية خاصة في تلك الدول التي تجمع عدة جماعات تختلف من حيث الأصل والجنس⁽⁷⁾.

(1) د. توفيق عبدالغني الرصاصي، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 165.

(2) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 177.

(3) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 236-237.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 237.

(5) د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(6) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(7) د. نبيلة عبدالحليم كامل، المصدر السابق نفسه، ص 149-150، ويرى الدكتور حسان العاني، أن هناك أربعة عوامل محددة تعمل بصورة منفردة أو مجتمعة على التعددية الحزبية وبلخصها بالعوامل الاجتماعية الإيديولوجية والدينية والعوامل القومية والتاريخية والعوامل المؤسسية. لمزيد من التفاصيل أنظر: د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 272-273.

ويقترح سيكموند نيومان (Sigmund Neumann) سببا لتعدد الأحزاب يتمثل في وجود الانقسامات داخل المجتمع السياسي تتلخص في التباين القائم على القومية والدين. فالقوى المقسمة غالبا ما تنشأ عن عناصر لا يمكن الاتفاق عليها داخل الأمة⁽¹⁾. في حين يرى بعضهم، ان تعدد الأحزاب السياسية وكثرتها، ناجم عن انقسام بعض الأحزاب السياسية فيها او نتيجة تشكيل أحزاب سياسية جديدة⁽²⁾.

وطالما ان طبيعة هذا النظام تقتضي الأحزاب فلا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا من خلال الاتفاقات الحزبية^(*)، وذلك للمحافظة على نوع من الاستقرار لهذا النظام.

(1) Ccarlton C.Rodee, Op.Cit, P.325.

(2) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(*) ان المقصود بالاتفاقات الحزبية هي الاتفاقات التي تحدث بين الأحزاب المتقاربة في المبادئ والأهداف للتعاون مع بعضها للفوز في الانتخابات او لتحمل أعباء الحكم او المراقبة ومحاسبة من بيده الحكم من الأحزاب المخالفة لها في الأهداف والمبادئ. ولمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 180-198.

المبحث الثالث

مراحل تطور النظام الحزبي في دول الجنوب

بعد أن أوجزنا النظم الحزبية، بإطارها العام، لابد من التأكيد هنا على أن النظام الحزبي لدول الجنوب، وخصوصاً في آسيا وأفريقيا، قد مر بمراحل مختلفة، حسب تطور النظام السياسي فيها وتأثير ذلك في الحياة السياسية بشكلها العام. وإجمالاً يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل أساسية، نحاول التطرق لها، وهي:

1- المرحلة الأولى: التعددية الحزبية:

أسفرت المرحلة الاستقلالية الأولى، لدول عام الجنوب، عن اتجاه معظم هذه الدول الجديدة نحو تقليد نظم الدول الاستعمارية القائمة على الديمقراطية الليبرالية، ليصبح التعدد الحزبي من مميزات هذه المرحلة الأولى للاستقلال⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن (الموروث التاريخي والقومي والروحي لشعوب آسيا وأفريقيا يقف من التعددية بشكل عام، كمبدأ وشكل، موقفاً سلبياً لأنها غالباً ما عدت مصدراً للفرقة والتشتت)⁽²⁾. إلا أنه ومع نجاح حركات التحرر في تحقيق الاستقلال وتحقيق سلطتها الوطنية، وجدت نفسها في مواجهة تركبة من المشاكل والتخلف⁽³⁾. وفي طريق المواجهة السريعة لهذه المشاكل، فإن الواقع العملي يدل على أن هذه الدول الحديثة قد غرست بناها المؤسسية من خلال نقلها لمؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدول الاستعمارية⁽⁴⁾.

(1) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص 273-274.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(3) مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، غير منشورة، 1994، ص 21.

(4) د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 1993/1، ص 5.

وهكذا أقيمت المؤسسات اللازمة للديمقراطية الدستورية على عجل^(*) لغرض إعدادها بشكل يسهل عليها الانضمام السريع إلى المنظمة الدولية. ولم يكن للقيادات الوطنية والحديثة خيار في تبني النظام الديمقراطي الذي طرحه الحكام الأجانب، إذ أنه يمثل خياراً متقدماً⁽¹⁾. ويقول هشام شرابي، (إن هذه المرحلة، كانت هي المستقبل الذي حلمت به، مستقبل الإنجازات والانتصارات)⁽²⁾.

فقد أصبح المتعلمون والمتقنون منهم بصفة خاصة يرون في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي تحقيقاً لتطلعاتهم في المشاركة السياسية والإدارية⁽³⁾. خاصة إذا ما عرفنا أن الفئات المثقفة في تلك البلاد الجديدة قد حصلت على ثقافتها وتكونت عقلياً في إطار البلاد الاستعمارية، سواء في جامعات تلك البلاد نفسها، أو في بلادها هي على أيدي أساتذة أجانب أو في مؤسسات تعليمية، خاضعة توجيهها لسياسات الدول الاستعمارية في التعليم⁽⁴⁾. وعلى هذه الشاكلة دخلت مفاهيم التعددية ونماذجها عن طريق التعميم والتعلم والتأثر الطبيعي للمجتمعات، بالمجتمعات السبابة في هذا الميدان⁽⁵⁾.

والواقع أن استيراد النموذج الديمقراطي الغربي منتشر إلى حد بعيد في العديد من دول الجنوب، حدث ذلك بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التي اجتذبتها، بعد

(*) إن دساتير بعض الدول الحديثة قد وضعها أو شارك في وضعها خبراء غربيون، أنظر: د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ، ص 264.

(1) د. محمد عمر بشير، التعددية السياسية وإشكالية النظام السياسي في السودان، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص 312.

(2) د. جمال الشاعر، شهادة شخصية في التجربة الحزبية، الممارسات الحزبية المعاصرة، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص 175.

(3) د. محمد عمر بشير، المصدر السابق نفسه، ص 312.

(4) د. يحيى الجمل، المصدر السابق نفسه، ص 263.

(5) د. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد 135، السنة 1990/5، ص 22. ويقول د. يحيى الجمل: كانت دواعي التقليد واضحة إذ كانت تلك الدول الحديثة الاستقلال تنظر إلى الدول الاستعمارية نظرتها إلى شيء أكثر سموً وأكثر تقدماً والأدنى بطبيعة الحال ميل إلى تقليد الأعلى، أنظر: د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 263.

الاستقلال في القرن الماضي تجربة النظام الرئاسي في الولايات المتحدة⁽¹⁾. حينما شهدت هذه الجمهوريات الأحزاب السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁽²⁾. في الوقت الذي كانت الثقافة السياسية السائدة هناك هي تعبير عن ثقافة الاستعمارين البرتغالي والأسباني ممثلة بنوع من سلطة مطلقة أبعدت المستعمرات عن تقاليد المشاركة والمناقشة والتهاون مع المعارضة⁽³⁾. مما أدى بهذه الأنظمة الرئاسية في أمريكا اللاتينية إلى الانتهاء إلى ترجيح واضح لجانب السلطة التنفيذية إلى المدى الذي أصبحت فيه البرلمانات في كثير من تلك البلاد لا تؤدي الغرض الحقيقي المناط بها دستوريا ولم تعد أن تكون مجرد ألعوبة بيد الرئيس⁽⁴⁾. والذي زاد من سلطة رئيس الجمهورية في هذه الدول هو انه (يستطيع استعمال حق الفيتو بصدد جزء من القانون الذي يعرض عليه وذلك مما يزيد من سلطان الرئيس)⁽⁵⁾.

ويجد هذا الدور المتنامي لرئيس الجمهورية، تبريره، في ظروف أمريكا اللاتينية كبلدان في طريق النمو تبحث عن تكاملها القومي بعد الاستقلال مما يسهم في قبول فكرة هيمنة رئيس الدولة والسلطة التنفيذية على مؤسساتها السياسية والدستورية⁽⁶⁾.

ومثلما كان للعامل الخارجي تأثيره في اتجاه بلدان أمريكا اللاتينية لتبني نظاما رئاسية، كان لنفس العامل أثره في اتجاه آسيا وأفريقيا إلى تبني التعددية من خلال اقتباسها للنظام البرلماني الغربي. فقد لوحظ (ان جميع الدول التي نالت استقلالها

(1) د. يحيى الجمل، المصدر السابق نفسه، ص 263.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(3) Larry Diamond and Others, Democracy In Developing countries, vol.4, Lynne Rienner Publishers, Inc, U.S., 1989. P.63.

(4) د. يحيى الجمل، المصدر السابق نفسه، ص 264 ؛ كذلك أنظر: مها عبداللطيف حسن، المصدر السابق نفسه ص 24.

(5) د. عبدالحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف بالإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، 1985، ص 78. أيضا أنظر : د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(6) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 231.

بعد الحرب العالمية الثانية سواء أكانت تلك الدول في إفريقيا أو في جنوب شرقي آسيا، وضعت لها عقب استقلالها دساتير ذات أنظمة برلمانية⁽¹⁾.

إن ذلك ما نلمسه بشكل واضح (في البلدان التي خضعت للاستعمار البريطاني)⁽²⁾. غير أن الظاهرة الملفتة للانتباه هنا، تتعلق بتباين التطور الطبيعي للظروف بين ما حدث في البلدان الأوروبية التي نمت فيها الديمقراطية التعددية وبين ظروف دول عالم الجنوب الحديثة الاستقلال. فهذه الدول (الحديثة بمؤسساتها القانونية والسياسية لم تأت خالصة نتيجة تطور داخلي طبيعي. ولكنها في الأغلب الأعم جاءت مفروضة أو مقتبسة عن أصل أجنبي)⁽³⁾. فبينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوروبية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشوء وتطور الدولة نفسها. نجد أن بنى الدولة الحديثة في عالم الجنوب قد غرست بناها غرسا، وبالقوة أحيانا⁽⁴⁾. حدث هذا لأغلب البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني. فمنذ اللحظة التي كان يتم الإعلان عن استقلالها تجد نفسها مزودة بنظام مستوحى في تركيبه من نظام الحكم البريطاني... ويمكن القول مع (باننيكال) أن جميع القواعد سواء ما كان الشكلي منها أو الجوهرى لنظام الحكم البريطاني تجد نفسها معكوسة في دساتير ونظم البلدان التي استقلت عن الإمبراطورية البريطانية⁽⁵⁾.

ولئن بدت مسألة التوجه نحو الديمقراطية التعددية، سمة واضحة، وسمت طابع الحياة السياسية لدول الجنوب في مراحلها الأولى. فقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لهذا التوجه، شكلت بمجملها عوامل دفع لهذا الاتجاه، نجملها بالآتي:

-
- (1) د. عبد الحميد متولي، أنظمة الحكم في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص 70.
 - (2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 33.
 - (3) ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، السنة 1994/9، ص 23، وانظر أيضا: د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 264.
 - (4) محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص 6.
 - (5) د. عبدالرضا الطعان، هل يمكن قيام ليبرالية حقيقية في الوطن العربي، مجلة المنار، العدد 67، تموز 1990، ص 97.

1- لقد شكلت الديمقراطية البرلمانية، بحكم كونها نظرية سياسية وأسلوباً للحكم، عامل جذب نظراً للمكانة التي تحتلها الدول الأوروبية على المستويين السياسي والحضاري من خلال مؤسساتها التي نظر إليها بوصفها إبداعاً غربياً قابلاً للانتشار في العالم كله⁽¹⁾.

2- ويمكن القول، أن الجيل الأول لقادة عالم الجنوب، وبحكم ثقافته الغربية، كان متأثراً، وإلى حد بعيد، بقيم هذه الثقافة.

3- يضاف إلى ذلك عامل آخر يتعلق بالتقليد، الذي برز واضحاً من خلال التأثير بنظم الدول الاستعمارية. لذلك اتجهت الدول التي حصلت على استقلالها في تلك الفترة إلى تقليد الأنظمة السياسية القائمة على الديمقراطيات التقليدية⁽²⁾.

4- أيضاً هنالك عامل داخلي، يتصل برغبة الدول المحررة في التعجيل بإتمام الإجراءات الخاصة بوضع الدستور حتى يتاح لها الالتحاق بعضوية هيئة الأمم المتحدة في أقرب فرصة. فقد كان يعد شرفاً كبيراً لهذه الدول أن يكون لها ممثلون في تلك الهيئة العالمية يجلسون في مقاعدها إلى جوار ممثلي دول الاستعمار⁽³⁾.

5- ولقد كان للعامل الاثني أو العرقي أو اللغوي دوره في هذا المجال، حيث تمثل ذلك بالأحزاب التي تستند إلى جماعات محددة هدفها الدفاع عن مصالح هذه الجماعات⁽⁴⁾.

وما قلناه عن هذه المرحلة من الديمقراطية التعددية لدول عالم الجنوب، لا ينفي الحقيقة المرة لها. فالديمقراطية، بالمقابل، ليست أبداً بالحل السهل⁽⁵⁾. والمسألة الديمقراطية هي بالتحديد مسألة (فهم وتحقيق المؤسسات التي إذ تتفق مع واقع

(1) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 201-202 ؛ كذلك انظر: د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 264.

(2) د. يحيى الجمل، مصدر سبق ذكره، ص 263.

(3) د. عبد الحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص 71-72.

(4) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(5) جان وليام لايبير، السلطة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 158.

العلاقات الاجتماعية وتتمتع بالمرونة اللازمة لمسايرة تطورها، لتجعل مشاركة المواطنين في السلطة، مشاركة فعلية⁽¹⁾. فقد وقعت دول عالم الجنوب خلال هذه المرحلة في أزمة تجسدت في وجود جدار من العوامل، يفصلها عن التطبيق الصحيح لمبادئ وقيم الديمقراطية الغربية وباتت مؤسساتها الجديدة تعيش في أزمة، تمثلت في إنتاج سلطة محافظة اجتماعيا، متعصبة سياسيا ومعتمدة على زعامات الأحياء والقرى والعشائر والوجهات المتنافسة والمتصارعة⁽²⁾. وباختصار فقد واجهت دول الجنوب صعوبات ومشاكل خلال هذه المرحلة من تجربتها التعددية الاولى تجسدت في:

1- كانت المؤسسات الديمقراطية الحديثة، هي الضحية الأولى في الدول الحديثة، فهذه الأخيرة، (لم تكن لتتحمل قيام مؤسسات حقيقية مستقلة)⁽³⁾. فلا رئيس الدولة في النظام البرلماني كان قانعا بأن يملك ولا يحكم، كما هو الأصل في النظام، ولا الحكومة كانت مؤمنة بضرورة خضوعها للرأي العام ممثلاً في البرلمان، ولا البرلمان كان ممثلاً حقيقياً للشعوب⁽⁴⁾. ويلاحظ، أن بعض قادة عالم الجنوب ينظر نظرة الشك والحذر من المعارضة التي يجد فيها سبباً لخسارتهم الحكم⁽⁵⁾.

2- ثمة صعوبة تكمن في القيم الديمقراطية الليبرالية ذاتها، فهذه القيم، لم تجد أمامها أرضاً خصبة تصلح لاستزراعها فيها. والسبب هو أن الديمقراطية من القيم الوافدة، أو من البضائع المستوردة من الغرب⁽⁶⁾. الأمر الذي خلق نوعاً من التنازع بينها وبين قيم مجتمعات دول الجنوب.

3- فقدان التجانس العرقي أو اللغوي في كثير من بلدان عالم الجنوب، ولاسيما في أفريقيا وآسيا، مما أدى إلى عدم صهر ودمج العناصر المتعددة - لغويا

(1) المصدر السابق نفسه، ص ص 53-54.

(2) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(3) د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(4) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(5) سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية لدول العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات لاقومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، غير منشورة، 1982، ص 45.

(6) ثناء فواد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

وثقافيا وقوميا - في بوتقة واحدة، وبالتالي حال دون خلق مفهوم المواطنة والولاء الواحد للدولة بدلا من الولاءات المتعددة للعرق او اللغة او الدين. وقد أدى هذا الانعدام إلى حدوث العديد من المشاكل الداخلية في هذه الدول من حروب أهلية وانقلابات عسكرية⁽¹⁾.

4- التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية، وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجتمعات عالم الجنوب، قد حرم هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية وهو الإجماع بين الفئات السياسية الفاعلة على حد أدنى مشترك من المسلمات والقيم التي تضمن استمرار التنافس الديمقراطي في جو سلمي وبالتالي استقرار النظام نفسه⁽²⁾؟

5- كان من أسباب تقويض التجربة التعددية الأولى، عامل آخر يتعلق بالطبيعة غير الديمقراطية للأحزاب التقليدية في اعتمادها على الولاءات الطائفية والانتماءات الدينية لعضويتها⁽³⁾. فالأحزاب التي تكونت حول الزعماء لم تتمكن من خلق قيادات جديدة تمارس العمل بدلا من الكلام المطاط⁽⁴⁾.

6- وإذا كان من دوافع الأخذ بالتعددية هو محاولة الخروج من أسر التخلف الذي تعج به دول الجنوب، فإن الفشل قد تجسد في العجز عن أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة ومتحررة من أسر التبعية⁽⁵⁾.

7- لقد أسهم العسكريون والانتلجنسيا المدنية في تقويض التعددية الليبرالية والتحول إلى التنظيم السياسي الأوحده. بسبب بطء الإنجاز وتنازع الأحزاب،

(1) محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد 164، السنة 1992/10، ص 80 ؛ كذلك أنظر: د. محمد عمر بشير، التعددية السياسية وإشكالية النظام السياسي في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ص 309-311.

(2) محمد فريد حجاب، مصدر سبق ذكره، ص 79.

(3) د. الوائق كمير، تجربة السودان في التعددية السياسية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص 301.

(4) د. سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص 76.

(5) فاروق أبو عيسى، حول رؤية اتحاد المحامين العرب، مصدر سبق ذكره، ص 235.

والهيمنة الأجنبية وتخلت هذه الشرائح تدريجيا عن الأيديولوجية الديمقراطية الليبرالية التي لم تكن قد تعمقت أساسا في وجدانها⁽¹⁾. ومن أجل ذلك، باتت هذه التجربة التعددية مصدر قلق، خاصة للجيل الأول الذي صنع الاستقلال، وأصبح التطلع إلى صيغة جديدة أمرا لا حياء عنه لأغلب قادة هذه البلدان الذين اندفعوا نحو تبني صيغة نظام الحزب المهيمن كحل وسط، أو التخلي الكامل عن التعددية لصالح الحزب الواحد.

2- المرحلة الثانية:

(أ) أنظمة الحزب المهيمن

مهد فشل التجارب التعددية لدول عالم الجنوب، السبيل إلى البحث عن الوسائل البديلة التي تلائم هذه المجموعة من الدول. وواقع الحال، فإن هذا الفشل لم يكن مفاجئا، كما أنه لم يكن أيضا، في أحيان كثيرة، مبعثا للأسى على حد تعبير الدكتور رياض عزيز هادي. فقد قوبل هذا الفشل في الغالب سواء على الصعيد النخبية السياسية أو على الصعيد الشعبي بفرح وارتياح وأمل في حلول وضع سياسي جديد حتى على شكل نظام سياسي معتمد على الحزب الواحد⁽²⁾. أو أحيانا الحزب المهيمن أو الحزب المسيطر. خاصة بعد كثرة التشويه الذي عانت منه دول عالم الجنوب في ظل تجربتها الأولى مع التعددية.

ولقد سارعت العديد من دول عالم الجنوب إلى تبني نوع أو صيغة جديدة تعتمد على وجود هيمنة أو غلبة لحزب واحد. فماذا يعني ذلك؟

يرتبط لفظ الحزب المهيمن بالعديد من المسميات الأخرى، مثل نظام الحزب الغالب Predominant Party System كما يرتبط بذلك المفهوم الذي طرحه ديفرجيه والموند، وتبعهما دارسون آخرون تحت اسم الحزب المسيطر Dominant Party⁽³⁾.

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 79.

(3) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 134.

وينبغي التنويه إلى أن، تسمية الحزب المهيمن، التي أطلقها لأول مرة موريس ديفرجيه عام 1951، تتضمن فضلاً عن سبقها، مرونة كافية لتشمل كل هذه التسميات والتي تدور حول حقيقة أساسية واحدة هي هيمنة حزب سياسي على الحكم والحياة السياسية بشكل فعلي متخذاً أشكالاً متعددة .. وهذه الهيمنة تتضمن السيطرة والغلبة في الدور السياسي للحزب في إطار تعددية محددة بالفعل والواقع، تقلص هامش التنافس المتكافئ بين الأحزاب السياسية الموجودة⁽¹⁾. ويركز سار توري على فكرة أن النقطة الأهم في تعريف نظم الحزب الغالب هي أنها بلا شك تنتمي إلى نطاق التعددية الحزبية. فالأحزاب الأخرى غير الحزب الرئيس، لايسمح لها فقط بالوجود، وإنما هي توجد كمنافسة قانونية وشرعية للحزب الغالب ... وعلى ذلك، فإن نظام الحزب الغالب هو فعلياً أكبر من أن يكون نظاماً للحزب الواحد الذي لا يحدث فيه انتقال في المقاعد البرلمانية والشرط الحاسم هنا هو صدق وأصالة تلك الانتصارات. وينتج عن هذا - بالضرورة - أن الحزب الغالب يمكن - في لحظة - أن يفقد مكانته تلك⁽²⁾. وهو بهذا الشكل ينتمي إلى النظم التنافسية طالما أنه يمنح الأحزاب الأخرى فرصاً متكافئة في عملية الهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية.

ويكتسب الحزب المهيمن لدى ديفرجيه، صفة الهيمنة، من خلال مؤشرين:⁽³⁾

1- أسبقية واضحة للحزب على منافسيه.

2- إذا كان يجسد بأفكاره آمال الأمة.

وطرح كتاب آخرون هذا المفهوم، مثل (وينر) و (لا بالومابرا)، تحت الاسم نفسه، الحزب المهيمن Hegemonic Party، بوصفه النظام الذي يستمر فيه نفس الحزب، أو التحالف الذي يسيطر عليه نفس الحزب، مسيطراً - لمدة طويلة من الوقت - على سلطة الحكم⁽⁴⁾. ويمكن القول أن هنالك شكلين من أشكال الحزب

(1) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 260.

(2) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص 134-135.

(3) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 277.

(4) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 135.

المهيمن: الشكل الأول، وهو الذي نجده في إطار نظام تعددي على النمط الغربي .. إلا أن تلك التعددية ليست في الغالب سوى واجهة .. والحزب المهيمن نجده قد تشكل من قبل السلطة وبدعم من قبلها بجميع الوسائل، شرعية أو غير شرعية.. أما الشكل الثاني حيث ظاهرة الحزب المهيمن تسمح نسبياً بتطبيق الديمقراطية الحقيقية⁽¹⁾.

وبغض النظر عن طبيعة الوصف المعطى لذلك الشكل من النظم التنافسية بوصفه، نظام حزب (غالب) أو (مسيطر) أو (مهيمن)، فإن الغالبية العظمى من النظم التنافسية في عالم الجنوب، تندرج تحت هذا الشكل⁽²⁾.

وفي الغالب، فإن نظام الحزب المهيمن يعد الحل الوسط بين نظام الحزب الواحد ونظام تعدد الأحزاب. فهو يشبه نظام تعدد الأحزاب وبالتالي يختلف عن نظام الحزب الواحد لأنه يعطي حق ممارسة النشاط السياسي في الدولة لأكثر من حزب سياسي واحد، يتمتع كل واحد منها بكيان مستقل⁽³⁾.

وحيث لا يتسع لنا المجال هنا للتفصيل، نقول: ان نظام الحزب المهيمن يعد إضافة نوعية وإبداعاً لدول عالم الجنوب التي أخذت به. وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت له، فإنه كان قد استجاب، وإلى حد بعيد، لمجمل الظروف التي اتسمت بها مجتمعات الجنوب، خاصة تلك التي كانت ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تساعد أو لا تسمح بقيام نظام التعدد الحزبي .. كما ان التيار المعارض لنظام الحزب الواحد يجد له أنصاراً كثيرين.. وهكذا فإن نظام الحزب المهيمن يقدم حلاً ثالثاً وسطاً⁽⁴⁾، لهذه المجموعة من البلدان التي يكون الحزب فيها العماد الأساسي للحكومة التي يعد استقرارها في الحكم أمراً ضرورياً للاحتفاظ بالوحدة القومية وبازدهار اقتصاد البلاد⁽⁵⁾.

(1) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 261.

(2) د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص 135.

(3) د. شمران حمادي، الحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 226-227.

(4) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 262.

(5) د. عبد الحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص 75.

وتقتضي الإشارة، إلى ان الحزب المهيمن لا يتردد في استعمال نفس الوسائل والأساليب التي يقدم عليها الحزب الواحد، من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الانسجام بين ابناء الأمة في الوقت نفسه الذي يحافظ فيه على مركزه السياسي في السلطة⁽¹⁾. كما يتميز هذا النظام بالتنوع في نماذج بين دولة وأخرى. وهذا التنوع مرده طبيعة الظروف التي وجد فيها الحزب المهيمن. وغالباً فهو أما ان يكون ذلك الحزب الذي كافح من أجل الاستقلال كما يقول اندريه هوريو⁽²⁾، وبذلك يصبح المعبر عن النضال الوطني. او ان يكون قد حصل على الهيمنة بعد الاستقلال من خلال تضاؤل وضмор المعارضة⁽³⁾. وأخيراً قد يكون وجوده بفعل تأثير النظام القائم الذي أنشأه لغرض تركيز سلطته.

ويختلف الحزب المهيمن كذلك من حيث طبيعة ونوع المعارضة في إطار النظام القائم، فقد لايسمح إلا بوجود معارضة هامشية لا تسمح للأحزاب الأخرى إلا بوجود قليل في مقاعد البرلمان او المناصب الحكومية. أو ان يقبل بمعارضة فعالة⁽⁴⁾.

وليس ثمة شك في ان هامش الحرية والتعددية التي وفرها هذا النظام - ولو بحدها الأدنى - كان وراء استمراره وصموده بشكل عام لمدة غير قصيرة في بعض دول عالم الجنوب.

(ب) أنظمة الحزب الواحد:

اكتسبت نظم الحزب الواحد - على الصعيد العملي - (شعبية متزايدة) منذ الثورة البلشفية عام 1971. فقد أنشأت هذه الأخيرة، حزباً واحداً قام بتنظيم المشاركة، وأضحى المصدر الوحيد للشرعية⁽⁵⁾. ويقوم نظام الحزب الواحد على

(1) د. رياض عزيز، المصدر السابق نفسه، ص 263.

(2) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(4) المصدر السابق نفسه، ص ص 42-43.

(5) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 143 ؛ كذلك انظر: مجموعة مؤلفين النظم السياسية في العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1987، ص ص 40-41.

أساس انتفاء المنافسة بين الأحزاب أما بسبب وجود "حزب واحد" لا يسمح أصلاً بوجود أي حزب آخر، وأما بسبب وجود "حزب واحد" يسمح - شكلياً - بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوفر لها - فعلياً - أدنى إمكانية للمنافسة الحقيقية⁽¹⁾. ولهذا يصنف نظام الحزب الواحد على أنه نوع من الأنظمة الشمولية الذي تفرض طبيعته، تركيز السلطة واحتكار العمل السياسي من قبل الحزب الواحد بحيث بات من الصعب في دول تأخذ بمثل هذا النظام التمييز - أو الفصل - التام بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، فقد تخضع الدولة لسياسة الحزب في أحيان معينة أو يخضع الحزب لسياسة الدولة ومواقفها. وهذا التنوع نجده بشكل خاص في دول عالم الجنوب التي اعتمدت هذا النظام⁽²⁾ بشكل واسع وملحوظ.

ويرى (هنتينجتون) أن نظم الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجاً، أما لتعدد الانقسامات التي تؤدي إلى إيجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع، وأما لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره. وبعبارة أخرى، فإن الوحدانية تنتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى، في مجتمع منقسم⁽³⁾. هذا المفهوم نقل إلى مجتمعات عالم الجنوب، بشكل أصبح فيه سمة أساسية ميزت الظاهرة الحزبية فيها. وقد دفعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نحو الاتجاه للحزب الواحد في دول الجنوب، يعود قسم من هذه العوامل إلى الحقبة التي سبقت الاستقلال، وأخرى تلي المرحلة التي استقلت فيها نجلها بما يأتي:

1- وجدت ظاهرة الحزب الواحد نفسها، مبررة تاريخياً بضرورات النضال ضد الاستعمار في المرحلة التي سبقت الاستقلال وما اقتضته من ضرورة وجود جبهة سياسية واحدة يجسدها حزب سياسي أو حركة سياسية تقود النضال، ثم ما تلبث أن تقود النضال بعد الحصول على الاستقلال⁽⁴⁾.

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 140-143.

(2) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 266.

(3) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(4) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 266-268.

2- عدم وجود تقاليد سياسية تعددية موروثية من حقبة ما قبل الاستقلال ..
فحرمان الشعوب من الحرية والمشاركة السياسية خلال تلك المدة حرمها من
التعرف على أساليب وتقاليد الحكم التعددي، وولد عندها نظرة شك للمعارضة بعد
الاستقلال إذ إنها كانت تميل إلى التوحد مع الدولة وتصبح الأحزاب واهدية
الاتجاه⁽¹⁾.

3- كان لتأثير تجربة الحزب الواحد في روسيا أثرها في تشجيع دول عالم
الجنوب للأخذ بهذه التجربة⁽²⁾.

4- وينطلق تبرير الأخذ بنظام الواحد أيضا من ظروف بلدان عالم الجنوب
بعد نيلها الاستقلال حيث واجه العديد منها مشكلة قلة الملاكات الإدارية والسياسية
نتيجة للسياسات الاستعمارية السابقة. وعليه يكون جهاز الحزب هو القادر على
تهيئة هذه القيادات⁽³⁾.

5- ان معظم هذه الدول توجد فيها عصبية قلبية، الأمر الذي يهدد بقيام
أحزاب شخصية، تعمل على تحقيق مصالح قبلية أو إقليمية، مما يؤدي إلى قيام
صراع بينها قد ينتهي إلى حروب أهلية تهدد وحدة الدولة⁽⁴⁾. وذلك يعني ان الحزب
الواحد قد وجد تبريره في ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية⁽⁵⁾.

6- طبيعة التحديات التي فرضتها عليها عملية التنمية الاقتصادية
والاجتماعية. ففي مثل هذه الظروف الخطيرة من حياة الدول تتركز السلطة عادة
في يد الهيئة الحاكمة، ويتوقف نشاط الأحزاب. ولعل ذلك ما حدث أيضا في

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(2) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(3) د. محمد كاظم المشيداني، مصدر سبق ذكره، ص 292-293.

(4) د. توفيق عبدالغني الرصاصي، مصدر سبق ذكره، ص 166.

(5) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 267.

الغرب⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس نظر بعض قادة عالم الجنوب إلى الحزب الواحد على أنه ذو طابع مرحلي تتم من خلاله تعبئة الجماهير ذات الوعي المتخلف⁽²⁾.

7- لقد مهد الفشل النسبي للممارسة البرلمانية السباقة، الطريق للانعطاف نحو الحزب الواحد بوصفه إطاراً (مناسباً لتحقيق الاستقرار السياسي الذي عانت من فقدانه العديد من دول العالم النامي. وبذا فإن نظام الحزب الواحد يقدم نفسه ضامناً للاستقرار، وخاصة الاستقرار الحكومي وعلاجاً للفوضى الحزبية بالقضاء على الصراع من أجل السلطة بين الأحزاب والقوى السياسية)⁽³⁾.

وهكذا تضافرت مجموعة من العوامل على إلقاء التعددية في زوايا النسيان لتبرير وحدانية الحزب التي مثلتها هذه المرحلة. وقد (أصبح مفهوم الحزب الواحد، آنذاك من مفردات القاموس السياسي لشعوب عالم الجنوب في حين كانت التعددية تعد من مفردات القاموس السياسي الغربي الليبرالي)⁽⁴⁾. وتكشف طبيعة الحزب الواحد عن وجود العديد من الأشكال والأصناف في دول الجنوب. فليس هناك من نمط واحد للحزب الواحد بل أنماط كما يرى ديفرجيه⁽⁵⁾. فقد أدى الانتشار الواسع للحزب الواحد، بدراسي تلك الظاهرة، إلى وضع العديد من تصنيفات الحزب الواحد، فأورد "روبرت تكر" تصنيفاً لنظم الحزب الواحد يقسمها إلى ثلاثة: شيوعية وفاشية وقومية .. وقسم "ميشيل كيرتس" نظم الحزب الواحد إلى ثلاثة أصناف هي، نظم الحزب الواحد المسيطرة ونظام الحزب المنفرد الاستيعابي ونظام الحزب الواحد الأيديولوجي. أما صموئيل هنتينجتون فإنه يصنفها إلى ثلاثة نظم استيعابية وثنوية ورسمية.

وهناك تقسيم آخر أورده سارتوري وكل من "لابالومبارا" و "وينر" وهذه هي الحزب الواحد الشمولي الذي يتسم بالانتشار الشامل وتحطيم أي نظام فرعي. والتصنيف الآخر لهم هو الحزب الواحد السلطوي الذي يركز (حسب وجهة

(1) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 166.

(2) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص 292.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 52.

(5) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 263.

نظرهم) على حظر الأنشطة السياسية للقوى الخارجية عن الحزب في حين نجد ان الحزب الواحد البراجماتي، وهو التصنيف الثالث الذي أورده سارتوري، حيث يجد ان هذا النوع من النظم يفتقد إلى التماسك الأيديولوجي لذلك يعمل على اتباع سياسات استيعابية⁽¹⁾.

وكما تتعدد أنماط وأشكال الحزب الواحد، فإن أشكال الوصول إلى هذا النظام تتعدد هي الأخرى في بلدان عالم الجنوب. وهذا التعدد يتراوح على العموم بين عملية الوصول الهادفة والتلقائية وبين أشكال الوصول القسري والتعسفي^(*)، للبعض منها.

أما وظيفة الحزب الواحد، فهي تختلف، باختلاف وجهة نظر مؤيدي النظام ومعارضيه. فبالنسبة للجماعة الأولى فإن الحزب الواحد هو الصفوة وهو الرابط في آن واحد معا ... فهدف الحزب الواحد هو خلق النخبة الجديدة، وإيجاد طبقة حاكمة جديدة وتوحيد الرؤساء السياسيين القادرين على تنظيم البلد وتكونيهم⁽²⁾. كما ان الحزب يعمل على (إقامة رابطة بين القادة والحكومة وبين الشعب)⁽³⁾ بواسطة آلاف الخلايا والفصائل الموزعة في طول البلاد وعرضها، وخلال جميع طبقات الشعب وبين جميع الأوساط الاجتماعية⁽⁴⁾.

وإذا كانت تلك وجهة نظر مؤيدي النظام، فإن معارضيه يجدون فيه، تشكيلة جديدة من نمط اجتماعي قديم العهد هو الحرس الإمبراطوري الذي مكن ان يركز ديكتاتورية. وما النخبة إلا طبقة مميزة ومتنفذة مرتبطة مصلحيا بالنظام وكيانه⁽⁵⁾.

ولابد من الاعتراف هنا، ان نظام الحزب الواحد قد خضع ومنذ البداية الكثير من النقد والتشكيك، كان أشدها قسوة، تلك الاعتراضات التي سلكت جانب التشكيك

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص 147-155.

(*) حول تعددية هذه الأشكال، أنظر : د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص ص 277-279.

(2) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 136.

(3) د. شمران حمادي، النظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص 136.

(4) موريس ديفرجيه، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 165.

به كنظام حزبي من باقي الأنظمة الحزبية. فقد تسائل بعضهم حول ماهية انتماء الحزب الواحد للأنظمة السياسية، حيث يفترض النظام "وحدات متعددة" و "علاقات" بين تلك الوحدات، الأمر الذي يتنافى مع الوحدانية الحزبية⁽¹⁾.

وعلى الصعيد العملي، بدأت نظرات النقد والشك لنظام الحزب الواحد تتنامى، بمرور الوقت، مترامنة مع المصاعب والاختفاقات التي واجهها هذا النظام. وقد جاء هذا النقد على مستويات ثلاثة هي: مستوى الاهداف ومستوى الوسائل ومستوى النتائج⁽²⁾. مما دفع الكثير من بلدان عالم الجنوب إلى التخلص من أسره والتوجه من جديد نحو إقامة النظام التعددي.

3- المرحلة الثالثة: العودة للتعددية:

يبدو أن الموجة التي رافقت التحول من التعددية الأولى إلى نظام الحزب المهيمن، أو الحزب الواحد، خلال حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تكاد تطفو بنفس القوة، ولكن باتجاه جديد يدعو للعودة إلى التعددية السياسية. فقد بدأت ارهاصات التعددية تفتتح هنا وهناك في العديد من دول عالم الجنوب.

فمن يقرأ الصحف اليومية يعرف بما فيه الكفاية، ان المطالبة بالتعددية السياسية لم تعد محصورة ببلد دون آخر أو كتلة سياسية دون أخرى⁽³⁾. فلم تعد تلك المطابقة بين التعددية السياسية والغرب، التي أقامها الجيل السياسي الذي حكم بلدان الجنوب، ليبرر نهجه في حكم الحزب الواحد قائمة. فالمطالبة بالتعددية السياسية لم تعد مطلباً غربياً أو تغريبياً. هذه التعددية السياسية، وعلى الرغم من اصلها الغربي، فقد تصبح أداة فعالة لمواجهة النفوذ الثقافي والهيمنة السياسية الغربية، بقدر ما تسمح بإعطاء الحاكم مبرراً لرد الضغوط وتحقيق نوع من الاندماج الوطني الحقيقي. تشعر من خلاله كل فئة انها جزء من النظام القائم. والتعددية السياسية تسمح بالتعبير عن الأفكار والآراء الجديدة التي تخدم الوطن. كما ان التعددية السياسية

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(2) حول تفصيل النقد الذي تعرض له الحزب الواحد. انظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 52-61.

(3) د. غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص 145.

تعني في الأساس فتح الإمكانية الحقيقية لاستبدال فئة حاكمة أخرى بالوسائل السلمية القانونية⁽¹⁾. وهي بذلك تعبير عن نوع من توازن القوى بين الدولة والمؤسسات الأخرى.

وقد لانكون مغالين إذا ما ذكرنا ان للتحويلات الكبرى التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات، أثرها الكبير، فقد تصاعدت الموجة باتجاه الديمقراطية التعددية حتى أوشكت ان تأخذ شكل الطوفان الديمقراطي على حد تعبير خير الدين حسيب⁽²⁾. ولعل الإقرار بالتعددية ينسجم مع رغبة الأسرة الدولية التي وجدت فيها (واحدة من صيغ التعبير والحكم الديمقراطي في عالم اليوم باختلاف الدول وأنظمتها .. وموافقة هذه الدول على ذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993، هي إقرار بهذه الحقيقة)⁽³⁾. كما ان الديمقراطية ليست حكرا خاصا على أحد. إذ يمكن بل وينبغي ان تستوعبها جميع الثقافات. ومن الممكن ان تتخذ أشكالا عديدة كي تتواءم مع الواقع المحلي بصورة أكثر فاعلية⁽⁴⁾. ان ذلك يعني فتح المجال أمام دول عالم الجنوب لإقامة نماذج خاصة بها لتطبيق التعددية. وقد ترجم بيان فينا لحقوق الإنسان، هذا الحق لدول عالم الجنوب التي نجحت في تضمين قضايا تقرير المصير واحترام مبدأ المساواة وحقوقها في التنمية والإصلاحات الاقتصادية⁽⁵⁾. ولعل ذلك ينفي او يبعد دوافع الحرص على الخصوصية التي كثيرا ما قد تذرعت بها دول عالم الجنوب في السابق، فقد أصبح الإقرار بصيغة التعددية (يشكل بحد ذاته إقرارا بصيغة سياسية أصبحت تحظى بقبول عالمي)⁽⁶⁾. لكن علينا ان ندرك، ان عالمية مفاهيم التعددية، لاتعني بالضرورة (أن ترتبط بالأشكال

(1) المصدر السابق نفسه، ص ص 147-148.

(2) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(4) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فينا، حزيران 1993، ص 16.

(5) المصدر السابق نفسه، ص ص 28-29.

(6) د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 66.

والتنظيمات والمظاهر التي برزت بها في الغرب⁽¹⁾، وبالتالي فإننا، يمكننا ان نجد في مجتمع تقليدي تعددية حقيقية بأشكال أخرى⁽²⁾.

والحديث عن الأشكال لا يمنع من إمكانية الاستفادة من تراث الآخرين عن طريق التعرف على تجارب الشعوب الأخرى طالما ان العالم مفتوح أمام الجميع⁽³⁾. فقد تكون بعض هذه التجارب اقرب من غيرها إلى خصوصية بلدان عالم الجنوب. وبصرف النظر عما يمكن ان تتخذه التعددية في هذه البلدان، فإن ما يهم هو (إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع، فبقدر ما فقدت النخبة الحاكمة اليوم، في هذا القطر او ذاك، التأييد والنفوذ والهيمنة السياسية، أصبحت تتعرض لمنافسة الأطراف الأخرى التي تستطيع ان تثير في مواجهة النخبة الحاكمة ماتحتظي به من تأييد ودعم معنويين وسياسيين اجتماعيين)⁽⁴⁾.

ومن دون شك فإن معطيات التجربة التي عاشتها هذه البلدان تحت الأشكال الأخرى للحكم، خلال المرحلة السابقة، والتطورات التي شهدتها أدت إلى نمو القوى والفئات الاجتماعية القائمة إلى جانب ولادة قوى وفئات جديدة، أخذت تطمح لأن يكون لها دور اكبر على صعيد المساهمة في إدارة شؤون الحكم وصنع السياسة العامة.

بذلك تسمي التعددية ضرورة لاحتواء التشنجات التي اعتبرت مجتمعات ونظم هذه البلدان التي تميزت بانغلاق البنى السياسية⁽⁵⁾. كما انها تصبح وسيلة لتفادي هذا الانغلاق مستقبلاً.

ولن أطيل هنا، وحسبي في ذلك، ان الفصول القادمة ستلقي الضوء على هذه المرحلة من التعددية الجديدة لدول عالم الجنوب. غير أنني اكتفي بالقول، ان

(1) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 74.

(3) زياد أبو عمرو، الأحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية، مجلة المستقبل العربي، العدد 192، السنة 1995/2، ص 79.

(4) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 24-25.

(5) حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 94.

التغييرات الراهنة، في عالمنا المعاصر، قد أدت إلى هبوب رياح التغيير الديمقراطي في بلدان عالم الجنوب. وهذه الرياح قد تعصف بالكثير من الأنظمة السلطوية(*) القائمة(1).

ومع التسليم بأن الديمقراطية وحدها، لن تكون حلاً سحرياً لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية(2). لكن ينبغي ان نتذكر دائماً، ان بديل الديمقراطية والتعددية هو الاستبداد. وقد يكون ذلك سبباً كافياً، ضمن مقاسات النظام الدولي الجديد، للتدخل المباشر من قبل بعض الاطراف الدولية، كما حدث في العراق حين أقدمت الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها إلى إسقاط النظام، بدعوى الديمقراطية، واحتلاله المباشر، وتحويل الاوضاع فيه إلى فوضى عارمة قد تنتهي بتفتيت العراق تحت لواء التعددية والديمقراطية المزعومة. بل اكثر من ذلك نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد تشجعت اكثر لتطرح نموذجها الديمقراطي على العديد من دول المنطقة مثل سوريا والسعودية والسودان وايران تحت راية محاربة الارهاب.

(*) السلطوية هي اكثر أنظمة الحكم شيوعاً في التاريخ البشري، القديم منه والحديث والمعاصر وهو نظام الحكم الشائع في معظم بلدان عالم الجنوب .. وهو نظام الحكم الذي جاهد كل من ميكافلي وهو بس الدفاع عنه وتبريره، بينما جاهدت الديمقراطية الحديثة منذ نعومة أظفارها على تقويض أركانه وإفقاذه ما ملك او اكتسب من أسباب الشرعية. لمزيد من التفصيل أنظر : سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (135)، السنة 1990، ص 5.

(1) سعيد زيداني، المصدر السابق نفسه، ص 20.

(2) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص

الفصل الثالث

المبررات الداخلية في الاتجاه نحو التعددية

المبحث الأول: تراجع أنظمة الحزب الواحد

المبحث الثاني: التطورات والضغط الداخلي

المبحث الثالث: انعكاسات الهيار الأنظمة الدكتاتورية

المبحث الرابع: فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية

مُقَدِّمَةٌ

خلصنا في الفصل السابق إلى أن الكثير من دول عالم الجنوب قد انتقلت في السنوات الأخيرة نحو التعددية، وجاء هذا الانتقال، بفعل متغيرات مختلفة، داخلية وأخرى خارجية. ومحاولتنا هنا تنصرف لمتابعة المبررات الداخلية التي شجعت، أو لنقل دفعت هذه الدول للتطلع نحو التعددية من جديد.

المبحث الأول

تراجع أنظمة الحزب الواحد

بدأت أنظمة الحزب الواحد تشهد تراجعاً كبيراً مع نهاية عقد الثمانينات، وربما يمكن القول، أن الموجة التي رافقت المبررات التي دفعت للأخذ بهذا النظام، تكاد تعود، ولكن هذه المرة بشكل معكوس، شكل ارتداداً سياسياً على هذه التجربة التي لم يكتب لها النجاح في أغلب البلدان التي شهدت تطبيق نظام الحزب الواحد. والشيء الأكيد، أن وراء هذا التراجع، تكمن مجموعة من الأسباب والعوامل. ففي أغلب الدول التي طبقت تجربة الحزب الواحد، لم يكن هناك حضور للرؤيا السياسية لمجمل الأهداف العامة التي قام النظام على أساسها مما أفضى إلى مزيد من التنازع حول شرعية النظام السياسي. فهذه النظم (عانت من غياب الحريات الشخصية والسياسية، وعدم القدرة على تحمل النقد، وانعدام الحوار العام حول السياسات والتفضيلات، والقضاء على الحوافز والدوافع الابتكارية لدى الأفراد، وغلبة مفاهيم التعبئة على مفاهيم المشاركة)⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تعدد صيغ الممارسة لنظم الحزب الواحد، فإن التجربة العملية تؤكد استحالة امتلاك حزب واحد الصواب المطلق في معالجة هذه الأمور،

(1) محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 73.

مثلما تؤكد خطر الجمود وافتقاد الإبداع مهما كانت نيات الحزب وكفاءة قيادته. وكثيرة هي الأمثلة العملية كما هو الحال مع الجزائر وزامبيا وغينيا⁽¹⁾.

غير أن ما قيل أعلاه، لا يعني بالضرورة بأن أنظمة الحزب الواحد قد فرضت قسراً على الشعوب. فلم يكن هذا التطور الجديد الذي اتخذ طابع إعادة البناء السياسي على أسس جديدة، تطوراً غير جماهيري أو معادياً للجماهير كما يميل بعضهم إلى التصور اليوم. ولكنه كان بالعكس مصدر شعبية كبيرة للنظم السياسية الجديدة بعد أن سقطت النماذج السابقة للتعددية وسط موجة عامة من الفرح والتأييد بانفتاح عصر جديد⁽²⁾. فقد ارتبطت عملية التحول في النمط السياسي للحكم من التعددية الأولى، بسبب قصور ومآخذ التجربة البرلمانية السابقة، إلى توليد قناعة (حقيقية لدى الكثيرين، بأنه من الصعب تحقيق تحول اجتماعي عميق وسريع وتحقيق تنمية فعالة واستقلال اقتصادي دون تجاوز بعض الصيغ والأشكال الديمقراطية المعروفة، وذلك لفترة انتقالية يعود بعدها الشعب إلى ممارسة الديمقراطية)⁽³⁾.

ولكن الذي حدث، أن الفترة الانتقالية بقيت معلقة على قائمة الانتظار الطويل، الأمر الذي أدى إلى استمرار عملية الوصاية على الشعوب. وحقيقة أن بعض تجارب الحزب الواحد قد تمتعت ولمدة ليست بالقصيرة بتأييد شعبي كبير، لا بل أن بعض هذه التجارب حققت الكثير من الإنجازات في مختلف الميادين، إلا إن هذا الوصف للواقع لا يلغي الحقيقة المرة والمتمثلة في دخول النخب الحاكمة في (مناهات الانقلابات العسكرية المتتالية والتصفية المستمرة لقوى الثورة)⁽⁴⁾. وبدأت نظرة الشعوب إلى هذه التجارب تتغير تدريجياً وخاصة إلى وسائل تنظيم السلطة والحكم. وبقدر ما كان هذا النظام يعبر عند الغالبية العظمى عن الإرادة الشبابية الوطنية والقومية الحية والمتفتحة للتغيير والتجديد، تحول بسرعة إلى رمز

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(2) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(3) انظر خير الدين حسيب، كلمة الافتتاح، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 34.

للالنحطاط والفساد. وبقدر ماكانت تقنيات الحزب الواحد تشير إلى الفاعلية والإنجاز، أصبحت ترمز إلى العنف المفتقر إلى أي معنى وإلى اغتصاب السلطة^(*)، ورفض المشاركة والتداول الطبيعي لها مع بقية أبناء الشعب⁽¹⁾. وقد يكون ذلك طبيعياً للدول التي تأخذ بهذه الصيغة الواحدية، فأساس الدولة يقوم على الافتراض القائل بأن إرادة الدولة تكمن في الحزب الواحد والنخبة السياسية⁽²⁾. وليس عجباً أن يجد هذا الافتراض صدى في معظم دول عالم الجنوب. خاصة وأن هذه الدول عانت من مشكلة الاختيار السياسي والأيدولوجي في إطار العالم الذي وجدت نفسها فيه.

ويلاحظ أن أغلب قادة هذه الدول، قد استهوتهم عملية الاستئثار بالسلطة، وعدم فسح المجال لأي متنفس ديمقراطي. ويمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى ماكان قد ساد الدول الأفريقية على وجه التحديد. ومع أن وصول بعضهم إلى السلطة، كان أشبه مايكون بظاهرة، كما هو الحال مع نكروما، الزعيم الغاني، الذي امتاز بالسحر وبُعد النظر، ولكنه فقد جاذبيته عندما أفسد السلطة الموكلة إليه، بأن خلق همسات الرفض التي كانت تسمع داخل الحزب، ليجسد شخصانية السلطة⁽³⁾. والشيء نفسه مع ليوبولد سنغور الزعيم السنغالي أو جوليوس نيريري الزعيم التنزاني أو أي زعيم أفريقي أو غيره من قادة عالم الجنوب الذين سعوا للاستئثار بالسلطة وتبرير الحكم المطلق من خلال أنظمة حزبية متباينة ولكنها تنتهي في هدف واحد، هو خدمة شخص الزعيم والابتعاد عن الشعب.

وحيث أن لكل وقت لبوسه، ولكل زمان غطاؤه فقد حاولت هذه الأنظمة السياسية (مدنية وعسكرية) إضفاء الطابع الديمقراطي على نظمها السياسية الأحادية الحزب، على أساس أن الديمقراطية تمارس في إطار الحزب ذاته من خلال

(*) لقد تحقق ذلك عن طريق الهيمنة على النظام السياسي ككل عن طريق تعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية، وفرض قوانين الطوارئ والأحكام العرفية. لمزيد من التفصيل انظر: ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(1) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 23.
(2) Leon D.Epstein, Political Parties in Western democracies. Op. Cit, P.327.

(3) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، 1973، ص ص 289-290.

الانتخابات القاعدية للقيادات الحزبية. وواقع الحال، فإن هذه الديمقراطية مظهرية. فالانتخابات لا تكون على أساس تنافسي، وهذا يعني غلق حرية الاختيار أمام المواطنين، ففي نظم الحزب الواحد، تعد البلاد دائرة انتخابية واحدة يتقدم فيها الحزب الحاكم بقائمة مرشحين واحدة للدولة كلها⁽¹⁾. أي استبعاد قوى المعارضة^(*) ويعني أيضا غياب التنافس الحقيقي عن الانتخابات مما يفضي إلى فقدانها لقيمتها كأساس للمفاضلة، الأمر الذي يفقدها مضمونها الحقيقي والديمقراطية هنا تنصب على تحقيق الإجماع لتأييد قرارات القيادة الحزبية والزعيم الواحد. والمركزية الديمقراطية هدفها الأساس تحديد مجال المشاركة داخل الحزب الواحد نفسه⁽²⁾. وهذا المحدد يتضمن الحد من حرية المعارضة وحصرها داخل الحزب، حيث يوافق الجميع على صيغة واحدة ويخضعون لقيادة واحدة، على العكس من التعددية الحزبية التي ينظر إليها على أنها تؤدي إلى تأجيج الصراعات الكامنة في المجتمعات، وخصوصاً تلك التي تمر بتحولات سريعة⁽³⁾، كمجتمعات دول الجنوب. وعليه يعد مبدأ الإجماع هو المبدأ السائد في نظم الحزب الواحد.

ومثل هذا التوصيف لنوع الديمقراطية لدى نظم الحزب الواحد يقودنا إلى الاتفاق مع وجهة النظر التي ترى استبعاد كلمة المشاركة في الحياة السياسية داخل هذه المجتمعات واستبدالها بتعبير تعبئة. ويعزى سبب ذلك إلى أن قيادة الحزب

(1) د. عبد الحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص 103-104.

(*) يقول ديفيد ابتر : أن حكومات الدول النامية لا ترى ضرورة لوجود المعارضة ولا تقبل بفكرة أن المعارضة السياسية هي سمة أساسية من سمات الحياة السياسية الطبيعية ولذلك فهي لا تشكل مطلباً سياسياً أساسياً وذلك لثلاث أسباب:

i- أن هذه الحكومات تعتقد أن المعارضة تولد الحزبية والانشقاقية.

ii- أن هذه الحكومات وبسبب تركيزها على أهداف ضخمة وطموحة فإنها تطالب بوحدة الصف الوطني وعدم تشتيت الجهود وبالتالي فإن المعارضة تهدر الوقت في الجدل الذي يحدث حول الأهداف.

iii- أخيراً فإن ديفيد ابتر يشير إلى أن حكومات عالم الجنوب تجد في المعارضة حالة ضارة بالوحدة الوطنية والاستقلال الذي تم الحصول عليه انظر:

David, Apter, Some conceptual Approaches to the study of Modernization, Prentice Hall, New Jersey, 1968, PP. 72-73.

(2) حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (النموذج الأفريقي) رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص 175.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 174.

الواحد تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية، وعلى السكان ككل وتستخدم الحزب جنباً إلى جنب مع القوة القمعية للدولة لتحقيق الهدف. مع اهتمامها بإبراز مظهر "المشاركة" في الوقت الذي تسيطر فيه على القوى الفاعلة في النظام السياسي⁽¹⁾.

وعلى مستوى أكثر تخصيصاً، نستطيع القول، بأن الديمقراطية بشكلها هذا، في إطار الحزب الواحد، تقترب إلى نوع من الأوهام الخائفة. فالحزب الواحد هو سمة من سمات الدكتاتورية الحديثة، ولا فرق بين دكتاتورية الفرد أو الحزب، طالما أن الحزب الواحد قد ألغى التعددية الفكرية والسياسية اللازمة لنمو الفكر والممارسة الديمقراطية⁽²⁾. وحتى في ظل التطوير الذي لجأ إليه البعض من الأحزاب الواحدة في دول عالم الجنوب^(*) وذلك بالسماح لحزب آخر بالوجود، فإن الحقيقة تشير إلى هيمنة واضحة للحزب الذي في السلطة. حيث أن حشر التيارات السياسية المختلفة في إطار الحزب الواحد لا يحل أية قضية⁽³⁾. وإن مجرد تبني نظرية الحزب الواحد لا يدل إلا على أبوية مفرطة تتنافى مع الفكرة الديمقراطية ولسنا بحاجة هنا للإشارة إلى الطبيعة غير الديمقراطية للأحزاب الوحيدة والمعتمدة على الولاءات الطائفية والانتماءات الضيقة، خاصة إذا ما تذكرنا الهدف النهائي لها وهو البقاء في السلطة والمحافظة عليها⁽⁴⁾. فمثل هذا التوجه يسهم في تعميق الشعور المثبط والذي يرى بأن الدولة والوطن هي أرث شخصي ثابت ودائم لفئة أو لحزب معين أو حتى لشخص.

لا يمكن أذن الأخذ بالاعتبار نوع الديمقراطية التي يلجأ إليها نظام الحزب الواحد، فذلك ينطوي على نوع من التضليل. فالنظام الديمقراطي لا ينشئ الحريات

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص 191.

(2) برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص 178.

(*) تمثلت هذه المؤشرات بالسماح لبعض الأحزاب بالظهور والمساهمة في الانتخابات ولو بقدر محدود في بعض الدول الأفريقية، بقصد الانتقال إلى نوع من التعددية كما هو الحال في السنغال وكينيا ونيجيريا. غير أن غالبيتها انتهت على يد المؤسسة العسكرية أنظر : د. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط، 1993، ص ص 42-43.

(3) برهان غليون، المصدر السابق نفسه، ص 178.

(4) د. عبدالرضا حسين الطعان، مصدر سبق ذكره، ص 185.

بقدر ما ينصب على كفالة هذه الحريات وكفالة ممارستها. ويبدو لي أنه من الصعب إطلاق سمة الديمقراطية على مثل هذه الأنظمة، فمجرد وجود الواجهات الديمقراطية، لا يعني دائماً أن واقع الديمقراطية كله يكمن وراءها. خاصة إذا ما تذكرنا سياق الضوابط التي أحيطت بها في إطار نظم الحزب الواحد، والتي يتعين عدم تجاوز حدودها انسجاماً مع مقتضيات النظام العام. يضاف إلى ذلك، ضعف الوعي السياسي بالديمقراطية حتى لدى الكثير من القيادات الحزبية⁽¹⁾. تجسد ذلك في دول عديدة في عالم الجنوب بنيت على أساس الحزب الواحد، حيث مالت هذه الدول ليس فقط إلى ضرب المعارضة والقضاء على المنافسة عملياً، بل ثبت ذلك في الدستور⁽²⁾.

وعلى وجه العموم استطاع القادة الأفارقة من استبدال دساتيرهم بدساتير جديدة كرست تدعيم النظام الرئاسي وتقوية سلطة الرئيس الذي أصبح بنفس الوقت زعيماً للحزب الحاكم⁽²⁾. وفي أغلب الحالات، لم يكن هذا الحزب سوى أحد الأجهزة الإدارية الملحقة بالحكومة وكان يدور في حركته أساساً حول شخص الزعيم أو القائد، ولم يكن تنظيمياً طليعياً أو جماهيرياً فعلياً مستقلاً عن أداء الدولة والسلطة⁽³⁾. طالما أن هنالك ذهنية استبدادية مهيمنة تحت شعار الديمقراطية.

والملاحظة نفسها يمكن إبدائها بالنسبة للنظم العسكرية، فهذه النظم، لم تكن أحسن حالا من سابقتها المدنية. وحسب منطق الحكم العسكري، فالحزبية شر، والديمقراطية مرفوضة⁽⁴⁾. وفي السياق العام يبدو أن المشكلة الحقيقية في دخول العسكريين ميدان العمل السياسي، لا تكمن في بروز المؤسسة العسكرية، كقوة

(1) د. سعد ناجي جواد، المصدر السابق نفسه، ص 45.

(*) في المدة من 1960-1962 قامت (13) دولة أفريقية باستبدال دساتير الاستقلال، منها مثلاً الجزائر وزائير وغانا ومصر. للمزيد انظر: د. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، 1991، ص 110.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 110.

(3) أحمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 9.

(4) ثناء فؤاد، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

سياسية فاعلة، وإنما في حرص هؤلاء العسكر على طرح المؤسسة العسكرية كقوة بديلة عن القادة السياسيين المدنيين والتنظيمات السياسية المدنية⁽¹⁾.

والعسكريون لا يكتفون بتحدي شرعية الأنظمة المدنية، بل يعلنون عدم ثقتهم بالحكم المدني، وغالباً ما يسارعون إلى إنشاء التنظيم السياسي المستقل لخلق الشرعية وتعظيم الدور العسكري⁽²⁾ يجعل المؤسسة العسكرية مصدر السلطات. ويصبح من الطبيعي عدم حماسهم لأي من أنواع المشاركة السياسية، مما يفضي في نهاية المطاف إلى نوع من الدكتاتورية العسكرية والتي من أهم مظاهرها، النجاح في الاستيلاء على مصادر القوة والسلطة في المجتمع، لتتولى أجهزة الحكم العسكري وظائف التشريع والتنفيذ⁽³⁾. وغني عن الذكر، أن هذه الدكتاتورية العسكرية غالباً ما يسيطر عليها شخص واحد تحت غطاء الحاجة لتعزيز السلطة في مواجهة حالات عدم الاستقرار أو أي هدف آخر.

ومهما اختلفت المسميات والوسائل وكذلك التبريرات التي جاءت بها نظم الحزب الواحد أو النظم العسكرية لقيادة مجتمعات عالم الجنوب، فإن انغلاق هذه البنى السياسية، كان قد هباً المبررات الحقيقية للانعطاف من جديد نحو التعددية السياسية، وباتت التعددية تطرح كركن أساسي في المشروع الديمقراطي البديل لدول عالم الجنوب، بعد أن انهارت مشاريعها السابقة من كارزمية وشمولية وعسكرية التي لم يكن بمقدورها تطوير واقعها المجتمعي.

وبمعنى آخر نقول، أن هذا البنيان، تعرض لخلخلة قوية، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وقد تجسد ذلك بظهور الآراء والمواقف الجديدة والمطلقة التي زادت معها الفجوة بين الحكام والمحكومين وضعت بالتالي، سلطة النخب الحاكمة أمام حالة صريحة من الانكشاف والافتضاح غير القابلين لأي نوع من التغطية. ويعكس أيضاً إدراكاً لحقيقة الأزمة والطريق المسدود التي قاد إليها نظام الحزب الواحد، وبديهي فإن ذلك يعني إفلاس النظام التعسفي السابق. فكل

(1) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 108.

(3) ثناء فؤاد، خصوصية طرح الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ص 24-25.

سلطة تعسفية سوف تكون بعد الآن، لاشرعية ولا مشروعة، ولن تستطيع ان تقدم في هذه الظروف، أي إنجاز حقيقي كما فعلت في العقود الماضية⁽¹⁾.

وسبب التراجع النسبي لهذه الأنظمة التي غيبت الديمقراطية بصورة تكاد تكون مطلقة، ردود أفعال كبيرة برهنت عليها الأحداث التي تسارعت لتعصف بهذه النظم في العديد من بلدان عالم الجنوب. ولنا ان نشير هنا، إلى بعض الأمثلة التي جسدت عملية التحول الجديد نحو الديمقراطية والتعددية.

من هذه الأمثلة ماحدث في جمهورية مالي، التي بدأت السير في الاتجاه الديمقراطي، فمنذ آذار 1991 تم تشكيل مجلس للمصالحة الوطنية برئاسة الكولونيل (امادوسوماتي توري) وأعلن المجلس إلغاء الدستور وحل البرلمان والحكومة والحزب الحاكم (الاتحاد المالي) كما قرر تطبيق التعددية الحزبية واعتقل الرئيس السابق (موسى تراوري) تم بعدها حل مجلس المصالحة الوطنية وتشكيل لجنة للخلاص الوطني ضمت خمسة وعشرين عضواً منهم عشرة عسكريون والباقي مدنيون، وهؤلاء يمثلون معظم القوى المعارضة والنقابية والطلابية⁽²⁾.

وفي موريتانيا حدث تطور جديد عندما أعلن رئيس الجمهورية (معاوية ولد سيدي احمد طايح) عام 1991، عن إجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد وأجراء الانتخابات لاختيار جمعية وطنية ومجلس للشيوخ مؤكداً ان السماح بإنشاء أحزاب سياسية من دون تحديد العدد يشكل خلفية أي عمل في إطار الإجراءات الدستورية الجديدة⁽³⁾. وهذه هي المرة الأولى التي تجري في موريتانيا انتخابات دستورية بعد الحكم العسكري منذ عام 1984.

(1) برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 113.

(2) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، السنة يوليو 1991، ص ص 181-182.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 182.

وتسجل الاحداث والتطورات التي وقعت في زامبيا، مثالا واضحا للفشل والتراجع الذي مني به نظام الحزب الواحد، حيث خرج (كينيث كاوندا) من السلطة بعد الانتخابات الحرة والمباشرة التي جرت في زامبيا عام 1991 على أساس التعدد الحزبي والتي فاز فيها الرئيس (تشيلوبا) رئيس حزب (الحكومة من اجل ديمقراطية التعدد)⁽¹⁾. فلم يكن من المتوقع خروج كاوندا من الحكم بعد ان قاد البلاد منذ استقلالها عام 1964. إلا أن استمرار فرضه لنظام الحزب الواحد المتمثل في حزب الاستقلال الوطني الموحد وعدم سماحه بالمعارضة إلا منذ عام 1990 وهو العام الذي وافق فيه على نظام التعدد الحزبي، كان وراء هزيمته في الانتخابات بعد حكم دام (27) سنة⁽²⁾. ومن الإنصاف القول ان كاوندا قد خرج من السلطة بوصفه مثالا في إطار عالم الجنوب بصفة عامة. فقد تقبل كاوندا الهزيمة قبل ان يحتل موقعه في المعارضة داخل البلاد، وبروح ديمقراطية. وهنا نؤكد ان الخروج من السلطة وبالأسلوب الديمقراطي السلمي ليس من شأنه ان يقلل من قيمة العملية الكفاحية للقادة السابقين كما هو الحال في مثالنا هنا. فالرئيس كاوندا كان له دوره في الكفاح من اجل استقلال بلاده وكان له دوره خلال حكمه في مساعدة حركة التحرر الأفريقي في الجنوب الأفريقي، ورأس منظمة الوحدة الأفريقية عدة مرات، كما رأس مجموعة دول المواجهة الأفريقية لعدة سنوات⁽³⁾. مع ذلك فقد تقبل هزيمته السياسية عن طيب خاطر نزولاً على القرار الذي أعطاه للشعب الزامبي في الالتزام بنتائج الانتخابات الديمقراطية.

وتكتسب التغييرات الجديدة باتجاه الديمقراطية والتعددية طابعها الجديد أيضاً، بما حدث في جمهورية بنين. فقد انتهى عصر الحكم العسكري منذ آذار 1991، بعد مدة دامت ثماني عشرة سنة، حينما أصبح رئيس بنين الجنرال (ماثيو كيريكو)

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مجلة السياسية الدولية، العدد (107)، السنة يناير 1992، ص 172.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 172.

(3) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص 174-175.

أول رئيس أفريقي يعزله الاقتراع العام بين الناخبين في تلك الدولة الأفريقية. وقبل هذا الحدث التاريخي، تولت السلطة في دولتين أخريين، هما جزر الرأس الأخضر، وساو تومي وبرنسيبي، حكومتان جاءتا نتيجة لانتخابات خاضتها أحزاب متعددة⁽¹⁾.

ومن هذه التحولات الديمقراطية، ما حدث في انغولا. فتحت ضغط الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، قرر الرئيس "دوس سانتوس" أن يطوي صفحة الماركسية ويتبع نهج التعددية الحزبية^(*)، وجرت انتخابات الرئاسة والبرلمان في انغولا. وكان ذلك بمثابة الإقرار لما اعتمدته الجمعية الوطنية في آذار 1991 من ضرورة إنهاء استئثار الحزب بالسلطة ووضع البلاد على طريق التعددية الحزبية⁽²⁾.

ويأتي في إطار التغيرات الديمقراطية والتعددية، انشغال حكومة النيجر في مؤتمر نيامي العاصمة، لمناقشة انتقال البلاد إلى نظام التعدد الحزبي كما أعلنت ومنذ عام 1990 انضمامها إلى الدول الأفريقية التي أنهت النظام الديكتاتوري وحكم الحزب الواحد (حزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية)⁽³⁾.

وتمثل جمهورية البيرو في أمريكا اللاتينية مثلاً آخر لإنهاء الحكم الديكتاتوري وذلك بعد القرار الذي اتخذه الجنرال (بيرموديس) بالتنازل عن الحكم باختياره وإجراء انتخابات فاز فيها حزب الشعب بزعامة (بيلاوندي) الذي تسلم

(1) د. ياسين العيوطي، أفريقيا في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، السنة يوليو 1991، ص 32.

(*) لقد تأسس بالفعل ثلاثة عشر حزباً خلال المدة الوجيزة التي تم فيها نهج هذا المنحى التعددي، وهي الجبهة الشعبية لتحرير انغولا (مبلا) بزعامة (دوس سانتوس) والاتحاد الوطني لاستقلال عموم انغولا (يونيتا) بزعامة (جوناس سافيمبي)، الجبهة الوطنية لتحرير انغولا بزعامة (هولدن روبرتو)، فضلاً عن عشرة أحزاب أخرى تتفاوت درجة قاعدتها. ولمزيد من التفصيل أنظر: محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في انغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، السنة أبريل 1993، ص 146.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 146.

(3) السفير أحمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 182.

السلطة من الجنرال السابق بطريقة سليمة⁽¹⁾. ثم كان وصول (فوجي موري) إلى الحكم بانقلاب عسكري فيما بعد.

أيضاً في الكامبيرون، أصدرت الجمعية الوطنية عام 1990 قانوناً يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبي في البلاد⁽²⁾. وتعد الأمثلة على الدول التي هجرت الأحادية الحزبية والدكتاتورية لتتبع طريقها الجديد باتجاه التعددية والديمقراطية كما هو الحال مع دول الجزائر وتونس والأردن والقرن الأفريقي والجنوب الأفريقي ومصر ... الخ.

وإذا نحاول الخروج بخلاصة لمثل هذا التراجع الذي شهده نظام الحزب الواحد، نقول: إن هذا النظام لم يعد يملك خياراً يحسد عليه، وإن منافع الديمقراطية تستلزم إجراء عمل ضروري وإذا لم تكن المشكلة في النظام فهي في سوء استخدام النظام⁽³⁾. وأجد أن غالبية هذه النظم قد أساءت بشكل وبآخر كما لاحظنا، ودليلنا إلى ذلك أن أحداً لا يستطيع اليوم أن يدافع، كما كان الأمر في السابق عن نظام السلطة المطلقة وتحت أية مسميات، أن ذلك يعني انهيار المشروع التاريخي لنظام الحزب الواحد وقد بات واضحاً أن الحل لا يكمن في الديكتاتورية ولكنه يتحقق بمزيد من الديمقراطية والتعددية.

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(2) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 182.

(3) John. A.Minahan, The Teaching Democracy : A Professor's Journal, delphinium books, United states of America, 993, P.178.

المبحث الثاني

التطورات والضغوط الداخلية

مع تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتعدد المسائل السياسية الوطنية، فإن الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية بدأت تتبدى في معظم دول عالم الجنوب، وهذا شيء نستطيع ملاحظته من خلال مايجري من تحركات شعبية واسعة من اجل الديمقراطية في هذه الدول. ويمكن القول، ان التطورات الداخلية العاصفة او المفاجئة قدمت الفرصة لظهور التعددية من جديد وعلى أنقاض النظام السابق الدكتاتوري او الحزب الواحد⁽¹⁾. بعد أن أخذت الفكرة الديمقراطية، تفرض نفسها من جديد على الرأي العام الرسمي والشعبي مولدة نوعاً من الانكسار للنظم المطلقة.

وعلى عكس ما أوهمت النخب الحاكمة نفسها به طويلاً، فإن التسلط والإرهاب من قبل السلطة، لم تقدم الضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي، وانما على العكس ولدت ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعتها إلى المدى الذي ادخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محمودة العواقب. كما ان اقفال المجال السياسي على نخبة السلطة، بشكل حصري، دفع جماعات اجتماعية عديدة إلى استعارة مجالات متباينة لممارسة السلطة السياسية وللتعويض عن غياب او مصادرة المجال الطبيعي لهذه الجماعات التي لجأت، أما إلى المجال الديني (حالة الجزائر)، او إلى المجال القبلي (حالة الصومال)، الذي انفجرت فيه غرائز الاضطراب الأهلي، او الاستعانة بقوى اجنبية كما حدث في العراق عندما نسقت المعارضة مع الولايات المتحدة بغية تغيير النظام ولكنها انتهت إلى احتلال العراق.

عند حدود هذه النقطة نتوقف لنذكر، ان نظام الحكم الديمقراطي، هو ذلك النظام الذي يقوم على الحوار بين الناس وبين ممثليهم المنتخبين. او لنقل بتعبير

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 69.

آخر، ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الشرعية^(*) التي يقر بها كل منهما تقوم على التفاعل وتبادل الرأي، فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحاكم، والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم⁽¹⁾. فالتراضي بين الحاكم والمحكوم يشكل دائماً فاصلاً بين نظامين متناقضين للحكم. نظام حكم يتسلط على الناس، ونظام حكم يعترف بحقوقهم ويشاركهم في عملية اتخاذ القرارات⁽²⁾. وفي هذا الإطار نستطيع القول، ان غالبية نظم الحزب الواحد، كانت قد ابتعدت عن هذه القاعدة، بحكم إصرارها على إملاء الرأي بالقوة، فضلاً عن إنكارها لتعدد الاتجاهات السياسية المختلفة داخل مجتمعاتها بالرغم من ان بعضها كان قد أوجد مؤسسات سياسية مختلفة لم تكن في حقيقتها سوى مؤسسات (وهمية) و(ورقية) و(غير حقيقية)، ولاتشكل إطاراً موضوعياً للعملية السياسية⁽³⁾.

أمام هذا الواقع الذي انكسرت فيه الأهداف المعلنة للنظم الشمولية وافتضح وسائلها، فإن المطالبة بالديمقراطية من قبل مجتمعاتها بدأت تأخذ شكلاً متسارعاً وملحوظاً. بل انها احتلت المرتبة الأولى في وعي الطبقات الوسطى، حتى ان بعض المراقبين توصلوا إلى الاستنتاج بأن المطالبة بالديمقراطية والتعددية حلت محل الدعوة إلى التحرر والاشتراكية اللتين ثبت فشلها⁽⁴⁾. بل ان بعضهم أطلق على هذه المرحلة اسم (الاستقلال الثاني) اقتفاء لمرحلة التحرر الوطني في بداية الستينات⁽⁵⁾. وهذا الشيء يمكن ملاحظته الآن من خلال مايجري في أقطار عديدة

(*) حسب مفهوم ماكس فيبر للشرعية، فإن نظام الحكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. بينما ذهب روبرت ماكيفر إلى ان الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة لنفسها، وإدراك الجماهير لها، متطابقين، وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ تماسكه. لمزيد من التفصيل أنظر: احمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، السنة 8/ 1995، ص 14.

(1) احمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(2) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(3) حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 100.

(4) ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(5) د. حمدي عبدالرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة

السياسة الدولية، العدد 113، السنة يوليو 1993، ص 8.

في عالم الجنوب من تحركات وتطورات سريعة وواسعة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية والتعددية.

ان تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة، أدت إلى انهيار الكثير من النظم التسلطية⁽¹⁾.

ويؤكد صحة ما تقدم ما حدث في نيكاراكو، بعد انتهاء الحكم اليساري فيها، اثر الضغوط الكبيرة التي واجهها نظام جبهة (الساندنيستا) بقيادة الجنرال (دانييل أورتيجا) والذي علق بعد توقيع اتفاقية السلام في أمريكا الوسطى في كانون الأول 1987، انه لم يكن يتصور ان ذلك سوف يحدث ذات يوم⁽²⁾. ولعله كان صادقا في مقولته هذه خاصة ان ما حدث من انتقال سلمي للسلطة، كان الأول من نوعه في تاريخ أمريكا الوسطى، فلم يحدث ان تخلى أحد حكامها بناء على ما أقرته الإرادة العامة ممثلة بصناديق الاقتراع، والنتائج التي أفرزتها الانتخابات. وتفسير ذلك تجسده طبيعة التطورات المفاجئة للأحداث السياسية. فخلافاً لكل التوقعات، قفزت السيدة (فيوليتادي تشامورو) ممثلة تحالف أحزاب المعارضة إلى السلطة، بعد ان استطاعت بمعاونة الأحزاب المعارضة الـ (14) تعبئة القاعدة العريضة من الشعب معتمدة على ضعف الأداء الاقتصادي لحكومة الساندنيستا وما آلت إليه أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من تدهور وتردي، فضلاً عن حالة الحرب الأهلية^(*) المتوطنة والتي استنزفت القدرات الاقتصادية للبلاد⁽³⁾. ويقدم هذا الانتقال السلمي للسلطة في نيكاراكو نموذجاً يقبل التطبيق العملي المستقبلي في

(1) المصدر السابق نفسه، ص 9.

(2) محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكارجوا، مجلة السياسة الدولية، العدد 101 السنة 1990، ص 196.

(*) تمثلت هذه الحرب بالصراع بين الساندنيستا مع عصابات المتمردين من أنصار سوموزا والمعارضين لنظام حكم الساندنيستا، وقد ذهب ضحية هذه الحرب حوالي (13000) قتيل وعشرات الألوف من الجرحى وتخریب للهياكل والأبنية الاقتصادية الأساسية مما عجل بالجهود لإحلال السلام في المنطقة وانتهت باتفاقية " ارياس " للسلام في أمريكا الوسطى أنظر محمود حسين جمعة، المصدر السابق نفسه، ص 197.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 196.

المنطقة، بقدر ما يقدم أنموذجاً للامتثال لحكم الشعب وإرادة الشعب السائرة في طريق امتلاك قدراته.

كما ان سلسلة التطورات التي جرت في النيجر عام 1989 كانت وراء إعلانها للانتقال إلى نظام التعدد الحزبي عام 1991، حيث تم التخلي عن سيطرة المجلس الأعلى إلى دولة مؤسسات والإفراج عن المسجونين السياسيين في إطار سياسة للمصالحة الوطنية. كما تم تشكيل مجلس أعلى للتوجيه الوطني كأعلى سلطة في الدولة برئاسة رئيس الجمهورية وكان ذلك محصلة للاضطرابات والتطورات التي عاشتها النيجر عام 1990⁽¹⁾، وأفضت بها إلى حالة الانفراج الديمقراطي والتخلص من حكم الحزب الواحد. وفي جمهورية الكاميرون، كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت في كانون الأول 1990، قانوناً يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبي في البلاد، بعد موجة الاضطرابات التي بدأت في اجتياح الكاميرون⁽²⁾. وجاء إصدار هذا القانون كتعبير عن خطوة أولى نحو تحقيق الديمقراطية في البلاد.

ويلاحظ فيما يخص الكاميرون ان الحركات السياسية المعارضة والتي أنشأت لنفسها لجنة للتنسيق، قد أفلحت في توجيه الضغوط على الرئيس (بول بيا) لتحقيق مزيد من الديمقراطية عن طريق إصدار قانون يقضي بالعفو الشامل وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين وكذلك بإتاحة الحرية للصحافة ووضع قواعد جديدة لمستقبل المجتمع في الكاميرون مما يؤكد ان نمطية الاستئثار بالسلطة من قبل حزب واحد لم تعد مقبولة.

وتتعدد الأمثلة للتحركات الجماهيرية في القارة الأفريقية، على طريق التحول الديمقراطي، فقد جاء نجاح التجربة في زامبيا مؤشراً إيجابياً على طريق التحول السلمي الناجم عن الضغوط الشعبية ضد سياسات الرئيس كاوندو الذي خرج من السلطة بطريقة سلمية نزولاً عند رغبة الشعب بقوله: (لقد أدركت ان نحو سبعة ملايين مواطن من إجمالي ثمانية ملايين، لم يعلموا شيئاً عن الكفاح من أجل

(1) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 182.

(2) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 182 ؛ وانظر كذلك: د. حمدي

عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 20.

الاستقلال، أو الأسباب التي دعتنا للأخذ بنظام الحزب الواحد، وعندما أبلغت الجمعية الوطنية في العام الماضي (1990) بأننا في حاجة إلى تغيير، كنت أفكر ملياً في هؤلاء الملايين السبعة من أبناء زامبيا الذين يتطلعون إلى شيء جديد) وبالفعل فقد تقبل كاونداهزيمة في انتخابات تشرين الأول 1991 التي فاز فيها الرئيس تشيلوبا⁽¹⁾. ولا ريب في أن خضوع كاونداه لإرادة ومطالب شعب زامبيا تمثل تطوراً جديداً على إمكانية الخروج بالطريقة الديمقراطية وفي الوقت نفسه اعترافاً واقعياً بفشل سياسات الحزب الواحد فتجربته في الحكم لم تمنع من الاعتراف بالواقع المر الذي خلفته وتركت في الوقت نفسه انطباعاتاً طيبة ومثلاً عملياً لإمكانية تداول السلطة سلمياً⁽²⁾.

وهكذا فإن ما كان يبدو في الماضي القريب فكرة قديمة بل رجعية مخربة وسلبية، وما ظهر في وقت من الأوقات كصرخة يائسة لاجدوى منها، أعني الديمقراطية، أصبح الآن حقيقة ملموسة⁽³⁾، تجسدت قيمتها الأولى في سلم القيم والمطالب السياسية والاجتماعية لشعوب عالم الجنوب، هذا العالم الذي أدرك أن حرمانه من الحرية لم يعد ممكناً مهما كانت طبيعة النيات الكامنة خلف هذه التحولات والصعوبات التي قد تواجهها. وأمام هذه الحقيقة، لم يعد ممكناً ولا مجدياً مواجهة التوجهات الجديدة بمزيد من الانغلاق والتفوق، كما كان في السابق، وإنما الحل يكمن فقط بإعادة مد الجسور مع الشعب. ومد الجسور مع الشعب يعني التفاهم معه⁽⁴⁾.

هذا التحول في المناخ الفكري السياسي لمجتمعات دول الجنوب، كانت نتيجة خبرة هذه الشعوب خلال العقود الماضية، جربت فيها كل أنواع الاستبداد وأيقنت من خلال التجربة التاريخية معنى الرغبة في التغيير. وفي الوقت الذي ترغب فيه الديمقراطية أو تريد أن تكون وسيلة للتغيير، فإنها تنزع بذلك إلى الاتجاه السلمي.

(1) د. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(2) السفير أحمد طه، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 174.

(3) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 110.

فلم يعد اللجوء إلى الأسلوب العسكري مرغوباً فيه. وتبرز جمهورية بنين مثلاً على ذلك الانتقال السلمي للسلطة وإنهاء الحكم العسكري الذي دام ثمانية عشر عاماً. فقد نجحت الإرادة الشعبية لهذه الجمهورية بتغيير السلطة العسكرية للجنرال (ماثيو كيريكو)⁽¹⁾.

ويمكن التأكيد هنا على أن الضغوط الداخلية الدافعة باتجاه التغيير لا يمكن إلا التجاوب معها من قبل الأنظمة المغلقة. فالتجربة أثبتت بأن عدم الاستجابة لمطالب التغيير والضغوط، قد يؤدي إلى كارثة للحاكم ونظامه مثلما حدث للرئيس الراحل "صموئيل دو" في ليبيريا و "سياد بري" في الصومال⁽²⁾. وأمام إدراك هذه الحقيقة استجاب الرئيس النيجيري "إبراهيم بابا نجيدا"^(*) للضغوط التي مارستها المعارضة الشعبية لسياسته واتساع حركة العصيان المدني التي فتحت الطريق للسير في خطوات الديمقراطية التي أعلن عنها في مؤتمر القمة الأفريقية عام 1991 في مدينة ابوجا عاصمة نيجيريا حين دعا إلى معانقة مخلص للديمقراطية في أفريقيا⁽³⁾.

وتطرح كينيا مثلاً آخر للتحول الديمقراطي والتخلي عن الحزب الواحد في ظل الضغوط التي واجهها النظام. فالدكتاتورية السياسية لحكم الرئيس "دانيال آراب موي" وقبضته الشديدة على مقاليد الأمور وعدم إتاحة أي قدر من الحرية للمعارضة الكينية، كلها كانت وراء تنامي المعارضة الشعبية للرئيس موي الذي بدأ تحت هذا الضغط في استخدام عبارات وشعارات ذات توجه تصالحي مع المطالبين بالديمقراطية، واضطر في النهاية إلى الموافقة على أن تتجه البلاد لسياسة تعدد الأحزاب بعد أن واجه انتقادات في الداخل والخارج بأنه غير متسامح سياسياً بعد المناقشات التي جرت داخل الحزب الحاكم، حيث تقدم قادة الحزب بتوصية لإنهاء

(1) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 32.

(*) الواقع أن "بابا نجيدا" وبالرغم من إدراكه بضرورة الإصلاح السياسي، إلا أنه لم يسلم بنتائج الانتخابات التي جرت عام 1993.

(3) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص 32.

الحظر على أحزاب المعارضة⁽¹⁾. وقد صدر تعديل دستوري أنهى سيطرة نظام الحزب الواحد رسمياً في كينيا.

ويبدو ان فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحياتيته وفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها حتى على أعدائها، وذلك بقدر ما أصبحت فكرة احتكار الحياة السياسية، ومسؤولية اتخاذ القرارات العامة من قبل فئة محدودة من السكان رديفة للاغتصاب والتآمر والتعلق بالقيم البائدة⁽²⁾. ففي جنوب أفريقيا حدثت تطورات سياسية متتالية، كان من نتائجها إنهاء التفرقة العنصرية في البلاد وإصدار دستور جديد وذلك في ضوء ما أعلنه "دي كليرك" من إلغاء قوانين الأرض الصادرة في عامي 1913 و1936، فضلاً عن تشريعات التسجيل ومناطق الجماعات، وهي التشريعات التي تعد الأعمدة الرئيسة التي يرتكز عليها نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا. فضلاً عن قانون الامتيازات المستقلة الذي كان يحرم على السود التردد على الكثير من الأماكن العامة⁽³⁾.

هذه الخطوات التي أقدم عليها جنوب أفريقيا كانت واحدة من ثمار التحرك الكفاحي من أجل الديمقراطية والتي قادته حركتا (المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع) التي ولدت ضغوطاً على سياسة الفصل العنصري.

ويمكن القول، ان أهم ما أنتجته الضغوط والتطورات الحديثة من أحداث يتمثل بالإجماع العام لدى الشعوب، لحقيقة الانهيار الأخلاقي والقيمي للنظم الدكتاتورية المطلقة التي استلبت إرادات هذه الشعوب، ولم يعد بالإمكان، كما كان في السابق، غياب أو تغييب حريات التعبير.

(1) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، السنة يناير 1992، ص ص 189-192.

(2) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(3) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 183.

وفي معرض التحليل لهذه التغيرات الجديدة، نقول، ان التأمّل في الواقع الجديد، يشير إلى ان النمو المتزايد لقوى الاحتجاج ورفض الدولة نابع، هو نفسه، مما قامت السلطة المطلقة نفسها في خلقه من مشاكل وصعوبات سلبية على مستوى الدولة والمجتمع⁽¹⁾. فشعوب دول الجنوب التي عاشت ولمدة طويلة محرومة من مناقشة أمورها بصراحة وجدية، بسبب طغيان الدكتاتوريات او المذاهبيات الجاهزة، وفقدت او افتقرت إلى الهياكل والبنى، حزبية او مهنية التي تستطيع ان تؤطر نشاطها. ولذلك يصعب التكهن بردود أفعالها عندما يزاح عن صدرها كابوس الأجهزة والقوى القمعية في إطار النظم الدكتاتورية السابقة. وتبرز أثيوبيا مثلاً على ذلك. ففي أعقاب الحرب الأهلية، هرب الرئيس (منغستو هيلاميريام) في 21 آذار عام 1991 إلى زيمبابوي، بعد ان حكم البلاد أربعة عشر عاماً منذ استيلائه على حكم أثيوبيا عام 1977 وأقام فيها نظام حكم شيوعي، اتسم بالشدّة والدموية واعدت العشرات من خصومه وسجن الآلاف من المعارضين⁽²⁾. وكانت الضغوط التي تعرض لها منغستو من جماعات الثوار في شمال البلاد هي السبب في فراره. وقد سقطت أديس ابابا بأيدي ثوار الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الأثيوبي وتولت السلطة حكومة انتقالية شكلتها الجبهة ووعدت بالتعددية، واصبح "ميليس زيناوي" رئيساً للجمهورية وتم تعيين مجلس نواب بوصفه السلطة التشريعية الجديدة، وصدر ميثاق انتقالي حل محل دستور عام 1987 الذي أوقف العمل به وسمح ابتداء من آب 1991 بتكوين أحزاب سياسية وعقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات⁽³⁾.

(1) د. برهان غليون، المصدر السابق نفسه، ص 154.

(2) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 183.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 70.

أما في انغولا فقد وصلت الأمور فيها إلى حافة الهاوية وكادت أن تنزلق في اتون الحرب الأهلية بعد الصراع على الانتخابات بين "جوناس سافيمبي" زعيم المعارضة وبين حكومة لواندا، لولا الاتفاق الذي وقع في "لشبونة" (*).

ويلاحظ في مثال انغولا، أن جو عدم الثقة والشك المتبادل بين النخب الحاكمة وجماعات المعارضة الذي أدى إلى تحويل عملية الانتقال الديمقراطي إلى نوع من النزاع بين الطرفين. فالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في انغولا في عام 1992 تحت إشراف الأمم المتحدة قد تم التشكيك فيها بعد أن أظهرت النتائج العامة فوز الرئيس "دوس سانتوس" وحزبه الحركة الشعبية لتحرير انغولا، وكانت محل رفض من قبل جبهة "يونيتا" المعارضة بزعماء "سافيمبي" (1).

وأياً كان الأمر، فإن مواطن عالم الجنوب بات يشعر بحقه في حرية الاختيار الديمقراطي كبديل عن الديكتاتورية التي اتسمت بالعجز والفساد ولم يعد على استعداد لأن يكون ضحية لنظم حكم الاستبداد مرة أخرى. ففي رواندا التي تعاني من الصراعات الأثنية، استجاب الرئيس "هابياريمانانا" للعصيان المسلح الذي بدأ في أواخر عام 1990 ووافق على إدخال إصلاحات ديمقراطية تتضمن إقامة مؤسسات النظام الديمقراطي التعددي. أما في مالي فإن الصدمات الداخلية بين قوات الأمن الحكومية والحركات الديمقراطية قد أدت إلى تزايد الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية. وقد ترتب على ذلك الإطاحة بنظام الرئيس "موسي تراوري" في آذار 1991 وبعد مدة من التدخل العسكري أجريت الانتخابات الديمقراطية وتم

(*) يقضي اتفاق لشبونة في مايس 1991، بوقف رسمي لإطلاق النار وتشكيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وإجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في انغولا خلال عام 1992 وموافقة الحكومة والمعارضة على إقامة جيش جديد يتألف من (40) ألف شخص بالتساوي بين الجانبين. انظر: محمد أبو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص 145-146.

(1) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 20.

تتصيب "الفا عمر كوناري" في 9 حزيران 1992 أول رئيس منتخب لمالي بعد عشرين عاماً من حكم العسكر⁽¹⁾.

وأدى الموقف المتشدد من الحركة الديمقراطية إلى تدمير الشعب في النيبال فقد اندلعت المظاهرات الشعبية في العاصمة "كاتماندو" حيث تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين أمام قصر الملك "بيرنيدارا" مطالبين بإقامة نظام سياسي على أساس التعددية الحزبية ورفع الحظر عن نشاط الأحزاب. وأجبر الملك "بيرنيدارا" على رفع الحظر عن نشاط الأحزاب وعودة التعددية الحزبية إلى نيبال⁽²⁾. وكان الملك "بيرنيدارا" قد أوقف الإصلاحات الديمقراطية منذ توليه السلطة عام 1972 غير أن حركة إعادة الديمقراطية في النيبال والتي رفعت شعار الديمقراطية والتعددية الحزبية⁽³⁾، استطاعت أن تتجح في مواجهة الملك وأن تثبت للعالم بأن أسلوب القمع المباشر والاعتقال الجماعي لآلاف المتظاهرين، لا تمنع من سريان الديمقراطية حتى في أصغر دول العالم وأكثرها فقراً.

وتثير التظاهرات والاضطرابات التي وقعت في الجزائر في الخامس من تشرين الأول عام 1988 والتي ذهب ضحيتها مئات الأشخاص الذي يعانون بسبب المطالبة بتحسين ظروف المعيشة وإطلاق الحريات مثلاً آخر للضغوط على النظم المغلقة. فقد استطاعت هذه الضغوط، أن تجري تحولاً كبيراً في الجزائر التي خضعت منذ استقلالها عام 1962 لنظام الحزب الواحد ممثلاً بحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحتى عام 1988 حيث سمحت السلطة بإقامة التعددية السياسية في الجزائر⁽⁴⁾، على أثر الضغوط التي تعرضت لها. ولقد صدرت في الجزائر

(1) المصدر السابق نفسه، ص 21-22.

(2) محمد مصطفى شحاتة، الديمقراطية في مملكة نيبال، مجلة السياسة الدولية، العدد 101 السنة يوليو 1990، ص 187-189.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 188.

(4) د. شفيق عبدالرزاق السامرائي، الأحزاب السياسية في العالم العربي، رصد وعرض، مجلة المنار، العدد 67، ص 89.

ثلاثة قوانين أساسية^(*)، استجابة للتغيير نحو التعددية السياسية، فضلاً عن تعديل الدستور الجزائري وإلغاء المادة المتعلقة بحكم الحزب الواحد⁽¹⁾.

ويمكن القول، ان صدور هذه القوانين كان استجابة للضغوط الشعبية بفسح حرية ومجال أكثر في ميادين التنظيم والإعلام وكذلك المشاركة الجماهيرية بعد ان سئمت من ممارسات الحزب الواحد والرأي الواحد. فلم يكن قبل التحول للتعددية مشاركة سياسية حقيقية وكان المفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة⁽²⁾. بعد سيطرة العناصر العسكرية على الحكم وفشل السياسات المتبعة مما أفضى إلى الانتقاص من شرعية النظام القائم، وأصبحت الجماهير الجزائرية تنظر بعين الشك إلى أمانة الدولة والدور الذي تقوم به داخل المجتمع الجزائري.

كما يلاحظ في المغرب، ان الأحزاب المغربية المعارضة^(*) وغير المشاركة بدأت تنسق جهودها فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي يجب ان تكون نابعة من هيئات تمثيلية تعبر تعبيراً دقيقاً عن الإرادة الشعبية، فالمؤسسات القائمة لا تحقق الهدف بسبب تدخل الإدارة⁽³⁾. وهكذا استطاعت هذه الأحزاب من تشكيل ماسمي بـ (الكتلة الديمقراطية) للضغط على الملك لتحقيق المطالب الشعبية، وقد أبدى الملك الحسن الثاني تجاوباً مع مطالب الكتلة الديمقراطية حين أعلن عام 1992، تعديل الدستور وطرح مشروع التعديل على الاستفتاء. وهذا المشروع يقضي بتحويل الحكومة استقلالاً أكبر وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية

(*) هذه القوانين هي قانون التنظيمات السياسية (الأحزاب) وقانون الانتخاب، وقانون الإعلام، انظر : د. شافيق عبدالرزاق السامرائي، المصدر السابق نفسه، ص 89.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 89.

(2) احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، السنة أكتوبر 1991، ص 117.

(*) هذه الأحزاب هي (الاستقلال) وحزب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) وحزب (التقدم والاشتراكية) و (منظمة العمل الديمقراطي) و (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) انظر: احمد مهابه، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، السنة أكتوبر 1992، ص 221.

(3) احمد مهابه، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص 221.

سلطاته، وكذلك إعطاء الناخبين الوسيلة القانونية والموضوعية لمراقبة الحكومة⁽¹⁾. وهو ما يعني التخلي عن سياسة الضغط السابقة وفسح المجال أمام المشاركة لمختلف فئات الشعب. وجاءت انتخابات 25 تموز 1993 لتجسد النهج الديمقراطي الجديد الذي سارت عليه المغرب في توسيع العملية الديمقراطية الشعبية⁽²⁾.

وخلاصة القول، نجد ان الأداء السيئ للنظم التسلطية (مدنية وعسكرية) في معظم عالم الجنوب، كان من شأنه ان يعجل من عملية انغليان لدى شعوب هذه الدول التي وجدت في الديمقراطية والتعددية دواءها الذي يساعدها على الخروج من أزمتها وفك الارتباط مع النظم الواحدية، فقادها ذلك إلى التخلص من شخصيات كارزمية (كاوندا) غير ان هذا الدواء ينبغي ان يعبر عن مبدأ أساس من مبادئ الديمقراطية وهو ان الشعب مصدر السلطات، وان لا يكون الدواء القاتل كما حدث لبعض التجارب في دول عالم الجنوب.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 226.

(2) احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، السنة اكتوبر 1993، ص ص 191-192.

المبحث الثالث

انعكاسات النهيار الأنظمة الدكتاتورية

لم تعد إرادة التحول نحو الديمقراطية والتعددية تتوقف على الوعي بضرورتها، وإن يكن ذلك كافياً لوحده، فقد جاء التأسيس لها على يد النظم السلطوية نفسها في العديد من دول عالم الجنوب، كضرورة من ضرورات المرحلة، أو اللحظة التي بات النظام يشعر فيها بضرورة التغيير.

ومن الملاحظ أن التطورات التي وقعت في الكثير من دول عالم الجنوب ودفعت بالاتجاه الديمقراطي، لم تعد تسمح بإمكانية الاستمرار في تأجيل الديمقراطية وتحت أي غطاء. فالكيفية التي كانت توظف، بصورة أو بأخرى، في تأجيلها أو صرف النظر عنها⁽¹⁾، لم تعد مقبولة في إطار الوضع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه على النخب الحاكمة في معظم دول عالم الجنوب. ولم تعد هذه النظم قادرة على مواجهة، المد الديمقراطي الذي يخترق قلاع مختلف أنواع الحكم غير الديمقراطي في العالم. حكم الحزب الواحد والحكم الفردي وأنواع الاستبداد الأخرى⁽²⁾. فهذه النظم أصبحت محل شك، أو لنقل موضع منازعة طالما بقيت على حالها دون تغيير.

ودون شك فإن جو الانفراج الدولي، قد مس دول عالم الجنوب وأدى إلى دفع العديد منها نحو التغيير، والانفتاح وإدراك حقيقة الطريق المسدود التي عاشتها مجتمعات هذه الدول، ووضع الكثير من الأنظمة أمام حقيقة جديدة لا بد من النظر إليها برؤية جديدة وأسلوب مغاير.

ولقد انسحبت هذه النظرة إلى العديد من حكام دول الجنوب الذين أيقنوا، إن هنالك تياراً قوياً في الاتجاه نحو التعددية والديمقراطية يسري من دولة إلى أخرى متغاضياً عن كل العوائق التي كانت توضع أمامه، ومنفلتاً من كل قيد ليعبر عن

(1) محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 157، السنة 1992/3، ص 8.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 5.

نفسه بشكل طبيعي وعفوي. وأمام حقيقة هذا الإدراك، لم يعد ثمة بد من تنفيس التعبئة النفسية العامة، وإرجاع الصراع السياسي إلى قواعده الطبيعية طريقاً للخروج من الفتنة والحرب الأهلية. وليس من شك في أن ضغط هاجس الحرب الأهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطي ويفرضها مخرجاً من النفق المعتم⁽¹⁾. وعليه فقد جاءت الاستجابة للتعددية أحياناً تجنباً لمواجهة النتائج الأسوأ لبعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد⁽²⁾.

ويبدو أن الإخفاق السياسي العام الذي منيت به النظم الشمولية في عالم الجنوب كان وراء التفكير بضرورة التحديث السياسي، على الأقل في أطره العامة والتي تساعد على إبقاء هؤلاء في مواقعهم في السلطة. وربما يفسر ذلك، وإلى حد ما، لماذا بدأت هذه النخب تنتقل من التفاوض عن تداول المطالب الديمقراطية، في أوساط المجتمع والمعارضة، إلى التعاطي معها من مدخل القبول ببعضها، ولو في حده الأدنى⁽³⁾. بعد أن تأكدت هذه النخب من حالة الإخفاق العام في تحقيق أو إرساء أسس شرعيتها السابقة، وسعيها وراء تأسيس شرعية جديدة لها، وبعيداً عن الكوارث، أو المصير المظلم الذي قد يصيبها كما أصاب تجارب سابقة. وكانت أمثلة الصومال وأثيوبيا وغيرها من الدول التي تركتها الحروب الأهلية من دون دولة، حاضرة في الأذهان.

ففي القارة الأفريقية (انهارت أنظمة الحزب الواحد في أغلب دولها بشكل يشبه "لعبة الدومينو"، كما سرت موجة التعددية في العديد من الدول العربية خلال 1990-1992، وكذلك الحال في عدد من الدول الآسيوية)⁽⁴⁾.

ويمكن القول بشكل عام، أن التحول في مثل هذه الظروف يعكس نوعاً من محاولة الالتفاف التي تقدم عليها هذه الأنظمة بهدف امتصاص السخط الجماهيري العلني، أو لتنامي حركات العمل السري التي تتحدى السلطة بقوة السلاح، وما يمكن

(1) عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، العدد 219، السنة 5 / 1997، ص 21.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(3) عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق نفسه، ص 20.

(4) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص 72.

ان يفرضه ذلك من مخاطر على أمن وشرعية واستقرار هذه النظم⁽¹⁾. وذلك مايطرح مدى جدية الاتجاه الديمقراطي، وقوة الالتزام به من قبل النخب الحاكمة. فقد لوحظ ان هنالك اتجاهاً لدى البعض، يقضي بالأخذ بخطوات تمهيدية وحذرة نحو إقامة مؤسسات التعدد والوعود التي تعكس الرغبة في الديمقراطية ولكن الواقع في البلاد لم يرتبط به بهذه الوعود⁽²⁾. وبمعنى آخر، ان الأخذ بالتعددية، يأتي ليس استجابة حقيقية، بقدر مايعكس حالة من المظهرية ونوعاً من التحسب، لما قد يكون عليه الحال حين يتم التغاضي عنها، أي ان يكون التحول للديمقراطية والتعددية في إطار موجه. وتطرح نيجيريا في ظل حكم الجنرال "بابا نجيدا" مثلاً واضحاً لنموذج التحول الموجه، فمنذ الانقلاب الذي أطاح بنظام الجنرال "محمد بخاري" في آب 1985، بدا واضحاً ان "بابا نجيدا" ممسكاً بزمام عملية التحول الديمقراطي في البلاد. فقد عمل على إصدار دستور جديد في عام 1989 تضمن الكثير من التفاصيل لضبط السلطات مع تحديده لقواعد العمل الحزبي الذي اقتصره على حزبين كبيرين^(*). كما اتخذ الكثير من الإجراءات التي أعاد بموجبها خريطة التوازنات⁽³⁾. ونلاحظ ان بابا نجيدا، ومن خلال هذه الإجراءات، حاول استيعاب المطالب الشعبية المنادية بالتعددية من خلال السماح بحرية الأحزاب ولكن وفق منظوره الخاص وشروطه الخاصة. فهو من جهة، وجد نفسه مرغماً على مجاراة الأمور والموجة الدولية السائدة في طريق التعددية، ولكنه من جهة ثانية لم يشأ ان يغادر السلطة. ويتجلى ذلك من خلال مماطلته المستمرة مع أحزاب المعارضة في تأجيله المستمر للانتخابات. ففي حين جاء إعلانه الأول عام 1987 عن تسليمه للسلطة إلى المدنيين في عام 1990 وفق الانتخابات الرئاسية الديمقراطية، نجد انه تراجع عن ذلك ليقرر تأجيلها حتى عام 1992⁽⁴⁾. ولم يكتف بذلك فحين أجريت

(1) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(2) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(*) هذان الحزبان هما يسار الوسط (الحزب الديمقراطي الاشتراكي، والثاني يمين الوسط (حزب المؤتمر الجمهوري الوطني) وهما الحزبان الوحيدان المسموح لهما بممارسة النشاط في نيجيريا. انظر : محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟ مجلة السياسة الدولية، العدد 114، السنة أكتوبر 1993، ص 204.

(3) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(4) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين ؟، مصدر سبق ذكره، ص 204.

الانتخابات التمهيدية، ألغاهما "بابا نجيدا" بدعوى التزوير، وحين فاز مسعود ابيولا بانتخابات 1993 وهو مرشح المعارضة، قرر بابا نجيدا وقف إعلان نتائج الانتخابات ثم قرر إلغائها⁽¹⁾.

ولو نظرنا، بعمق، إلى تجربة نيجيريا في ظل الوضع الجديد، لوجدنا ان هنالك مجموعة من الأسباب كانت وراء التوجه الديمقراطي الحذر من قبل السلطة، فتراجع النظم الشمولية والدكتاتورية، واتساع حركة المطالبة بالديمقراطية في دول القارة الأفريقية وتساقط الكثير من أنظمتها الدكتاتورية العسكرية (زامبيا، بنين، كينيا، زائير، موزمبيق، الصومال، أثيوبيا) كانت وراء الإعلان بالأخذ بالديمقراطية من قبل نظام الحكم العسكري في نيجيريا، ولم يكن بوسع ان يشذ عن المسار الديمقراطي الذي اجتاح أفريقيا خوفاً من تفشي الاضطرابات الداخلية التي قد تؤدي إلى حرب أهلية جديدة في نيجيريا⁽²⁾. ومن ناحية أخرى فإن إعلان إلغاء الانتخابات قد تجسد إدراكا من قبل النظام العسكري بأن وصول شخص مدني مثل (مسعود ابيولا) إلى منصب الرئيس، وفقا للانتخابات، سيكون بداية فتح ملف الفساد السياسي للعسكريين في نيجيريا خاصة وان وصول ابيولا، لم يكن بسبب انتمائه العشائري بقدر ما كان لبرنامج الانتخابي الذي أكد فيه محاربة الفساد فور توليه السلطة. وذلك مايفسر السبب حول عدم التحول نحو التعددية والديمقراطية بالانفتاح التام وتقرير الحريات، وانما يتخذ صورة المساومة الدائمة والمعركة المستمرة لكسب المواقع وإضعاف قوى وتفتيت أخرى. فالمطلوب هو تفريغ التعددية من معناها ومضمونها التنافسي⁽³⁾. ففي اغلب الحالات نجد، ان التحول للتعددية وقبول النخب لها يأتي اضطرارا كما حدث في رواندا، حيث جات موافقة الرئيس "هابياري مانا" عام 1990 لإدخال الإصلاحات الديمقراطية بناءً على حالة العصيان المسلح⁽⁴⁾، ومخاوفه من المصير المجهول في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب. والشئ نفسه

(1) المصدر السابق نفسه، ص 204.

(2) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(3) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(4) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 21.

في انغولا التي اضطرت بعد رحيل القوات الكوبية إلى مهادنة المعارضة بزعامة "سافيمي"⁽¹⁾، والأخذ بنموذج الديمقراطية والتعددية.

كذلك نجد ان هاجس التحسب، كان وراء الأحداث التي جرت في جنوب أفريقيا، من خلال مراحل تسوية الصراع العنصري بين حكومة بريتوريا والوطنيين الأفارقة الأصليين، وتصفية نظام الابارتيد الذي نشأ منذ دخول المستوطنين البيض أرض جنوب أفريقيا⁽²⁾. ويبدو ان "دي كليرك" - رئيس النظام الاسبق - أدرك طبيعة المتغيرات الجديدة، فهو يدرك ان الوقت قد حان لحسم الصراع التاريخي وان الوضع لايمكن ان يستمر كما هو عليه، وان الضغوط والظروف التي تمر بها جنوب أفريقيا تحتم عليه ان يسعى من اجل تسوية الصراع. وقد حدث ذلك بالفعل من خلال مؤتمرات كوديسا^(*)، التي أثمرت عن قيام "دي كليرك" باتخاذ مجموعة من الإجراءات من اجل تصفية نظام الابارتيد. فقد ألغى القوانين العنصرية ورفع الحظر عن المنظمات المعادية للابارتيد واصدر عفوا عاما عن المسجونين السياسيين والمتقنين خارج البلاد⁽³⁾. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أننا نلاحظ ان محاولات رئيس النظام الاسبق قد انصبت ومنذ البداية على ضبط عملية التحول الديمقراطي وذلك بالحصول على نوع من الضمانات للأقلية البيضاء في ظل النظام الجديد^(*).

(1) المصدر السابق نفسه، ص 21.

(2) نيفين القباچ، جنوب أفريقيا: والتوجه الصعب نحو التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، السنة يوليو 1992، ص 128، وأنظر أيضاً : السفير احمد طه محمد، أفريقيا والمتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 183.

(*) مؤتمر كوديسا، هو مؤتمر من اجل جنوب أفريقيا ديمقراطية والذي عقد بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير في جنوب أفريقيا وهي تسعة عشر تنظيما وحزبا سياسيا. وقد انعقد مؤتمر كوديسا على جولتين، الأولى في 20 كانون الأول 1991، والثانية في 15 مايس 1992، وقد أسفرت عن النتائج في طريق التحول الديمقراطي والتعددية، انظر : نيفين القباچ، مصدر سبق ذكره، ص 128.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 128.

(*) لقد كان هناك خوف من قبل نظام الرئيس الاسبق دي كليرك لما سوف تحول اليه اوضاع البيض في جنوب افريقيا خاصة بعد ان يتم التحول إلى النظام الجديد، غير ان شيئا من هذا لم يحدث حين تولى نيلسون مانديلا الحكم في البلاد.

طبقاً لما سبق، فإن عملية التخلص من التسلطية والتحول من حالة الهيمنة الكلية باتجاه الديمقراطية، هي عملية ذات طابع ينطوي في كثير من الأحيان على نوع من الغموض في مراحلها المختلفة. وإذا كان قبول النظام لحالة التفاوض، أو التنازل قد تم تحت ضغط معين، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون لوحده سبباً كافياً. فثمة عوامل أخرى قد تجبر النظام على الدخول في مفاوضات حول التحول الديمقراطي ومن ذلك:

- أفول نجم النظام السياسي والإيديولوجي.
- التردّي الاقتصادي الذي يصل إلى حد الإفلاس.
- التذمر العام في صفوف المؤسسة العسكرية بحيث ترفض التعامل مع الصمود الشعبي.
- قوة التقاليد الديمقراطية في الدولة.
- ضغوط خارجية متزايدة⁽¹⁾.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن توافر هذه الأسباب بشكلها الكلي ليس شرطاً ملزماً للأخذ بعملية التغيير. فقد يكفي توافر بعضها كي يدفع النظام صوب التغيير الديمقراطي الذي لم يعد موضع مساومة مع الشعوب عبر مفاهيم غامضة.

وعليه، فإن عدوى التقليد والتحسب أخذت بالتسارع في العديد من الدول الأفريقية خاصة مع ملاحظة تزايد سقوط أنظمتها الدكتاتورية. وفي كل الأحوال، فإن النتيجة هي لصالح التحول الديمقراطي حتى وإن كان هذا النهج بدايته غير ناضج أو غير حقيقي. ولعل ما يبعث على الأمل هو حقيقة أنه برغم الأساليب الدكتاتورية التي اتبعتها حكومات الحزب الواحد للهيمنة على الحياة السياسية، فإن المعارضة بقت حية وموجودة وقادرة على التحدي⁽²⁾.

إن مراجعة لأدبيات التحول الديمقراطي تظهر هذه الحقيقة، ففي جمهورية بنين، حاول الرئيس "كيركو" عام 1990 عقد مؤتمر وطني لمختلف الاتجاهات

(1) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(2) سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص 47.

المعارضة في الدولة، بيد ان المؤتمر نجح في مواجهته وحول نفسه إلى مؤسسة سيادية أقالمت الرئيس وعينت حكومة انتقالية مسؤولة أمام المؤتمر عن عملية التحول، وحددت موعدا للانتخابات. وفي الكونغو، يظهر واضحا حقيقة الصراع بين مؤسسات وقوى العهد القديم ومؤسسات وقوى العهد الجديد، فقد نجح المؤتمر الوطني للمعارضة في نقل السلطة إلى رئيس الوزراء المنتخب في الوقت الذي أصبحت فيه سلطات الرئيس رمزية وشكلية.

وتتصل بالأهمية ذاتها ما وقع في زائير. فمع تزايد الضغوط على نظام الرئيس "موبوتو" لم تفلح مناوراته في ان تثني مطالب المعارضة بضرورة عقد مؤتمر وطني له صفة سيادية ويمثل كافة الاتجاهات السياسية الرئيسة. وأصررت المعارضة على ضرورة ان تكون للمؤتمر صلاحيات تشريعية وتنفيذية⁽¹⁾. ثم ادى استمرار المعارضة المسلحة إلى انهيار نظام الرئيس موبوتو في آب عام 1997.

يضاف إلى ماسبق، فإن بوسعنا الإشارة إلى نوع آخر من التحول المدفوع بالتحسب الموجه للديمقراطية والتعددية. ومن ذلك، تلك الأنظمة التي باتت تتخوف على مصيرها بعدما أدركت شدة المخاطر التي بدأت تحقيق بها لتعصف بالنظام وتحل غيره. وقد نجمت هذه المخاوف عن الاضطرابات السياسية الكبيرة. ويمكن الإشارة هنا إلى ما شهدته الأردن من تحول في مساره منذ 1989 حيث جرت أول عملية انتخابية نيابية بعد ان كانت قد توقفت لمدة (22) عاما بقرار من الملك. ولقد بينت الأحداث التي وقعت في الأردن بأن النظام وان كان قد استطاع تحقيق الاستقرار طوال المدة السابقة، إلا انه لم يعد قادرا على استيعاب الأجيال بنفس الآليات القديمة. وبينت الاضطرابات، إن التنظيمات السياسية المحظورة نجحت في كسب التأييد الجماهيري بحيث بات الاستمرار في قمعها يستلزم توسيع دائرة العنف ليشمل قطاعات أوسع من المواطنين وبما يهدد شرعية النخب الحاكمة التي نجحت في الاحتفاظ بمكانتها، ومن ثم فقد وجد النظام نفسه مدفوعاً في عملية الإصلاح

(1) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 18-19.

السياسية التي كان من نتيجتها حصول المعارضة على أكثر من نصف مقاعد المجلس⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تجاوب المجتمع الأردني إلى درجة ملحوظة مع مرحلة التحول الديمقراطي فإن تجاوبه لم يصل بعد إلى الحالة المرجوة، وما يزال أمامه مسافة طويلة للوصول إلى الهدف المنشود⁽²⁾. وسبب ذلك يعود على وجه الخصوص إلى أن الموقف الرسمي تجاه ممارسة العديد من الحقوق كان موقفا انتقائيا مما يلقي بضلال الشك حول مدى جدية التحول^(*) باتجاه تجربة ديمقراطية حقيقية⁽³⁾، وليس نوعا من ديمقراطية الواجهة التي تعمل على تهميش الأدوار لمختلف فئات المعارضة. فمع وجود ملك يستطيع أن يجري التعديلات التي يراها مناسبة على قوانين الانتخاب متجاوزاً كل المعارضة، ومع تأكيدات على أن التعديل يأتي بمبادرة منه وأن الانتخابات تجري تحت (إشرافي ومراقبتي وتوجيهي)⁽⁴⁾، لا يمكن تصور وجود تحول جدي. وأن مانستطيع قوله، أن هذا التحول يأتي متسقاً مع التوازنات القائمة وجريا وراء موجة التحول المقلد والمحسوب باتجاه الديمقراطية والتعددية.

وبالمثل قد ينبع التوجه نحو الأخذ بالديمقراطية والتعددية، من خلال التطلعات الجديدة والمتنامية، من خلال المد الشعبي القادم عبر الاضطرابات الدموية التي تشهدها بعض الدول، تلك الاضطرابات التي أفقدت النظم ذات الحزب الواحد، شرعيتها، ودفعت بها للانهيأ من تلقاء نفسها تحت وطأة الإفلاس الداخلي. فتهميش القوى السياسية والجماعات وعزلها هو الذي يؤسس لديها مشروعية الانقضاض

(1) علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، السنة يناير، 1994، ص 88.

(2) د. محمد ناصر العجلاني، التجربة الديمقراطية في الأردن، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1995، ص 90.

(*) أن غياب الإطار القانوني والتنظيمي للتعددية يجعل الحالة الراهنة هشة وعرضة لاحتمالات التراجع عن التعددية خاصة إذا كان التراجع لايفرض تكلفة سياسية عالية على الحكم. أنظر: احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(3) علاء قاعود، مصدر سبق ذكره، ص 88.

(4) علاء قاعود، مصدر سبق ذكره، ص ص 89-92.

على السلطة وينمي لديها النزوعات الاستبدادية، ويفقدها الشعور بالمسؤولية العمومية، تماماً كما حصل لدينا في العديد من البلدان والحالات⁽¹⁾.

فالجزائر التي أدخلتها الاضطرابات في أزمتها التاريخية، تقدم مثلاً على ذلك، فقد وضع النظام التسلسلي القديم في مأزق الفشل على المستويات كافة. وجاء نداء الديمقراطية والتعددية فيها مؤشراً لا يخطئ على عمق المشاعر المراهنة على التحول للاتجاه الديمقراطي والتعددية. فبعد الأحداث التي شهدتها الجزائر عام 1988، تم تغيير النص الدستوري المتعلق بالوحادية الحزبية والذي كان قد ثبت في دستور عام 1976. وطبقاً للمادة (40) من دستور عام 1989، فإن (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به) ثم صدر بعد ذلك في تموز عام 1989 قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لينظم التحول نحو التعددية⁽²⁾. بعد ان تأكلت وانهارت شرعية حزب جبهة التحرير، والنظام وأصبحت هناك فجوة وأزمة بين شرعيات عديدة. شرعية تهاوت وهي شرعية حزب التحرير والرئيس الذي يعتمد على الجيش، وشرعية أخرى نمت هي شرعية جماهيرية وثقافية تلك هي شرعية جبهة الإنقاذ الإسلامية. وهكذا لم يعد بالإمكان لنظام الحكم (الرئيس والجيش وجبهة التحرير الوطني) الاستناد إلى شرعية سياسية بين أوسع الفئات الاجتماعية وهو الأمر الذي تأكد في الانتخابات التي فازت بها جمعية الإنقاذ⁽³⁾. إلا إن إلغاء هذه الانتخابات أدخل عملية الانفتاح الديمقراطي في الجزائر في دوامة العنف والصراعات من جديد وأعطى مؤشراً أكيداً على أن الانفتاح الديمقراطي لم يكن صادقاً من جانب النظام الذي تبناه وكان طبيعياً أن تشهد الجزائر بعد قيام التعددية هزة سياسية واجتماعية بسبب نشاط الأحزاب المعارضة للنظام الذي بدأ يدفع ثمن أخطاء المرحلة الماضية.

وضمن إطار التحسب أيضاً من المصير المعتم أو النهاية الأليمة، ماجرى في غواتيمالا من عملية الانفتاح الديمقراطي، حيث انتخب (راميرو كاربو) رئيساً للبلاد

(1) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية - جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(3) نبيل عبدالفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، السنة أبريل 1992، ص 190.

عد ان فر الرئيس السابق (جورج سيرانو) إلى خارج البلاد⁽¹⁾. لتنتهي بذلك مرحلة من مراحل تركيز السلطة وتنفادي كارثة الحروب الأهلية.

وتشهد المغرب حركة نشطة للأحزاب السياسية المغربية المعارضة تستهدف تصحيح المسار الديمقراطي سواء من حيث تعديل الدستور او من حيث وضع الضوابط والضمانات⁽²⁾، للمسيرة الديمقراطية في إطار بناء الدولة العصرية على أساس المشاركة واحترام المواطن وحقوق الإنسان.

ويسترعي الانتباه، ان الملك، وهو رئيس الدولة، يظهر التجاوب الملحوظ مع هذه التطلعات السياسية⁽³⁾. برغم ذلك نستطيع القول، ان هذا التحول يأتي في إطار التحسب للموجة الديمقراطية التي اجتاحت أغلب بلدان الجنوب ومنها الوطن العربي، والتي وضعت هذه الدول أمام منعطف سياسي خطير. فأمّا الاستجابة لضرورات التحديث السياسي والفكري للمؤسسات والاطر المنظمة للحياة، او التعرض لمصير لا يستطيع التكهن به بعد ان أخذت نتائج الانتخابات تعطي زخماً كبيراً لتلك القوى المتطلعة إلى التغيير والتحديث وتحمل المسؤولية.

ولابد من التأكيد هنا، ان طوفان التعددية قد شمل تلك الدول التي كانت تجيد لعبة التوازن بين الجماعات والتمييز بين بعضها وبعضها الآخر رغبة في استمرار النخبة الحاكمة في السلطة. وتعطي موريتانيا في ظل حكم الرئيس (معاوية ولد الطايح) تجسيدا لذلك. فعلى الرغم من كل المحاولات التي اقدم عليها "ولد الطايح" للتحكم في الصراع على السلطة، إلا أنه وانسجما مع التطورات والأزمات الداخلية التي كادت ان تقوض نظامه، اضطر إلى ركوب موجة الديمقراطية. وقد بدأ التحول منذ عام 1992 حيث أجريت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس "معاوية"⁽⁴⁾. ولقد كان وراء هذا التوجه مجموعة من

(1) احمد محمد فرج، جواتيمالا .. ماذا بعد أربعين عاماً من الحكم العسكري ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، السنة يناير، 1994، ص 141.

(2) احمد مهاية، الاصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص 219.

(3) احمد مهاية، المصدر السابق نفسه، ص 219.

(4) وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، السنة يناير 1995، ص 182.

الأسباب^(*)، التي اضطرت النظام إلى تبني الديمقراطية والسعي إلى تخفيف حدة التوترات من خلال الإعلان عن مجموعة من الإجراءات التي تسيّر على طريق التحول التدريجي إلى الديمقراطية⁽¹⁾. بعد أن وجد "ولد الطابع" أن نظامه في ورطة حقيقية لا يمكن معها انتشال الحزب الجمهوري الحاكم من الهشاشة التي طبعت منذ تأسيسه.

وقبل أن نختتم هذا المبحث، تجدر الإشارة إلى أن بعض القادة حاولوا من خلال تبني أسلوب الانتخابات التنافسية ضبط عملية التحول الديمقراطي في بلدانهم بما يحقق مصالحهم النخبوية، وذلك من خلال إعطاء المعارضة قدراً معلوماً من التمثيل في الحكومة. ولا يخفى، أن سيطرة مثل هؤلاء القادة على وسائل الإعلام وآليات الانتخاب والموارد المالية الضخمة، قد يسرت لهم التفوق على معارضيتهم أمام صناديق الاقتراع. ويبرز في هذا السياق خبرة الرئيس السابق "هوفي بوانييه" في "ساحل العاج" و "عمر بونجو" في "الجابون"⁽²⁾.

وإجمالاً، فإن مانريد تأكيده، هو أن التعددية لن تكون علاجاً ناجحاً، طالما بقيت في إطار الامزجة للنخب الحاكمة التي أرادت لها أن تكون أحلاماً فارغة، لا تصلح إلا لترميم النظم، وإنما ينبغي أن تشكل واحدة من مكونات النظام السياسي الجديد. ولقد علمتنا التجارب الكثيرة في عالم الجنوب على أن أسلوب المواجهات

(*) من هذه الأسباب:

1- تفاقم الأزمة الاقتصادية وماتبعها من أحداث ومظاهرات استدعت تدخل الجيش وانتشاره في شوارع العاصمة تحسباً لاتساع نطاق الاضطرابات التي بدأت في مدينة نوادييو.

2- تنافس قوة المعارضة السياسية، خاصة وقد برزت عدة تنظيمات سياسية ترفع لواء المعارضة ضد حكم العسكر.

3- تصاعد التوتر بين العرب والزنوج، إذ يعرف المجتمع الموريتاني بالحساسية القبلية والإقليمية.

انظر: وفاء زينهم، المصدر السابق نفسه، ص 183.

(1) هذه الإجراءات كانت في :

1- تشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي يضم وجوهاً وعناصر جديدة وبعيدة عن النظام العسكري.

2- التأكيد العام والرسمي على التحول الديمقراطي.

3- التعجيل بمشروع الدستور الجديد.

انظر: وفاء زينهم، المصدر السابق نفسه، ص 183.

(2) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 21.

الأمنية أو أسلوب التستر والوعود، وإن كان قد نجح في تأجيل انفجار الصراع، إلا أنه لم يستطع أن يمنع تحققه. كما أن ميراث النظم الفردية والتسلطية، والذي كان يقوم على أساس نموذج (القائد والاتباع) لم يعد هو النموذج المألوف في ظل ما يجري من تحولات كما لم يعد بالإمكان تغييب حرية التعبير كما كان الأمر في السابق، فصوت الديمقراطية والتعددية جاء ليثبت، أن الديمقراطية هي نظام للمجتمع قبل أن يكون نظاماً للحكم، وإن ما يحتاجه المجتمع هو آليات عمل وممارسات جديدة وجادة وهو الخيار الوحيد لزراعة النظم الشمولية التي استهلكت شرعيتها.

ويبقى الفرق بين النظام الديمقراطي والنظام التسلطي، في أن الأول يعد الرؤوس بينما يسعى الثاني إلى قطعها.

المبحث الرابع

فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية

المراقب لتطور الأحداث في دول عالم الجنوب، خاصة تلك التي بدأت تهجر صيغة الحزب الواحد لتعلن تحولها أو بداية انتقالها إلى عصر التعددية والديمقراطية، يجد أن أغلب هذه الدول قد أعلنت ذلك بعد أن أدركت حقيقة الفشل الذي أصاب نظمها "المتحجرة". وهذا الفشل قد تجسد خاصة في عجز هذه الأنظمة الشمولية في إنجاز أو معالجة المشكلات الوطنية. وهي مشكلات أساسية، منها مايتعلق بالاستقرار السياسي أو العوامل الاقتصادية، أو الوحدة الوطنية ومثلها مايتعلق بالفساد الإداري والسياسي فضلاً عن مشاكل التبعية. تلك المشاكل التي بدأت تأخذ حجماً كبيراً وبالتالي شكلت تحدياً صارخاً لأغلب النظم الشمولية.

وتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، من أهم وأخطر المشاكل التي واجهتها دول عالم الجنوب خاصة في ظل انعكاساتها على الوحدة الوطنية، أو بناء الأمة كما عرقلت مسيرة التنمية فيها⁽¹⁾. ذلك أن الاستقرار السياسي وسيادة النزعات السلمية وعقلية الحوار والتفاوض المدني، وكلها من أسس الديمقراطية، ترتبط في النظم السياسية بشكل أساسي وضروري بانخفاض شدة التوترات والتناقضات والإشكالات التي يعرفها المجتمع⁽²⁾. بالمقابل فإن الشعور بالعزلة والهامشية وعدم الفاعلية يقوي الإحباط بما يقدمه من تعبئة مضادة للصيغ والممارسات التي قد تتحول إلى فعل معاكس. وهذا ماحصل فعلاً لدى غالبية هذه الدول التي بدأت تتغير بعد مدة وجيزة من الاستقلال باتجاه نظام الحزب الواحد، أو الخضوع للحكم العسكري المطلق. أو أن يكون البديل هو مزيد من الحروب الأهلية وحركات التمرد.

فعلى الرغم من الشعارات التي رفعها العسكريون في موريتانيا من (إنهاء الحروب وتصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة الديمقراطية، إلا أن عدم الاستقرار

(1) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 291.

(2) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية - جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 146.

السياسي لم يمكنهم من وضع هذه الشعارات موضع التنفيذ⁽¹⁾. ومع دخول موريتانيا ماسمي بالمرحلة الديمقراطية، فوجئنا بالفراغ كبيراً جداً، فلم يجد الناس أمامهم سوى الهياكل التقليدية للمجتمع، أي القبيلة⁽²⁾. فكانت المأساة مخيفة، لأنها وضعت المجتمع برمته على حافة الهاوية بسبب من التفكك والانقسام الداخلي. ويلاحظ سقوط معظم قيادات مابعد الاستقلال بانقلابات عسكرية، أو استمرار احتكار هذه القيادات للسلطة وقمعها للمعارضة أو تحريمها، وبالتالي تزايد العنف ضدها⁽³⁾، إلى الدرجة التي يؤدي بها إلى الانفجار وتعرض كامل الدولة للانهدام، وليس فقط حالة الاستقرار السياسي.

وتوضح الرؤية الدقيقة لطبيعة النظام في الصومال بعد استقلاله، حقيقة ماجرى فيها. فمع رياح التغيير التي هبت بشدة على النظم الشمولية في القارة الأفريقية منذ بداية التسعينات، برزت الصومال كواحدة من أكثر الدول الأفريقية التي تعاني من محاولات إجهاض عملية التحول الديمقراطي⁽⁴⁾.

ففي ظل اضطرابات الاستقرار السياسي لنظام (سياد بري) الذي فشل في إنجاز ما اسماه بالثورة الاشتراكية، ومواجهته المستمرة للقيم الديمقراطية للمجتمع الصومالي، لم يقو هذا النظام على الصمود. هذا النظام الذي شهد تدني المشاركة السياسية وتشخيص السلطة على المستويات كافة فقد تولت السلطة المركزية تعيين كل صانعي القرارات، ولم تكن هناك قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية أو الرئيس الأمر الذي جعل من (سياد بري) السلطة العليا⁽⁵⁾. غير أن تصاعد حالة عدم الاستقرار العام في البلاد مع تزايد المعارضة ومواجهاتها التي انتهت باتفاق

(1) أحمد الوافي، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد 189، السنة 8/ 1995، ص 85.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 86.

(3) مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(4) أيمن السيد عبدالوهاب، الصومال وتداعيات انهيار الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، السنة أكتوبر 1992، ص 170.

(5) د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد 112 السنة أبريل 1993، ص 18-9.

المعارضة على إعلان مقديشو^(*) الذي طالب باستقالة (سياد بري) حيث اضطر الأخير إلى الفرار⁽¹⁾، تاركا وراءه كما من المشاكل التي يصعب التعامل معها مما أوقع البلاد تحت وطأة الحرب من جديد بعد أكثر من عشرين عاما على الحكم العسكري. وإن ماجرى من تطورات يشير إلى انهيار نظام الدولة في الصومال.

وأدى عدم الاستقرار السياسي دوره الكبير في فشل نظام الحكم في نيكاراكوأ جراء نذر الحرب الأهلية فيها. فلم تكد الأمور تستتب للنظام (السانديني) حتى فتحت له جبهة الحرب الأهلية تمثلت في حربه مع عصابات المتمردين الذي تدعمهم المخابرات المركزية الأمريكية، وهم من أنصار (سوموزا) المعارضين لنظام الحكم، ولقد استمرت هذه الحرب طويلاً مما أدى إلى الكثير من الضحايا (حوالي 13000 قتيل)، وتخریب الهياكل والأبنية الاقتصادية الأساسية، الأمر الذي عجل بالجهود لإحلال السلام وقبول (اورتيجا) لاتفاقية "أرياس" للسلام في أمريكا الوسطى⁽²⁾. ويمكن القول، أن تراجع النظام عن اتجاهاته الأولى المعلنة والقاضية بتحالف طبقات الشعب كافة، وعدم تبنيه الإصلاحات الديمقراطية الجذرية لتغيير شكل النظام السياسي، كانت وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها البلاد خلال السنوات السابقة. وجاءت انتخابات عام 1990 معلنة نهاية هذا النظام⁽³⁾. ومع ذلك فإن حالة عدم الاستقرار السياسي في نيكاراكوأ تستدعي المزيد من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.

(*) في يونيو 1990 وقع أكثر من مائة من الشخصيات البارزة الصومالية هذه الوثيقة التي طالبوا فيها سياد بري بالاستقالة وتعيين حكومة انتقالية. ولكنه رفض وأخذ يجرل الوعود بالإصلاحات الدستورية في طريق التعددية السياسية. ولذلك استمر القتال في النصف الثاني من 1990 بعد إعلان التنسيق بين مؤتمر الصومال الموحد والحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية في الشمال. انظر: د.نجوى أمين الفوال، المصدر السابق نفسه، ص 20.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 20.

(2) محمود حسين جمعه، مصدر سابق، ص ص 197-198.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 199 ؛ كذلك انظر: د. ناظم جاسور، النظم السياسية في العالم الثالث، العوامل المحددة للاختيارات السياسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كتاب مجموعة مؤلفين، النظم السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 45.

كما نجد ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كانت وراء سقوط نظام الحكم في غوايتمالا جراء الحرب الأهلية. وإذا كان استقرار أي نظام سياسي متوقف على مدى تأييد الشعب له ودعمه لقراراته، فإننا نجد ان هذه الحرب الأهلية التي شهدتها غوايتمالا، قادت إلى نهاية الدكتاتورية العسكرية⁽¹⁾. هذه الدكتاتورية التي صادرت كل الحقوق وجعلت من البلاد مسرحاً لنزاعات طال أمدها إلى أكثر من ثلاثين سنة بين فرقة المقاومة (ممثلة بالفلاحين في الجبال) وبين النظام العسكري⁽²⁾. وقد نجحت المقاومة في إنهاء الأزمة لصالحها عام 1994 بعد فرار رئيس النظام خارج البلاد وبداية عهد جديد من الحكم المدني.

وفي الوطن العربي، تجسدت حالة عدم الاستقرار، في الدور الذي لعبته الجيوش العربية منذ الخمسينات وحتى الان في الحياة السياسية. وكانت الانقلابات العسكرية على الحكومات المدنية العاجزة عن قيادة ومواجهة التحديات، ظاهرة متكررة، في أغلب البلدان العربية⁽³⁾. والمطالع للخريطة السياسية في الوطن العربي يستطيع ان يلاحظ الفشل الذي منيت به هذه الأنظمة العسكرية المناقضة للديمقراطية. فقد فشلت هذه الأنظمة في مواجهة الأزمات مما اضطرها إلى إقامة نظم اتسمت بالقهر والعنف⁽⁴⁾، في ممارسة السلطة وتسخيرها للمصالح الخاصة بعيداً عن المبادئ الرئيسة للديمقراطية والتعددية.

ولانريد التوسع كثيراً، فالأمثلة تكاد لاتحصى في هذا الخصوص، غير ان مانود تأكيده، هو ان فشل الأنظمة الشمولية والدكتاتورية العسكرية في إنجاز ماوعدت به من استقرار سياسي، كان وراء اختفائها من المسرح السياسي أمام الموجة الديمقراطية التي بدأت تجتاح أغلب هذه النظم.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دورها أيضاً في الإعراب عن فشل الأنظمة الشمولية في غالبية دول الجنوب. فمن المعروف ان (نظام الحزب الواحد ارتبط

(1) احمد محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص 140-141.

(2) المصدر نفسه، ص 141.

(3) فاروق أبو عيسى، حول رؤية اتحاد المحامين العرب، مصدر سبق ذكره، ص 242.

(4) د. محمد عمر بشير، التعددية السياسية واشكالية النظام السياسي في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ص 308-309.

بفكرة الفعالية وتوفير السلطة الموحدة الضرورية لدفع عملية التنمية وحل الأمور المعاشية الاقتصادية للجمهور الواسع⁽¹⁾. غير انه وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على التحرر من الاستعمار بدأت الدول تفريق من وهم نظام الحزب الواحد، حيث أدركت بما لا يدع مجالاً للشك، انه معوق أساسي يقف أمام نهضتها، وتقدمها⁽²⁾.

ففي القارة الأفريقية نجد ان ضالة ما أنجزته النظم الاشتراكية على صعيد التنمية الاقتصادية^(*) وانكشاف عيوب نظام التخطيط المركزي أدى إلى عدم الإيمان بجذوى هذا النظام، فالانتشار الشديد للفقر بما ينطوي عليه من انشغال الأفراد بالسعي وراء قوتهم الضروري جعلهم بعيدين عن أي مشاركة فعالة في الحياة السياسية. كما ان الدولة أصبحت المحتكر الوحيد للنشاط الاقتصادي. وبحلول الثمانينات أخذت الأزمات الاقتصادية تتفاقم وأدت إلى نتائج سياسية خطيرة منها⁽³⁾:

- عجز الحكومات عن تحقيق أهداف مجتمعاتها في التنمية والتقدم.
- ازدياد وعي الجماهير بمظاهر الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية.
- ازدياد عمق تبعية الدول الأفريقية الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية العالمية.

كل ذلك يم يترك للاختيارات الوطنية إلا القليل فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية، كما وضع السلطات الحاكمة في موقف بالغ الصعوبة. وقد اعترف معظم القادة الأفارقة (صراحة أثناء اجتماع خاص للأمم المتحدة عن أفريقيا عقد في مايس 1986، بأن أسلوب احتكار السلطة والسياسات غير الملائمة اسهم بدور بارز في تردي الأوضاع الاقتصادية الأفريقية. وبدأت معظم الحكومات الأفريقية تدرك

(1) د. برهان غليون، المصدر السابق نفسه، ص 140.

(2) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(*) يتعلق تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بتحديد أهدافها التنموية من اقتصادية واجتماعية لذلك لا يمكن الفصل بين مفهومها ومهامها، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه كماً ونوعاً والتي لا يمكن ان تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين. للمزيد أنظر: طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، ص ص 73-74.

(3) د. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، السنة 1992، ص ص 184-185.

ضرورة تحقيق الانضباط المالي والإدارة الاقتصادية السلمية وحتمية الإصلاح الاقتصادي. ومنذ نهاية الثمانينات بدأت موجة من التحرر الثاني في أفريقيا⁽¹⁾. بحيث بات من المثير للإعجاب على حد ما جاء في تقرير التنمية البشرية، هو تصميم الناس على المشاركة في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم، فلا توجيهات من مصدر مركزي بعيد، وإنما تحقيق لا مركزية السلطة وعدم الرضوخ لقوانين خانقة من دولة مطلقة السلطة⁽²⁾.

إن مانحن بصددده هو تبدل الاعتقادات نتيجة التجربة التاريخية، والرغبة في التغيير أكثر من أي شيء آخر. ذلك أن إفلاس النظام الاقتصادي والاجتماعي السابق، قد أثار القلق والمخاوف إلى الحد الذي أدى إلى ضرورة تقليص السلطة المطلقة. لتأتي الديمقراطية بوصفها وسيلة التغيير في الوقت الذي لم يعد بالإمكان أو حتى المرغوب فيه أن تستمر الصيغ السابقة.

وبكلمة أخرى، إننا اليوم، أمام قصور الدولة في القيام بواجباتها^(*)، وأمام الثمن الباهظ الذي دفعته شعوب عالم الجنوب لهذا التصور الخاطئ⁽³⁾. فالدولة لم تنجح في معركة التنمية التي أجلت الديمقراطية من أجلها.

واحسبنا في غير حاجة إلى برهنة ما سقناه من ملاحظات. فالأمثلة الواقعية قد دلت على ذلك. فتحت ضغط العامل الاقتصادي وافق الرئيس الكيني "موي" على

(1) صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل ؟ ترجمة مصطفى مجدى الجمال، القاهرة، 1995، عرض حمدي عبدالرحمن حسن، مجلة المستقبل العربي، العدد 212، السنة 1996/10، ص 160.

(2) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص ج .
(*) عند استقلال الدول الأفريقية، أعلنت النخب الحاكمة الجديدة، عن أهداف رئيسة يتعين على الدولة الاضطلاع بتحقيقها، وهي أهداف تتعلق في مجملها بعملية التنمية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك فقد تبنت الدول الأفريقية استراتيجيات متباينة، ومع ذلك نجد أنه وبعد ثلاثين عاماً من الاستقلال، قد فشلت في إنجاز هذه الوظائف. وعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الدخل في (27) دولة أفريقية لا يتجاوز (500) دولار في العام، منها (11) دولة لا يتجاوز فيها (250) دولاراً. كما نلاحظ انخفاض متوسط الدخل في (13) دولة أفريقية (أي ثلث سكان القارة) عما كان عليه خلال سنوات الاستعمار وتراوح معدل النمو في متوسطات الدخل بين (0.1%-2%) سنوياً. للمزيد أنظر: عز الدين شكري، أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، السنة أكتوبر 1992، ص ص 48-49.

(3) سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 185.

السير في طريق التعددية الحزبية وأجراء الانتخابات الشاملة، بعد ان تدنت الأوضاع بشكل خطير واصبح ارتفاع الأسعار يحدث بشكل روتيني وبنسبة قياسية في ظل تفاوت كبير في توزيع الدخل وارتفاع نسب البطالة وعدد السكان⁽¹⁾. كما كان للعامل الاقتصادي حضوره في التغيير الذي شهده جنوب أفريقيا في ظل التوجيهات الجديدة لما بعد الابرتيد، بعد أن استنزفت السياسة العنصرية السابقة، الكثير من النفقات في ظل الإنفاق العسكري⁽²⁾.

وشكلت السياسة الاقتصادية للرئيس (كاوندا) في زامبيا، ضغطاً كبيراً على النظام، جراء ارتفاع أسعار الغذاء، وكانت واحدة من الأسباب التي استغلتها المعارضة في الانتخابات التي فاز بها (تشيلوبا) عام 1991⁽³⁾. أما في الجزائر فإننا نجد، ان مشروع الدولة قد انهار بهذه الصورة نظراً لأن الدولة قد طرحت نفسها في البداية وكأنها قامت من اجل العمال والفلاحين. وعندما يزيد على عقدين من مشروعها التحديثي، كانت النتائج عكسية تماماً. فكان من الطبيعي ان تمتلك الجماهير مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقة في قدرة النظام، فعبرت عن بؤسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات، خلال الثمانينات كان آخرها الاضطرابات العنيفة التي اندلعت عام 1998⁽⁴⁾. مما اضطر الحزب الحاكم بعدها إلى الإعلان عن حالة التحول باتجاه التعددية والديمقراطية.

أيضاً ماحدث في تونس من تحول نحو التعددية عام 1987، كان من أسبابه الرئيسة هو الأوضاع الاقتصادية المتردية⁽⁵⁾. والشئ نفسه حدث في الأردن عام 1989، فإمام الضائقة الاقتصادية وجد النظام نفسه مدفوعاً في عملية الإصلاح

(1) طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، السنة أبريل 1993، ص 149-150.

(2) السفير احمد طه محمد، العرب وجنوب أفريقيا مابعد الابرتيد، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، السنة أكتوبر 1993، ص 198.

(3) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 174، كذلك أنظر: د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص 186.

(4) احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 117.

السياسية. وكان في مقدمتها تلك الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد بعد (22) عاما من إغلاق باب التعدد الحزبي⁽¹⁾.

وتكاد النيبال تكون المثل الأهم في عملية التحول الديمقراطي، بالرغم من وضعها الاقتصادي الخاص. فطبقاً لتقارير البنك الدولي تعد النيبال من أفقر أربع دول في العالم، ويعيش حوالي 60% من سكانها تحت خط الفقر، كما أن اقتصادها بدائي يعتمد على الزراعة. كل ذلك أدى إلى اهتزاز القصر أمام الشعب وانتعاش الأحزاب السياسية التي اتحدت في (حركة أحياء الديمقراطية وكان شعارها الديمقراطية والحرية وليس الخبز)⁽²⁾.

وأياماً كان الأمر، فإن خبرة التنمية في دول الجنوب توضح، أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية.

وضمن إطار العوامل الاقتصادية الدافعة باتجاه التغيير نحو التعددية والديمقراطية، نجد أن عامل الفساد الإداري والسياسي له حضوره أيضاً. فميراث الدولة مابعد الاستعمارية في أفريقيا يعجز بالفساد وسوء إدارة الاقتصاد من جانب الطبقات الحاكمة. وقد ساعدت الطبيعة غير الديمقراطية لهذه الدول على تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة حرمان المواطنين⁽³⁾. فالموارد العامة استخدمت لتحقيق أغراض خاصة، ومحاولة تحقيق مزايا سياسية ومادية من خلال السيطرة على السلطة⁽⁴⁾. وعلى سبيل المثال فإن القصور التي يملكها الإمبراطور السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى (جان بيدل بوكاسا) قد عرضت للبيع بالمزاد العلني في فرنسا لتسوية ديونه. كما نجد أن (موسى تراوري) حاكم مالي السابق، كان قد نجح في تهريب (590) مليون جنيه إسترليني في حسابات سرية بسويسرا خلال مدة حكمه التي امتدت (22) عاماً، وقد تم خلعها في مايس 1991، وتنظيم مؤتمر وطني للإعداد لعودة البلاد للديمقراطية والتعددية. وأعلنت الحكومة الجديدة في مالي أن

(1) علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص 88.

(2) محمد مصطفى شحاتة، الديمقراطية في مملكة نيبال، مصدر سبق ذكره، ص ص 189-190.

(3) د. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(4) د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص 186.

تراوري قد سلب مالي بما يعادل قيمة ديونها الخارجية، في الوقت الذي تعد فيه مالي من أفقر دول العالم⁽¹⁾. وغالبا ما نجد ان الرأي العام في هذه الدول التي تعيش في ظل الأنظمة الديكتاتورية تهمة متابعة الأنباء التي تتوافر عن ثروات الحكام. وفي زائير شجع نظام حكم الرئيس (موبوتو) على وجود طبقة طفيلية انتهازية من البيروقراطيين وضباط الجيش من الرتب العليا وكبار المسؤولين من حاشية الرئيس، في تحقيق رفاهيتهم وتضخم ثرواتهم، وتمكن أفراد هذه الطبقة التي تعرف باسم (الأسرة الرئاسية) من جمع ثروات طائلة بسبب الحصانات والنفوذ الذي تمتعوا به وساعد وجودهم على استشراف الفساد في جميع المجالات وعلى كل المستويات⁽²⁾. وساعد على ذلك مساندة الرئيس (موبوتو) له بوصفه القدوة والمثل، حيث قدرت ثروته في سويسرا وبلجيكا عام 1978 بقيمة خمسة وعشرين مليون دولار فضلاً عن سبعين مليون دولار أموال سابقة في بنوك سويسرا عدا عن ممتلكاته داخل زائير والتي تقدر بحوالي (14) مليار دولار، فضلاً عن سرقة الإيرادات العامة للدولة ومن أشهرها فضيحة البن عام 1976 و 1977⁽³⁾.

وأدى الفساد السياسي، إلى وضع سكان نيجيريا تحت خط الفقر برغم انها دولة نفطية وتمتلك مقدرات بشرية واقتصادية تؤهلها لأن تكون دولة مانحة للمساعدات. غير ان هذه المقدرات تبيدت بسبب الفساد السياسي. ومن الملفت للنظر ان جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم نيجيريا منذ الاستقلال، لم تنج من تهمة الفساد الذي كان السبب الرئيس وراء الإطاحة بها، وانتشار الرشوة والعنف وعدم الاستقرار وعلى الرغم من ان الرئيس السابق "بابا نجيدا" تعهد منذ استلامه الحكم عام 1985، بالقضاء على الفساد وإدخال إصلاحات هيكلية على مؤسسات

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 179.

(2) عبدالله الشهاوي، أزمة نظام الحكم في زائير، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، السنة يناير 1992، ص ص 196-197.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 197.

الدولة، واحترام حقوق الإنسان. إلا إن الفساد السياسي بمعنى استغلال المناصب للحصول على مكاسب شخصية انتشر بشكل سرطاني في عهده^(*).

ويرتبط موضوع الفشل لأنظمة الحكم الاستبدادية الشمولية، بموضوع آخر، لا يقل أهمية عن ذلك هو مسألة التبعية الاقتصادية. فمن خصائص التبعية الاقتصادية، أنها تحكم على دول عالم الجنوب بأن ترهن سياساتها وقراراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية معاً بإرادة الدول الحامية المركزية، وإن لا تمتلك أي سياسة مستقلة يمكن أن تترجم في برامج عملها المصالح الاجتماعية. بالتالي تكون مضطرة في كل حركة ومشروع أن تضع في اعتبارها أولاً العامل الخارجي⁽¹⁾. وتبرز جنوب أفريقيا، قبل انتهاء النظام العنصري، في مقدمة النظم التي تجسد ذلك، ومنها كينيا^(*).

وفي إطار التبعية أيضاً يأتي موضوع أزمة الديون الخارجية لأغلب نظم عالم الجنوب. ومن المعروف أن أزمة المديونية لهذه الدول قد أربكت نظمها وجعلتها تدور في فلك التبعية. ففي تقرير البنك الدولي، نلاحظ، أن حجم هذه الديون المستحقة على كل دول عالم الجنوب بلغ في عام 1991 ما مقداره (1.61) تريليون دولار⁽²⁾.

وما نؤكد أنه الآن هو أن هذه الأهداف تحتاج لغرض تحقيقها إلى بعد ديمقراطي يعمل على تذليل العقبات. فإذا كانت هنالك، في السابق، نوعاً من المفاضلة والاختيار بين "الخبز" و "الحرية" فإن ما برز من ممارسات خلال التجارب

(*) لقد استولى العسكريون، في عهد بابا نجيدا، على أملاك الدولة واحتكروا العقود الحكومية، وجعلوا نيجيريا واحدة من أكبر دول العالم في تجارة المخدرات. في وقت يعاني فيه الشعب من أزمة اقتصادية خانقة وارتفاع معدل التضخم إلى (56%) وديون خارجية تبلغ (20) مليار دولار. حتى أصبح حكم "بابا نجيد" يعني بالنسبة لغالبية الشعب، غلاء المعيشة، عملة ضعيفة، واضطرابات سياسية. وفي ظل الظروف السابقة، نلاحظ تكريس هشاشة الدولة وإضعاف مركزيتها السياسية وتآكل شرعيتها في أعين مواطنيها بما ولد، نتيجة لذلك، الضغوط والمبررات لوضع أسس شرعية جديدة للدولة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات السابقة. أنظر: محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(1) برهان غليون، الديمقراطية العربية (جذور الأزمة)، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(*) سوف تكون لنا عودة حول هذا الموضوع في الفصل القادم.

(2) مها عبداللطيف حسن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ص 167-168.

الشمولية، يؤكد أولوية الحرية التي لا يمكن مقايضتها بأي هدف آخر. وبالفعل فقد بدأت الردة على الفكر الشمولي منذ أواخر الثمانينات، والتي شهدت عودة قوية لقيم الديمقراطية والتعددية في ضوء تفاقم سوء الأحوال المعيشية، هذه الردة فرضت نفسها من جديد في معظم دول عالم الجنوب.

وإذا كان ماسبق، قد تناول الأدوار الاقتصادية للدولة، فإن هنالك مستوى آخر، جسد عملية تقويض الدولة الشمولية. ويتجلى ذلك في الإخفاق على مستوى تحقيق هدف الوحدة الوطنية، ذلك أن شعار الوحدة الوطنية استخدم كثيراً من الأنظمة الشمولية كمشروع لتغيب الديمقراطية والتعددية التي نظر إليها على أساس أنها نوع من الرفاهية. وفي ضوء هذه النظرة، فقد فرضت على الأفراد الاتجاهات الأيديولوجية^(*) والسير في خط فكري معين. مما أدى إلى إخفاء هؤلاء الأفراد لمشاعرهم الحقيقية وزاد بالتالي من الارتباط بالنظام القبلي الذي وجدوا فيه ملاذاً لهم⁽¹⁾. وخبرة العديد من دول عام الجنوب وخصوصاً في أفريقيا توضح ذلك. فالنظم الحزبية التي كان يفترض أن تقوم بالتعبير عن المصالح المتباينة داخل المجتمع وإدارة وحسم الصراع بين هذه المصالح بشكل تساومي وسلمي، قد تحولت أما بالقانون أو عملياً إلى نظام الحزب الواحد الذي عدته الدولة أداة صهر المصالح المختلفة والتعبير عنها وهو مالم يكن يحدث⁽²⁾. وأدى ذلك إلى نوع من التنازع حول شرعية هذه النظم التي باتت تثير المخاوف من انقسام المجتمع أو تصارعه ليصبح التمسك بالنظم الديكتاتورية، ضماناً للبقاء وتعزيزاً للوحدة الوطنية. ولقد ساعدت المخاوف التي أثارت بصدد البناء الوطني وإمكانية استقلاله عن الأجنبي على استمرار الأوضاع السياسية على ما هي عليه.

(*) على المستوى الأيديولوجي، كان التبرير عدم وجود جماعات ذات مصالح متعارضة. فالمجتمع الأفريقي مثلاً هو مجتمع لا طبقي إذ لم يسمح في الغالب الأعم بظهور فوارق وراثية بشأن الثروة أو السلطة. للمزيد أنظر : ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 1980، ص 254.

(1) السفير أحمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(2) عز الدين شكري، مصدر سبق ذكره، ص 59.

بيد ان هذه المخاوف لم تكن حلا للأزمة التي أصبحت تزداد حدة يوما بعد يوم في إطار القمع والاستبداد ولكنها بقدر ماتوئل ساعة الحسم وتعمق التوترات والتناقضات تهدد ببقاء نار التوتر مشغلة تحت الرماد، ولا تقلل من مخاطر الانفجار. وانما تجعل منه اكثر دمارا وخرابا. وقد ولد ذلك القناعة لدى أغلب قادة النظم الشمولية بضرورة الخروج من المأزق. بل يمكن القول، انهم لم يكونوا قادرين على مقاومة إغراء التحول بعد ان أدركوا انهم خسروا الرهان على بقاء نظمهم السابقة التي حجت وغيبت كل أنواع الحريات في إطار ضعف البناء الاجتماعي. ولعل ما جرى مع بداية التسعينات، يعد مؤشرا على ذلك. فلم يكن النجاح حليفا لهذه النظم التسلطية التي بدأت الأزمات تعصف بها كما حدث مع تجربة نظام سياد بري في الصومال⁽¹⁾. التي شبت بها نيران الحرب الأهلية والصراعات بين مختلف الفصائل بعد ان فشل النظام في احتواء صراع الجماعات العشائرية المختلفة. ولم تكن انغولا بأحسن حال من الصومال في إطار الصراع بين يونيتا ومبلا⁽²⁾. وعانت كينيا كثيرا حتى وصلت إلى لحظة إجراء أول انتخابات حرة، حيث كان الرئيس (موي) يعارض بشدة، إجراء إصلاحات سياسية وتعددية حزبية، ويرى ان نظام الحزب الواحد، هو الذي حافظ لكينيا على استقلالها واستقرارها⁽³⁾ كما لم يتمكن النظام العسكري للرئيس "إبراهيم بابا نجيدا" من إقامة الوحدة الوطنية في ظل الخارطة القبلية لنيجيريا⁽⁴⁾.

هذه الأمثلة وكثير غيرها توضح، التصدع الذي أحدثته النظم الشمولية، وفشلها في أنجاز وحدتها الوطنية او اندماجها القومي. وهكذا يتضح عمق الفشل العام الذي منيت به الأنظمة التسلطية على المستويات كافة، وبالتالي الإخفاق في إنجاز ما وعدت به من أهداف عشية سيطرتها على مقاليد الأمور في بلدانها.

(1) نجوى أمين الفوال، مصدر سبق ذكره، ص ص 8-15.

(2) محمد أبو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ص 14-146.

(3) طارق حسني أبو سنة، مصدر سبق ذكره، ص 149.

(4) ينقسم سكان نيجيريا إلى (250) قبيلة يتوزعون على فئات ومجموعات سلالية ولغوية وثقافية ودينية. للمزيد

أنظر: محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا، مصدر سبق ذكره، ص ص 202-203.

الفصل الرابع

المبررات الخارجية في الاتجاه نحو التعددية

المبحث الأول: انعكاسات ما بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: الانحسار الشيوعي في أوروبا الشرقية

المبحث الثالث: الدور الجديد للأمر المنعقدة

المبحث الرابع: الضغوط والعوامل الاقتصادية

مُقَدِّمَةٌ

على الرغم من أن تحقيق مطلب الديمقراطية والتعددية ينبغي أن تكون عملية داخلية تتم استجابة لمتطلبات الحاجة الداخلية للشعوب، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن للعامل الخارجي تأثيره أيضاً، خاصة إذا ما تذكرنا بأن عالم الجنوب، كان ولا يزال، مسرحاً مهماً لقوى التأثير الخارجية بآلياتها المختلفة (سياسية واقتصادية). وبمعنى أدق هنالك نوع من التلازم بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية الدافعة باتجاه الأخذ بالديمقراطية والتعددية في دول الجنوب. وانطلاقاً من هذه الزاوية نحاول تلمس الجوانب المختلفة للمؤثر الخارجي في تحديد الاتجاه الجديد لمسيرة النظم السياسية في عالم الجنوب، وتحت مختلف الظروف التي شكلت عامل ضغط على هذه البلدان التي وجدت نفسها مرغمة في أحيان كثيرة إلى الانسحاق وراء الضغوطات التي تولدها مجموعة المبررات الخارجية. ويؤكد ذلك الاتجاه، طبيعة ما جرى من أحداث على الساحة الدولية والعربية، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق واسقاط النظام فيه بدعوى انجاز الديمقراطية. وكذلك محاولة أمريكا الضغط على العديد من البلدان العربية ومنها سوريا والسعودية لتطبيق نهج ديمقراطي يتماشى مع الموجة العالمية في النزوع نحو الديمقراطية.

المبحث الأول

انعكاسات ما بعد الحرب الباردة

كثر الجدل في السنوات الأخيرة حول النظام الدولي الجديد، والذي ظهر في أواخر الثمانينات^(*). فمع انعقاد مؤتمر مالطا بين بوش وغورباتشوف في 1989/12/2 وظهور بواكر انتهاء الحرب الباردة، بدأ التداول الإعلامي والسياسي والعلمي للمصطلح الجديد⁽¹⁾. وبغض النظر عن تساؤلات عدة تتعلق بتوقيت ومساهمة ومدى إمكانية تحقيق هذا النظام للأمن والاستقرار، أو مدى ضرورته

(*) تجدر الإشارة إلى أن ملامح النظام العالمي الجديد أخذت تلوح في الأفق منذ عام 1985، عندما تولى غورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفيتي وأخذ يطبق سياسة البيروسترويكا القائم على إعادة النظر في الإيديولوجية الشيوعية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري وثقافي. وفي أوائل التسعينات أدت سياسة الوفاق بين الغرب والشرق إلى إنهاء الحرب الباردة وهناك بعض المؤشرات التي ارتبطت بالعهد الجديد منها :

- 1- تحطم جدار برلين وتحقيق الوحدة الألمانية.
- 2- انهيار الاتحاد السوفيتي.
- 3- انتشار الديمقراطية والتعددية في دول أوروبا الشرقية (سابقا).
- 4- تشكيل التجمعات الاقتصادية الكبرى في أمريكا وأوروبا وآسيا.
- 5- إعطاء الأولوية لقضايا الاقتصاد والتكنولوجيا ومواجهة المشكلات العالمية الخطيرة كالتلوث والمديونية والتضخم المالي والإرهاب الدولي والمخدرات.
- 6- بروز الهيمنة الإدارية للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة على مجلس الأمن الدولي.
- 7- وقوف دول عالم الجنوب وحدها في مواجهة الضغوط التي تمارس عليها من الدول الكبرى.
- 8- رغبة الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية (سابقا) في التعاون مع الدول الرأسمالية الغربية بعد تبنيها للنظام الرأسمالي القائم على الاقتصاد الحر.
- 9- مواجهة دول الشمال الغنية لدول الجنوب الفقيرة.
- 10- تأكيد قيم الحضارة الغربية وسيادتها.

للمزيد أنظر: د. حسن عبدالقادر صالح، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد 83، السنة أيلول 1995، ص ص 52-53.

(1) ميلود المهدي، إشكاليات في الديمقراطية المعاصرة والمتغيرات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، العدد (7)، السنة أيلول 1992 ص 151.

كنظام جديد^(*)، فإن مايعنينا هو ماتضمنه الإعلان عن هذا النظام من مفردات ومفاهيم جديدة (مست البناء السياسي والاقتصادي للدول، والعلاقات الدولية وأحدثت تغييراً في التفكير السياسي وكرست قيماً سياسية وقانونية في صلب المؤسسات السياسية والاقتصادية بغية موازنة الواقع المعاشي مع النظام العالمي الجديد المقترح والذي يفرض تطبيق نظرية أحادية القرار في العلاقات الدولية كبديل للثنائية القطبية التي تراجعت فلسفتها أمام مفاهيم جديدة⁽¹⁾). هي مفاهيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، بوصفها دعائم النظام العالمي الجديد.

(*) في سياق البحث عن النظام العالمي الجديد، هنالك ثلاثة آراء مختلفة بشأن وجود أو عدم وجود مثل هذا النظام. الرأي الأول ينكر ويشكك بوجود نظام عالمي جديد ويؤكد أن هذا النظام وبرغم كل الحاجة إليه، بل وبرغم كل ما جرى في العالم من تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، لم يتكون بعد. ويؤكد فريق آخر من الذين يستبعد وجود النظام العالمي الجديد، أن الحديث عن مثل هذا النظام هو مجرد وهم وخدعة وربما مؤامرة جديدة من مؤامرات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. ولذلك فلا وجود لمثل هذا النظام العالمي الجديد في ظل استمرار الصراعات والفوضى العالمية بالنسبة لهذا الرأي. أما الرأي الثاني فإنه وعلى العكس تماماً للرأي الأول، يؤكد قطعاً على وجود هذا النظام ويتعامل معه على أنه قد تكون فعلاً وأنه قد أصبح حقيقة من حقائق الحياة السياسية العالمية المعاصرة، وحسب هذا الرأي فإن هناك ما فيه الكفاية من المستجدات الفكرية والسياسية الدولية التي تدل على وجود النظام العالمي الجديد الذي يبدو مختلفاً ككل الاختلاف عن النظام العالمي القديم، وأن التعامل الواقعي مع النظام الجديد يتطلب عقلية جديدة ومفاهيم جديدة وسياسة جديدة. ولاشك في أن كلا من هذين الرأيين يحمل في طياته بعضاً من الصحة. فهناك ما فيه الكفاية من الشواهد التي تدل على صحة الرأي الذي يجزم بوجود النظام العالمي الجديد وخاصة في ضوء التحولات المثيرة التي شهدتها خلال السنوات العشر الأخيرة. بيد أن هناك أيضاً ما فيه الكفاية من الشواهد للقول بأن النظام العالمي الجديد ليس فيه أي جديد بما في ذلك أفراد الولايات المتحدة التي كانت تتزعم العالم سياسياً في ظل النظامين القديم والجديد.

وفضلاً عن هذين الرأيين، هنالك رأي ثالث وهو الرأي الذي يحاول التوفيق بينهما. ويؤكد هذا الرأي أن النظام العالمي الجديد هو في أحسن الأحوال نظام قيد التكوين وهو الآن يمر بمراحله التأسيسية الأولى. لذلك برغم كل الحديث المتزايد عن النظام العالمي الجديد فإن الملامح والمعالم الرئيسة لهذا النظام لم تكتمل بعد ولا زالت غير معروفة. بل أنه خلال مراحله التكوينية الراهنة يثير من التساؤلات أكثر مما يعطي من إجابات واضحة. للمزيد انظر: د. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، السنة أبريل 1996، ص 58-59؛ كذلك أنظر: د. كاظم هاشم نعمة، عالم أحادي القطب أم متعدد الأقطاب، مجلة آفاق عربية، العدد الثاني، السنة الثامنة عشرة، شباط 1993، ص 35-39.

وعلى الرغم من حقيقة الآراء المتصارعة حول ماهية هذا النظام الدولي الجديد فإن مايمكن قوله هنا، أن مصطلح النظام العالمي الجديد أصبح الآن متداولاً واسع الانتشار.

(1) د. ميلود المهدي، مصدر سبق ذكره، ص 151-152.

وتبرز الديمقراطية والتعددية في مقدمة هذه المفاهيم التي ينتظمها النظام الدولي الجديد. فما هي الديمقراطية؟ وهل تنطوي على مفهوم مغاير لما نعرف عنها؟ وما هو مدى جديتها؟

إن الفكرة الديمقراطية، ليست حديثة العهد، فقد أثارت جدلاً كثيراً سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون. وتجسد الجدل في الإشكاليات الفكرية التي أثارت بصددتها من مختلف المدارس الفكرية التي ظهرت. غير أن ذلك لم يغير من جوهرها في كونها (حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب)⁽¹⁾. فهذا الجوهر هو نفسه منذ عهد الإغريق حتى يومنا هذا. إلا أن الديمقراطية حظيت بنوع من التمجيد السياسي⁽²⁾. خاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي عدت فيه الديمقراطية، المحرك الرئيسي لهذا الوضع وعموده الفقري، بوصفها (المعادل الطبيعي للنظام الدولي الجديد في نظر جورج بوش)⁽³⁾، والذي لخص مفهومه للديمقراطية في إطار الوضع الدولي الجديد، في الخطاب الذي ألقاه في كوريا الجنوبية بأنه (التزام بحرية الكلام وحرية الانتخابات والملكية الخاصة)⁽⁴⁾.

ويوضح الرئيس الأمريكي بوش هذه الرؤية الجديدة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1/10/1990 بقوله: إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول. وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والتعاون.. وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار وتخفيض الأسلحة. ويضيف موضحاً، الانتخابات الحرة أساس الحكومات الديمقراطية وبإمكانها تحقيق نجاحات كالذي شاهدناه في ناميبيا ونيكاراگوا⁽⁵⁾. هذه الديمقراطية كما يؤكد الرئيس الأمريكي تعكس رؤيا أمريكية لطبيعة النظام الدولي الجديد الذي بدأ يوظف العديد من

(1) حول مفهوم الديمقراطية وتطورها كفكرة، انظر د. رعد صالح الالوسي، الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة كلية التربية / الجامعة المستنصرية، العدد 3، السنة 2002، ص 340-343.

(2) أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة حسن علي الخنون، المكتبة الأهلية، بغداد، 1994، ص 255-256.

(3) د. عبدالرضا حسين الطعان، الإيديولوجية والنظام الدولي الجديد، كتاب النظام الدولي الجديد، تقديم وتحرير د. باسل البستاني، مصدر سبق ذكره، ص 176.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 176.

(5) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 206.

المفردات ذات الجاذبية لدى الرأي العام العالمي. ويمكن القول بأن الديمقراطية وهي تجسد نفسها في الواقع الدولي الراهن، إنما تعكس رؤيا أمريكية للشكل الذي ينبغي أن يكون عليه العالم بعد انهيار القطب الكبير الآخر، الذي انهارت معه الأيديولوجيا والتصورات التي كان يحملها. وبهذا الانهيار، (ولدت مبادئ جديدة وقواعد جديدة بدأت تنشأ وتتطور على وفق مفاهيم سياسية جديدة)⁽¹⁾. أصبح بموجبها مفهوم الديمقراطية الأمريكية هو السائد.

ومع أن هذه المفاهيم لا غبار عليها، بوصفها من أسس قيام المجتمعات الحديثة، إلا أنها بدأت تستعمل كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها، وهي في الوقت نفسه، وفي إطار النظام الدولي الجديد، استخدمت أدوات للضغط على الحكومات والشعوب من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالح الدول المهيمنة⁽²⁾.

وبعبارة أخرى إنها تطرح رؤية جديدة، تتجسد في الهيمنة الإيديولوجية لمركز الديمقراطية وعليه يصبح القول، بأن سعي المركز لإقامة الديمقراطية في الدول الأطراف إنما يسعى في الواقع لتأكيد هيمنته الإيديولوجية على هذه الدول. وحيث أن الولايات المتحدة تتمتع بزعامة المركز فإن الديمقراطية التي تسعى لإقامتها في الدول الأطراف تجد لها في ديمقراطيتها نموذجاً مثالياً⁽³⁾.

ويعكس ذلك بجلاء خطاب الرئيس الأمريكي بوش أمام الكونغرس بقوله: إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين ولا بد أن يكون هذا القرن أمريكياً بمقدراً ما كان القرن الذي سبقه - وهو القرن العشرون - قرناً أمريكياً⁽⁴⁾. ويقول الرئيس الأسبق للولايات المتحدة ريتشارد نيكسون في كتابه الفرصة السانحة (يعيش 5% من سكان العالم في الولايات المتحدة ولكننا نستطيع أن نقود العالم إلى مكان أفضل. نحن لسنا مجرد ركاب في قطار التاريخ .. نحن

(1) د. محمد الدوري، النظام الدولي الجديد والقانون الدولي، في كتاب النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 39.

(3) د. عبدالرضا حسين الطعان، مصدر سبق ذكره، ص 182-183.

(4) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 206.

قادته، ولدينا الفرصة لتشكيل قرناً أمريكياً ثانياً⁽¹⁾. ويضعنا هذا القول أمام حقيقة جديدة في إطار النظام الدولي الجديد، تجسدت برسم الاتجاه العام لأشكال التعامل السائدة في ظلّه، والتي هي ذات هوية ونمطية أمريكية⁽²⁾. بوصفها أكبر دولة مناصرة للديمقراطية في العالم وهي المثال الواضح الذي على الآخرين ان يحذوا حذوها⁽³⁾. إذا أرادوا اللحاق بركب الحياة المثلى والانضواء تحت المركز والركوب في عربته، ولكن في المقاعد الخلفية بوصفهم - على أية حال - ركباً هامشين، ولهم أدوراهم الثانوية التي يحددها قائد العربة⁽⁴⁾.

وهكذا فإن هذه التأكيدات على الجانب الديمقراطي، إنما تعكس وضعاً دولياً بدأ يسود العالم بعد ان انهار النظام الشيوعي الاشتراكي، وعد ذلك انتصاراً^(*) للقيم التي تروج لها أمريكا في إطار النظام العالمي الجديد الذي تسعى إلى إرسائه.

ولم تكن أمريكا وحدها في الدعوة لهذا النظام وإنما جسدت ذلك أوروبا أيضاً. فمُنذ مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد عام 1990، جاء التأكيد على ان (الحكومة الديمقراطية، هي تلك الحكومة التي تركز على الإرادة الشعبية المعبر

(1) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صنقي مراد، دار الهلال، 1992، ص 215.

(2) فائزة سارة، النظام الدولي والعرب في ظل علاقات متغيرة، مجلة الوحدة المغربية، العدد (100)، السنة التاسعة، كانون الثاني، 1993، ص 89.

(3) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق نفسه، ص 204.

(4) علي القرشي، نحن والغرب، قراءة في التمرکز الأوربي وتجلياته في المجال العربي الإسلامي، مجلة المستقبل العربي، العدد (196)، السنة 1995/6، ص 145.

(*) هنالك شعور متزايد بالنصر في المحور المؤسسي الغربي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فقط ظهرت العديد من الكتابات، حول هذا الانتصار كان أشهرها كتابات فوكوياما صاحب مقولة (نهاية التاريخ) حيث حظيت مقالته الأولى التي نشرها في صيف عام 1989 باهتمام إعلامي كبير. ثم قام بنشر كتابه المعنون (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) في عام 1992. قام فيه بتفصيل وجهة نظره التي ترى انه يمكن ان يجري تفسير التطور في التاريخ جزئياً بناءً على أساس اقتصادي، أي ان العامل الاقتصادي هو أحد المحركات الرئيسة في التطور التاريخي، ولكن هذا التطور يؤدي إلى الرأسمالية بدلاً من الاشتراكية كنتيجة نهائية، وبهذا المعنى يوجد للتاريخ نهاية ونهاية التاريخ هي الليبرالية الديمقراطية في السياسة، والرأسمالية في الاقتصاد وبشكلان معاً وجهين لنظام واحد ... والديمقراطية بهذا المعنى هي الآن دون منازع في العالم ودون غريم أيديولوجي يمكن ان يشكل خياراً على نطاق عالمي. ومن غير المتوقع ان يظهر غريم آخر في المستقبل. وبهذا تم وصول الإنسانية إلى نهاية التاريخ. أنظر: جورج جقمان، الديمقراطية في نهاية القرن العشرين - نحو خارطة فكرية، في كتاب برهان غليون وآخرون حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص 25-26 .

عنها في فترات منتظمة من خلال انتخابات حرة شرعية .. والديمقراطية بصفتها التمثيلية والتعددية تتضمن المسؤولية أمام الناخبين والتزام السلطات العامة بالخضوع لحكم القانون⁽¹⁾. وفي واقع الأمر، فإن هذه التأكيدات على عنصر الديمقراطية والتعددية في إطار النظام الدولي الجديد، لم يكن هدفه الأساس تعميق هذه القيم بقدر ما قصد منها توظيفها دعائياً، أي سياسياً لتأكيد الحق في قيادة عالمية وسيطرة عالمية لدول الهيمنة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة. كما سنلاحظ من خلال الأمثلة التي نتعرض لها لاحقاً.

ويقترن ظهور النظام الدولي الجديد بتزايد التأكيد على مسألة حقوق الإنسان بوصفها ركناً أساسياً من أركان النظام الدولي الجديد. وما يطرح من موضوعات أو آليات حماية حقوق الإنسان في ظل الدعوة للنظام الدولي الجديد، نجد خلفيته الوثائقية في سلسلة الاتفاقيات المعقودة بين دول مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي والتي أصدرت عام 1975 اتفاقية هلسنكي التي وقعت عليها الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا. وتضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة فصول تتعلق بحقوق الإنسان هي الفصل السادس حول التدخل في الشؤون الداخلية والفصل السابع حول احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والفصل الثامن حول المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب⁽²⁾. ثم جاء ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة عام 1990 وهي الوثيقة التي وقعت عليها 34 دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر، ليولي حقوق الإنسان عناية خاصة. وعدت هذه الوثيقة بمثابة الاعلان الرسمي عن انتهاء عصر المواجهة وإقامة أوروبا بعد الحرب الباردة⁽³⁾. واهم ما جاءت به هذه الوثيقة هي (التمسك بالديمقراطية بوصفها الأساس الوحيد للحكم في بلادهم واحتراماً لجميع أشكال حقوق الإنسان بما فيها العرقية والدينية والثقافية. كما اقرت الوثيقة حق تقرير المصير في العلاقات بين الدول واعتبار أمن كل دولة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأمن الدول الأخرى وإن الأمن مفهوم كامل لا يمكن تجزئته، كما أن مصير البلدان

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 207.

(2) باسول يوسف، النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان، في كتاب النظام الدولي الجديد (د. باسل البستاني تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ص 50-51.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 51.

الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي مرتبط بمصير بقية بلدان العالم وإن أعضاء المؤتمر يؤكدون تأييدهم لمنظمة الأمم المتحدة واستعدادهم للتعاون مع كل دول العالم للدفاع عن المقررات الإنسانية⁽¹⁾. غير أن هذه الوثيقة والتي كرسست هذه الحقوق قد أوجدت فيما بعد منفذاً جديداً لنقل ما هو خاص إلى عام أو ما هو شأن محلي إلى شأن عالمي. ففي مؤتمر برلين الذي عقد في 19 حزيران 1991 صدرت وثيقة عن المؤتمر سميت باتفاقية برلين، وهي (اتفاقية وقعت من قبل الأعضاء، وتتضمن (20) بنداً توفر آلية غير مسبقة في العلاقات الدولية، وهي أحقية الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي أن تتدخل بوضع حد لآلية انتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية داخل أي عضو في المؤتمر وذلك بوضع خطة طوارئ لمواجهة الأزمة داخل هذه الدولة والحيلولة دون تفجرها إلى نزاع مسلح⁽²⁾).

هذا يعني أن هذه الموائيق التي وقعت عليها الدول، باتت في ظل النظام الدولي الجديد، وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية وتحت راية حقوق الإنسان. فهذه الاتفاقية تعد (خطوة هامة في طريق هدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى حيث لم تعد قضية حقوق الإنسان في أي دولة أوروبية من الشؤون الداخلية لهذه الدولة)⁽³⁾. وبذلك يكون مؤتمر هلسنكي قد قدم الغطاء والشرعية لاهتمام العالم بحقوق الإنسان، وقد وجد ذلك صدى في التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة عام 1992 إلى اجتماع قمة مجلس الأمن وهو تقرير (الدبلوماسية الوقائية) حيث جاء فيه: أن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق، أهداف الميثاق العظيمة - أمم متحدة قادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين وكفالة

(1) شعيب عبدالفتاح، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي - باريس - برلين - براغ)، مجلة السياسة الدولية، العدد (106)، السنة أكتوبر 1991، ص 74.

(2) المصدر السابق نفسه، ص ص 74-75.

(3) شعيب عبدالفتاح، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص 75.

العدالة وحقوق الإنسان، والقيام بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح⁽¹⁾.

والذي يبدو ان مسألة حقوق الإنسان والتي كانت قد برزت من جديد أصبحت ترتبط بشكل متصاعد مع زيادة التأكيد على بروز النظام الدولي الجديد. ولعل ذلك ما ظهر واضحاً منذ قمة مجلس الأمن الدولي في 1992/1/31 الذي أكد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية، وتجلّى في تطلع الولايات المتحدة وأوروبا إلى ان تسود العالم هذه المبادئ بعد انهيار النظام السابق⁽²⁾. ولايفوتنا ان نذكر بأن الاتجاه الجديد لمجموعة دول أوروبا الشرقية قد أعطى الولايات المتحدة والغرب، الفرصة لتأكيد هذه المبادئ على جميع الدول.

فعندما بدأت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالتدقيق بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك، فإنها أعطت الغطاء لتدخل حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة. وكان ذلك أيضاً تلميحاً لدول عالم الجنوب لأن تأخذ بمفاهيم النظام الجديد. خاصة وان دول عالم الجنوب تحتفظ بسجل مليء بانتهاكات حقوق الإنسان كما تشير إلى ذلك تقارير لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية، مما يجعل عملية التدخل قائمة وتحت مختلف الذرائع.

وطالما ان الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلت الوجه السياسي للنظام الدولي الجديد فإن الدعوة إلى تعميم الليبرالية لتشمل جميع مناطق العالم تحت اسم اقتصاد السوق^(*)، تمثل الوجه الاقتصادي في أيديولوجية النظام الدولي الجديد⁽³⁾. وقد وجد

(1) وثائق الأمم المتحدة، تقرير الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، السنة أكتوبر 1992، ص 318.

(2) النظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ص 208-209.

(*) أساس اقتصاد السوق هو الملكية الخاصة والأسعار المتغيرة، فهما يخلقان الحافز للإنتاج، ان الملكية الخاصة هي الرابطة الحديدية التي لا تنفصم عراها بين العمل والعائد المادي. وليس هناك إلا سعر السوق الحر، كمؤشر بين المنتج والمستهلك ليدفع الاقتصاد إلى التقدم، انظر: ريتشارد نيكسون، مصدر سبق ذكره، ص 169.

(3) جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص 87.

الحديث عن اقتصاد السوق مبرره في إفلاس التجربة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني لعموم عالم الجنوب، في مساعيها للارتقاء بالإنسانية إلى مستوى أعلى. وفقد عد ذلك مبرراً وذريعة للدعوة إلى تعميم اقتصاد السوق⁽¹⁾.

وأصبح العالم يشهد مزيداً من الاندماج الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية^(**) التي من أولى ضحاياها سقوط مفهوم السيادة الاقتصادية هذا الاندماج يكتسح المواقع في مجتمعات وأقاليم كانت مقفلة بشكل محكم أمامه، مثل أوروبا الشرقية ودول التركة السوفيتية، ويحدث تقدماً في الصين الشعبية التي ترفع شعار اقتصاد السوق الاشتراكي، وهو شعار انتقالي سياسي. وكذلك الأمر في فيتنام وفي دول عالم الجنوب التي كانت تقاوم بواسطة التمسك ببدائل مختلفة ووجدت نفسها حالياً تعيش فراغاً على هذا الصعيد. حيث يلعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً رائداً في ترسيخ العولمة الاقتصادية⁽²⁾.

ويلاحظ ان الدعوة للسير باتجاه اقتصاد السوق، عدت حلاً سياسياً أمام دول عالم الجنوب بعد فشل نماذجها السابقة، وعليه فقد برز النموذج الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، في إطار النظام الدولي الجديد، كمثال او نموذج ينبغي السير على هداه للخروج من الأزمة. لذا نجد ان الولايات المتحدة أخذت تروج (عبر وسائلها الاعلامية والدعائية الضخمة، ان هزيمة الاتحاد السوفيتي تعني بالضرورة انتصاراً لها كما ان هزيمة الاشتراكية تعني انتصاراً مباشراً للرأسمالية والنموذج الرأسمالي، وان هزيمة الشيوعية تعني أيضاً انتصاراً ساحقاً وربما نهائياً لليبرالية

(1) المصدر السابق نفسه، ص 88.

(**) تعددت التعاريف لمصطلح العولمة، فمنهم من يعرفها بأنها " القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاه لأية دولة قومية، ومنهم من يرى أنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. ويرى برهان غليون أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المتدمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً. للمزيد أنظر: نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي العدد (221)، السنة 1997/7، ص ص 28-29.

(2) انظر: الحلقة النقاشية، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (200)، السنة 10، 1995، ص 12.

وللفكر الليبرالي الذي عدّ الفكر الذي يتمتع بكل مواصفات العالمية بما يتضمنه ذلك من بروز أطروحات نهاية التاريخ⁽¹⁾. ولا ريب في أن مثل هذا الترويج للاقتصاد وفي إطار النظام العالمي الجديد، يستند إلى بعض الحقائق عن الاقتصاد الأمريكي الحر والذي هو أضخم نموذج اقتصادي في العالم (فأجمالي الناتج القومي الأمريكي تجاوز عام 1995، (6) تريليون (الف مليار دولار) وهي مايواري حوالي 25% من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ أكثر من (26) تريليون دولار عام 1995. كما أن الاقتصاد الأمريكي⁽²⁾ هو من الضخامة بحيث أن الاقتصاد الياباني هو ثاني اقتصاد في العالم يوازي نصف الاقتصاد الأمريكي فقط، والولايات المتحدة تنتج من الغذاء ما يكفي لإطعام نصف سكان العالم، وهي الأولى من حيث عدد الأغنياء ومن حيث عدد الذين يملكون ثروة تقدر بأكثر من مليار دولار، وهي الأولى من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسية (164) شركة من أصل (500) شركة في العالم⁽²⁾.

أما هذه الحقيقة، خلت الساحة الاقتصادية الدولية للغرب الذي حاول أن يملئ شروطه على باقي العالم، ومنحت الولايات المتحدة نفسها حق الإشراف على الأداء العالمي الاقتصادي وفقاً لقواعد السوق الحرة من المنظور الأمريكي⁽³⁾. وفي هذا الخصوص يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون): لاجناح أن هدفنا العظيم توسيع وتقرير المجتمع الدولي المستند إلى ديمقراطيات السوق الحرة، فإن مضيئنا

(1) انظر : د. عبدالحق عبدالله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والادعاء، مصدر سبق ذكره، ص 42.
(*) . بالرغم من هذه الحقائق عن الاقتصاد الأمريكي، فإن هناك بعض الشواهد على ضعفها في الداخل. فالأرقام والبيانات تشير إلى أن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج وتتفق أكثر مما تستثمر وتستورد أكثر مما تصدر. وتشهد الولايات المتحدة أعلى حالات الإفلاس في تاريخها بعد أن تجاوز ذلك (700) حالة عام 1992، وتعاني أيضاً من أكبر عجز مالي في العالم تجاوز (400) مليار دولار عام 1992 وإجمالي ديونها زاد على 3 آلاف مليار دولار أي أكثر من (1.5) ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم : المتقدمة والنامية معاً. كما أن الدولار الأمريكي أخذ يفقد بريقه ويتراجع في الأسواق العالمية وسجل أدنى قيمة له أمام العملات العالمية الرئيسية عام 1995 وهو ما يؤكد الضعف الهيكلي للاقتصاد الأمريكي، لمزيد من التفصيل حول أرقام التراجع للاقتصاد الأمريكي انظر : د. عبدالحق عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 43-46 ولا ريب في أن هذه الأرقام اختلفت كثيراً بعد أحداث 2001/9/11 في الولايات المتحدة ومآقات إليه من تدني على كل المستويات .

(2) د. عبدالحق عبدالله، المصدر السابق نفسه، ص 42.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 223.

أيام الحرب الباردة إلى احتواء تهديد مؤسساتنا الحرة، فدأبنا اليوم توسيع دائرة الأمم ذات المؤسسات الحرة⁽¹⁾. والاتجاه نفسه، يؤكد الرئيس الأسبق (نيكسون) في كتابه (الفرصة السانحة)، فهو يشير إلى أن تجاهل السياسات الاشتراكية الخاطئة للدول الأفريقية قد أدت إلى انهيار اقتصادها^(*) وأن الحل يكمن في بناء الاقتصاد على أساس السوق الحرة⁽²⁾. وعليه فإن على دول عالم الجنوب، أن تسرع في ردم الفجوة التي باتت تفصلهم عن غيرهم من الدول وذلك يكون في اختصار المسافة في التحول نحو اقتصاد السوق⁽³⁾. ففي تصريح لرئيس وزراء الهند السابق "نارا سيمهاراو" خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايس 1994، قال أن الهند تتجه للاقتصاد الحر وتطمح للتعاون مع الشركات الأمريكية⁽⁴⁾. وفي أمريكا اللاتينية، كان للمثال الأمريكي وهجه الذي لايقاوم. خاصة بعد أن انهارت الأنظمة الاقتصادية الموجهة في الشرق وبرز اقتصاد السوق، وأصبحت الأنظمة السياسية في أمريكا اللاتينية تتوسل الليبرالية الاقتصادية لمعالجة أزماتها الاقتصادية في السعي لاطلاق المبادرات الفردية وتحريك القطاع الخاص وتشجيعه وتخفيض نفقات الحكومة لوقف التضخم المالي والحد من الاستهلاك الداخلي لتنمية الادخار الشعبي وجذب رؤوس الموال الأجنبية وتطوير التصدير⁽⁵⁾.

يتضح مما سبق، أن للنظام الدولي الجديد، تأثيراته المختلفة على دول عالم الجنوب من خلال التزام الليبرالية بالديمقراطية نظاماً للحكم في الدول الحديثة، وهو

(1) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البدري، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1995، ص 525.

(*) تعد البلدان الأفريقية، من أدنى دول العالم في مستوى المعيشة، فمتوسط الدخل العام للفرد في السنة يقل عن 300 دولار بل وصل إلى أقل من (200) دولار في اثيوبيا وتشاد والصومال وتنزانيا. وفي موزمبيق بلغ متوسط الدخل (80) دولاراً بين عام 1981 وعام 1987. كما أن صادرات أفريقيا انخفضت خلال العقدين الماضيين حوالي 50% وانخفضت الاستثمارات الأجنبية من 2.3 بليون دولار عام 1982 إلى (500) مليون دولار في 1986 ويعاني سكان أفريقيا من نقص مزمن في الطعام. أنظر: ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، مصدر سبق ذكره، ص 177.

(2) المصدر السابق، ص 180.

(3) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (165)، السنة 11، 1992، ص 42.

(4) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص 82.

(5) د. عبدالمعزم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (107)، السنة يناير 1992، ص 181.

التزام مبدئي وليس مجرد خيار⁽¹⁾. فبقدر ما تحرص الديمقراطية على مشاركة الفرد - المواطن في عملية اتخاذ القرار الديمقراطي. فإن الليبرالية القائمة على المساواة تحرص على حماية الفرد والأقلية من بعض مخاطر الإكراه الأخلاقي واللامساواة في توزيع الموارد والفرص⁽²⁾.

ودون شك، إن للنظام العالمي الجديد بمفرداته التي تناولناها، له تأثيراته الكبيرة لإيجاد الثغرة في جدار الحكم الاستبدادي والشمولي لأغلب بلدان الجنوب التي بدأت مسيرة جديدة مع مطلع العقد الحالي في الاتجاه للأخذ بالديمقراطية والتعددية، خاصة بعد أن ساعدت الأجواء الجديدة على كشف حقيقة الأنظمة الديكتاتورية والشمولية في معظم هذه البلدان وتحول الديمقراطية إلى قيمة عالمية ثابتة وواحدة. وهو مصدر تأييد لكل الميول والتوجهات الديمقراطية والتعددية في العالم اجمع⁽³⁾.

أدى ذلك إلى تراجع العديد من أنظمة الحكم في عالم الجنوب عن نمطها السابق وإعلانها التمسك بالديمقراطية، وهذا ما يفسر ماشهدناه من تراجع اليمن عن حكم الحزب الواحد وانفتاحها على التعددية، وعن عودة الحياة البرلمانية في الأردن⁽⁴⁾. كما كان للمناخ الذي وفره النظام الدولي، حضوره في تيسير عملية نقل السلطة إلى حكومة منتخبة وديمقراطية في ناميبيا وحصولها على الاستقلال في آذار 1990. وكذلك في إنهاء حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا والدخول في مفاوضات مباشرة من أجل إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، وهي العملية التفاوضية التي أطلق عليها مفاوضات كوديسا⁽⁵⁾.

ويرتبط تعاقب انهيار الأنظمة الشمولية في العديد من الدول الأفريقية بالأجواء الجديدة أيضا، كما هو الحال مع التغييرات التي وقعت في نيجيريا والغابون وبنين

(1) سعيد زيداني، الديمقراطية الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (179)، السنة 1، 1994، ص 28.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 28.

(3) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 36.

(5) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 21.

وتونس وغينيا وتنزانيا ورواندا ومالي ... الخ. ويلاحظ في هذه التغييرات الدولية، ان الضغط الأمريكي في هذا الاتجاه العالمي كان كبيراً. وخير دليل على ذلك ما صرح به الوسيط الأمريكي في الصراع الأثيوبي حين قال في لندن: لا ديمقراطية، لاتعاون من جانب أمريكا⁽¹⁾. وانعكس ذلك حتى على منظمة الوحدة الأفريقية التي لفظت عن نفسها صبغة الخجل إزاء الأنظمة المناهضة للديمقراطية في أفريقيا وأصبحت أكثر مطالبة بتطبيق الإجراءات الديمقراطية في القارة. وتجلّى مطلب التعددية والديمقراطية، أيضاً، في أمريكا اللاتينية والتي كانت ولمدة قريبة مرتعاً لأهم الدكتاتوريات العسكرية في العالم، فقد سرت فيها رياح الديمقراطية من أقصاها إلى أقصاها حيث حل محل الجنرالات الذين طوت الثمانينات المنتهية ذكرهم، طائفة من الرؤساء المثقفين والتكنوقراطيين ورجال الأعمال الناجحين الذي حملتهم الانتخابات الشعبية إلى سدة الحكم⁽²⁾. في إطار وضع دولي ساعد كثيراً على حصول هذه التغييرات، كما هو الحال مع (السلفادور، ونيكاراغوا، وهندوراس، وكوستاريكا، وغواتيمالا، وتشيلي، وباراغواي)⁽³⁾.

وبغض النظر عن الإقرار بوجود حقيقي لنظام دولي جديد أو عدمه، فإن ما توفر من أجواء دولية جديدة قد ساعد على انسيابية الحركة لكثير من دول عالم الجنوب التي أصبحت تسير وبسرعة نحو تغيير أنظمتها السياسية باتجاه الديمقراطية التعددية. وسواء أتم ذلك بوعي، أو من دونه، فإن مراجعة بسيطة لما حدث في أغلب هذا البلدان، يسجل بما لايقبل الشك انتصاراً للقيم الديمقراطية والتعددية^(*) بقدر ما يعلن عن تراجع عصر الدكتاتورية والعسكرية في العديد من هذه البلدان التي شهرت بوجهها عصا الديمقراطية. بل ان بعضها احتل تحت راية نشر الديمقراطية كما حدث للعراق.

(1) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص 32-33.

(2) د. محمود عبدالمنعم، مصدر سبق ذكره، ص 181.

(3) جورج جقمان، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(*) قبل ربع قرن، لم تكن مسألة الديمقراطية حاضرة، غير ان تعاطفاً فكرياً حاداً مال إلى المقاربة بين المواطن والمسألة السياسية، ساد وعي النخب التي انصرفت إلى انتاج معرفة نظرية بهما. للمزيد انظر: د. رعد صالح الالوسي، المجتمع المدني العربي وصنع السياسات العامة في ظل العولمة، مجلة ام المعارك، العدد (31)، تشرين الثاني 2002، ص 53.

المبحث الثاني

الانهيار الشيوعي في أوروبا الشرقية

"أن رومانيا لن تعود إلى الشيوعية أبدا"⁽¹⁾. هذا ما أعلنه الرئيس الروماني في 1989/12/28. وهو ذات الاتجاه الذي أخذ يتسع ويتعمق ليشكل السياسة الجديدة، لبلدان أوروبا الشرقية التي بدأت التحول نحو الديمقراطية. ولقد أثارت البيروسترويكما السوفيتية، رياح التغيير في بلدان أوروبا الشرقية وفتحت الأفاق واسعة أمام المعارضة التي رحبت بأفكار غورباتشوف لإسقاط النظم الشيوعية في المجر وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وألمانيا الديمقراطية ورومانيا والاتجاه نحو التعددية⁽²⁾. حيث بدأ مسلسل الانهيارات الاشتراكية داخل الكتلة السوفيتية منذ عام 1989. وانهارت تبعا لذلك مدرج السوفيت على تسميته بالمنظومة الاشتراكية المتعاطمة وأخذت مشاكل القوميات والمشاكل الاقتصادية تشمل الاتحاد السوفيتي نفسه⁽³⁾. فما هي هذه التغييرات؟ وماهي نتائجها؟

ان التغييرات الجوهرية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي، تمثلت في سياسة إعادة البناء (البيروسترويكما) والمصارحة (الغلاسنوست) والتي أدت إلى انهيار النظام الشيوعي السوفيتي وبالتالي انهيار الانظمة الاشتراكية التي كانت مرتبطة في شرق أوروبا^(*) مع ما واكب ذلك من انتهاء الحرب الباردة وانعكاساتها السياسية

(1) د. غازي فيصل، الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد البيروسترويكما، جريدة الجامعة، ملف خاص عن التحولات في دول أوروبا الشرقية، الأربعاء 14/آذار/1990، ص 6.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 6.

(3) احمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، يناير، 1992، ص 119.

(*) بالنسبة لتفكك الدولي الذي ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والتحولات السياسية في شرق أوروبا، حيث ترتب على هذا الانهيار انفصال جمهوريات أوكرانيا وأرمينيا ومولدوفا وتشكل منها مع روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء تجمع الكومنولث الروسي - مع جورجيا كعضو مراقب - كما انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق دول البلطيق الثلاث (لتوانيا ولاتفيا واستونيا) وكذلك انفصال الجمهوريات الإسلامية (اوزبكستان وكازاخستان وتوركمنستان وأذربيجان وطاجيكستان)، كما تفكك الاتحاد اليوغسلافي القديم في صورة يوغوسلافيا الجديدة والتي تضم صربيا والجبل الأسود مع انفصال كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا، وكذلك شهد شرق أوروبا انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا. انظر: السفير احمد طه محمد، قضايا الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 56.

والاقتصادية على الساحة الدولية وخاصة في إطار عالم الجنوب⁽¹⁾. واسهم ذلك في إلغاء كل الثوابت والمسلمات التي كانت قائمة على مدى (40) سنة ودفع إلى المزيد من الاهتمام بهذا الحدث الكبير. ومبعث الاهتمام، ان الاتحاد السوفيتي هو إحدى الدولتين العظميين إضافة إلى كونه أول دولة اشتراكية في العالم، ولا بد ان تحدث التغييرات فيه صدى عالمياً خاصة بعد ان أصبحت نصف البشرية تعيش في ظل أنظمة اشتراكية⁽²⁾.

ويلاحظ ان التغييرات التي شهدتها العالم، لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب، بل انها متدفقة وسريعة وفجائية. بل ان هذه التحولات في مجملها لامعقولة لانها جعلت من العام 1989 عاما عجيبا في التاريخ السياسي العالمي ووصلت ذروتها مع نهاية عام 1991⁽³⁾. حين جاء الانهيار السوفيتي سريعا وبصورة فاقت كل التوقعات وجاء في ظل ظروف داخلية في غاية الحساسية⁽⁴⁾. وحقا كان مشهد الانهيار مذهلاً. فالاتحاد السوفيتي (دولة أريد بها ان تكون النواة لنظام اشتراكي فشيوعي يتسع للكوكب كله)⁽⁵⁾. ولاعجب ان يهز انهياره العالم اجمع لأنه جسد فشلاً لفكرة شمولية غيرت كثيراً في الخارطة السياسية لدول العالم وبالذات دول عالم الجنوب منذ ظهور الاتحاد السوفيتي (السابق) عام 1917 فلقد قصد به ان يكون ثورة قبل ان يكون دولة.

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص 172-173. وبنفس المعنى أنظر: وليد خالد الجماس، البيروسترويكيا وغورجانشوف وإعادة بناء البيت من الداخل، كتاب نخبة من مدرسي العلوم السياسية (دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي)، مصدر سبق ذكره، ص ص 106-110. وأنظر أيضاً : د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص 185. أيضاً أنظر : د. ياسين سويد، موقع الوطن العربي في النظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة المغربية، العدد (100)، السنة التاسعة، كانون الثاني، 1993، ص 72.

(2) محمد الأطرش، البيروسترويكيا والاشتراكية والرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (129) السنة 11، 1989، ص 4.

(3) د. عبد الخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(4) د. عزمي خليفة، جذور الأزمة السياسية في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، السنة يوليو، 1993، ص 229.

(5) محمد سيد أحمد، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (108)، السنة إبريل، 1992، ص 116.

وإذا ما تركنا الأسباب التي كانت وراء التأزم والانهيال لهذا القطب الدولي فإن مايعنينا هنا، هو التأثير الذي تركه على مجموعة الدول المرتبطة به ومنها دول شرق أوروبا ودول عالم الجنوب الأخرى. فمن المعروف ان الاتحاد السوفيتي السابق، كان المثال^(*) الذي قدم لمجموعة هذه الدول، وكان انهياره يعني فقدانها للظهير الدولي الذي حقق نجاحات واسعة على صعيد الإسناد الفعلي لهذه الأنظمة ولحركات التحرر الاستقلالية في دول الجنوب. واستطاع الاتحاد السوفيتي وبمهارة ان يستغل تلك المتناقضات التي انطوت عليها عملية صراع هذه الدول مع الغرب والولايات المتحدة لي طرح نفسه البديل للنموذج الأيديولوجي الذي رفضته لتلك البلدان. الأمر الذي دفع الكثير منها لتطبيق النظام الاشتراكي الذي يسير عليه الاتحاد السوفيتي السابق. وسرعان ما تشكلت فيها الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية في الوقت الذي مثل فيه الاتحاد السوفيتي السابق درعاً واقياً لهذه الدول التي أصبحت تنظر إليه بوصفه مثلاً ينبغي السير على هدى خطواته. غير ان فشل تجربة الاتحاد السوفيتي السابق في تحقيق المجتمع الديمقراطي التعددي والرفاه الاقتصادي والتنمية المطلوبة، أثار السؤال حول جدوى التمسك بهذا النمط من الأنظمة⁽¹⁾.

كما باتت هذه الدول تعيش أزمة مركبة للديمقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحكام والشعب. تفرع عنها أزمات أخرى شكلت النسيج العام لأزمة الديمقراطية، فهي أزمة القيادة السياسية وأزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية⁽²⁾. وهذا ما أدى إلى نوع من هيكلية جديدة للحياة السياسية في هذه الدول وإلى تبلور أنظمة جديدة فيها، أنهت بموجبها فصلاً هاماً من فصول تاريخها

(*) ينبغي الاعتراف، انه كان من الصعب النظر إلى للزخم الثوري الهائل لنضالات شعوب دول عالم الجنوب وحركاتها الوطنية منذ منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات في معزل عن الدينامية التي أطلقها تكون "معسكر اشتراكي" ودعمه لهذه النضالات. بمعنى انه كان زخماً ينهل عن بيئة دولية طبعها تشكل ذلك المعسكر. أنظر: عبد الإله بلقزيز، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد (154)، السنة 12، 1991، ص 9.

(1) د. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) د. رجاء إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 185.

السياسي الذي انتهى بأفول مثلها الذي استلهمته. وعلى العكس مما بدا لأول وهلة باعتباره مثالا يحتذى، انقلب ليكون مثالا للآخرين بعدم قبول الطريق الاشتراكي⁽¹⁾.

وواقع الحال، كان من شأن الأفكار الإصلاحية الداخلية في الاتحاد السوفيتي السابق، ان تلقى بظلالها على عموم أوروبا الشرقية. ففي السنوات التي ارتفعت فيها موجة الإصلاح في الحزب الشيوعي السوفيتي، فإن القادة السوفييت كشفوا عن استعدادهم الكبير لتشجيع، او على الأقل، التسامح مع التجارب الإصلاحية في أوروبا الشرقية، وهكذا فإن ماجرى من تغييرات عاصفة في قيادة وأحزاب ومؤسسات وزارات بولندا وألمانيا الشرقية وبلغاريا وجكسلوفاكيا والمجر قد أوجدت مناخاً في الوطن الأم (الاتحاد السوفيتي)⁽²⁾.

فالتحولات التي شهدتها المركز، تطلبت بالضرورة، تكييف الأطراف نفسها طبقاً لتلك التحولات او على الأقل التأقلم معها. وهذا بالفعل ما حدث، فقد كان للتحولات أثرها في دول أوروبا الشرقية التي بدأت نظمها تتساقط بشكل سريع. ووجدت السياسة الإصلاحية السوفيتية، فرصتها للتخلص من القيادات الشيوعية المتحررة في تلك البلدان، بعد ان تكشف للعيان الفرق الواسع بين الأطر النظرية والتطبيق العملي للمبادئ السابقة. فقد تميزت هذه الأنظمة (بانعدام أية ديمقراطية حقيقية وبانعدام التعددية بالمعنى الصحيح للكلمة)⁽³⁾.

ولقد كان من شأن التغييرات التي وقعت في بلدان أوروبا الشرقية، ان تحدث تحولاً كبيراً في مسيرة الديمقراطية في دول عالم الجنوب، بقدر ما أصبحت تركز على طرح الصيغ البديلة التي تمثلت في الأخذ بالتعددية السياسية. وبالفعل بدأت العديد من دول عالم الجنوب التخلي عن نظمها السابقة والتي غلب عليها طابع وحدانية الحزب، لتتجه نحو الأخذ بالتعددية الحزبية او السياسية. ذلك ان انهيار الأنظمة الشيوعية قد أعطى الدليل على ان أنظمة الحزب الواحد يمكن ان تنهار

(1) السفير احمد طه محمد، قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(2) عبد علي كاظم المعموري، بيرسترويكا غورباتشوف وأزمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، جريدة الجامعة في 14 آذار 1990، ص 7.

(3) محمد سيد احمد، اليسار في أوروبا الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، السنة أكتوبر، 1992، ص 157.

بسرعة كقصور من رمال. كما ان انهيار هذه الأنظمة الشيوعية قد حرر العقبات السيكولوجية والسياسية وجعل التغييرات السياسية ممكنة⁽¹⁾. خاصة وان هذه التغييرات كلها يجمع بينها قاسم مشترك واحد، هو حاجة هذه الدول إلى معالجة مشاكلها الاقتصادية والاهتمام بتطوير أوضاعها من خلال الانفتاح على الغرب⁽²⁾.

ففي أفريقيا نجد ان الكثير من المحللين قد ربطوا بين الاتجاهات الجديدة، نحو الديمقراطية والتغييرات التي حدثت في شرق أوروبا على أساس ان هذه التغييرات لها تأثيرها في هذه الاتجاهات. كما ان انهيار الأنظمة الاشتراكية، خفف من حدة التنافس بين القوتين الأعظم في إضعاف قدرة بعض الدول على الممارسة الدبلوماسية بالتهديد بأن تلجأ إلى إحدى القوى لطلب الحصول على مالم تحصل عليه من القوى الأخرى، بل انه مع فشل الدول الشرقية في البقاء كنموذج للاشتراكية، فإن انهيار أنظمة هذه الدول كان له اثره السلبي في الدول الأفريقية التي كانت تتبع الاتجاه الاشتراكي ولكن الدول الأفريقية التي كانت ذات ميول غربية استطاعت ان تفيد مما حدث في الشرق بإعلان اتجاهها نحو التعددية السياسية على أساس ان الدول الغربية لا تستطيع ان تشجع مثل هذا الاتجاه في الدول الشرقية وتتكرر له في القارة الأفريقية⁽³⁾.

وعلى وجه العموم، انعكس التغير في أوروبا الشرقية في زيادة عدد الدول الأفريقية التي أخذت بالاتجاه الديمقراطي والتعددية، ولو ان بعضها اكتفى للتعبير عن ذلك بإطلاق الوعود. كما تكمن إيجابية ماحدث من تفكك للأنظمة الشيوعية، بما أثارته على المسرح الدولي من قضايا مهمة تتعلق بالنزاعات والصراعات والمشكلات داخل الدول كما كان حال الكثير من الدول الأفريقية. فقد كان لهذه التأثيرات العديد من الأبعاد منها:⁽⁴⁾

-
- (1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 75.
 - (2) د. ليث عبدالحسن الزيدي، البيروسترويكيا والعرب، في كتاب نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 279.
 - (3) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغييرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 183.
 - (4) السفير احمد طه محمد، قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 56-57.

1- ان ماحدث قد ينعكس على القارات الأخرى، وخاصة القارة الأفريقية التي تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية بدرجة كبيرة وتوافرت ولا تزال فيها التوجهات الانفصالية خاصة وان الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار الغربي.

2- ان الجزء الشرقي من القارة الأوربية تفككت دوله الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعي لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وتفتيت الاتحادات وهذا ماوفر القناعات الأخرى في الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحد.

3- ان بعض الأنظمة الأفريقية تخطت مشاكل الخضوع للحكم المتسلط وهو الحكم الذي اثار المشكلات في شرق أوربا حتى قبل انهيار السيطرة السوفيتية ومن هذه الأنظمة الأفريقية على وجه الخصوص، الجزائر والكامرون وموزمبيق وتنزانيا.

ومع الاعتراف بنتائج التغيير التي أحدثتها التغيرات في أوربا الشرقية على مجموعة دول عالم الجنوب في توجهاتها الجديدة، إلا ان ذلك لايمنع من القول ان ماوقع من احداث، تشكل في جانب كبير منها، تمرداً عاماً على أنظمة الحكم الشمولية والدكتاتورية وعلى غياب الديمقراطية في هذه الدول. خاصة بعد توافر الأجواء المساعدة على هذا التغيير إثر تنامي المطالب الداعية إلى ذلك. فالنضال من اجل عملية التحول الديمقراطي، على الرغم من محدودية مكاسبه، ضروري وحاسم للشعوب الأفريقية اكثر من أي وقت مضى⁽¹⁾.

وهذا الموقف الجديد من التحول بالاتجاه الديمقراطي والتعددية، هو انعكاس، عن المرحلة السابقة التي شهدت نظم الاستبداد والهيمنة وغياب المؤسسات الديمقراطية فضلاً عن شخصانية السلطة. ولقد أدرك أبناء عالم الجنوب، ضرورة تعميق الثقافة التي تقوم على التعددية واحترام الرأي والرأي المعارض والاستعداد لتقبل الحلول الوسط وصولاً إلى إرساء دعائم جديدة لمجتمع جديد.

(1) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 14.

ولابد ان نشير هنا إلى ان فشل الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، نظر إليه على انه فشل عام لكل النظام الاشتراكي في الوقت الذي عد فيه انتصاراً للنموذج الغربي في الديمقراطية والتعددية. فتجارب عقود أربعة من التطبيق العملي، لم تمنع القمع، او تحقق تنمية، او حتى ان تحقق الاستقرار السياسي، وبالتالي لم تساعد الأنظمة السابقة على إنجاز ما وعدت به من الأهداف التي أُجِلت من اجلها الديمقراطية. وباختصار فإن فشل هذا النموذج في دول أوروبا الشرقية وتحولها نحو النموذج الغربي حصراً، أعطى لهذا النموذج بريقاً خاصاً في معظم دول عالم الجنوب^(*). فكما يرى بعضهم ان هذا النموذج (اثبت مصداقية نسبية بالمقارنة مع أي نموذج آخر، خاصة بما يتضمنه من آليات تم اختبارها جيداً وتبدو صالحة لجميع شعوب العالم بسبب طابعها الإنساني)⁽¹⁾.

كذلك فإن طرح مسألة النموذج الغربي للديمقراطية اخذ يحظى بقبول واسع في عالم الجنوب سواء بوعي او بغير وعي، فإذا راجعنا الاتجاه العام للخطاب السياسي لمعظم قوى المعارضة في دول الجنوب سنجد انه يقوم في جوهره على الدعوة إلى التعدد التنظيمي وتداول السلطة والحريات العامة، أي الديمقراطية الغربية⁽²⁾. ويعني ذلك، ان دول عالم الجنوب قد وجدت فيه ضالتها التي كانت قد فقدتها مع التجربة السابقة. ولانستطيع ان نستثني من ذلك، مختلف القوى العاملة على التغيير

(*) لابد من التأكيد على وجود عدد من دول عالم الجنوب، أخذت بالنموذج الغربي حتى قبل سقوط الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وإذا ما حاولنا حصر دول عالم الجنوب التي تأخذ بهذا النموذج، سنجد انها حوالي (25) بلداً على سبيل التقريب وهو موزعة جغرافياً كالتالي:

- في أمريكا اللاتينية والكاريبي : الأرجنتين، البرازيل، اكواور، فلزويلا، كولومبيا، بوليفيا، الدومينكان، كوستاريكا، جامايكا، باربادوس جزر البهاما وبيرو.

- في آسيا : الهند، ماليزيا، سيرلانكا، غينيا الجديدة، تركيا، الفلبين، وباكستان.

- في افريقيا : بوتسوانا، موريشيوس، وغامبيا، أنظر: وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(1) حول هذا الرأي انظر : وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 81 وما بعدها.

(2) وحيد عبدالمجيد، المصدر السابق نفسه، ص 81.

بما في ذلك، تلك التي ترى في التحول على أساس انه مرحلة انتقالية لانه سوف يرتب في آخر المطاف التزاما عليها لاتستطيع مغادرته بيسر عندما تنتقل إلى السلطة. وهذا يعني ان التعددية أصبحت اليوم في مقدمة الأولويات سواء كان ذلك بالنسبة للحكومة او للقوى المعارضة.

في ضوء ذلك، يمكن القول، ان الثورة الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية قد جاءت لتسرع وبقوة، وتيرة التقدم الديمقراطي، ولتنتهي شرعية وجود نظام سياسي آخر بديل للنظام الديمقراطي والتعددي في العالم لممارسة السلطة. ومن المعروف ان انظمة الاستبداد غطت نفسها بشكل أساسي في أقطار عالم الجنوب بالمثال السوفيتي وثماره التنموية وبالحجج العقلية التي كانت تقدمها الماركسية لتبرير انعدام الديمقراطية. حيث ان ما تغير هو مناخ عام أدى إلى ارتفاع في قيمة المبادئ الديمقراطية ومصادقيتها⁽¹⁾.

ولقد مس هذا المناخ العام معظم الدول في عالم الجنوب ودفعها لأن تتركب موجهة الديمقراطية او اتخاذ إجراءات ديمقراطية. ففي زائير نجد ان كثيرا من التوازنات التي استند اليها الرئيس (موبوتو) في تدعيم نظام حكمه قد انهارت. فبعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية والتغيرات التي حدثت في النظام الدولي، لم يعد متحمساً لحماية نظام حكم يرتبط اسمه بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الإنسان. وقد بدأت مظاهر هذا الموقف الغربي تتضح من الانتقادات العنيفة التي وجهتها فرنسا وبلجيكا للرئيس (موبوتو) واتهامه بالفساد وتبديد موارد الدولة⁽²⁾ ولقد هيا الجو الجديد للدول الغربية، الفرصة للتخلي عن حلفائها التقليديين، حيث كانت زائير تعد مركزاً مهما للغرب في تطوير النظام الشيوعي للمعسكر المقابل ولكن بعد انهيار الكتلة الشيوعية لم تجد مبرراً للدفاع عن مثل هذه الأنظمة.

(1) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص 22-23.

(2) عبدالله الشهاوي، مصدر سبق ذكره، ص 201.

وبعد التحول الذي حدث في منغوليا، انعكاسا للتحولات الديمقراطية التي وقعت في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث كانت منغوليا تطبق النظام الشيوعي السوفيتي نفسه، ويتضمن التحول، اقرار منغوليا لدستور جديد ينبذ الشيوعية ويضمن إقامة الديمقراطية والتعددية في البلاد، وكان الزعماء الشيوعيون في منغوليا قد قرروا في عام 1990 التخلي عن مبدأ احتكار السلطة وسمحوا بإجراء انتخابات حرة أدت إلى تشكيل معارضة ديمقراطية في البرلمان وتقرر ان يبدأ العمل بالدستور الجديد اعتبارا من 12 شباط 1992 .. وبذلك انتهى عهد الشيوعية في البلاد والتي استمرت (70) عاماً وألغيت كل الإشارات إلى الماركسية اللينينية والتخطيط المركزي للاقتصاد⁽¹⁾.

وتشكل التغييرات التي وقعت في نيكاراغوا، إطارا عاما للتغييرات الإصلاحية لدول أوروبا الشرقية وفي سياقها. فقد تطاير نسيم الديمقراطية عبر الكتلة الاشتراكية ليصيب نيكاراغوا. فالتغيير الذي حدث فيها، جاء انعكاساً لهذه التغييرات الإصلاحية بعد ان تراجع الاتحاد السوفيتي السابق عن تأييده لحكومة (ماناجوا). بل انه خفض من مساعداته السابقة لنيكاراغوا وطالب الحكومة بعدم تصعيد القتال ضد المعارضة مما أدى إلى تقويتها داخل نيكاراغوا في مواجهتها لحكومة (الساندنيستا) التي انتابها إعياء شديد. وهو مظهر بوضوح في ساحة الانتخابات التي جرت عام 1990 والتي أزاحت (اورتيجا) عن السلطة ووضعته في المعارضة بعد ان تسلمت السيدة (فيوليتا تشامورو) سدة الحكم في 25 نيسان عام 1990⁽²⁾.

وكان للوضع الجديد الذي تركه انهيار الكتلة الاشتراكية أثره الواضح أيضا في التغيير الذي حدث للصراع بين إريتريا وأثيوبيا الذي دام ثلاثين سنة. فقد انتهى هذا الصراع في شهر مايس 1991، بتحرير كل أراضي إريتريا بقوة السلاح وإقامة حكومة مؤقتة في العاصمة اسمرة بعد ان اندحرت الجيوش الأثيوبية. ولم يتم ذلك

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 246.

(2) محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكاراغوا، مصدر سبق ذكره، ص 198.

التصير للشعب الارتيري إلا بعد أن تخلى الحليف السابق لأثيوبيا والمتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق مما اضطر رئيس النظام الأثيوبي (منغستو هايلي مريام) إلى الهرب إلى زمباوي وانتهاء النظام الماركسي في أثيوبيا.. واستكملت الترتيبات الخاصة لنقل السلطة فوق أديس أبابا إلى قوات الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الأثيوبي التي أقامت في 27 مايس 1991 حكومة انتقالية في أدي أبابا⁽¹⁾.

ولم يكن الاتفاق الذي وقع في (1) مايس 1991 بين حكومة انغولا الموالية لموسكو، مع حركة الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) والذي وقع في لشبونة (البرتغال) إلا حدثاً آخر وأثراً من آثار الانعكاس المباشر للانهييار الماركسي. فقد انتهت الحرب الأهلية التي دامت (16) سنة ... وفي 31 مايس 1991 وقع رئيس انغولا (خوزيه إدوارد دوس سانتوس) وقائد (يونيتا)، (جوناس سافيمبي)، اتفاقية السلام بحضور رئيس وزراء البرتغال ووزراء خارجية أمريكا والاتحاد السوفيتي والأمين العام للأمم المتحدة. وتحدد في الاتفاقية ان تجرى الانتخابات في الفترة اللاحقة لإقامة حكومة ديمقراطية⁽²⁾.

وعلى الساحة الآسيوية، نجد تغييرات أخرى، كانت انعكاساً للوضع الجديد، فقد حدثت تطورات مهمة بالنسبة للمشكلة الكورية، حيث أعلن في كانون الأول 1991، ان الكوريتين الشمالية والجنوبية توصلتا إلى اتفاق تاريخي للمصالحة وعدم الاعتداء وذلك بعد أربعة عقود من الحرب الباردة، وهو الاتفاق الأول منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية عام 1945 وقد كان الاتحاد السوفيتي السابق يؤيد غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في عام 1950 وكان أقوى حلفائها حتى انهياره. كما ان انهيار النظم الشيوعية في شرق أوروبا أدى إلى فقدانها موردا رئيسيا لها من

(1) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص 28-20 ؛ كذلك انظر: د. جميل مصعب محمود، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على الصراع في القرن الأفريقي، كتاب نخبة من مدرسي العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 289-292.

(2) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

المعونات⁽¹⁾. الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن بدائل أخرى لإنقاذ اقتصادها الذي وضع امام محنة كبيرة.

وبصفة عامة، يمكن القول، ان الانهيار الذي شهدته دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، قد هيا الأجواء المناسبة للتخلي عن الصيغ السابقة والتي طبقتها نظم هذه المجموعة بتبني الماركسية - اللينينية. فانهيار هذه النظم أدى إلى تقديم الدليل الملموس على عقم النماذج التي طبقت فيها والتي قادت الكثير منها إلى أقرب مايكون بالكارثة في هذه البلدان، خاصة بعد افتضاح أوضاعها الاقتصادية. فضلاً عن انعزال النخب الحاكمة فيها. ولكن، وبالوقت نفسه، فإن هذا الانهيار عدّ انتصاراً للقيم الغربية في الديمقراطية واقتصاد السوق، والتي بدأت تغزو بلدان هذه المجموعة. فنظرة سريعة إلى مجموع الدول التي كانت تأخذ المنحى الاشتراكي، قبل الانهيار، يؤكد حقيقة ذلك. وبدأت ملامح الديمقراطية والتعددية تدخل دول عالم الجنوب دون اذن، وكان من نتائج ذلك اختفاء القادة والصفوة الذين مثلوا الجيل الأول من الاستقلال، عن المسرح المعاصر.

(1) السفير احمد طه محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 243-244.

المبحث الثالث

الدور الجديد للأمم المتحدة

من المسلم به، بصفة عامة، ان المنظمات الدولية، على اختلاف أنواعها وتباين وظائفها، قد أضحت تمثل إحدى الظواهر الأساسية التي يتميز بها العالم المعاصر⁽¹⁾. وتمثل منظمة الأمم المتحدة التي أنشئت في 26 نيسان 1945، إحدى أهم هذه المنظمات الدولية، التي حدد لها العديد من المهام عشية تأسيسها. ومنذ إنشائها عاش العالم في إطار الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك على أداء^(*) المنظمة الدولية. فخلال سنوات الحرب الباردة سيطرت الدولتان العظميان على القرارات العالمية، وقيد الصراع الإيديولوجي بينهما حركة الأمين العام للأمم المتحدة⁽²⁾. ومع تبدل الظروف الدولية بدا الأمر غير ذلك. فإذا كان دور المنظمة الدولية - في السابق - قد تحدد، على الصعيد السياسي (بالعلاقات الدولية وبمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة فضلاً عن القيود التي كانت تفرضها الحرب الباردة على وظيفة الأمم المتحدة وإنجاز مهامها)⁽³⁾. فإننا نلاحظ ومنذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990، بل وإلى حد ما، منذ بداية انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) في النصف الثاني من الثمانينات، ظهر توجه لدى الأمم المتحدة للتدخل في أمور كانت تعد في السابق من صميم الاختصاص الداخلي للدول - خاصة في عالم الجنوب - سواء كان ذلك لاستعادة

(1) د. صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، السنة 1995، ص 8.

(*) إن السمة الغالبة التي اصطبغ بها أداء منظمة الامم المتحدة خلال هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الدولي وبالذات خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت إنشاء المنظمة الدولية، قد تمثلت في العجز شبه الكامل عن التعامل الإيجابي مع اغلب القضايا الدولية ذات الطابع السياسي والتي كانت مطروحة على بساط البحث آنذاك. وقد عبر هذا العجز عن نفسه في سلسلة متصلة من الأزمات التي أصابت بنية المنظمة بما يشبه الشلل أو الانهيار التام. أنظر: د. صادق محروس، المصدر السابق نفسه، ص 10.

(2) د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (124)، السنة، ابريل 1996، ص 8.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 77.

الديمقراطية في دولة ما، أو للإشراف على تحول ديمقراطي، أو كان لحسم صراعات داخلية وتحقيق مصالح وطنية داخل الدولة المعنية، أو لحل نزاعات ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية في آن واحد⁽¹⁾.

فمع تبدل المناخ الدولي الجديد^(*)، أصبحت المنظمة الدولية فاعلاً رئيساً أسوة بالدول. بل إن بعضهم يرى أن الدول (لم تعد فاعلاً رئيساً في المجتمع الدولي)⁽²⁾. ففي ظل المتغيرات الجديدة، تطورت سلطة المنظمات الدولية وأصبح تأثير الأمم المتحدة فاعلاً في ميدان حفظ السلم. وعد ذلك دليلاً حياً على قدرة المنظمة الدولية في الاستجابة للمتغيرات الدولية الجديدة⁽³⁾. تلك المتغيرات التي أثرت بقوة في بنية النظام الدولي وموازن القوى التي كانت قائمة بين أطرافه الفاعلة، وعلى نحو يكاد يكون غير مسبوق^(*).

وقد أعطى ذلك زخماً للمنظمة الدولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتهيئة الفرصة والمناخ المناسب لتحقيق إمكانيات أفضل للتفاهم والتعاون الدولي، لحل المشكلات والنزاعات التي استمرت على مدار حقبات طويلة من الزمن وذلك في إطار الأولويات التي يتضمنها الدور المبتغى للمنظمة الدولية في ظل الوضع

(1) د. وليد محمود عبدالناصر، أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل بلدان العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، السنة 1994، ص 99.

(*) في المرحلة الجديدة، تم التركيز على إحياء دور الأمم المتحدة في إيجاد حلول نهائية للصراعات القديمة مبتكئة باتفاقيات جنيف في نيسان عام 1988 التي وضعت حلاً نهائياً للتدخل السوفيتي في أفغانستان والقرار (589) لعام 1987 الذي دعا العراق وإيران إلى إيقاف إطلاق النار والذي وضع قيد التنفيذ عام 1988 ورعاية وتيسير عملية استقلال ناميبيا في 1990/3/31 فضلاً عن رعايتها الإيجابية لعملية التفاهم الصعبة من أجل إحلال السلام في كمبوديا. انظر البروفيسور دومينيكوكالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة وتقديم مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، السنة الأولى، مايس 1994، ص 63.

(2) د. سعد حقي توفيق، إشكالية فهم النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد (14)، السنة الخامسة، حزيران 1995، ص 1.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 8.

(*) تميزت أبرز هذه المتغيرات، بسياسة الوفاق للمدة بين 1985-1988 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وكان من أبرز نتائجها انتهاج مبدأ التسوية السلمية للعديد من المنازعات الدولية والإقليمية. انظر: د. صادق محروس، مصدر سبق ذكره، ص 13.

العالمي الجديد، والتي تشمل التركيز على تسوية المنازعات الإقليمية⁽¹⁾. والواقع ان التركيز على منهج التسويات الإقليمية، أعطى دوراً للمنظمة الدولية. ويمكن القول بأن دور الأمم المتحدة قد ظهر في مجال التسوية السلمية للعديد من المنازعات الدولية ذات الطابع الإقليمي والتي حالت ظروف الحرب الباردة ومعطيات عالم ما قبل الوفاق الأمريكي - السوفيتي دون إمكان تسويتها سلمياً⁽²⁾.

أما على صعيد عمليات حفظ السلم، نجد ان انتهاء الحرب الباردة قد وفرت الأجواء لزيادة نشاط المنظمة بهذا الخصوص. فقد ازداد الطلب على خدمات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي هذا المجال ازدادت عمليات حفظ السلم ومنذ عام 1990 بشكل يفوق ما أنجزته الأمم المتحدة، خلال الأربعين سنة الماضية. فقد اشتركت المنظمة الدولية بـ 17 عملية من عمليات حفظ السلم في شتى أنحاء العالم وبلغ عدد المشاركين فيها (80000) وزادت تكاليفها على (2600) مليون دولار حتى عام 1994⁽³⁾. وهذا الوضع الجديد للأمم المتحدة يختلف تماماً عن المرحلة السابقة والتي عاشت خلالها وضعاً مهماً في العديد من الوجوه، نتيجة سياسات الدول الكبرى التي لم تمنح المنظمة أي فرصة في السابق تتسجم والأهداف التي أنشئت من أجلها. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة راح حوالي (30) مليون نسمة ضحية ما يزيد على (100) نزاع كبير شهدتها العالم. ووقفت الأمم المتحدة عاجزة عن معالجة الكثير من هذه الأزمات بسبب استعمال حق النقض (379) مرة في مجلس الأمن، وهو دليل حي على الانقسامات التي شهدتها تلك الحقبة. غير انه وباختلاف الظروف الدولية^(*) بين القطبين، لم يستعمل حق النقض ولا مرة وذلك منذ 31 آيار

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 243.

(2) د. صادق محروس، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(3) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (115)، السنة يناير 1994، ص 9.

(*) اجتمع مجلس الأمن لأول مرة على مستوى رؤساء الدول في كانون الثاني 1992، وان دل هذا على شيء فإنه يدل على مدى التفاهم بين الدول أصحاب المقاعد الدائمة في مجلس الأمن بعد مدة طويلة من التنافس والصراع. أنظر: ودودة بدران، كسب السلام : أمريكا والنظام العالمي في الحقبة الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (221)، السنة 7، 1997، ص ص 148 - 149.

1990، في الوقت الذي شهدت فيه المطالب على الامم المتحدة كأداة رئيسة لمنع الصراعات وحلها ولحفظ السلم⁽¹⁾.

ومن الواضح ان الدور الجديد الذي أنيطت به المنظمة الدولية ينسجم مع تصاعد الاهتمام من قبل الأسرة الدولية، بضرورة تفعيل المنظمة وإخراجها من دائرة السكون التي انتابتها، ودفعها باتجاه نشر القيم التي احتضنها المجتمع الدولي مع بداية عقد التسعينات، وهي قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ولقد جاءت المؤتمرات الدولية التي عقدتها المنظمة، لتؤكد حقيقة توافق الآراء بشأن القضايا العالمية المتشباكة بالوقت الذي تركت فيه التزامات محددة على المستويين القومي والدولي. فمنذ مؤتمر قمة باريس للأمن والتعاون الاوربي عام 1990 ومؤتمر قمة مجلس الأمن عام 1992، بدا واضحاً الاتجاه نحو عالمية مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وضرورة نشرها عن طريق المنظمة الدولية التي التزمت هذه المفاهيم. ثم جاءت تأكيدات العالمية في مؤتمرات اخرى، مثل مؤتمر البيئة والتنمية (ريودي جانيرو 1992) وحقوق الإنسان (فيينا 1993)، والكوارث الطبيعية (يوكاهاما 1994) والسكان والتنمية (القاهرة 1994) والفقر والبطالة والتمزق الاجتماعي في (كوبنهاغن 1995) والنهوض بالمرأة (بكين 1995) والإسكان (اسطنبول 1996)⁽²⁾.

ذلك يعني دخول الأمم المتحدة مرحلة انتقالية على الصعيد العالمي تتسم بانماط فريدة من التضارب. وثمة ترابطات إقليمية وقارية بين الدول تنمخض عن سبل تعميق التعاون والتخفيف من بعض السمات محل الخلاف في توجهات التنافس السيادية والقومية ويتضاءل وضوح الحدود الوطنية بتقدم الاتصالات والتجارة العالمية وبالقرارات التي تتخذها الدول للتخلي عن بعض امتيازاتها السيادية لصالح الترابطات السياسية المشتركة الأوسع⁽³⁾. ولاشك في أن تأكيد مبادئ الديمقراطية والتعددية، يعكس فيما يعكس وجهاً إيجابياً للمنظمة الدولية، فهي اليوم، تساعد الدول

(1) د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(2) د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمن العام للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(3) د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، مصدر سبق ذكره، ص 319.

التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول من اقتصاد شمولي إلى نظم اقتصادية واجتماعية اكثر انفتاحا. وهي تقدم المساعدة الفنية إلى دول في جميع ارجاء المعمورة في عملية التحول الديمقراطي⁽¹⁾.

ولكن بالمقابل، فإن هذا الدور الجديد، عكس تحديا جديدا تمثل في تخطي مفهوم السيادة. فما كان يعد في السابق من صميم السلطان الداخلي للدولة، أصبح في ظل المهام الجديدة للأمم المتحدة أمرا أو شأنا عالميا^(*). ويصدر التحدي من ان المبدأ السائد منذ قرون وهو مبدأ السيادة المطلقة والخاصة لم يعد قائما على حد تعبير الدكتور بطرس غالي، فمن المقتضيات الفكرية الرئيسة لزماننا، إعادة التفكير في مسألة السيادة بقصد الإقرار بأنها يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة. وهذه الرؤية يمكن ان تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول او فيما بينها. فحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند إلى بعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقاً مشروعاً في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم في مجموعة وهذا المعنى يجد انعكاساً متزايداً له في التوسع التدريجي للقانون الدولي⁽²⁾. فالمهمة المحورية للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، هي التركيز على المسؤولية الدولية تجاه النزاعات المميّنة خاصة الدائرة داخل نطاق الدولة الواحدة⁽³⁾. فالدول وحكوماتها لاتستطيع بمفردها مواجهة أو حل المشاكل القائمة اليوم⁽⁴⁾.

-
- (1) د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 9.
- (*) يرى بعضهم ان دور الأمم المتحدة ليس بالضرورة هو فرض الحلول العادلة للتسويات السلمية، بل الوصول إلى التسوية السلمية التي تضمن في آن واحد عدم الإخلال بالسلم الدولي وقيام المنازعات المسلحة. والمحافظة على توازن القوى القائم بين الأطراف المهيمنة على النظام الدولي. أنظر: خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني عشر، السنة الخامسة، تموز 1994، ص 42.
- (2) د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، السنة يناير 1993، ص 11.
- (3) أنظر : د. هدى راجب عوض، إعادة لتقييم حفظ السلم، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، السنة أكتوبر 1995، ص ص 257-258.
- (4) د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 11.

وفي ميثاق الأمم المتحدة المادة (99) تعطي للسكرتير العام، الحق في تنبيه مجلس الأمن للأمر التي يرى انها تهدد الحفاظ على السلام والأمن. والمادة (27) من الميثاق برغم ان ظاهرها يحرم الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ولكن نص المادة، يسمح بالتدخل في الحالات الحرجة. وهذا مايعطي الحق إلى المجتمع الدولي في ان يتدخل لحماية حقوق الإنسان وأهمها الحفاظ على أرواح المواطنين⁽¹⁾.

بهذا الخصوص، يلاحظ ثمة تطور فيما يتعلق بالجانب السيادي للدولة. ويبدو ذلك من خلال إعطاء مجلس الأمن، صراحة، سلطة التدخل في المجالات الإنسانية، باعتبار ان عدم الاستقرار في هذه الميادين يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وهو مايجعل الشرعية الدولية غير واضحة الحدود والمعالم. كما ان ذلك يظهر في محاولة رفع التعارض (بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية في إطار التنظيم الدولي)⁽²⁾. في الوقت الذي يؤكد فيه ضرورة احترام الدول لسيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبمعنى أكثر إيجازاً: تأكيد وترسيخ سيادة الدولة الفردية في مواجهة الدولة الفردية الأخرى، من جهة وتقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء من جهة ثانية⁽³⁾. وفي هذا الإطار تتحدد أهمية أنشطة الأمم المتحدة. فهي وحدها التي تستطيع ان تعقد الاجتماعات على المستوى الدولي لرؤساء الدول او الحكومات من اجل دراسة قضايا عالمية. ويكفي هنا التذكير بأن الدول قد ألزمت نفسها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي انعقد في ريودي جانيرو في حزيران عام 1992. بأن: تراعي الاعتبارات الدولية فيما تتخذه من قرارات داخلية. وهذا تعهد

(1) د. هدى راغب عوض، مصدر سبق ذكره، ص 258.

(2) أسامة المجنوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد (109)، السنة 1992، ص 116.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 109.

أساسي حكيم من جانب أمم العالم، يضيف دعامة أخرى إلى المجموعة المترجمة النمو من المبادئ المقبولة دولياً لسلوك الأمم كما يقول الدكتور بطرس غالي⁽¹⁾.

وإذا كان حفظ السلم، يمثل النشاط الأهم في أنشطة الأمم المتحدة، فقد هيا التشوش والتداخل في مفهوم السيادة، دوراً بارزاً للمنظمة الدولية في ممارسة أعمالها وخاصة في مرحلة مابعد الحرب الباردة^(*). ويميز الأمين العام بين نوعين من العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فبينما يشمل الجيل الأول من عمليات حفظ السلام على التوسط في موقع بين القوات المتحاربة كالذي حدث مع قوة الأمم المتحدة في قبرص عام 1964 وانغولا بين 1989-1991 وأمريكا الوسطى بين 1989-1992، فإن الجيل الثاني من العمليات مختلف تماماً. فهو جيل من العمليات لم يكن هدفها حفظ السلام عن طريق احتواء الحالة وإنما استعادة السلم أو بناؤه من جديد وهو ما يكتسب طابعاً عالمياً أوسع يسميه الأمين العام (عمليات حفظ السلام المتعددة الأغراض). وتشمل هذه العمليات، التنظيم الإداري، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وإزالة الألغام من الطرق وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وتقديم المساعدة في الانتخابات وتقديم المعونة الإنسانية وإعادة اللاجئين إلى ديارهم⁽²⁾.

أن ما يميز هذه العمليات مجتمعة (الجيل الثاني) اكتسابها للمنطق الإلزامي. أي أن هذا النوع من العمليات يكتسب مداه من قوة القرارات الملزمة للمنظمة الدولية استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق. وعلى سبيل المثال فقد سمح مجلس الأمن

(1) د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(*) تنطلق عمليات حفظ السلام في مرحلة مابعد الحرب الباردة من فرضيتين أساسيتين هما : استعادة الأمم المتحدة حرية الحركة في تعقب مواطن التوتر في العالم، وحرصها على الوجود الفوري في جميع هذه المناطق. وتستند هذه الفرضية إلى تحرر مجلس الأمن من الانقسام الحاد الذي كان يعانيه في المرحلة السابقة كما يستند إلى المفهوم الجديد لعمليات حفظ السلام وفقاً لخطة السلام التي قدمها الأمين العام واعتمدها الجمعية العامة عام 1992، أنظر: أحمد عدنان الشكاكي، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص ص 102-103.

(2) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، السنة 11، 1990، ص ص 7-8.

لأصحاب الخوذات الزرقاء، استنادا إلى الفصل السابع، باستعمال القوة في عملية توصيل المساعدات الإنسانية في الصومال، وكذلك الحال في عملية نزع السلاح فيها. وفي يوغسلافيا السابقة، شكل المنطق الجبري جزءاً من عملية حفظ السلام عندما أذن مجلس الأمن لقوات امم المتحدة باللجوء إلى القوة لضمان حياد مطار سراييفو وحماية قوافل المحتجزين المطلق سراحهم. كذلك فقد فوضت منظمة (الناتو) تنفيذ ضربات جوية تحت إشراف الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وما ينبغي ملاحظته، هو ان عقد التسعينات قد اتسم بسمات أبرزها: (2)

1- التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول.

2- غلبة الطابع الدولي العالمي على العديد من القضايا والمشاكل الدولية. بحيث لم يعد ممكناً في بعض الأحيان تصور ان الآثار الناجمة عن إحدى أو بعض هذه المشكلات مقصورة على النطاق الداخلي للدولة أو للدول التي يوجد فيها أصلاً.

3- تزايد تطبيقات مبدأ التدخل الدولي الإنساني أو فكرة التدخل لأغراض إنسانية مع ارتباط ملحوظ بالاعتبارات السياسية.

وتتوقف فعالية أية منظمة على ممارستها لأنشطتها ووضع قراراتها موضع التنفيذ العملي. وبهذا الخصوص، نجد أن نشاط الأمم المتحدة قد تكثف في مجال حقوق الإنسان^(*). وتدل المؤشرات على ان انتهاكات حقوق الإنسان، قد أدت إلى تدخل الأمم المتحدة بشكل أو بآخر. فهذه الحقوق تشكل لغة مشتركة للإنسانية وتستطيع الشعوب بفضلها ان تفهم الغير. كما أن حقوق الإنسان هي المعيار النهائي

(1) المصدر السابق نفسه، ص ص 9-10.

(2) احمد عدنان الشكاكي، مصدر سبق ذكره، ص 98.

(*) يشير الدكتور بطرس غالي إلى ان هذه الحقوق تشمل حقوق الشعوب وحماية اللاجئين والمشردين والنساء والأطفال والمعوقين وكبار السن والأشخاص المصابين بأمراض عقلية وحماية السجناء وضحايا التعذيب والاختفاء القسري وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، وحماية السكان الأصليين وحماية الأقليات. انظر: د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، السنة اكتوبر 1993، ص 143.

لأي سياسة من السياسات، طالما أنها حقوق في حالة حركة وتطور وليست حقوقاً ساكنة⁽¹⁾. وبالتالي فإنها ذات أبعاد عالمية. وقد جاء في الميثاق (مادة 55)، أن الأمم المتحدة تشجع على أن يسود العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين⁽²⁾.

ونظراً لما تمثله حقوق الإنسان، في ظل الوضع الجديد، فقد دفع ذلك مجلس الأمن في قمته المنعقدة في 31 كانون الثاني 1992، إلى توسيع مفهوم السلام وبالشكل الذي ربط فيه بين إنجاز السلام العالمي ومصادر التهديد غير العسكرية. وهذه المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية. فقد أكد وجود ما يهدد السلام والأمن، رغم غياب النزاعات الحدودية بين الدول⁽³⁾ ومثال ذلك القرار (688) ضد العراق، كذلك فإن القرار الذي أصدره مجلس الأمن رقم (748) في 31/3/1992، بخصوص ليبيا، جاء فيه: إيماننا من المجلس أن قمع أي عملي إرهابي دولي. يعد أمراً ضرورياً للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. والقرار (794) في 3/2/1993 بخصوص الصومال جاء فيه: أن حجم المأساة الإنسانية الناتجة عن النزاع في الصومال .. ما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. والقرار (841) في 17 حزيران 1993 ضد هايتي جاء فيه: لقد لاحظ المجلس بقلق تدهور الأزمة الإنسانية مما أدى إلى النزوح الجماعي للسكان وشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين⁽⁴⁾.

وكل هذه القرارات بحسب المنظمة كانت ذات أبعاد إنسانية. وهذا يعني تزايد القضايا التي تحظى باهتمام دولي ولم تعد تخضع للسلطان الداخلي للدول. وقد دفع ذلك بالمنظمة الدولية، إلى البحث عن آليات وهياكل ملائمة لضمان إنجاز ذلك، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي. فحقوق الإنسان، بحكم طبيعتها،

(1) المصدر السابق نفسه، ص 143.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 143.

(3) د. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، السنة أكتوبر 1993، ص 152.

(4) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

الغت التمييز التقليدي بين النظام الداخلي والنظام الدولي، لتتشئ نظاماً قانونياً جديداً يقوم على ضرورة التنسيق بين الدول والمنظمة الدولية⁽¹⁾.

في المنظور نفسه جاء تأكيد المنظمة العالمية، على الجانب الديمقراطي. فالديمقراطية داخل الدول وداخل مجتمع الدول، هي وحدها الضامن لحقوق الإنسان فبفضل الديمقراطية، تتوافق حقوق الفرد وحقوق الجماعة وحقوق الشعوب، وبفضل الديمقراطية تتوافق حقوق الدول وحقوق مجتمع الدول⁽²⁾. ان هذا يعني ان للديمقراطية بعداً عالمياً شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان. فالتحول الديمقراطي يفرض نفسه على الضمير العالمي ولم يعد من الممكن فصل الديمقراطية عن حقوق الإنسان.

وبعبارة أخرى فقد أصبحت الديمقراطية هي المشروع السياسي الذي يندرج فيه ضمان حقوق الإنسان وحمايتها. كما تتأكد بموجبه حقوق الأفراد بأقصى قدر من الحرية. ومن ثم لا يمكن فصل ماتضطلع به الأمم المتحدة من مسؤولية لصالح حقوق الإنسان عن عملية إقامة أنظمة ديمقراطية في المجتمع الدولي. وهذا مايجعل الأمم المتحدة تتحمل مسؤوليتها بمساعدة الدول - وخاصة تلك الأكثر احتياجاً - على تحقيق مسيرتها نحو ممارسة الديمقراطية⁽³⁾.

ومن الطبيعي، ان يدفع الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تزايد عمل الأمم المتحدة في هذه الميادين، بعد ان أصبح في حكم المطلق ان الديمقراطية هي صمام الأمان لتحقيق السلام الوطني والدولي.

ان نظرة إلى الصلاحيات المعطاة إلى قوات الأمم المتحدة في عملياتها المختلفة، توضح العلاقة - على المستوى العملي - بين السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، كانت المهمة التي كلفت بها عملية الأمم المتحدة في ناميبيا في نيسان 1989 إلى آذار 1990 تتضمن في جوهرها جميع عناصر التطور الجديد. وقد تضمن عدداً من العمليات الرئيسة للأمم المتحدة ومنذ

(1) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 145.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 143.

(3) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص 146-147.

عام 1991 هذا البعد السياسي المتمثل في حماية حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية⁽¹⁾.

غير أننا نجد وبرغم الظاهر الإيجابي في التركيز على اعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من قبل المنظمة الدولية، نوعاً من المخاطر يكمن في إمكانية الاستخدام المغطى لمثل هذه العناصر، خاصة إذا ما شكل ذلك منفذاً للتدخل في شؤون الدول، وبشكل أكثر خصوصية عندما يتعلق الأمر باختيار النظام السياسي الذي تفضله الدول الكبرى بما يتفق ومصالحها الخاصة. وربما يكشف مثالنا السابق عن الصومال بعض جوانب هذه الحقيقة. فتحت إلحاح الاعتبارات الإنسانية، وجد المجتمع الدولي نفسه - من خلال منظمة الأمم المتحدة - مضطراً إلى التدخل لإنقاذ الشعب الصومالي. وتقديرنا إلى ذلك قد شكل، على الأقل في الأشهر الأولى، حالة نموذجية لهذا النوع من التدخل، بعد أن رافقه نوع من الرضا من جانب مختلف الدول والمنظمات الدولية المعنية كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. غير أن مانجم من تصرفات استغرافية وغير محسوبة والتي صدرت عن بعض فئات القوات الدولية العاملة هناك سواء ضد السكان المدنيين عامة أو ضد بعض القيادات السياسية الصومالية⁽²⁾، أكدت حقيقة أن الاعتبارات السياسية والحسابات الخاصة بالمصلحة الوطنية تكمن وراء سياسات التدخل الإنساني أو وراء الزعم بحماية حقوق الإنسان في ماسمي "عملية استعادة الأمل". تلك العملية التي تركت الصومال بلا دولة، خاصة بعد انسحاب منظمة الأمم المتحدة منها، فإن التدخل لأغراض إنسانية يفترض أن يكون مكيفاً من الناحية القانونية. وبعبارة أخرى أن يكون للمشكلة بعد دولي ومغزى إنساني وهو ما يمكن تسميته بالرضى المبدئي من قبل الدولة محل التدخل، غير أن ذلك قد لا يتحقق باستمرار. وينطبق ذلك على حالة رواندا. فعلى الرغم من أن حالة رواندا تشبه حالة الصومال إلى حد كبير، إلا أن ازدياد حدة الحرب الأهلية يجعل من الصعب الحديث عن الجهة التي من حقها إيداء الرضا وإعطاء الأذن للتدخل. وتظهر المشكلة في التفريق بين السلطة الشرعية De Jure والسلطة الفعلية De Facto.

(1) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) د. صادق محروس، مصدر سبق ذكره، ص 18.

فقد عارضت الجبهة الوطنية لتحرير رواندا (التوتسي) موافقة الأمم المتحدة على التدخل العسكري الفرنسي وعدتها دعماً للحكومة الرواندية، وجاء الاعتراض على الرغم من أن قرار مجلس الأمن حدد هدف العملية بمساعدة المدنيين وإن المستشار الدبلوماسي لوزير الدفاع الفرنسي، أكد أن مهمة قواته ستكون التعرف على حاجات المدنيين⁽¹⁾. مع ذلك فإن عملية "الفيروز" التي نفذتها فرنسا لصالح الأمم المتحدة جاءت تحت غطاء حقوق الإنسان وفي إطار تطور مفهوم حفظ السلام الذي ترعاه الأمم المتحدة. كما أن العديد من الدول الأفريقية قد أيدت ذلك بما فيها مصر التي ذهبت إلى حد الاستعداد للمشاركة بتنفيذ قرار مجلس الأمن⁽²⁾.

وبغض النظر عن الطريقة أو الأسلوب الذي أصبحت تتدخل به المنظمة الدولية في شؤون الدول الأخرى، نجد أن هنالك إجماعاً من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على ضرورة إعمال الفصل السابع من الميثاق بل وعموم الفصول الأخرى التي تتيح للمنظمة الدولية إمكانية تحقيق ذلك. فطرح مفهوم جديد للسيادة والتدخل لأغراض إنسانية وطرح قضايا حقوق الإنسان بشكل خاص قد جعلت بإمكان الأسرة الدولية أن يكون لها موقف ورأي في النظام السياسي لدول العالم المختلفة، منطلقة من مبدأ حماية الحقوق والديمقراطية والحريات الأساسية، وأصبح ذلك يتضمن التعددية السياسية والحزبية بوصفها إحدى سمات النظام السياسي الأمثل في عالم اليوم⁽³⁾. وأصبحت المنظمة الدولية تساهم وبشكل مباشر في حل العديد من النزاعات والمشكلات والحروب الأهلية داخل العديد من دول عالم الجنوب، كما شكلت قضايا التحول الديمقراطي⁽⁴⁾ في طريق التعددية أو الإشراف

(1) عمرو الجويلي، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان : تطور الآليات، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، السنة يوليو 1994، ص 162.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 162.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(*) تزامن ذلك مع ظهور توجه دولي - مع استثناءات قليلة - بعد الحرب الباردة، بالالتزام بالديمقراطية والتعدد الحزبي - طبقاً للمفهوم الغربي لها - من جانب الأطراف الرئيسة للنظام الدولي. وقد ساعد ذلك على تبني الأمم المتحدة وإشرافها على عمليات التحول الديمقراطي - خاصة بلدان عالم الجنوب - في ضوء التأكيد بأن تجاهل المجتمع الدولي لما يحدث داخل الدول قد يؤدي إلى تكرار مأساة الحكم النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا اللذين بدأا تجريبتين داخليتين ثم تحولاً إلى تهديد للدول المجاورة، وفي مرحلة لاحقة للعالم بأسره، انظر: د. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره، ص 100.

على الانتخابات، أو رعايتها، أو إرسال مراقبين دوليين، ملمحاً مهماً في سجل الاهتمام الجديد والدور الجديد للأمم المتحدة.

ويبرز دور الأمم المتحدة في العديد من المواقف، فعلى سبيل المثال، أدانت الأمم المتحدة وعلى لسان أمينها العام، الانقلاب العسكري الذي وقع في ساوتومي وبرنسيب (جزيرة في غرب أفريقيا)، في آب عام 1995، وأعرب عن صدمته بسبب اعتقال قادة وأعضاء أول حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي في هذه الدولة. كما دعا قادة الانقلاب إلى إعادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى السلطة وأعلن عن رفضه لاستخدام القوة كوسيلة لحل المشكلات الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة وحث الانقلابيين على احترام دستور بلادهم وإعادة الحكم الديمقراطي. وكان لموقف الأمم المتحدة الحاسم تأثير مهم دفع العسكريين إلى إعادة السلطة إلى الرئيس "ميجيل تروفودا" بعد أسبوع من الانقلاب⁽¹⁾. ونستطيع القول إن إدانة الأمم المتحدة للانقلابات العسكرية التي تحدث داخل الدول خصوصاً تلك التي تؤدي إلى الإطاحة بحكومات منتخبة، يمثل نهجاً جديداً للمنظمة الدولية في مساندة الديمقراطية والتعددية. وتعطي وقائع الأحداث التي جرت في هاييتي، مثلاً بارزاً على هذا النوع من عمليات الأمم المتحدة التي تعدت بنشاطها ما يتعلق بين دولة وأخرى لتدخل به، مجالاً آخر يتعلق بما يحدث داخل الدولة الواحدة.

فحينما خلع رئيس هاييتي، أصدرت الجمعية العامة القرار 7/46 لعام 1991 أدانت فيه الانقلاب، ثم تلا ذلك قرار رقم (841) عام 1993 أعلن فيه مجلس الأمن أن استمرار الوضع في هاييتي يهدد السلم والأمن الدولي ولهذا واستناداً إلى الفصل السابع من الميثاق تم فرض عقوبات على الدولة⁽²⁾. ثم واستناداً إلى القرارات (873) و (875) في 1993/10/13 فرض على هاييتي حصار بحري⁽³⁾. وحيث تطور الوضع بشكل أكثر سلبية، أصدر مجلس الأمن القرار (940) عام 1994

(1) د. وليد محمود عبدالناصر، المصدر السابق نفسه، ص 106.

(2) د. أحمد أبو الوفاء، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، السنة 1995، ص 81.

(3) د. نبيه الاصطهاني، غزو هاييتي بين الشرعية واستعراض القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد (119)، السنة يناير 1995، ص 94.

بشأن منح شرعية دولية لانتشار القوات متعددة الأطراف بقيادة الولايات المتحدة في هاييتي لإقصاء العسكريين عن الحكم وإعادة الرئيس المنتخب ارستيد. وهي أول عملية تمنحها الأمم المتحدة تفويضاً دولياً في إطار الدفاع عن الديمقراطية داخل دولة بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية. وقد أعطت هذه الحادثة انطباعاً بأن الأمم المتحدة يمكن أن تتدخل عندما يحدث انقلاب على الديمقراطية داخل الدولة⁽¹⁾. وعليه فقد أقر مجلس الأمن في اجتماعه ليوم 30/ حزيران/ 1995 إبقاء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هاييتي حتى شباط 1996 حيث تنتهي مدة ولاية رئاسة "جان برتراند ارستيد" وإقامة انتخابات دستورية برعاية الأمم المتحدة⁽²⁾.

والشيء نفسه نجده في بورندي عام 1993، فقد أدانت الجمعية العامة بقرارها 48/8 لعام 1993 الانقلاب وطالبت بالعودة الفورية للديمقراطية وللنظام الدستوري⁽³⁾.

وتعكس تلك المواقف، للأمم المتحدة في إدانة الانقلابات العسكرية، نهجاً جديداً في سلوك المنظمة باتجاه مناصرة الديمقراطية والتعددية في العديد من بلدان عالم الجنوب ويتراوح دور الأمم المتحدة الجديد بين إنهاء الأزمات داخل الدول، وبين الإشراف، أو رعاية الانتخابات فيها. وتعد مهمة الأمم المتحدة في كمبوديا من المهام الصعبة، وهي تأتي في إطار دور المنظمة في صنع السلام حيث تتولى المنظمة في هذه المهمة مسؤوليات وأعمال إدارية وإشرافية تضم في إطارها السياسي تنظيم الانتخابات⁽⁴⁾. وفقاً لخطة التسوية التي تم الاتفاق عليها بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وقد نصت تلك الاتفاقية في آب من

(1) د. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره، ص 104.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 104.

(3) د. احمد أبو الوفا، مصدر سبق ذكره، ص 105.

(4) السفير أحمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 247.

عام 1990، على تشكيل المجلس الوطني الاعلى ليمثل السيادة في كمبوديا خلال الفترة الانتقالية⁽¹⁾، إلى حين الانتخابات العامة التي اجريت عام 1993.

أما في إطار التدخل لأغراض إنسانية، لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً في هذا المجال وخاصة في ظل التنسيق مع المنظمات الإقليمية. ففي ليبيريا أدت الحرب الأهلية التي نشبت في عام 1990، إلى حالة متدنية مما جعل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ان تنشر قواتها لحفظ السلام لوقف القتل العشوائي للأبرياء في ليبيريا من مواطنين وأجانب، وكذلك للمساعدة في استعادة المؤسسات الديمقراطية، وكان السند القانوني لارسال هذه القوات هو موافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد ان تعذر أخذ الموافقة من الحكومة الليبيرية السابقة او المؤقتة، لذلك عدّ التدخل أمراً ضرورياً لحماية حقوق الإنسان⁽²⁾.

وكان للأمم المتحدة دور في الجزائر ايضا، سواء ماكان يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان او في الإشراف على الانتخابات. فيما يتعلق بالجانب الأول، كانت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحماية الأقليات ومكافحة التمييز، قد طالبت الجزائر بتقديم تقرير عاجل بشأن أوضاع حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالجانب الثاني، وهو الإشراف على الانتخابات فقد طلب الرئيس الجزائري "الأمين زروال" رسمياً من الأمم المتحدة إرسال مراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة للإشراف على انتخابات الرئاسة لعام 1995⁽³⁾. كذلك كان للمنظمة الدولية مبعوث شخصي للحوار مع مسؤولي حكومة ميانمار^(*) العسكرية بشأن مسألة احترام حقوق الإنسان، وإعادة الحكم الديمقراطي⁽⁴⁾.

(1) جمال الدين محمد علي، خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية، مجلة السياسة الدولية، العدد (106)، السنة أكتوبر 1991، ص 143.

(2) دوريات السياسة الدولية، الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (115)، السنة يناير 1994، ص 337.

(3) د. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(*) بورما سابقاً.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 105 ؛ كذلك انظر: السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ص 250-251.

وفي يوغوسلافيا (السابقة)، نلمس تدرجا في رعاية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فالقرار (764) عام 1993 طالبت بالامتثال لأحكام ميثاق جنيف وبروتوكولات 1977، غير ان استمرار الاشتباكات أدى إلى إصدار القرار (771) ثم القرار (780) عام 1994 الذي أنشئت بموجبه لجنة خبراء محايدة لرعاية حقوق الإنسان. وجاء القرار (808) عام 1995 الذي قضى بإنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991⁽¹⁾.

لا بد ان ندرك، ان تزايد الاهتمام بالقضايا الدولية، من قبل الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، قد نقلت هذه المنظمة من دورها السلبي في المرحلة السابقة إلى دور جديد أدخلت بموجبه مفاهيم وإجراءات جديدة. ومن هذه الإجراءات إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان عام 1993 وإدخال إجراءات الدبلوماسية الوقائية في جدول أعمال الأمم المتحدة لحل النزاعات. وهو الإجراء الذي استخدم في مقدونيا ورواندا⁽²⁾.

وأدى تزايد عمليات التحول باتجاه الديمقراطية والتعددية، في دول عالم الجنوب إلى زيادة مسؤوليات المنظمة الدولية في رعاية هذه التحولات والإشراف على الانتخابات التي تجري في هذه البلدان. وكان للمنظمة حضور ودور في الانتخابات التي جرت في جنوب أفريقيا من خلال المراقبين الدوليين. ومع اقتراب تاريخ الانتخابات في 9 مايس 1994، أصبح من الواضح، ان اول انتخابات جنوب أفريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية ستكون تحت مراقبة دولية⁽³⁾. كما أشرفت الأمم المتحدة على الانتخابات الرئاسية لعام 1990 في نيكاراغوا التي جرت تحت إشراف (2500) مراقب دولي⁽⁴⁾. كذلك أشرفت على انتخابات الرئاسة في البلد نفسه عام 1997.

(1) عمرو الجويلي، مصدر سبق ذكره، ص 163.

(2) د. نبيل العربي، مصدر سبق ذكره، ص 55.

(3) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (121)، السنة يوليو 1995، ص ص 31-35.

(4) محمود حسين جمعة، مصدر سبق ذكره، ص 199.

ويكفي القول بأن تزايد الإقبال على توفير الخبرة اللازمة لإجراء الانتخابات في دول عالم الجنوب تحت إشراف الأمم المتحدة، كان قد شكل سمة واضحة من سمات عصر مابعد الحرب الباردة التي ساهمت في بروز دور المنظمة الدولية. فالطلب الذي تقدمت به (12) دولة أفريقية يؤكد تلك الحقيقة^(*).

أذن فقد تطورت اهتمامات الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات تطورا كميا ونوعيا، وبشكل سريع بدت فيه المنظمة وكأنها القاضي الأول، الذي يفصل في كل النزاعات المحلية. أو انها الراعي والحامي لعمليات الانتقال الديمقراطي الذي بدأ يغزو دول عالم الجنوب وبشكل عدوى. وأعطى ذلك مؤشرا واضحا لأصحاب العلاقة بأن الثمن سيكون باهظا في حالة عدم الاستجابة للقرارات التي تصدر عن المنظمة، طالما انها تمثل إرادة المجتمع الدولي الجديد الذي ولد بعد الحرب الباردة حيث مسائل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان تمثل أولويات اجندة الأمم المتحدة.

ومع الاعتراف بأهمية هذه القيم، إلا إننا نجد، ان زيادة التأكيد على فعالية تدخل الأمم المتحدة، لإنجاز هذه الغايات إنما تعكس فيما تعكس، مصالح الدول التي تهيمن على المنظمة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وهي حالة تنتقص من استقلالية، بل ومكانة الامم المتحدة وخصوصا عندما تصبح محطة تعطي، الشرعية لتحركات الدول الكبرى، كما حدث مع موقفها من احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

(*) هذه الدول هي : أثيوبيا - ليبيريا - ارتيريا - راوندا - غانا - غينيا - الكامبيرون - الكونغو - ليسوتو - مالي - مدغشقر - موزمبيق. وقد تقدمت إلى الأمم المتحدة بطلب تسهيلات او توفير الخبرة اللازمة بإجراء الانتخابات في تلك البلاد. انظر: وثائق الأمم المتحدة محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة (من صيانة السلم لبناء السلم)، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، السنة يوليو 1992، ص 236.

المبحث الرابع

الضغوط والعوامل الاقتصادية

يبدو ان اللحظة العالمية التي أدت إلى تبدل المناخ الدولي قد جاءت لتعيد ضبط عقارب الساعة وفي كل مكان طبقاً لتوقيت اقتصاد السوق.

فإزاء الفشل الذي منيت به السياسات الاقتصادية لدول عالم الجنوب خاصة تلك التي سارت على نهج نظام الحزب الواحد، بوجه عام، كان الحل هو التطبيق الشامل، برغم الصعوبات لخطط الإصلاح الهيكلي. وهذا يعني تعريض هذه المجموعة من الدول للضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة. وكان على الحكام ان يدركوا، المأزق الذي أوقعوا بلدانهم فيه (من قحط، ومجاعات، وحروب أهلية، وصراعات مسلحة من أجل الحصول على السلطة)، ولم يكن أمام هؤلاء إلا أن يشهدوا انهيار جميع الأسس الممكنة للشرعية التي استندوا إليها⁽¹⁾.

وبشكل عام، فإننا إذا ما نظرنا إلى اثر الأوضاع الاقتصادية الدولية على دول عالم الجنوب، سنجد، ان غالبية هذه الدول قد عانت، ومنذ الاستقلال، من ظروف اقتصادية سيئة، انعكست في انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وازدياد الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي والاعتماد المتزايد على الاستدانة الخارجية التي تحولت إلى أزمة خانقة تلتهم خدماتها جانباً كبيراً من العوائد المالية لهذه المجموعة من البلدان. وعلى سبيل المثال فإن إحصاءات الأمم المتحدة تقدر (عدد الدول الأكثر فقراً في أفريقيا بـ (33) دولة من اصل 48 دولة على مستوى العالم حيث يعيش نحو (365) مليون افريقي في ظل ظروف اقتصادية بالغة السوء. صاحب ذلك ارتفاع شديد في معدل النمو السكاني، وانخفاض ملحوظ في مستويات الدخل خلال العقدين الماضيين⁽²⁾. وقد أعطت هذه الحقيقة الاقتصادية، مؤشراً واضحاً

(1) زكي العائدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1994، ص 277.

(2) عمرو الشربيني، أفريقيا وجهود التنمية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، السنة يناير 1997، ص 235.

لسوء الممارسات السابقة في مجالات الاقتصاد. وربط ذلك بالنهج الذي سارت عليه الانظمة السياسية لعموم بلدان عالم الجنوب، والتي كانت تعطي للدولة الدور المركزي في توجيه الاقتصاد، خاصة بعد فشل نماذج التنمية فيها. مما جعلها في وضع تحتاج فيه إلى المساعدات الخارجية، وهو الأمر الذي أوقعها أسيرة المؤسسات الدولية المانحة. وعليه فقد أصبحت خطط الإصلاح الهيكلي وغيرها من الصيغ المقترحة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي الفكرة المتسلطة على غالبية الدول الأفريقية فهذه الأخيرة وجدت نفسها مدفوعة إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحرير النظام^(*) الاقتصادي.

وأصبح القادة الافارقة عاجزين عن تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية ملائمة. مثلما جرى تعليق السيادة الاقتصادية التي تم التصويت عليها رسمياً في الأمم المتحدة عام 1974، لصالح تنظيم دولي يفرض باسم الخبرة والعقلية الاقتصادية، اساليب "إزالة الصفة السياسية" عن الإدارة الاقتصادية، حتى يمكن وضع حد لحالة "الفوضى" التي وصلت اليها الإدارة "السياسية" الوطنية. ان ذلك يعني وقوع افريقيا بمجموعها تحت وصاية فعلية، ان لم تكن مقصودة، فهي مقبولة على الأقل. هذه الوصاية تسلم بانتشار نظام جديد يستند إلى الرأسمالية الليبرالية⁽¹⁾. والشيء الأكيد في ذلك، هو التجسيد الفعلي، أو التعبير العملي عن المشروعية، أو بكلام آخر، انه حتى تظل الحكومة، أي حكومة، سيدة الموقف الداخلي، يتعين عليها أن تتمتع بالشرعية، ويعني ذلك على وجه التحديد (خاصة في ظل التقاليد الليبرالية)، الاستناد إلى مبدأ الديمقراطية الليبرالية التعددية، كشرط موجب لإنجاز تلكم الشرعية.

(*) من هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة، وخفض العجز في الموازنة، وحل القطاع العام، وإلغاء الإجراءات التدخلية، لاسيما فيما يتعلق بالأسعار والعمل على تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، وما إلى ذلك. هذا إلى جانب الإجراءات التي تستهدف تحرير الدولة من التزاماتها والتي من شأنها إعادة النظر في بعض الممارسات (مثل المشروعات التابعة للدولة) التي قد تكون لها غايات اجتماعية حقيقية (النفقات المتعلقة بالتعليم أو الصحة، التوظيف، الضمان الاجتماعي) لا مجرد أهداف مالية، أنظر : زكي العائدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 278.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 278.

ومع ان استخدام سلاح الضغط من خلال المساعدات والقروض والمنح كأداة سياسية في العلاقات الدولية لبلدان عالم الجنوب ليس بشيء غريب او مستحدث ... لكن الجديد اليوم هو انها تستخدم في اتجاه واحد بعد انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين، وبشكل خاص باتجاه خدمة الأهداف الاستراتيجية ومصالح القوى الغربية من خلال قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية التي تكتنفها الكثير من التغيرات في عالم الجنوب⁽¹⁾.

خاصة إذا ما علمنا ان فرصة الغرب في إطار انتهاء الحرب الباردة، هي اوسع وأرحب في فرض القيم الغربية، وذلك لعدة أسباب نوجزها بالآتي:

1- تحول دول أوروبا الشرقية من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية. فقد حفز هذا التغيير الذي جرى سريعاً، الدول الكبرى على مطالبة دول عالم الجنوب للقيام بتغييرات مماثلة وبنفس الوتيرة، على غرار ما قامت به دول شرق أوروبا⁽²⁾.

2- فشل أغلب نماذج التنمية التي طبقت في البلاد التي أخذت بنظام الحزب الواحد او تلك التي خضعت لأنظمة حكم دكتاتورية. وعدم تكمنها من حل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مجتمعاتها بالرغم من مضي مدة طويلة.

3- ماوفره الوضع الدولي الجديد من أجواء، تمثلت في التأكيد على مبدأ العالمية لكثير من المفاهيم وخاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية الليبرالية والتعددية واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان.

4- استخدام المحافل الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للترويج لهذه القيم وتنشيط دورها الذي ظهر واضحاً في تحقيق الكثير من القيم^(*) وعلى مستوى رفيع

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 76.
(2) د. بطرس بطرس غالي، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمات، مجلة السياسة الدولية، العدد (106)، السنة أكتوبر 1991، ص 6.

(*) لقد سبق أن ذكرنا هذه القيم في الأسماء والتواريخ في المبحث السابق.

في التمثيل، كانت فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان، هي القاسم المشترك لعموم هذه المؤتمرات.

ومنذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع التي عقدت في هيوستن عام 1990، ثم في قمة لندن عام 1991، جاء التأكيد على ان المساعدات سوف تقدم وفقاً لمدى تطبيق دول عالم الجنوب، للأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها⁽¹⁾. ثم جاءت المناقشات والبيانات الختامية لهذه القمم الصناعية لتؤكد هذا النهج من خلال تأكيدات على مسألة الإصلاح الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق وتحت اسم تحرير الاقتصاد وإعادة الهيكلة⁽²⁾، لعموم عالم الجنوب. ومايلزم التنبيه عليه ان اغلب هذه المؤتمرات اكدت ذلك من خلال أنصار العولمة الذين وجدوا ان على هذه المجموعة من الدول، إذا ما أرادت كسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور داخلها فعليها بادئ ذي بدء الأخذ بالأسلوب الديمقراطي في الحكم وهو الأسلوب المرتبط ارتباط وثيقاً بنظام الاقتصاد الحر وذلك للتداخل العضوي بين الليبرالية السياسية من جانب وآليات السوق من جانب آخر⁽³⁾.

وربما كان الطريق الأقصر لنا متابعة بعض التأكيدات لقسم من هذه المؤتمرات. ففي مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد في 1992/1/31 في نيويورك، أكد رئيس الوزراء البريطاني السابق جون ميجور الذي ترأس القمة: ان عقد التسعينات سيكون عقد وضع الجذور الراسخة للديمقراطية في تربة السياسات المفتوحة والأسواق الحرة. وفي قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992، أشار الإعلان الختامي أيضاً إلى انه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي ان تعمل الدول على تقليص أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات السكانية الملائمة⁽⁴⁾. ثم تكررت هذه الدعوات في مؤتمرات أخرى مثل مؤتمر القاهرة عام 1994

(1) د. بطرس بطرس غالي، المصدر السابق نفسه، ص 5.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات)، سلسلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1997 ص 65.

(3) د. بطرس بطرس غالي، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(4) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، مصدر سبق ذكره، ص 65-66.

ومؤتمر المغرب عام 1995، الذي انتهى إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية مؤكداً في بيانه الختامي موضوع التبادل الحر والسوق الحرة والديمقراطية والتعددية⁽¹⁾. وأكد مؤتمر فينا 1993، في بيانه الختامي الفقرة (5) البند (3) ان المجتمع الدولي يدعم اقل البلدان نمواً الملزمة بعملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية⁽²⁾.

ويلاحظ على جميع هذه المؤتمرات والقمة انها انصبت على تأكيد حقيقة أساسية تتجلى في ضرورة تخلي دول عالم الجنوب عن نمط الحياة الاقتصادية والسياسية التي سارت عليها خلال المرحلة السابقة من حياتها، وتبني السياسات الجديدة المطروحة أمامها، بوصفها البديل الأمثل للخروج من محنتها التي وقعت فيها. وعليه فقد أصبحت دول عالم الجنوب تتوسل الاستجابة لمطالب المؤسسات الدولية المانحة، حيث يؤدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دوراً كبيراً في ذلك.

ولاريب في ان دور المؤسسات المالية الدولية اليوم، اكثر حيوية عن أي وقت آخر. فهي تقوم بتقديم المساعدات الفنية والمالية لمساندة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية التي تساعد على الازدهار، ودعم الديمقراطية والمساهمة في استقرار المناطق المختلفة وزيادة الفرص التجارية العالمية والاستثمار وإيجاد فرص العمل وكذلك المساعدات الإنسانية⁽³⁾. وإذا ما علمنا ان الدول المتلقية للمعونات تفضل ان يكون التعامل مع هذه المؤسسات ذات الأطراف المتعددة على تلك التي تنأتى من خلال المعونات الثنائية والتي قد تثير معها الكثير من التساؤلات في ظل الشروط القاسية التي تضعها الدولة المانحة. خصوصاً إذا ما اضطرت الدولة المتلقية إلى شراء كل احتياجاتها منها وبأسعار باهظة، مما يدفع المتلقية إلى تفصيل التعامل مع البنك والصندوق الدوليان.

(1) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص 67.

(2) انظر: الأمم المتحدة، الإعلان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(3) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)،

السنة يناير 1997، ص 121.

ذلك من شأنه ان يؤدي إلى تعاظم دور البنك والصندوق الدوليين، وهذا الدور المتنامي تقف وراءه مجموعة من الأهداف التي خطت له الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية^(*)، وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون" إلى ذلك صراحة بقوله: المعونات المقدمة من خلال المؤسسة الدولية للتنمية تخدم قيمنا الأساسية كما تخدم مصالحنا الاقتصادية. فعن طريق خفض حواجز التجارة والاستثمار ومساندة القطاع الخاص تفتح الأسواق للغد وتزيد من فرص النجاح⁽¹⁾.

وطبقاً لما يراه الخبراء الأمريكيان، فإن أفضل طريقة "لإصلاح" النظم الاقتصادية لدول عالم الجنوب يبدأ أولاً بإصلاح الإيديولوجية وفقاً للرأسمالية الليبرالية⁽²⁾. فذلك الإصلاح إنما يتم عن طريق هذه المؤسسات الدولية التي سوف تقوم بتعزيز التحول إلى التنمية المستدامة. وكما أوضح وزير الخزانة الأمريكية، فإن الأحداث الأخيرة في كل من المكسيك والاتحاد السوفيتي تثبت الاحتياج المتزايد إلى المؤسسات المالية التي تقوم بتكييف الاقتصاديات للتحديات المالية والاقتصادية. ففي عالم يتميز بالعولمة تصبح المسائل المحلية ذات طبيعة عالمية، ولذلك ينبغي التعامل معها عن طريق منظمات دولية⁽³⁾.

وحاليا تعد أهداف (الدولة - الأمة) ثانوية إذا ما قورنت بالسياسات التي تملئها عليها تلك المؤسسات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ان الدولة التي

(*) من الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تمتلك اكبر نصيب من أسهم رأسمال البنك والصندوق منذ إنشائهما. فقد وصلت حصتها 18% من إجمالي الحصص (نحو 41 بليون دولار أمريكي) من رأسمال البنك والصندوق. ولذلك تستطيع التأثير على سياستهما وتوجيهها لخدمة سياساتها تجاه دول عالم الجنوب. وتمتلك أكثر الحقوق الانتخابية كدولة واحدة حيث يصل إلى (17.43) من مجموع الأصوات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. كما انها هي التي تختار رئيس البنك ومدير الصندوق والذي يحمل الجنسية الأمريكية. كما ان مقر البنك والصندوق في واشنطن يعد عاملاً آخر للسيطرة الأمريكية. وقد أدى كل ذلك إلى تعبئة سياسات كل من المؤسسات لخدمة مصالحها الوطنية. وهذا ماحدث فعلاً في المدة بين 1971-1973 عندما أصدرت أمريكا تعليماتها بمنع المساعدات عن دولة شيلى بسبب انتهاكها لحقوق افسان. كما نجحت الولايات المتحدة في منع البنك من تقديم أي معونة إلى فييتنام عام 1979. أنظر: حنان دويدار، مصدر سبق ذكره، ص 119-120.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 121.

(2) زكي العايدى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 278.

(3) أنظر : حنان دويدار، مصدر سبق ذكره، ص 122.

ترفض تبني الإصلاح الهيكلي أما تذوب مثلما حدث مع شرق ألمانيا والاتحاد السوفيتي أو تتفكك اجتماعيا واقتصاديا مثلما حدث لعدد من دول أمريكا اللاتينية وبعض دول شرق أوروبا. وفي أفريقيا أصبحت الساحة السياسية لمجموع دولها خاضعة للرقابة الدولية، كما ان انهيار اقتصادياتها أدت إلى تعاظم دور مؤسسات "بريتون وودز" في توجيه السياسة الاقتصادية للدول الأفريقية، خاصة فيما يخص برنامج التصحيح المالي والهيكلية التي لجأت إليها كافة البلدان الأفريقية في محاولة للخروج من أزمتها الاقتصادية، حيث نظم صندوق النقد والبنك الدوليان أكثر من مائة برنامج تصحيح لمعالجة مشكلات عجز الموازنة، وميزان المدفوعات واختلال سعر الصرف والتضخم⁽¹⁾.

ومنذ عام 1990 جاء إعلان البنك الدولي عن تقريره الذي خصص لموضوع "الفقر"، إشارة واضحة في هذا الخصوص، أكدت التصريحات المحددة التي أدلى بها رئيسه في منظمة الوحدة الأفريقية عام 1991، فبرنامج الإصلاح الهيكلي يقترن بضغوط حادة في سبيل إجراء إصلاحات مؤسسية، مما يجعل من إضفاء الطابع الديمقراطي على الأنظمة السياسية شرطاً لتقديم المعونة⁽²⁾. ولم تجد الدول الأفريقية سبيلاً لتجاوز تلك الشروط في إطار أزمتها الخائفة.

فمع تناقص الصادرات الأفريقية عن (4.4%) من إجمالي الصادرات العالمية عام 1970 إلى (2%) عام 1995. ووصول التضخم فيها إلى (25.8%) وارتفاع الدين الخارجي للقارة في العام نفسه ليصل إلى (313) مليار دولار بما يساوي (200%) من دخل الصادرات الأفريقية و (80%) من الناتج القومي الإجمالي لدول القارة⁽³⁾، خضعت ولاعتبارات مصلحة بحتة، لضغوط الدول المانحة، وبالتالي لاتجاهات العولمة الكونية هذه من خلال ربط الحصول على مساعدات بإقامة مؤسسات ديمقراطية حتى ولو كانت هذه الأخيرة مجرد هياكل شكلية⁽⁴⁾. ولقد أدى

(1) أنظر: عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص 235.

(2) أنظر زكي العادي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 279-280.

(3) أنظر: عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص 235.

(4) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، مصدر سبق ذكره، ص 71.

ذلك إلى انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية. وشهدت العديد من بلدانها بعض التحسن في الأوضاع الاقتصادية.

وتوضح دراسة (قارة في مرحلة انتقال)، الصادرة عن البنك الدولي، ان إجمالي الناتج المحلي للقارة قدر بنسبة (1.2%) خلال عام 1994 وارتفع معدل النمو من (0.7%) عام 1991 إلى (2.4%) عام 1994 ثم (3.2%) عام 1995 وفي عام 1997 بلغ (5.3%)، كما ظهرت بوادر تحسن الأحوال الاقتصادية والمالية لبلدان مثل أثيوبيا وساحل العاج وغانا وأوغندا وكينيا والسنغال، وقد أرجعت الدراسة هذا التحسن إلى التزام حكومات تلك الدول الأفريقية، جنوب الصحراء، بخطط الإصلاح الاقتصادي⁽¹⁾. ومؤسسات الحكم الديمقراطي.

ويمكن القول، ان المطالب السياسية للمؤسسات المانحة، من الجدية بما يكفي لإجبار أنظمة الأحزاب الواحدة، والأنظمة الاستبدادية على الاستجابة وإعادة النظر في سياساتها السابقة. وقد أثبتت التجربة، ان التغاضي أو التباطؤ في الالتزام بالشروط المحددة لهذه الدول قد يوقعها في كارثة، على نحو ما حصل في زامبيا. فلقد تسبب "كينيث كاوند"، باستسلامه لطقوس العناد في مواجهة صندوق النقد الدولي حتى انتهى به الامر بتطبيق تعليماته، في زيادة تدهور الموقف المالي والاقتصادي لزامبيا⁽²⁾. كما اثر ذلك على وضعها السياسي.

ان هذا الوصف للواقع، لايلغي حقيقة ان التحول المشروط قد يكون فوضويا. فبقدر ماتكون النتيجة الرئيسة للاستبداد هي الحيلولة دون إقامة تنظيم أو إحياء قوى المعارضة، فإن النتيجة الطبيعية هي تفجر العنف، وهي الصورة التي تؤكدتها الحروب الأهلية في الصومال وأثيوبيا والسودان وليبيريا، وتثبتها المساومات المنظمة لقوى النظام في مالي وتوغو وزائير كما تؤيدها الدائرة المظلمة في أنحاء القارة للاجئين والمبشرين (السودان، إقليم البحيرات الكبرى)⁽³⁾.

(1) عمرو الشرييني، مصدر سبق ذكره، ص 236.

(2) زكري العايدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 281.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 284.

وعلى الرغم من ذلك، أعطت المشروطية السياسية دفعة قوية لقوى المعارضة في العديد من دول عالم الجنوب وساهمت في تهيئة الظروف لقيام ثورة سياسية في عموم هذه الدول. تمثل في أعمال العنف التي تفجرت بها. ومع ان العنف أمر بغيض، إلا انه بغير العنف، قد تكرر بعض المواقف السياسية او الاجتماعية وحتى الإنسانية. وإذا كان (هذا العنف داخلياً، فقد سبق لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ان ناقش عام 1991 وباهتمام بالغ مسألة الاعتراف "بواجب" التدخل في ظروف خاصة⁽¹⁾). ويبدو ان ذلك كان ضرورياً في بعض الحالات. فمن دون العنف "الخارجي" لكان عيدي أمين قد استمر في مقعد السلطة في أوغندة، ولولا العنف "الداخلي" لكان "ميلتون اوبوتي" لايزال يتولى السلطة في أوغندة كذلك وبغير التحذيرات السياسية والمساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها الدول الكبرى إلى هذه الدكتاتوريات، لربما كان مصير الشعب الأوغندي أكثر سلماً وأوسع رخاء⁽²⁾.

لقد نجحت الدول المانحة والمؤسسات الدولية، في إنجاز جزء كبير من المهمة الموكلة اليها في الضغط على دول عالم الجنوب من خلال المساعدات والمنح الاقتصادية^(*). وكانت الاستجابة واضحة من قبل العديد من دول عالم الجنوب التي بدأت تشهد موجة من التغيير بالاتجاهات الجديدة التي تتسجم مع عالمية المفاهيم المطروحة. ولم تتج المنطقة العربية، بوصفها جزءاً من دول الجنوب من ذلك. فهذه المنطقة أصبحت أكثر ارتهاناً للسوق الرأسمالية وأكثر تبعية للدول الغربية وخضوعاً للتأثير الأجنبي، وكان مرد خلفية الاستجابة لهذه المؤسسات، هو ضعف دول عالم الجنوب في التعبير عن حقها في إنجاز استقلاليتها القومية، وعدم قدرتها على النهوض بمجتمعاتها مما جعلها عرضة للمساومات التي اصابها قيمها في الصميم.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 280.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 185.

(*) لقد سبق لرئيس البنك الدولي (باربر كوناييل) بأن اعترف بأن اليوس الذي يسود كوكبنا فضيحة أخلاقية، وهو عار لا من الزاوية الإنسانية فقط بل من الزاوية الاقتصادية أيضاً لأنه يحط من الرفاهية ويهدد البيئة العالمية وينخر الديمقراطية. أنظر: محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية (7)، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطا، الطبعة الأولى، 1992، ص 20.

ودون شك، فقد أعطت الضغوط والعوامل الاقتصادية، سواء من خلال المؤسسات المانحة (البنك والصندوق)، أو من خلال الدول، ثمارها، والتي اتضحت في تصاعد المسار الديمقراطي للعديد من دول عالم الجنوب بعد أن أمست شرطاً لازماً للتغير. ففي أبريل عام 1990 صرح "هرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بأنه فضلاً عن سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحي شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية. كما نصح "كوهين" الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية. وفي حزيران من العام نفسه أكد وزير الخارجية البريطاني "دوجلاس هيرد" نفس المعنى السابق حينما قال: "إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية، وتحترم حقوق الإنسان ومبادئ السوق". وفي عام 1990 أيضاً وأثناء المؤتمر الفرنسي الأفريقي أشار الرئيس "فرانسوا ميتران" إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية⁽¹⁾.

ومجمل هذه التصريحات يعبر بوضوح عن المشروعية السياسية لتلك المنح والمعونات والقروض لعموم دول عالم الجنوب حيث تحتل هذه القضية مكانة مهمة بوصفها وسيلة ذات بأس في عملية الانتقال الديمقراطي. فمنع المساعدات يعمل على إضعاف النخب المتسلطة وقد يساعد على إسقاطها. وعلى سبيل المثال فإن العقوبات التي فرضت على الرئيس "كيركو" في "بنين" أسهمت في إضعافه وساعدت على تقوية موقف الديمقراطية المعارضة⁽²⁾. كما أضحي منطقياً بعد التحولات التي شهدتها النظام الدولي، أن تسعى هذه الدول الأفريقية لإقامة علاقات مع الدول الغربية بهدف جذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية⁽³⁾. بقدر ما أدركوا، أن المشكلات الاقتصادية تهدد استقرارهم وأمنهم الاجتماعي بشكل يندر بخطر بالغ مالم تتخذ إجراءات سريعة للإصلاح. ويتضح هذا القلق الأفريقي من

(1) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(2) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(3) د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص 186.

المحاولات والتوصيات المتعددة لحل هذه المشكلات^(*). غير ان بوادر الحل لم تكن سهلة، فالارتباط الخارجي قد تداخل في عملية التبعية الاقتصادية إلى المدى الذي يصعب معه الحديث عن فك الارتباط مع الخارج في يوم وليلة. فهناك الكثير من المتطلبات، يأتي في مقدمتها تحقيق "الإصلاح الديمقراطي" في الدول الأفريقية ودول عالم الجنوب على أساس ما يحققه هذا الإصلاح من ربط للسياسة بالاقتصاد فالاتجاهات الجديدة للولايات المتحدة أبرزت (ان المعونات تقتصر على الحكومات التي تطبق الديمقراطية في دول القارة والتي تجري الانتخابات وتعزز الوسائل الديمقراطية في الحكم)⁽¹⁾. وبنفس الاتجاه الأمريكي، أكدت البارونة "ليندا تشوكر" (وزيرة التنمية البريطانية) عام 1993، ان الدول الغربية بدأت في مراجعة سياساتها لمنح معونات التنمية لأفريقيا وان استمرار المعونات لابد ان يرتبط بمبادئ الحكومة الجديدة ومدى التزام الدول بالنظم الديمقراطية في حكمها، وبما يضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية من دون التحسب لتعرضها لمخاطر ينتج عنها ضياعها أو إهدارها⁽²⁾.

وأصبح من معطيات هذه السياسية الجديدة للدول والمؤسسات المانحة تجاه دول عالم الجنوب، زيادة الاستجابة والتحول من نظم مغلقة إلى نظم تأخذ بالإجراءات الديمقراطية. فأمام ضغوط الدول الغربية، خاصة فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة على نظام الحكم في زائير، اضطر الرئيس "موبوتو"، الاستجابة

(*) لقد كرست منظمة الوحدة الأفريقية لأول مرة عام 1980، أحد اجتماعاتها لمناقشة الأمور الاقتصادية. كما أكد البرنامج الأفريقي للإصلاح الاقتصادية 1986-1990 والذي قدم للاجتماع الخاص للأمم المتحدة بشأن أفريقيا، على أهمية تبني القتراب متكامل للتنمية في القارة. وأشار إعلان "ابوجا" عام 1989 إلى أهمية ان يبدأ التغيير الهيكلي لقطاع الزراعة وإنتاج الغذاء. كما ناقش إعلان الخرطوم في عام 1989 المشكلات الاقتصادية المترتبة على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وفي شباط عام 1990، أكد الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول والذي تبناه مؤتمر "أروشا" على ان غياب الحقوق الديمقراطية الكاملة للمواطن الأفريقي مثل أحد الأسباب الرئيسة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا. أنظر: د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(1) السفير احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 65-67.

(2) جمال محمد توفيق، مؤتمر أفريقيا 1993: تطورات النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والتجارية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، السنة يوليو 1993، ص 248.

للتغيير وإجراء الانتخابات وإقامة نظام التعدد الحزبي⁽¹⁾. واحتلت قضية المساعدات، وضعاً خاصاً في كينيا. فهذه الأخيرة واجهت ضغطاً دولياً كبيراً للتحول صوب الديمقراطية وخصوصاً من الولايات المتحدة التي صرح سفيرها في كينيا عام 1990، ان الكونغرس الأمريكي سوف يزيد من مساعداته للدول التي تهتم بالمؤسسات الديمقراطية وتدافع عن حقوق الإنسان وتطبق السياسة المتعددة الأحزاب، وكان يعني بهذا انه سوف يتم التوقف عن تقديم معونة لكينيا طالما لم تلتزم بهذه المبادئ. ثم جاءت مواقف الدول الأخرى لتشكل ضغطاً آخر على الرئيس "موي" لإجباره على التحول. فقد أوقفت الدانمارك مساعداتها الاقتصادية لكينيا عام 1992. وقررت بريطانيا عدم تقديم مساعدات مالية لكينيا، بينما قرر البنك الدولي في شكل مماثل عدم تمويل مشروع طاقة قيمته (100) مليون دولار أمريكي. وقد شكل كل ذلك ضغطاً على حكومة كينيا واضطر الرئيس "موي" إلى الاستجابة في التحول لنظام التعدد الحزبي⁽²⁾. ومع مطلع عام 1993، أعلنت نتائج أول انتخابات برلمانية ورئاسية كينية في ظل النظام الجديد ذي التعدد الحزبي، ولاشك ان الغرب - المتحكم في المساعدات - دفع كينيا للخوض في هذه الانتخابات⁽³⁾.

وبدأ العد التنازلي باتجاه الديمقراطية والتعددية في جنوب أفريقيا، واصبح تاريخ أول زوال لنظام الأقلية البيضاء مقراً ومحدداً بل ومتفق عليه. ففي ضوء العقوبات الاقتصادية المتعددة التي فرضها المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن على جنوب أفريقيا العنصرية، بدأت عملية التحول الجديد. فقد شهدت السنوات من 1990-1994 تطورات جوهرية غيرت مجرى الأمور في جنوب أفريقيا حيث أسفرت جهود المجتمع الدولي مع نهاية عام 1989، عن عزلة شبه تامة للنظام العنصري. وكان يوم 10 مايس عام 1994 يوماً تاريخياً في جنوب أفريقيا عندما

(1) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص 175-177.

(2) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 89-91.

(3) طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 149-151.

احتفل الشعب بتتصيب الرئيس (نيلسون دوليها هلا مانديلا) كأول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية لجنوب أفريقيا⁽¹⁾.

وتبرز حالة المغرب، نموذجا آخر للربط بين الضغوط التي تتعرض لها دول عالم الجنوب وماهية التحول. فالإصلاحات الدستورية المغربية ارتبطت برغبة الرباط في السعي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر من القرن (21). وقد عقدت المملكة المغربية مؤخراً اتفاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي من الناحية العملية بحلول عام (2010)، وهكذا فإن التطورات باتجاه إقامة ديمقراطية تعددية ستساعد المغرب في تحقيق هدفها الاستراتيجية في إقامة علاقات راسخة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتطلب إصلاحات كبيرة⁽²⁾.

ومن خلال ماتقدم، يمكن لنا تلمس أهمية الضغوط والعوامل الاقتصادية بوصفها عوالم دفع بالاتجاه الديمقراطي لمعظم دول عالم الجنوب والتي تعاني بمجموعها من أزمات اقتصادية كبيرة. خاصة في ظل التفسير الذي بدأ يسود المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وطغيان المفاهيم الغربية، سواء في وجهها السياسي المتضمن تبني الديمقراطية والتعددية، أو في جانبها الآخر الذي تعكسه سياسات العولمة واقتصاد السوق الذي يعد الركيزة الأساسية في اتجاهات الدول اليوم.

ولاريب في ان المشروعية، قد عززت ظاهرة التحول الديمقراطي في عموم بلدان الجنوب للمرة الأولى في تاريخ الدول، أصبح ينظر إلى الديمقراطية بوصفها أساس شرعية الحكم، مثلما ينظر إليها بوصفها إطاراً مناسباً لإنجاز وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان الاستجابة لها، من قبل دول الجنوب، كانت واسعة، بل وفي أحيان كثيرة، سريعة، تجسدت في التأكيد المستمر عليها.

(1) د. بطرس بطرس غالي، الامم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 35-23.

(2) احمد تهاى عبدالحى، التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، السنة يناير 1997، ص 187.

ومنذ اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد في اكرام عام 1991، تم التأكيد على ضرورة تشجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية وإقامة إطار المشاركة الديمقراطية، ونظم حكم منفتحة⁽¹⁾. وحيث ان الديمقراطية هي حالة صميمية ولا غبار عليها، غير ان ما يخشى منه هو زيادة التوظيف لهذه المفاهيم لخدمة أغراض ومصالح خاصة. وقد يتم تغليب أحدها على الآخر، والأرجح هو تغليب الجانب الاقتصادي والمصلحة الاقتصادية على الديمقراطية وخصوصا من قبل الدول المتحكمة.

وبدل الواقع العملي على ذلك. ففي عام 1995 صرح أحد مرافقي "وارن كريستوفر"، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أثناء وجودهم في "هانوي": لقد كنا في زمان خلا مهتمين بتأمين سلامة الديمقراطية في آسيا، ونحن اليوم نريد الأمان لصادرات أمريكا لآسيا⁽²⁾. ويعكس ذلك حقيقة التوجهات للوضع الدولي الجديد.

ولاشك في ان دول عالم الجنوب وهي تترك هذه الحقيقة فإن عليها ان توازن بين ضرورات التحول، ومطالب التغيير وان يتم ذلك بحذر، وإلا فإنها ستتجه نحو فوضى غامرة، تصبح في إطارها الديمقراطية نسبيا منسياً.

(1) السفير احمد طه، الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 179-180.

(2) متابعات فكرية، الاهتمام الأمريكي بآسيا يصبح تجاريا خالصا، مجلة المنتدى، العدد (119)، المجلد العاشر، أيلول 1995، ص 13.

الفصل الخامس

مسارات ومستويات التحول نحو التعددية في دول الجنوب

المبحث الأول: مسارات التعددية الجديدة

المبحث الثاني: مستويات التعددية

المبحث الثالث: عالم الجنوب بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية

1- التعددية السياسية والتعددية الحزبية

2- اتجاهات عالم الجنوب في التحول نحو التعددية

مُتَلَمِّتَة

كان من محصلة الضغوط الداخلية والخارجية، ان بدأت دول عالم الجنوب، الإسراع في الخطى للانتقال صوب الديمقراطية والأخذ بالتعددية السياسية والحزبية وعلى نحو يقترب كثيرا من النمط الغربي في التطبيق، بعد ان أصبحت التعددية ومآقتضيه من متطلبات وآليات سمة ميزت مطلع العقد الحالي. وبدأت وكأنها سيل جارف لا يستطيع أحد الوقوف أمامه. وبالفعل فقد طرقت التعددية أبواب حكومات ودول لم يكن يتصور انها تتخلى عن نمط سياساتها بهذه السرعة او الكيفية، فأصوات الديمقراطية التي تعالت من هنا وهناك كان من شأنها ان تقوض تجارب نظم استمرت لأكثر من ثلاثة عقود.

وإذا كنا قد تناولنا في الفصول السابقة أسباب وعوامل التحول. فإن متابعة نتائجه على الصعيد الميداني، قد تكشف لنا مدى حقيقة وجدية هذا التحول الذي أصبح ظاهرة العقد الأخير من القرن العشرين الماضي.

المبحث الأول

مسارات التعددية الجديدة

في البدء، لابد من الإقرار بأن التغيير بالاتجاه الديمقراطي، بات يمتلك أرضية سياسية واجتماعية دفعت الجميع، حكاماً ومحكومين في معظم دول عالم الجنوب، نحو الحديث باتجاه التغيير. وإذا جاز لنا التخصيص فسوف تتم الإشارة إلى التغيير السياسي على سبيل التحديد. فالموجة الديمقراطية أنتجت حالة نفسية جماعية هيأت للدفع باتجاه التحول الديمقراطي، بل انها أعطت نوعاً من المشروعية لهذا التحول.

ولم تعد حالة الجمود السياسي ممكنة، وقد أتاح ذلك تخفيف حدة الرفض المبدئي السابق للديمقراطية والتعددية. فتحت وطأة النزوع الشامل للاتجاه الديمقراطي الذي تميزت به دول عالم الجنوب، لم يكن أمام أغلب هذه النظم سوى الاستجابة، ولنقل بتعبير آخر التكيف مع الحالة. غير ان ذلك لم يتخذ مساراً واحداً او نمطاً واحداً لجميع البلدان التي بدأت رحلة التغيير والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية. وهنا نقف لنتساءل عن ماهية حظوظ التحول الديمقراطي؟ وماهي أشكاله في هذا البلد أو ذاك؟

نعم لقد غزت الديمقراطية التعددية عموم بلدان عالم الجنوب، بحيث يمكن القول، أننا شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية، مايقرب من ان يكون إعادة اكتشاف لمسألة الديمقراطية في أرجاء واسعة من عالم الجنوب. بل ان النقاش الذي دار في عموم عالم الجنوب حول موضوع الديمقراطية والتعددية، مثل مؤشراً إيجابياً نحو التأمل حول هذه المسألة التي اصبح العمل على تحقيقها، أحد المعطيات الرئيسة للحياة السياسية لهذه الدول.

ومع ذلك فإن مما لا يمكن إنكاره أيضاً، انه لا يوجد أي اتفاق واضح حول المقصود من هذه الديمقراطية والتعددية، أو حول ماهو المطلوب من تحقيقها ؟ فلا يتوافق هذا التقدم الذي تشهده الفكرة على مستوى الانتشار، بتقدم مماثل في تحديد مايمكن ان نسميه البرنامج الديمقراطي، بالحد الأدنى القريب او البعيد، وفي ترجمة البرنامج الديمقراطي، بالحد الأدنى القريب او البعيد، وفي ترجمة البرنامج على صعيد السياسات⁽¹⁾، الواقعية او الفعلية. فالتحول من النظرية إلى العمل غالباً ما يكون مقلقا للبعض. وهذا يعني بكلام آخر، تباين مسار التحول الديمقراطي بين هذا البلد او ذاك .

ولنحاول هنا، تناول الموضوع بشيء من التركيز، انطلاقاً من واقع التجارب التعددية في عموم عالم الجنوب والوطن العربي. ونعترف مسبقاً ان إمكانية التحول الديمقراطي على المستوى السياسي موجودة وفي كل المجتمعات حتى ولو كانت شروط الاحتفاظ بهذه الديمقراطية وتوطئتها بشكلها النهائي ليست قائمة بعد. ويتوقف الأمر في هذا التحول على نضج القوى السياسية الديمقراطية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الوعي معاً. بل ان هذا التحول السياسي الممكن هو الوسيلة الوحيدة لتسريع التطورات على مستوى البنى الأساسية ومركز التدخل في مسارها الطبيعي والتاريخي⁽²⁾. ويقتضي ذلك فهم حقيقة التحول السياسي في بيئته الجديدة. كما ينبغي التوضيح ان الديمقراطية لا يمكن لها ان تكون صيغة جاهزة، فهي مسارات تتعدد وتختلف هنا أو هناك طبقاً لهذه المسارات التي يمكن إدراكها من خلال تسليط الضوء على واقعها الخاص في حالاتها الخاصة. فليس لمجتمع معين، او لنظام سياسي لدولة معينة، ان يعيد انتاج تجربة أخرى او ينسخها^(*).

(1) برهان غليون، الديمقراطية العربية - جذور الأزمة وآفاق النمو في كتاب حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 129.

(2) برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(*) يرى بعضهم ان عدوى الديمقراطية قد لاتجدي نفعاً، فالتحول الديمقراطي الذي يجري في بلد معين، قد تنقصه الظروف الداخلية المواتية. وعليه فإن التحول إلى الديمقراطية في بلد (أ) و (ب) ليس سبباً للتحول الديمقراطي في البلد (ج) مالم تكن الظروف التي ساعدت عليه في (أ) و (ب) موجودة بدورها في البلد (ج). وقد تخلق الثورة الديمقراطية العالمية بيئة خارجية تقتضي التحول الديمقراطي إلا انها لاتستطيع ان توفر الشروط والظروف الضرورية لعملية التحول الديمقراطية داخل بلد بعينه. أنظر: عبدالله صالح، الموجة الثالثة للديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (112)، السنة أبريل 1993، ص 216.

ويصح بوجه عام، القول، بأن الدولة قد تقلصت إلى نواتها القمعية، وانها في مواجهة ساخنة مع المجتمع، وتكاد تكون سجيئة منطقتها الخاص. وهذا المنطق في جوهره يختلف من دولة إلى أخرى، وان كانت السمات العامة يمكن ان تتباين في الاتجاه او الدرجة⁽¹⁾.

فهناك من يتحدث اليوم في الديمقراطية، من يعتقد ان الموضوع يتعلق بمادة للاستهلاك الشعراي، ليس له معنى ولا مضمون حقيقي، وهناك من يعتقد ان الديمقراطية يمكن ان تكون شعارا مفيدا للتخفيف عن احتكار السلطة الراهنة، لكنها لا يمكن ان تحظى بالتطبيق الحقيقي، نظرا لغياب الإرادة والوعي الديمقراطي، وهناك من يعتقد ان الديمقراطية يمكن ان تؤلف في الوقت الراهن وسيلة للتغطية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الرسمي في هذا المجال او ذاك، ومن ثم ان تكون متنفسا للناس في جو الضائقة الراهنة، وليس هناك إلا فئة قليلة من السكان وأصحاب الرأي من يعتقد بالفعل بالديمقراطية وبإمكانية تحقيقها⁽²⁾.

وهذا يعني ان التحول بالاتجاه الديمقراطي، وكما هو مطروح اليوم على النظم الحاكمة، ليس بالحالة المستحيلة التطبيق على ارض الواقع وخصوصا في الجانب الموضوعي منه.

فالمشكلة الأساسية اليوم ليست في غياب التحول نحو التعددية بشكل عام، وانما في اتسام برنامج التحول الديمقراطي نفسه بالاضطراب والتشتت لدى بعضهم وبالتردد لدى بعضهم الآخر، وعلى خلاف الحقبة الليبرالية الأولى لأغلب دول عالم الجنوب والتي تميزت في زيادة الطلب على الديمقراطية بمعناها الليبرالي الدقيق، بعكس ذلك فإن الطلب الديمقراطي يتطور في سياق امحاء نسبي للفكرة الليبرالية نفسها مع تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتعدد المسائل السياسية والوطنية⁽³⁾. والعديد من دول عالم الجنوب يجد ان عليه ان يبدع نموذجه في التحول الديمقراطي والذي ينسجم ومعطيات واقعه، واقصد بها، حالة الوعي التي يتطلبها مبدأ التحول والتغيير

(1) د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 222.

(2) برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 129.

(3) برهان غليون، الديمقراطية العربية، جور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 129.

الذي يقتضيه المبدأ الديمقراطي. فالذي يميز دول العالم الغربي هو ان الانتخابات السياسية في الغرب قد توصلت إلى إجماع بالتقيد بقواعد اللعبة السياسية التي استقرت في مجتمعاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبغض النظر عن مدى ديمقراطية النظام السياسي في الغرب، فإنه قد توصل إلى صيغة متقدمة للحفاظ على الحقوق المدنية وحماية الحريات الأساسية أكثر من دول عالم الجنوب⁽¹⁾.

أننا إذا ما حاولنا تجاوز زمن الحماسة الثورية التي رافقت المد الديمقراطي الأخير في دول عالم الجنوب والتي بدأت السير في خطى الديمقراطية، سنجد ان اغلب هذه الدول لم تكن تمتلك وضوحاً في الرؤيا حول الوسائل، بل وحتى غايات التحول نفسه. وأكثر من ذلك، فقد وقف بعضهم متسائلاً عن معنى التحول الديمقراطي، وتذرع آخرون بحجج كثيرة لوضع العقبات أمام التحول، وقد شكلت الخصوصية نسبة عالية فيها.

وفي ضوء ذلك نعود لنتساءل عن المقصود بالتحول؟ وما هو المطلوب فيه؟ ومن هو المسؤول عن التحول؟ ومن هو الإنسان الديمقراطي المطلوب لعملية التحول؟

وقد يتساءل بعضهم عن جدوى هذه الأسئلة، وقد يكون تساؤله صحيحاً. غير ان مانجده هنا من ضرورة، تتجسد في ان التعددية والديمقراطية لا تزال تحتاج إلى تأسيس في الوعي ولا تزال في حاجة إلى جعلها تتحول داخل الوعي من قضية تحيط بها الشكوك إلى قناعة لا تتزعزع، كقناعة العقل بالضروريات البديهية⁽²⁾. فمعظم الذين رفعوا شعار التحول، لا يمتلكون نفس المستوى من الوعي ولاحتسى التضحيات التي يتطلبها التحول الديمقراطي. وذلك يعني بصراحة القول ان حدود هذه الشعارات يمكن ان تمثل حالة آنية وظرفية، ومعروف ان زوال مسببات الظرف يؤدي إلى زوال الحالة. ثم ان رفع شعارا معين لايعني بالضرورة انه مؤمن به كل الايمان، او انه يطبقه، بشكله السليم او يعبر عنه افضل تعبير.

(1) خلدون حسن النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(2) محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 11.

بكلمة أخرى، نقول، ان التعبير عن المسار الديمقراطي لا يأتي عن طريق رفع شعاراتها فقط من قبل شخص او فئة قليلة. فهذا الشخص تختلف أدواره او مركزه الذي يمثله، فقد يكون أستاذ في الجامعة او يكون عضوا في نقابة او جمعية، او حزب، ولكن هل يمكن ان نعدده شخصا ديمقراطيا؟ وقد يعد إنسان ما نفسه ديمقراطيا لأنه يؤمن بقيم التعددية والتسامح الفكري وتبادل الآراء، وقد يعد آخر نفسه ديمقراطيا لمجرد انضمامه إلى عضوية نقابة ما او حزب سياسي، او ربما يعد شخص ثالث نفسه ديمقراطيا لمجرد انه ألف كتابا عن الديمقراطية⁽¹⁾.

وما نود تأكيده هنا، هو ضرورة وجود الإنسان الذي يستطيع التكيف للعمل الديمقراطي وما يمكن ان يتطلبه ذلك على المستوى العيني في إطار التعامل مع الآخرين، وهي قضية ترتبط أساساً بنوعية المجتمع ومساحة الحرية المتاحة، مثلما ترتبط بنوعية النخب الموجودة، او ربما حتى المعارضة.

وعليه نجد ان الخطر يكمن في رفع شعار التحول الديمقراطي مجردا عن واقعه وكأنه جزء من حالة فوقية تستجيب لضرورات زمنية مؤقتة. وعكس ذلك نجد ان الديمقراطية، عقيدة اجتماعية، قبل ان تكون هيكلة فوقية تعرضت في مسارها الطويل إلى تطور كفي. ويرشدنا ذلك التطور إلى ان هنالك خيارين في المسار الديمقراطي: خيار مأمون وآخر محفوف بمخاطر الانتكاس والعودة إلى نقطة البداية، أي إلى الدكتاتورية ويخشى ان يكون النظام العالمي الجديد يدفع ببلدان عالم الجنوب نحو هذا الخيار الأخير.

على ان التخوف من هذا الاحتمال يجب ان لا يدفع إلى قبول التعايش والاستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية، وانما يستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية في العالم المعاصر⁽²⁾. وبهذا المعنى الأخير جاءت محاولات معظم بلدان عالم الجنوب لتلمس خطى السير على طريق التعددية والديمقراطية ومحاولة التمتع بهامش من الحرية التي غابت او غيبت عنه لمدة طويلة.

(1) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 380-381.

(2) د. جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص 86-87.

المبحث الثاني

مستويات التعددية

ان الديمقراطية مسيرة تحول طويلة. وليست هناك ديمقراطية نموذجية، كما ان ليست هناك قطيعة مطلقة بين النظم غير الديمقراطية والديمقراطية، وعليه فهناك خطوات ومراحل يمكن ملاحظتها في مسارات التحول الديمقراطي. وبالنسبة للتعددية السياسية، فإنها قد تكون مطلقة او محدودة، قوية او ضعيفة، ولكن الأصل ان تكون هناك قاعدة مبدئية في تنظيم القوى الاجتماعية. فالاقتراع العام من دون تعددية سياسية أي عدم السماح بوجود قوى سياسية منظمة وشرعية، لا معنى له، والتعددية من دون توافر الحريات الفكرية والسياسية التي تسمح ببلورة السياسات والبرامج، تصبح زينة شكلية، ووجود الحريات مع منع التداول الطبيعي والسلمي للسلطة، او إلغاء التنظيمات الحزبية يعني خلق التوترات العنيفة التي لايمكن ان تقود إلا إلى النزاعات الأهلية. ووجود الحرية والتعددية والانتخابات من دون تطبيق القانون وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع يقود إلى الفوضى وإلى سيطرة العصبية السياسية⁽¹⁾. وذلك يعني ان مصير التحول الديمقراطي مرتبط بنتائج المسار الديمقراطي نفسه، مثلما يرتبط بنتائجه.

وفي عالم الجنوب، لانستطيع عد الضجيج الإعلامي، عن الديمقراطية والتحول نحو التعددية، تعبير عن تحول جدي، فقد يعكس ذلك أحياناً، رغبة في استخدامه كقناع، او كبديل لسياسة سابقة استنفذت غايتها او مفعولها أحياناً أخرى. وفي هذا الحال، ليس من المستحيل ان تتحول الديمقراطية إلى وسيلة لتعميق الفوارق بين الطبقات وزيادة حجم الفئات المهمشة في المجتمع. وهذا نوع من الديمقراطية، موجود اليوم في العديد من أقطار أمريكا اللاتينية. ولايغير من ذلك انه في شروط عالم الجنوب يمكن لمثل هذا التهميش ان يتحول إلى قنبلة موقوتة تقضي على

(1) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص 40.

الديمقراطية⁽¹⁾. وهي حالة اصعب في عملية التحول الديمقراطي من تلك التي تجري في إطار السلطة الفردية او الحزب الواحد.

وإذا ما حاولنا رسم خريطة تقريبية للواقع السياسي في عموم بلدان الجنوب، فس نجد ان هنالك تفاوتاً في مستويات التحول باتجاه التعددية والديمقراطية، بحيث يمكن القول ان هنالك نوعاً من التآرجح بين التحول الفعلي والنزوع التسلسلي، آخذين بنظر الاعتبار بعد المسافة بين هاتين النقطتين. ويتتبع مجرى التطورات، نلاحظ تباين المسار على طريق التعددية. ففي الوطن العربي كانت دولاً قد تبنت التعددية في صورتها الكاملة كما هو الحال مع الجزائر، ومنها من حاول التطبيق مع بعض التضيق على الحريات العامة كما في تونس، والأردن ومصر والمغرب واليمن، ومنها ما لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مسبقة حتى لا تتحول إلى وسيلة لنقل السلطة إلى فرقاء آخرين مثل السودان وبعض دول الخليج، ومنها، لا يزال يعد الحديث في التعددية نوعاً من المساس بشرعية السلطة القائمة او من التحدي المباشر والعنيف لها، مثل سوريا والعربية السعودية⁽²⁾.

ويدل ذلك على ان مسيرة التعددية ليست غائبة بصورتها الكلية، وانما يمكن الحديث عن وجود تهديد لمسار التحول باتجاه إنجاز التعددية والديمقراطية وتحت راية الخوف من المستقبل المجهول.

ومن دون شك فإن مسيرة التحول نحو التعددية تبقى متذبذبة، فهي بطيئة هنا وسريعة هناك، والمهم انها فتحت الباب واسعاً أمام قوى المجتمع لأن تدلو بدلوها، وان يكون لها حضورها الفعلي بعد ان (تنبهت الانظمة إلى ضرورة تنويع قاعدة شرعيتها، وأباحت الانتخابات فيها قدراً يسيراً من التعددية السياسية)⁽³⁾، وهو القدر الذي عبرت فيه عن أزمة الشرعية التي باتت تعيشها هذه النظم.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 41.

(2) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(3) د. سعد الدين ابراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (62)، السبعة 4/ 1984، ص 116.

وعموماً يمكن القول مع أستاذنا الدكتور رياض عزيز هادي، ان الاستجابة للتعددية، لم تكن سهلة في أغلب دول عالم الجنوب، وخاصة على صعيد الحكومات التي اعتادت على نمط من الحكم الشمولي الفردي والعسكري او القائم على الحزب الواحد، وظل العديد من القادة السياسيين يتذرعون بأسباب وحجج مختلفة لتأجيل الولوج في مرحلة التعددية او لوضع القيود عليها⁽¹⁾. فقد كان هدف قرار التحول إلى التعددية في العديد من البلدان، محاولة لاحتواء الضغوط الشعبية والسياسية، وحصرها في الحدود التي تريدها النخب الحاكمة كوسيلة لامتناع التشنجات، كي لا تقلت من ايدي هذه النخب وبما يهدد وجودها ذاته. ونلاحظ هنا ان أدوات وأشكال إدارة التعددية تراوحت بين الصياغات التشريعية والقانونية المقيدة⁽²⁾. ويعني ذلك ان هذه البلدان اتجهت للإقرار الجزئي بالتعدد السياسي، ولكن مع فرض قيود محددة تختلف حدثها من تجربة لأخرى كما سنرى على صعيد الممارسة التعددية فيما يمكن تسميته بالتعددية المقيدة.

فمع مطلع التسعينات، شهدت القارة الأفريقية تحولا سريعا لأغلب دولها باتجاه التعددية، وبرغم ذلك لوحظ ان هذا الاتجاه تراوح بين الجدية والغموض. وعلى سبيل المثال عندما أعلنت الكونغو (زائير) عن تحولها نحو التعددية فقد لوحظ انها جاءت بقرار من رئيسها موبوتو الذي بقي مستائرا بالسلطة على الرغم من موافقته على نظام التعدد الحزبي في تشرين الأول عام 1991⁽³⁾. وفي كينيا لم يتردد الرئيس موي الذي استأثر بالسلطة أيضا، عن إعلان مخاوفه في ان تؤدي التعددية إلى حالة الفوضى والحرب الأهلية في إطار القضايا العرقية. كما ان تحديد موعد الانتخابات التي وعد بها في إطار التحول نحو التعددية، كان من صلاحيات الرئيس فقط⁽⁴⁾. وفي بداية عام 1992 رفضت الحكومة العديد من الطلبات الخاصة لعقد اجتماعات سياسية خاصة بالمعارضة من اجل الاستعداد لخوض الانتخابات، كما

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 80-81.

(2) احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(3) د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 80.

(4) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 192.

منعت في البداية أحزاب سياسية من التسجيل^(*) للانتخابات. وفي تعديل دستوري لتقييد الترشيح للرئاسة تم اشتراط ان التأهل لترشيح الرئاسة يتطلب الحصول على 25% من الأصوات في (5) مقاطعات على الأقل ولم تسمح التعديلات الدستورية التي صدرت لاحقا في تكوين حكومات ائتلافية⁽¹⁾.

وضمن إطار تقييد التحول أيضا يمكن الإشارة إلى تلك المحاولات التي قام بها الرئيس السابق لجنوب افريقيا (ديكليرك). فتحت ضغوطات التحول نحو التعددية التي واجهها في الداخل والخارج، عمل جاهداً على توجيه عملية التحول الديمقراطي بما يضمن بقاء نفوذه في السلطة. ويتجلى ذلك في المقترحات التي قدمها "ديكليرك" امام البرلمان في نيسان عام 1992 والتي تقضي باقتسام السلطة بين السود والبيض لمدة خمس سنوات، وقد رفضت هذه الفكرة من قبل الرئيس نيلسون مانديلا⁽²⁾.

ولم يخل اتجاه التحول الديمقراطي في أفريقيا من محاولات التقييد لتوجيه التحول والتي قام بها الرئيس النيجيري في حينه "ابراهيم بابا نجيدا". فعندما أعلن عن عزمه لتسليم السلطة إلى المدنيين في آب عام 1993 لم يتردد في تحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين في ان يكون الحد الأدنى لسن المرشح (50) عاما وان يكون قد مضى على عضويته في الحزب الذي سيمثله عاما على الأقل. وان يكون سجله الشخصي نظيفا ولايتعارض مع المصالح الوطنية العليا⁽³⁾. وقد كان من شأن هذا التقييد استبعاد مرشحي الأحزاب الكبيرة التي خاضت الانتخابات والتي ألغاه "بابا نجيدا".

وتتباين مسارات التحول نحو التعددية بشكل ملحوظ في أقطار الوطن العربي التي أعلنت تحولها الرسمي نحو الأخذ بالإجراءات الديمقراطية والتعددية. فقد

(*) من هذه الأحزاب هو منتدى احياء الديمقراطية - فورد، الذي سمح له فيما بعد تحت الضغوط الشديدة التي ظهرت على السطح السياسي. أنظر : طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، ص 150.

(1) طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 150.

(2) السفير احمد طه محمد، جنوب أفريقيا وتحولات مابعد الابارتيد، مجلة السياسة الدولية، العدد (112)، السنة ابريل 1993، ص 142.

(3) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص 205.

تباينت هذه الإجراءات بين التقييد الصريح لها في الدستور أو في القوانين والأنظمة الانتخابية من خلال فرض شروط خاصة بمنح إجازات الأحزاب وبما يجعل من عملية المشاركة غاية في الصعوبة، أو من خلال منع أحزاب معينة من التسجيل أو المشاركة على أساس قومي أو ديني.

ويمثل العمل على وفق المحور الأخير نقطة محورية في سياسات العديد من البلدان العربية. ففي تونس صدر عام 1981 قانون يسمح بالتعددية الحزبية مقرونا بالعديد من الشروط أهمها استبعاد الأحزاب القائمة على أساس قومي أو ديني أو طبقي، وبقي هذا النص في القانون الذي صدر في 1988/5/2 بعد إقصاء بورقيبة وتولى زين العابدين بن علي شؤون الحكم، وفي الوقت الذي خول فيه القانون وزير الداخلية بإصدار التراخيص للأحزاب، فقد جوّز لوزير الداخلية نفسه إغلاق مقرات الأحزاب وحظر نشاطها⁽¹⁾. ويأتي هذا الحظر في إطار تحولات السلطة القائمة وتخوفها من انقلاب النشاطات إلى ما يمكن أن يخل بأمنها أمام ما تسميه — (الحالات ذات الخطورة القصوى)⁽²⁾. وعلى الرغم من أن الحكومة التونسية سعت إلى إجراء نوع من المصالحة الوطنية وأجازت العديد من الأحزاب^(*) والتي خاضت الانتخابات عام 1994، إلا أنها لم تتردد في وضع العديد من القيود على قانون الانتخابات. فقد اشترط أن يكون المرشح لانتخابات الرئاسة مرزكي من قبل ثلاثين نائباً في البرلمان ورؤساء البلديات، وهو شرط صعب التحقيق لأن كل أعضاء البرلمان ورؤساء البلديات هم من الناحية العملية أعضاء في الحزب الحاكم⁽³⁾. ثم أجريت تعديلات أخرى سمح بموجبها لتمثيل الأحزاب في البرلمان، إلا أن حصول المعارضة على (19) مقعداً فقط هو تمثيل ضعيف يجعل من الناحية

(1) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ص 13-14.

(2) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(*) هذه الأحزاب التي أجازت هي : التجمع الدستوري وهو حزب الرئيس، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة (محمد موعدة)، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي بزعامة (عبدالرحمن التليلي)، وحزب الوحدة الشعبية بزعامة (محمد بلحاح عمر)، وحركة التجديد بزعامة (محمد حرملي)، والتجمع الاشتراكي التقدمي بزعامة (احمد نجيب الشابي) والحزب الاجتماعي التحرري بزعامة (منير الباجي)، أنظر: علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مجلة السياسة الدولية، العدد (116)، أبريل 1994، ص 182.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 181.

العملية عدم وجود منافس للرئيس (بن علي) في الانتخابات الرئاسية عام 1999⁽¹⁾. ولا ريب في ان السلطة التونسية قد أدركت ضرورة التغيير باتجاه إنجاز نوع من الاستقرار السياسي للبلد وضرورة الانفتاح السياسي. فلم يعد من الممكن إدارة البلاد والاستمرار بنفس النهج الذي اختطه الرئيس السابق (بورقيبة) وانتهاج أساليب سلطوية عقيمة. فالسلطة الجديدة قد اختارت الإصلاح الدستوري والقانوني بما يسمح بوجود نوع من المعارضة الشكلية او النسبية. ولعل ذلك يعلل استمرارية هيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على الحياة السياسية، مما قد يعطي في نهاية المطاف واقعا لا يبتغيه المسار التعددي لهذه التجربة والذي يتجسد بزيادة أعداد سجناء الرأي في تونس الديمقراطية.

وصور المسار التعددي في مصر ليست، بأحسن حال من غيرها من البلدان العربية الأخرى. فلم تخل التشريعات التي صدرت بخصوص الانتقال نحو التعددية والتي جاءت بقرار منفرد من رئيس الجمهورية، من قيود ويكشف قانون التحول إلى الأحزاب والذي يعمل به منذ تشرين الثاني 1976، عن العديد من المبادئ التي قيدت مسار التعددية في مصر وحصرها في إطار النخبة الحاكمة. فقد اشترط عدم تعارض مبادئ وأهداف وبرامج أي حزب مع الشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. ومع مبادئ ثورة تموز 1952⁽²⁾. وهي شروط تحدد المسار الديمقراطي وتجعل من التحول عملية ديكتورية شكلية بقدر ما تأخذ التعددية كشعار لإبراء الذمة أمام المجتمع الداخلي والدولي.

ويكاد المغرب ان يكون القطر العربي الوحيد الذي ولدت فيه التعددية منذ استقلاله عام 1956 واستمرت، كما انه قطع شوطا في المسار الديمقراطي. فقد عرف المغرب في ايلول عام 1992 استفتاء على الدستور وفي 15 تشرين الأول 1992 شهد انتخابات محلية جماعية. وفي 25 حزيران 1993 جرت انتخابات ثلثي أعضاء البرلمان في الاقتراع المباشر⁽³⁾. كما أجرى استفتاء حول الإصلاح

(1) المصدر السابق نفسه، ص 182.

(2) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(3) حلقة نقاشية، المغرب والتحدي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد (181)، السنة 1994/3، ص 102.

الدستوري الذي اقترحه الملك (الحسن الثاني) في 13 أيلول 1996. ومع ذلك فإن مسيرة التحول باتجاه الديمقراطية يكتنفها الغموض. فقد كان الملك (الحسن الثاني) يتمتع بهيبته ونفوذه لدى الجميع بما في ذلك منظمات المعارضة الرئيسية والتي صوتت بـ (نعم)⁽¹⁾. ومع ان الانتخابات التي جرت أواخر عام 1997، قد تكللت بالنجاح، إلا إن ماسبقها من إجراءات يلقي بالكثير من ظلال الشك حول مدى جدية التحول وبالتالي المسار الديمقراطي. فالمغرب يتسم بخبرة طويلة في نظام التعددية الحزبية، وكون الأحزاب المغربية، أحزاباً معتدلة، فقد يكون من السهل إقامة حكومة تقودها المعارضة⁽²⁾. وهو أمر لم يحصل بسبب حالة الركود السياسي، كما ان المعارضة لم تمتلكها الجرأة للخروج عن إرادة الملك التي يكفلها له الدستور.

من حيث التحليل السياسي، فإن هذه الصور السابقة تتطابق، وإلى حد بعيد، مع مذهبنا إليه من قصد التقييد أو التحديد للمسار الديمقراطي في أغلب البلدان التي سارت على طريق التحول. وبوصف التعددية الناشئة في تونس والموجهة في مصر والخاضعة للسيطرة في المغرب، كعامل أساسي في إيقاف سوء الأداء على المستوى السياسي إيقافاً منظماً⁽³⁾. وقد كان هذا الإيقاف بإيعاز من رئيس الدولة ولم يكن على وفق سياق شعبي تطوري في أغلب الأحيان.

ويزداد الأمر سوءاً في الكثير من البلدان العربية، على الرغم من ان هذه البلدان تعلن في دساتيرها عن حقوق كثيرة للمواطن، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلان والمساواة. ولكن الذي يحدث هو ان السلطات الحاكمة، قد تعتمد عن الحاجة إلى إصدار تشريعات مخالفة للنصوص الدستورية. ولا يقتصر الأمر

(1) احمد تهاامي عبد الحى، التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، السنة يناير 1997، ص 186.

(2) المصدر نفسه، ص 186.

(3) مجموعة مؤلفين: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، يناير 1995، ص 214.

على هذا فحسب، فظاهرة إعلان الأحكام العرفية منتشرة في البلدان العربية إلى حد أنه من النادر ألا نجد دولة لم تعلنها⁽¹⁾.

هذه التوجهات وغيرها، في الوطن العربي وبلدان عالم الجنوب الأخرى، تدفعنا إلى القول بأن مسار التعددية، كان على العموم يعكس نوعاً من الاتجاه الذي يجسد محاولة امتصاص الموجة، ولكسب الوقت. فقد أكد (روبرت موغابي) رئيس زيمبابوي بعد فوز حزبه في الانتخابات في آذار عام 1990 بأن بلاده لن تسمح بالتعددية⁽²⁾. ويعني ذلك بشكل صريح إمكانية العودة لاستخدام ذات الإجراءات القسرية التي سبقت التحول، كما يعكس هشاشة المسيرة التعددية في أغلب هذه البلدان.

ليس من الصعب إذن، إدراك مديات التحول نحو التعددية في عموم بلدان عالم الجنوب في إطار النظام العالمي الجديد والذي يشكل عاملاً موضوعياً ملائماً للتحول الديمقراطي في العديد من دول عالم الجنوب بما شكله من ضغوط خارجية وداخلية استفادة من الأجواء العامة التي سلطت الضوء على تلك التسويات الضعيفة التي كانت تجري بين النخبات والقيادات (مدنية كانت أو عسكرية)، كما لم يعد بالإمكان الاستمرار بنمط السياسة السابقة والقائمة على التسلط واستخدام القوة، مما يعني إفلاس النظم السابقة التي وجدت نفسها مرغمة على التخلي عن سياساتها السابقة والأخذ بأساليب الحكم الجديد سواء أكان ذلك بقناعة أو جريا وراء الموجة.

وإذا كانت مسيرة التحول الديمقراطي في أغلب دول عالم الجنوب قد بدأت أولى خطواتها، فإن ذلك ينبغي أن لا ينسينا، بأن عملية التحول من نظم الهيمنة إلى صيغ الديمقراطية والتعددية، تبقى عملية كفاحية مستمرة وتدرجية، قد تشهد تعدداً في مظاهرها وصيغها وقد لا تتضمن بالضرورة معايير محددة بل أنها قد تتحدر من طابعها السلمي إلى العنف. ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن التخلي عن فكرة الديمقراطية والتعددية والتي باتت تمثل ورشة عمل كبيرة في معظم عالم الجنوب وإن تباينت المسارات.

(1) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(2) د. سعد ناجي جواد، التطورات الحديثة في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 141.

المبحث الثالث

عالم الجنوب بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية

منذ أن بدأ التراجع عن الفكر الشمولي، تتخذ طابعا عاما، فإن أغلب دول عالم الجنوب تباينت ردود أفعالها في الاتجاه نحو تعددية سياسية او تعددية حزبية.

والحال، ان التعددية تولد اليوم سوء فهم واضح بين السلطة القائمة التي تسعى جاهدة إلى احتواء تشنجات المعارضة ومطالبها، وبين المعارضة التي تناضل من أجل تأكيد وجودها وبلورته من خلال مواطئ قدم تحاول الحصول عليها في السلطة. ففي ظل جو يخيم عليه الضباب، تمتنع الرؤيا الواضحة لتحقيق الاتجاه الديمقراطي الذي باتت مساراته تتعدد وتتوعد بحسب طبيعة العوائق او الموانع التي وضعت لتحديده او محاولة ضبطه في اتجاه معين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يدفع للتفاؤل، ان هذه المسارات عبرت بشكل او بآخر عن مدى الرفض الكلي للسلوك السياسي السابق سواء قبلت النخب السياسية أم لم تقبل، وان ما يعبر عن جانب من تفاؤلنا هنا هو ان اللغة السائدة اليوم وفي عموم عالم الجنوب، هي لغة الديمقراطية ولغة الحقوق والحريات، بحيث يمكن القول، ان غالبية بلدان عالم الجنوب لم تسلم من المد الديمقراطي الذي بدأ يطغى على كل الامور الأخرى فيها ويجبر حكومات ونظما على الحديث عن الديمقراطية والتعددية إن لم يكن التأقلم معها.

وفي مقابل ذلك، يمكن القول أيضا وبموضوعية، أننا لا نجد نبذة واحدة في جميع هذه البلدان التي بدأت رحلتها مع الديمقراطية والتعددية. فمع الاعتراف بأن الديمقراطية هي الان سمة العصر البارزة، إلا أننا نلاحظ أيضا بونا واسعا في كيفية التعامل مع الديمقراطية او مع آليات التحول الديمقراطي. ويعكس ذلك فيما يعكس العديد من المبررات التي نستطيع حصرها في اتجاهين رئيسين ولكنهما متضادان في المنحى، يتجسد الاتجاه الأول في سعي أغلب حكام عالم الجنوب لأن يجعلوا من عملية التحول وسيلة لتلافي التشنجات التي بدأت تظهر داخل مجتمعاتهم ومحاولة

احتوائها من خلال إجراءات شكلية لا تنفذ إلى الصميم. بينما يتبلور الاتجاه الثاني في مسار معاكس تماماً لما ذهب إليه الاتجاه الأول، فهذا الاتجاه حاول جاهدا الإمساك بمجمل الظروف التي تهيأت له والتي يسعى لتكريسها كحقيقة ماثلة. وباختصار، فإن الاتجاه الأول حاول أن يجعل من عملية التحول الديمقراطي والتعددية وسيلة لاستنفاد الضغوط في حين حاول الاتجاه الثاني جعلها غاية بحد ذاتها يعمل من أجل الوصول إليها.

وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع، قيد البحث، وأعني به خيارات عالم الجنوب في التعددية، سنحاول تسليط الضوء على حدود التمييز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية.

1- التعددية السياسية والتعددية الحزبية

التعددية الحزبية تعني، وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد والتي تحاول الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها بطرق شرعية وبواقع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها. وطبقاً لهذا التحديد فإن التعددية الحزبية هي إحدى صيغ التعبير عن التعددية السياسية، والأخيرة أشمل وأوسع، ويراد بها فضلاً عن مجموعة الأحزاب، القوى السياسية والشخصيات الوطنية والسياسية وجماعات المصالح والضغط داخل المجتمع والتي تتوخى التأثير في الحياة السياسية بأساليب وصيغ شرعية ومقبولة⁽¹⁾. وفي حين تشمل التعددية السياسية بالضرورة، وجود التعددية الحزبية، إلا أنها لا تقتصر عليها. إذ أن وجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والثقافة هو شيء أساسي لقيام التعددية انطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية نفسها نظام مؤسسي لإدارة تعددية المجتمع المدني⁽²⁾.

(1) الحسان أبو قنطار، نظام التعددية في الوطن العربي، مجلة الوحدة المغربية، العدد 12، السنة الأولى، أيلول 1985، ص ص 97-98.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 64.

أي ان التعددية السياسية تحتضن الأحزاب المتعددة، بل انها تشجع على وجودها، أعمالاً بالمبدأ الديمقراطي الذي يقضي بتمثيل كل القوى الموجودة في المجتمع. فهناك شبه إجماع على ان التعددية، بما فيها تعددية الرأي والأحزاب والقوى السياسية يعد أحد مقومات الديمقراطية^(*) إلى جانب صيانة حقوق الإنسان وكرامته في الحياة المعاشة وفي الممارسة الفعلية، وأساساً إشراكه في اتخاذ القرار على جميع المستويات⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ان التعددية الحزبية تشكل ملمحاً مهماً وأساسياً في التعددية السياسية، إلا ان هذه التعددية الحزبية لاتعني بالضرورة تعددية سياسية، خاصة إذا ما انطوت على هيمنة لحزب واحد وتهميش لدور الأحزاب الأخرى⁽²⁾. ففي هذه الحالة تنتفي السمة الديمقراطية الحقيقية عن حالة التعددية وتميل أكثر فأكثر إلى مايمكن ان نسميه بديكورية التعددية.

فضلاً عما تقدم، يمكن الإشارة ايضاً إلى حالة أساسية وجوهرية في مسألة التعددية السياسية، وتتجسد هذه الحالة في ان التعددية السياسية تقوم على فتح الإمكانية الحقيقية لاستبدال فئة حاكمة بأخرى بالوسائل السلمية القانونية، أي مانسميه بتداول السلطة. ووفقاً لهذا الفهم تصبح التعددية السياسية وامتداداتها الديمقراطية "المساحة السياسية"، أي مايمارس ويظن أنه تعددية وديمقراطية هو في الواقع توفير "ساحة سياسية" او هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء المطروحة لكي تعبر عن نفسها سلمياً، فهي آلية لممارسة الحكم⁽³⁾. ويعني ذلك ان التعددية السياسية، طبقاً لما سبق، سوف تمثل حالة كلية تحتوي التعددية التنظيمية (تعدد

(*) هنالك اتجاه ظهر في ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي عام 1989، تبناه منتدى الفكر العربي في عمان، ويرى هذا الاتجاه ان الإطار المفهومي للتعددية السياسية هو أوسع من الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي وان كان يشملها بالضرورة. أنظر : د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم) التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، المقدمة، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(1) د. اسماعيل صبري عبدالله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (64)، السنة، حزيران 1984، ص 157.

(2) أنظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(3) عبدالرحمن أبو زيد، تعقيب على بحث د. محمد الرميحي (الصيغ التعددية المعاصرة للتعبير عن التعددية)، كتاب التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 72.

الأحزاب)، وهذا الاحتضان من شأنه ان يتيح المجال أمام الاحزاب في ان تشارك السلطة المركزية في العبء الذي تحمله لإدارة المجتمع من خلال المشاركة في السلطة، او تتحول الدولة في إطار التعددية السياسية إلى هيئة مديرة للصراع. غير ان ذلك لايعني بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي او القيم السائدة في الدولة وانما تعني توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع⁽¹⁾.

وإذا كان بالإمكان النظر إلى التعددية التنظيمية بوصفها آلية متعلقة بالنظام الحزبي، فإن مبدأ تداول السلطة من خلال انتخابات حرة تنافسية يتيح إمكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها، يمثل آلية متعلقة بالنظام السياسي⁽²⁾، وركناً من أركان التعددية السياسية التي من أهدافها الأساسية هي إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر⁽³⁾. وإذا كانت التعددية تتوقف على مبادئ وآليات، فإن نجاح هذه المبادئ والآليات يتوقف على فعاليتها. فالتعددية قد تتخذ أشكالاً مختلفة، والمهم ان يكون الشكل المختار لهذه التعددية شكلاً فعالاً لإدارة المجتمع، وليس مجرد أحزاب⁽⁴⁾.

2- اتجاهات عالم الجنوب في التحول نحو التعددية

طالما ان أحدا لا يستطيع القول بأنه يمتلك الحقيقة النهائية، وفي أي شأن، فإن التعددية سوف تكون تلك الميكانيكية التي تحل الاختلاف، بما تؤمنه من وسائل مراقبة للسلطة ومن يمارسها. ومع ذلك يصح القول ايضاً ان التعددية السياسية ليست حالة مطلقة فهي تتوقف على ظروفها الخاصة بكل مجتمع ينزع إلى تطبيقها. فمشكلة الانتقال من صيغة محددة لنظام حكم في مجتمع ما، إلى صيغة مغايرة تثير الكثير من القلق والتساؤل، وربما تتحول إلى نوع من المعضلات التي قد تجابهها هذه المجتمعات.

(1) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(2) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 83-84.

(3) د. غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(4) عادل حسين تعقيب على بحث، كتاب التعددية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 101.

وفي ضوء ذلك لابد من التساؤل عن الطريق الذي سارت فيه تجارب عالم الجنوب وهي تتطلع نحو الحداثة السياسية. وهل كانت تجاربها مع التعددية السياسية او مع التعددية الحزبية سبيلاً للخروج من مأزقها السابق؟

انها تساؤلات نعتقد ان الجواب عنها، تبرره لنا مسيرة التطورات والتحولات التي عرفها المجال السياسي لأغلب الدول التي سارت في عملية التحديث، ففي أغلب الأحيان نجد، ان المدى الذي ذهبت اليه اكثرية النخب الحاكمة في عالم الجنوب للسماح للجماعات السياسية بالتعبير عن نفسها، او الانتظام في شكل مجاميع، هذا المدى تراوح في شدته ومدى جديته بين بلد وآخر. فالبعض قد فتح الباب على مصراعيه للأخذ بالتغيير تجاوباً مع الضغوط (خارجية كانت أم داخلية)، فجاء التحول فيها سريعاً كما هو الحال مع العديد من دول افريقيا التي اتجهت نحو التعددية. في حين نجد ان بعضاً آخر اتخذ خطوات على الطريق. وقسم ثالث وعد بالتحول ولم ينجز شيئاً. والى جانب هؤلاء، يوجد البعض الآخر الذي أثار المخاوف من التعددية، في الوقت الذي جاءت فيه عملية التحول لدى أقطار اخرى كمنحة او هبة من الحاكم. وفي حالات تم الأخذ بالتعددية ولكن لم يتم التسليم بنتائج الانتخابات لأن رياحها لم تجر كما تشتهي النخب التي وعدت بها. ولقد أدت الحالة الأخيرة، لدى العديد من بلدان عالم الجنوب التي رفض حكامها التداول السلمي للسلطة، إلى الجنوح نحو مزيد من العنف، وهو الأمر الذي قاد بعض من هذه التجارب نحو مستقبل غامض يهدد كيان المجتمع والدولة بالانهيار الكلي او الشامل.

وتأسيساً على ذلك، فإن دول عالم الجنوب، قد تباينت اتجاهاتها في التعددية، وان كان أغلبها قد التزم بنوع من التعددية الحزبية، لم يشأ ان يطورها إلى مجالها الأوسع لتشمل كافة البنى والهياكل المؤسسية الأخرى التي تفترضها حالة التعددية السياسية. فالغالبية من النخب الحاكمة في هذه الدول مزجت بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية. بل انهم طابقوا ايضاً بين التعددية الحزبية والديمقراطية، فلا

ديمقراطية من دون أحزاب⁽¹⁾. وعليه فقد مثلت الظاهرة الحزبية لديهم الوجه الأول من وجوه الديمقراطية وغدت في معظم الأحيان الحالة الوحيدة التي تدل على التحول الديمقراطي هناك.

مع ذلك، يبقى من الأهمية الإشارة إلى أن هنالك عددا من دول عالم الجنوب قد شهدت تحولا ديمقراطيا فعليا، وكان التحول فيها يميل إلى القوة في التزام مبادئ الديمقراطية والتعددية كما هو الحال مع بنين أو مع الغابون أو جنوب أفريقيا أو نيكاراغوا وغواتيمالا وزامبيا ومنغوليا وغيرها. وفي الوقت نفسه فإننا نجد تجارب أخرى تعثرت فيها عمليات التحول الديمقراطي والتعددية نتيجة الغموض الذي خيم على هذه التجارب التي لم تكن قد بنيت على أسس راسخة أو جادة فكانت عملية الارتداد عن المسار الديمقراطي قائمة فيها وفي أي وقت كما حدث مع نيجيريا أو الكونغو (زائير سابقا) وغيرها. وليس ذلك بغريب على المسيرة الديمقراطية التي ينبئنا تاريخها بأنه مليء بالصراعات، فتحقيق حلم الديمقراطية يفترض أساسا حالة الكفاح المتواصلة من أجل انجاحها.

كما يلاحظ أن مسيرة العديد من دول الجنوب في التحول قد شابها الحذر، برغم سرعة الخطوات التي اتخذت على طريق التحول. ففي الوقت الذي تم فيه الاعلان صراحة من الأخذ بالاجراءات الديمقراطية فإن التحضير لانجاز هذه الاجراءات، لم يتم بنفس متواز. ونلمس هذه الحالات من خلال محاولات النخب الحاكمة في التحكم في مسيرة التحول الديمقراطية كما هو الحال مع كينيا. أو من خلال وضع القيود أمام تشكل الأحزاب أو من خلال محاولات احتوائها وبأساليب متعددة. وفي حالات أخرى لم يتم الالتزام بتلك الوعود التي تقضي باحترام الإرادة العامة. ففي العديد من الحالات تم رفض التداول السلمي للسلطة وهو ما يتنافى مع أهم المبادئ التي تقرها عملية التحول الديمقراطي التعددي. وفي حالات أخرى لم يتم الأخذ بنتائج الانتخابات مما استدعى الأمر إلغاؤها كما هو الحال مع الجزائر. وتحضر أمامنا تلك المحاولات التي سعى إليها الجنرال النيجيري (إبراهيم بابا

(1) حسن عامر، التعددية السياسية بين نقوب الذاكرة العربية والبحث عن ديمقراطية بديلة، مجلة المنار، العدد (53)، السنة أيار، ص 68.

نجيدا)، فعلى الرغم من إعلانه في عام 1987 تسليم السلطة إلى المدنيين، فإنه لم يشأ الإيفاء بهذا الوعد، فألغى الانتخابات التي جرت عام 1993، بدعوى عدم النزاهة، وبعد أن تأكد أن نتائجها لم تكن في صالحه، وحين واجه ضغوطاً خارجية من أجل الاستمرار في العملية الديمقراطية فإنه لجأ إلى تقييد^(*) العملية بوضعه شروط خاصة بالمرشحين للرئاسة⁽¹⁾، وهي شروط تبعد المرشحين الآخرين وتبقى على (بابا نجيدا) كمرشح وحيد للسلطة.

وهناك نمط آخر في التحول نحو التعددية، يتمثل في إقامة أو إنشاء عدد من المنابر وهو أسلوب يحاول الإبقاء بشكل من الأشكال على هيمنة لحزب واحد من الناحية الفعلية. ويتجلى ذلك في سعي بعض حكام عالم الجنوب لتهدئة الأوضاع الداخلية ولامتصاص الموجة التي بدأت ترتفع مطالبة بالديمقراطية. فكان أن لجأت إلى هذا الأسلوب الذي حاول إعادة تحريك الجماهير عن طريق زيادة اهتمامها بما يجري وإشراكها في المناقشات التي ينتج عنها اتخاذ القرارات. حدث مثل ذلك في السنغال عندما سمح الرئيس (سنغور)، بعد تعديل الدستور، لأحزاب تمثل اتجاهات أيديولوجية ثلاثة بالتأسيس والعمل. فالتعديل الدستوري الذي تم عام 1976، قننت المادة الثالثة من الدستور نظام التعددية الحزبية حيث أوجبت ألا يزيد عدد الأحزاب عن ثلاثة أحزاب⁽²⁾. فإلى جانب الحزب الحاكم (حزب الاتحاد التقدمي السنغالي) الذي يصفه سنغور بأنه يمثل الاتحاد الديمقراطي، تشكل حزبان آخران الأول يمثل الاتجاه الليبرالي الديمقراطي وهو الحزب الديمقراطي والثاني يمثل اتجاهاً ماركسياً، لينينياً مثل التجمع الديمقراطي الوطني⁽³⁾. ومثل هذا الاتجاه لا يعبر عن تعددية

(*) لقد حدد (بابا نجيدا) الشروط الواجب توافرها في المرشحين في أن يكون الحد الأدنى لسن المرشح (50) عاماً وأن يكون قد مضى على عضويته في الحزب الذي سيمثله عاماً على الأقل وأن يكون سجله الشخصي نظيفاً ولا يتعارض مع المصالح الوطنية العليا وهذه الشروط تبطل أهلية مرشحي الحزبين الاشتراكي والجمهوري اللذين خاضا انتخابات حزيران عام 1993 والتي ألفاها (بابا نجيدا). أنظر : محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(1) محمد مصطفى، المصدر السابق نفسه، ص ص 204-205.

(2) د. نازلي معوض احمد، الاشتراكية الديمقراطية في السنغال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 78.

(3) د. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 139.

حقيقية بقدر ما يعبر عن حالة الاحتواء لبعض عناصر المعارضة الموجودة سواء داخل الحزب الرئيسي الحاكم نفسه أو خارجه.

وبجانب ذلك هنالك تجربة مصر على عهد السادات الذي أنشأ هو الآخر منابر ثلاثة، الأول يميني والآخر يساري فضلاً عن الاتجاه الوسط وهو الاتجاه المهيمن الذي يدعمه النظام للسيطرة على الحياة السياسية في مصر⁽¹⁾. ومثل هذه الاتجاهات لم تستطع البقاء لأنها لم تكن صادقة في توجهاتها وإنما كانت قد مثلت مرحلة ظرفية. ولذلك سرعان ماتم التخلي عنها فضلاً عن كونها لم تعبر عن ديمقراطية حقيقية.

وتشير اتجاهات التحول الديمقراطي في عالم الجنوب، إلى اتجاه آخر، يبقى على عملية التحول الديمقراطي أسيرة القيود التي حاولت النخب الحاكمة فرضها على مسار التعددية في بلدانها. ويتجلى ذلك في الكثير من هذه البلدان وعلى وجه الخصوص تلك التي كانت ولا تزال تبدي مخاوف عديدة من عملية التحول فسارعت إلى إقرار التعددية المقيدة في دساتيرها. وتبرز في هذا المجال خبرة البلدان العربية الأفريقية والآسيوية على حد سواء وبشكلها الخاص الذي يفرضه القانون. فمع ان وجود عدد معين من الأحزاب السياسية على ساحة العمل السياسي وعدم احتكار حزب سياسي واحد للحياة السياسية لهذه الدول، يعبر عن انفتاح ديمقراطي، فإن هذا النموذج الديمقراطي، يجعل من التعددية الحزبية على صعيد الممارسة السياسية خاضعة لرؤية الأنظمة لها أو موجهة من قبلها نحو الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من وراء السماح بوجود أكثر من حزب سياسي واحد. ولهذا فإن الحلبة السياسية لا تعكس حقيقة توزيع القوى السياسية على ساحة الحياة السياسية في هذه الدول، لأن القوى السياسية التي ترفض الحدود التي تضعها الأنظمة على دورها ووظيفتها تبقى خارج إطار الحلبة السياسية وتمارس النشاط المعارض السري⁽²⁾. ومع ذلك فإن هنالك بالفعل، في عموم الوطن العربي، نزوعاً نحو الديمقراطية والتعددية وهذا النزوع تبرره حالة المد الديمقراطي الذي أخذ

(1) المصدر السابق نفسه، ص 139.

(2) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية، مصدر سبق ذكره، ص 188.

يطغى ويفرض نفسه على جميع النظم بما لا يدع المجال لتأخر البلدان العربية عن بقية بلدان عالم الجنوب في نمو الوعي الديمقراطي والتغيير.

وعلى الرغم من الظروف الخاصة والصعبة التي لا تزال تعيشها هذه البلدان، فإننا نلاحظ ان بلداناً عربية كانت سباقة في إعلان تحولها نحو التعددية والديمقراطية، كما هو الحال مع مصر التي أعلنت مبكراً خروجها من نظام الحزب الواحد، وقد تبعتها تونس والجزائر⁽¹⁾، والأردن وأعلنت بلدان أخرى عن نيتها في التحول الديمقراطي التعددي.

غير ان علينا ان نشير إلى تلك التحفظات التي مالت لها هذه البلدان في محاولة منها لإيجاد صيغة من صيغ التسويات في تطبيق التعددية. ومعلوم ان التسوية هي إحدى السمات التي ليست سارة دائماً وضرورية للأنظمة التعددية، سواء أكانت في علاقات الحكومة المباشرة مع الجماعات او في القرارات التحكيمية التي تصدرها بين المصالح المتنافسة⁽²⁾، وحاولت أغلب النظم في الوطن العربي (كما سنرى لاحقاً) عند السماح بالتعددية، الاحتفاظ ببعض القيود على تأسيس الأحزاب⁽³⁾ فيها من اجل إيقائها ضمن إطار الأفق العام لهذه البلدان.

(1) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(2) جان ميلو، الجماعات الضاغطة، منشورات عويدات، بيروت، ط3، 1983، ص 82.

(3) فولكر برئيس، القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي وإمكانات التحرك نحو الديمقراطية، في كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 323.

الفصل السادس

موقف البلدان العربية من التعددية

المبحث الأول : نماذج بلدان عربية تعددية

المبحث الثاني : النحول الديمقراطي في دول الخليج

المبحث الثالث : النحول الديمقراطي في العراق

المبحث الأول

نماذج بلدان عربية تعددية

على الرغم من ان اغلب أقطار الوطن العربي، لم تكن ترغب في التحول الديمقراطي لكنها لم تستطع امتلاك الحصانة من التغيير الذي تأثرت به معظم بلدان عالم الجنوب الأخرى. فالمسح السريع للاتجاه الديمقراطي بمضمونه التعددي فيها يظهر روحية سائدة في عموم نظمها السياسية التي تعاملت بحذر مع التعددية السياسية والحزبية، ويظهر ذلك في النزوع نحو احتوائها دستورياً أو قانونياً. ويمكننا بشكل عام، التمييز على مستوى النص سواء في الدستور أو القوانين من جهة، كما يمكن التحليل من خلال الممارسة على أرض الواقع من جهة ثانية. وتتمثل المؤشرات الدستورية في النص على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية والتي يتم تجسيدها في مؤسسات وآليات تضع تلك المبادئ موضع التطبيق⁽¹⁾. بينما تتمثل على المستوى العيني في شكل الممارسة الفعلية أثناء الانتخابات التي تجري لدى بعض هذه البلدان.

فالدستور الأردني يعد من اقدم الدساتير العربية النافذة التي نصت على التعددية، فقد صدر عام 1952 وجاء في المادة (16) منه "ان للأردنيين الحق في تاليف الجمعيات والأحزاب السياسية. على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية. وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور". ولكن قيام الأحزاب كان من سلطة جهة إدارية هي مجلس الوزراء. ووفقا للتشريع الصادر عام 1955 فإن هذا المجلس له الحق في منح التراخيص للأحزاب وسلطته بالموافقة أو الرفض نهائية لايجوز الطعن فيها قضائياً⁽²⁾.

(1) علي خليفة الكواري، مخطط عام لدراسة البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (213)، السنة 1996/11، ص 62.

(2) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 12.

وبعد رفع الحظر الذي فرض على الأحزاب عام 1957، فإن العودة إلى التعددية عام 1989 والتي جاءت بناء على رغبة الملك، لم تغير من الأمر شيئاً. فالانتخابات التي جرت في 1990/11/8 بين جماعات سياسية متعددة كانت غير مرخص لها قانوناً. كما أن الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات، وعدت بإصدار ميثاق وطني يسمح بإنشاء أحزاب سياسية، إلا أن غياب الإطار القانوني والتنظيمي للتعددية جعل حالة التحول هشة. وفي إطار القيود المفروضة أقر مجلس النواب الأردني في 1990/12/30 مشروع قانون آخر، فرض بموجبه قيوداً شديدة على التعددية، فقد أعطى السلطات صلاحيات واسعة لاعتقال الأشخاص لمجرد الاشتباه بهم ومصادرة وإغلاق الصحف وحل الأحزاب والنقابات ووضع القيود على حرية الأشخاص. ثم جاءت توجيهات الملك الأردني ووزير داخلته إلى لجنة الميثاق الوطني لتضع محددات أخرى منها اشتراط عدم تواصل الأحزاب الأردنية مع الأحزاب من خارج المملكة، فضلاً عن أن قانون الانتخابات الذي يحمل رقم (22) والصادر عام 1986 يفرض تحصيل رسم مالي يبلغ (500) دينار أردني كشرط للترشيح للانتخابات⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه المحددات على التعددية قد جاءت من خلال نصوص القوانين والتعليمات، فإن الممارسة الميدانية خلال الانتخابات تشير إلى أنه وبالرغم من أن الانتخابات التي جرت عام 1990، قد أعطت المعارضة نوعاً من الدفع بحصولها على أكثر من نصف المقاعد في المجلس، فإن الواقع السياسي وبالرغم من معطيائه الإيجابية^(*) يؤشر الموقف الانتقائي للحكومة تجاه العديد من الحقوق. فهناك العديد من الحقوق التي لم تكن حاضرة وعلى وجه الخصوص حق التجمع السياسي وحق التظاهر، والتي غيبت تماماً من قبل الحكومة. ونشير أيضاً إلى هشاشة التحول

(1) أحمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.

(*) شهدت البلاد في الأشهر التالية للانتخابات العديد من الإجراءات تجاه مزيد من الإصلاح السياسي، فقامت حكومة مابعد الانتخابات بالإعلان عن تجميد العمل بالأحكام العرفية تمهيداً لإلغائها وتم إلغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين والسماح للصحفيين ممنوعين من الكتابة بمزاولة نشاطهم كما شهد عام 1990-1992 العديد من الخطوات كانت أهمها إصدار الميثاق الوطني الأردني الذي يعد آلية لتطبيق بعض القوانين الدستورية ولتنظيم مرحلة التعددية، كما صدر قانون الأحزاب السياسية. أنظر : علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص 88.

الديمقراطي والتعددية قد اتضحت

تشرين اول عام 1991

صراحة (ان أية محاولة للتشويش على توجه الأردن في عملية السلام يعد تهديداً للأمن الوطني للأردن). فالحكومة لم تسمح لأحد حتى ولو كان البرلمان بتعطيل مآثره من توجهات وانتهى الأمر إلى حل البرلمان المنتخب قبل انتهاء دورته⁽¹⁾.

من قبل

. ويمكن القول بأن تجربة الانتخابات الأولى والثانية التي جرت في الأردن، وإلى حد ما الثالثة التي جرت عام 1997، تظهر لنا، ان تجربة التعددية السياسية في الأردن انما هي ،
كما لانستطيع ان نستبعد من قائمة اللوم، المعارضة السياسية التي لم تخرج عن الطابع الإعلامي ولم تقدم المشاريع البديلة التي تخدم التحول الديمقراطي التعددي.

وعندما قرر الرئيس السادات في مصر ان يحقق تحرراً سياسياً من الأعلى، وعندما تراخت سيطرة الدولة على الحلبة السياسية، كان ذلك إيذاناً بولادة جديدة لمنظومة حزبية سياسية في ثوب جديد فانبتت ثلاثة اتجاهات. وعندما سمح بتكوين أحزاب جديدة، اشترط لذلك ألا تكون قائمة على أسس طبقية او دينية او إقليمية وان تقبل "مبادئ النظام الأساسية"، وتمتتع عن تهديد السلام الاجتماعي"، وسمح لأحزاب المعارضة ان تخوض الانتخابات البرلمانية عام 1976 بشرط ان تحاول "الانسجام مع سياسة ورغبات الرئاسة". غير ان الأمور لم تجر كما أحب السادات فقام بتعليق التجربة في عام 1981⁽²⁾.

وحيث ان الإطار الدستوري والقانوني الملائم هو شرط أساسي لوجود حياة حزبية حقيقية، فإن التفاعل بين الإطار الدستوري والشروط القانونية هي التي تضفي الحيوية على الحياة الحزبية. وعودة على القانون المصري نجد ان قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لسنة 1977 قد فرض القيود على الأحزاب السياسية

(1) علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(2) د. ثناء فواد، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 88.

في مصر، ثم أحكمت القبضة عليها بما ادخل على هذا القانون من تعديلات متتالية هي القانون رقم (36) لسنة 1979 والقانون رقم (144) لسنة 1980 والقانون رقم (30) لسنة 1981، والقرار بقانون رقم (56) لسنة 1981⁽¹⁾.

وما نود تأكيده هنا، ان قانون الأحزاب السياسية في مصر قد فرض العديد من القيود على حرية تأسيس الأحزاب، أهمها قيدان، أولهما: وجوب الحصول على ترخيص بالموافقة على تأسيس أي حزب سياسي يراد إقامته من لجنة حكومة خاصة بشؤون الأحزاب السياسية. وثانيهما: اشتراط توفر شروط عديدة تتعلق ببرنامج أي حزب سياسي او مبادئه لتأسيسه واستمراره⁽²⁾. والملاحظ ان هذين القيدين يطعنان في الصميم حالة التعدد الحزبي بل يلغي الفكرة من أساسها. فالقيد الأول تحكمي بقدر ما يقرر المنح لرخصة الحزب والثاني يحجم الفكر بما يتنافى مع المبدأ الديمقراطي التعددي فيما يبغيه من احترام الرأي الآخر.

وعلى مستوى النشاط الحزبي، فإن القانون حظر استثمار اموال الأحزاب في الأوجه التجارية (م 1/11) ولم يسمح للأحزاب بقبول أي تبرع او منفعة من أجنبي او شخص اعتيادي ولو كان مصرياً (م 2/ 11)، وعدم جواز الاتصال بالأحزاب الأجنبية او التعاون معها إلا طبقاً لقواعد لجنة الأحزاب (م 21). فضلاً عن القيود الواردة في القوانين الأخرى، مضافاً إليها قانون حالة الطوارئ المعلنة في مصر منذ اغتيال السادات في تشرين اول عام 1981 والذي خول تنفيذ كافة الصلاحيات التي تؤثر في الحقوق والحريات العامة والشخصية والتي كفلها الدستور⁽³⁾. ومع ان بعض هذه القيود ذو طبيعة عامة غير ان الكثير منها يجعل عملية التحول نحو التعددية، نوعاً من التضليل او المغالطة، بقدر ماسوف يحدد الدور المرسوم لأحزاب المعارضة وعلى وفق تصور النظام نفسه مما يجعل من حالة التعددية المصرية، حالة مقيدة وذات آفاق عائمة في فلك النظام السياسي المصري.

(1) د. محمد حلمي مراد، تجربة التعددية الحزبية في مصر، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 200.

(2) د. محمد حلمي، المصدر السابق نفسه، ص 202.

(3) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص 245-246.

ويقدم المغرب مثالا رائعا على ترويض الحركات السياسية، بما يؤمن لها من تحسينات وتزويق ديمقراطي محكوم في إطار المؤسسة الملكية. فمع ان المغرب هو القطر العربي الوحيد الذي ولدت فيه التعددية الحزبية مع الاستقلال عام 1956، ولم يصدر فيه قرارات لحظر الحياة الحزبية، إلا ان مدخل الحريات فيها يبقى مرتبطاً بدور الملك المحوري في النظام السياسي الذي يفرض قيوداً شديدة، تضطر الأحزاب إلى تجميد أنشطتها مثلما حدث في المدة 1965-1977 التي شهدت تعطيل البرلمان واحتكار الملك السلطات التنفيذية والتشريعية في ظل قانون الطوارئ⁽¹⁾. غير ان نصوص دستور المغرب تضمن لجميع المواطنين حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم، وأحال الدستور إلى القانون في وضع الحدود على ممارسة هذه الحريات (م/9)، وتتضمن المادة (3) من الدستور المغربي حكماً فريداً مؤداه ان نظام الحزب الوحيد هو نظام غير مشروع، كما ان الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، كما تنص المادة الثالثة⁽²⁾.

وعلى صعيد الواقع، نعترف بأن المغرب قد أدخل العديد من الإصلاحات الدستورية التي طالبت بها أحزاب المعارضة والمتعلقة بضمان حقوق الإنسان وتحقيق التوازن في العلاقات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمكين مجلس النواب من الصلاحيات الضرورية في ميدان التشريع والرقابة على الأعمال الحكومية ومسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب عن تنفيذ سياستها وإنشاء مؤسسات دستورية لرقابة القوانين والميزانية العامة، والانتخابات التشريعية غير المباشرة⁽³⁾. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن مسيرة التعددية والتي أكدتها الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 حزيران عام 1993، لم ترق إلى مستوى الطموحات والآمال التي كان يعلقها عليها المواطنون، فلم تخل هذه الانتخابات من تدخلات

(1) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(3) احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، السنة اكتوبر

1993، ص 192.

سافرة للأجهزة الإدارية لدعم هذا المرشح أو ذلك، كما عاين المواطنون استعمالاً مكشوفاً للأموال لشراء الذمم فضلاً عن انتهاكات أخرى⁽¹⁾. والشيء نفسه حدث في انتخابات مجلس الشورى عام 1997، مما يدفعنا إلى القول، بمرارة، ان المغرب قد فشل هو الآخر في ان يكون، كما كنا نتمنى، على موعد مع الديمقراطية والتعددية الحقيقية واحترام إرادة الناخبين. فهناك على الدوام، خطوط حمراء لا ينبغي تجاوزها، وهو الأمر الذي يؤكد ان النضال من اجل الديمقراطية في المغرب تكتنفه صعوبة أساسية تتمثل في وجود رغبة في التحكم في الخريطة السياسية، غير ان هناك مقاومة عنيدة لهذه الرغبة تحاول إثبات نفسها وهو ما يدعو للتفاؤل بشأن عملية التحول الديمقراطي والتعددية.

وقد يعد الوضع في تونس أكثر انفتاحاً من غيره. ففي إطار المصالحة التي أقدم عليها الرئيس زين العابدين بن علي، تم تنظيم الحياة السياسية والحزبية من خلال إصدار، الميثاق الوطني الذي اقترحه الرئيس بن علي في 25 تموز عام 1988 بوصفه التزاماً أخلاقياً يحدد ضوابط الحركة السياسية لكل التيارات. وقد تم التوقيع عليه من قبل (16) حزباً وهيئة شعبية وتطوعية ونقابية مختلفة، ويتضمن الميثاق أربعة أجزاء هي الهوية، والنظام السياسي، والتنمية، والعلاقات الخارجية. وطبقاً لذلك فإن النظام السياسي يقر بأهمية حماية الحريات الأساسية للإنسان كحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية. على ان تمارس تلك الحريات في نطاق القانون، وان الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية لاتحل محل مؤسسات الدولة ولا ترقى إلى منزلتها⁽²⁾.

ويلاحظ بأن القانون قد وضع عدداً من القيود على حرية التنظيم. فلا يتكون حزب سياسي جديد إلا إذا كان في مبادئه واختياراته وبرامجه عمله ما يختلف عن مبادئ واختيارات وبرامجه أي حزب سياسي آخر من المعترف بها قانوناً كما ينص بأن لا يستند الحزب السياسي الجديد إلى الدين أو اللغة أو الجنس أو الجهة، وقد

(1) احمد مهابة، المصدر السابق نفسه، ص 194.

(2) حسن أبو طالب، تجربة التعددية السياسية في تونس، مجلة المنار، العدد (53)، السنة ايار 1989، ص ص 55-56.

أخضع القانون تكوين الأحزاب إلى ضرورة الحصول على تصريح يقع إيداعه لدى الإدارة، كما يؤكد القانون الشفافية المالية للأحزاب، ويعطي لوزير الداخلية صلاحية إقفال مقرات الأحزاب ومنع نشاطاتها في الحالات ذات الضرورة القصوى⁽¹⁾.

وتشير هذه الضوابط إلى أن حركة التحول الديمقراطي والتعددية في تونس قد قيدت هي الأخرى من قبل النظام بما يجعل من حركة التعددية محدودة بالإطار المرسوم لها، على الرغم من أن الكثير من الإجراءات ضمن المسار الديمقراطي التعددي وابتداء من يوم السابع من تشرين الثاني عام 1987 ومروراً بالانتخابات التي جرت عام 1989 ووصولاً إلى الوقت الحاضر. وبوسعنا القول أن هذه التحولات لم تكن شاملة وذات طبيعة جذرية، فانتخابات عام 1989 فاز فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم، بكل المقاعد، ومعروف أن مثل هذه الهيمنة لحزب سياسي واحد، تدفع إلى التساؤل عن السبب في غياب أصوات المعارضة داخل البرلمان وهو مؤسسة تشريعية ورقابية، مما يبقى على الشكل السابق أو يعيده بإطار حديث، ويبدو أنه استمرار لموروثات عهد يفترض أنه بات في حكم القديم. ولأريب في أن غياب التنافس عن البرلمان يلقي بظلال الشك ويتناقض مع مبدأ التعددية السياسية التي حاول نظام زين العابدين بن علي إرسائه في تونس. وإدراكاً منه لهذه الحقيقة فقد بذلت الحكومة مساعيها في الأشهر الأولى من عام 1991 لاستئناف الحوار مرة أخرى مع أحزاب المعارضة الرسمية⁽²⁾. وذلك بقصد انجاح مسيرة الانتخابات التي جرت عام 1994، غير أن كثرة القيود جعلت المعارضة لا تحظى إلا بالقليل من المقاعد في البرلمان، كما أن تلك القيود لم تفتح المجال أمام انتخابات رئاسية تعددية، ولم تأتي بمنافس جديد في انتخابات عام 1999 مادامت القيود قائمة.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 54.

(2) علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مصدر سبق ذكره، ص 181.

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي في دول الخليج

لم تكن بلدان عربية أخرى أوفر حظاً من سابقتها، ففي معظم دول الخليج العربي، نجد أن المشرع الدستوري فيها قد اتسم بقدر كبير من التناقض الذي أوقع نفسه فيه، فبقدر ما كان قد أكد في نصوصه المختلفة على أن حرية التنظيم مكفولة للأفراد والجماعات، فإنه افصح في مجالات أخرى عن نظرة صريحة في معاداة التعددية السياسية أو الحزبية عندما يتعلق الأمر بالآليات أو بوسائل التحول الفعلية.

وحيث أن التعددية، في جانب مهم منها، ليست إلا تحقيقاً لقدر أكبر من المشاركة السياسية، فإن القيود الواردة في الدساتير العربية على حق المشاركة السياسية هي قيود متعددة برغم اختلاف أشكال الحكم في الوطن العربي⁽¹⁾. فمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى الخبرة المتعلقة بالمؤسسات التمثيلية والمشاركة السياسية. ففي البحرين نص دستور البلاد لسنة 1973 على إنشاء مجلس نيابي (المجلس الوطني) مكون من الوزارة وثلاثين عضواً يتم انتخابهم من قبل الشعب، إلا إن الأمير قام بحل هذا المجلس في عام 1975 ولم يُعاد انتخابه⁽²⁾، بالرغم من التطورات الأخيرة وتحول الإمارة إلى مملكة منذ 14 شباط/ 2002.

وفي الإمارات، تكون حرية التكوين للجمعيات في حدود القانون (م 33) ولم يرد أي تفصيل تشريعي آخر عن الأحزاب السياسية والنقابات. ولم يتعرض دستور قطر لحرية تأسيس الجمعيات بما في ذلك الأحزاب السياسية⁽³⁾.

وفي عمان، عين السلطان عام 1981 مجلساً استشارياً بصلاحيات محدودة للغاية يضم في معظمه كبار مسؤولي الحكومة. وفي عام 1991 تم تركيبة ثلاثة

(1) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(2) جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : اراءات الدائل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (211)، السنة 9/ 1996، ص 42.

(3) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ص 9-10.

مرشحين لكل من محافظات السلطنة البالغ عددها (59) محافظة بواسطة المواطنين البارزين في هذه المناطق، وبعد ذلك اختار السلطان واحداً من بين هؤلاء المرشحين لكل محافظة كنوع من الإصلاح الشعبي⁽¹⁾.

وإذا ما انتقلنا إلى الإطار الدستوري والقانوني في أكبر بلد في مجلس التعاون الخليجي وهو السعودية فإننا نلاحظ، انه لا يوجد فيها دستور مكتوب. وحجة ذلك هو عدم الحاجة للدستور مادام القرآن هو دستور المسلمين، وهذا هو المنطق الرسمي السعودي. وليس هناك برلمان ولا هيئات منتخبة أياً كان اختصاصها، وفي العربية السعودية يضع القانون قيوداً مشددة على حرية التعبير وينص على إنزال عقوبات شديدة بحق أولئك الذين يعارضون السياسات الرسمية، ويشمل ذلك التدخل في شؤون السياسة بما فيها الانتماء إلى التنظيمات السياسية أو التحريض على الاحتجاجات العلنية، والحث على الإضرابات والمشاركة فيها والاتصال بالتنظيمات السياسية خارج البلاد، كما ان قانون الصحافة قد وضع قيوداً مشددة على المطبوعات عام 1982 وعلى تداولها ونشرها وخصوصاً تلك المتعلقة بأمن الدولة ونظامها العام، كما لاتعترف السعودية بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دولياً وتجري المحاكمات على نحو مطلق، ولا تطبق المحاكم سوى أحكام الشريعة⁽²⁾.

ولاتتيح مثل هذه الإجراءات، المجال للحديث عن ديمقراطية أو تعددية لأن مافيها من قيود وتحريمات تكفي للدلالة على طبيعتها المغلقة. وبرغم ان العاهل السعودي قد اصدر في آذار عام 1992 ثلاثة أوامر ملكية بالنظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى الذي افتتحه في كانون الأول عام 1993 والذي عدّته الصحافة (الموالية) نقطة تحول و "إشعاع حضاري"⁽³⁾، فإن هذا المجلس وعددهم (60) عضواً يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب. وذلك أمر يفسر لنا حجم "الانفتاح الديمقراطي" فيها.

(1) جودت بهجت وحسن جوهر، مصدر سبق ذكره، ص ص 43-44.

(2) د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(3) المصدر السابق نفسه، ص ص 84-85.

المبحث الثالث

التحول الديمقراطي في العراق

اقتصرت ملامح التغيير في العراق لثلاثة عقود باجراءات محددة اقتصرت على انتخابات دورية للمجلس الوطني الذي لم يكن بدوره يملك صلاحيات تشريعية، وانما فقط كان عمله يقتصر على اقتراح القوانين التي كان مجلس قيادة الثورة ينظر فيما اذا كانت تصلح ام لا. ومع وجود مايسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي اقتصرت على اربعة احزاب فقط إلا ان هذه الجبهة من الناحية العملية لم يكن لها أي حضور وذلك للهيمنة المطلقة التي فرضها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يحكم في العراق.

اما بالنسبة لتجربة المجالس الشعبية التي انطلقت منذ سبعينات القرن الماضي، فان هذه المجالس في حقيقتها كانت عبارة عن تكتلات تهيمن عليها القيادات الحزبية القاعدية للبعث، اضافة إلى انها لم تقدم أي خدمات للمواطنين والسبب يكمن في عدم تخصيص ميزانية لها من قبل الدولة التي احتكرت عبر مؤسساتها المتشعبة كافة الاعمال.

وفي مجال الحياة الحزبية، لايمكن لنا التحدث عن وجود رسمي لأي حزب من الاحزاب، فمعاداة الحزبية كانت واضحة خلال المدة التي حكم بها البعث في العراق. ولهذا نجد ان كل الاحزاب الاخرى مالت إلى العمل السري، بل ان اغلبها فضل العمل من خارج البلاد مكونين المعارضة السياسية التي بدأت تنشط بشكل واضح بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وخروج القوات العراقية من الكويت وبداية التحجيم والتطويق العملي للعراق من قبل بعض الاطراف الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. غير ان الحياة الحزبية في العراق بدأت تتجسد على ارض الواقع، خاصة في المنطقة الشمالية منه والتي تعرف اصطلاحاً بمناطق الحكم الذاتي ذات الاغلبية الكردية، وقد تجسدت هذه الحياة الحزبية باعادة نشاط الاحزاب الكردية العاملة في تلك المنطقة وهذه الاحزاب هي الاتحاد الوطني

الكوردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. فهذه الاحزاب وجدت لها ارضية جديدة للعمل الحزبي، خاصة بعد فرض الولايات المتحدة وبريطانيا الحظر على الطائرات العراقية. ولم تعد للحكومة المركزية في بغداد أي نوع من السيطرة على هذه المناطق في شمال العراق مما شجع الاكراد في تلك المناطق على اجراء انتخابات للبرلمان الكردي الذي بات يتمتع بكل الصلاحيات في الاقليم.

لقد بقي الحال كما هو عليه في عموم العراق الذي شهد استفتاءً على منصب رئيس الجمهورية الذي كان هو المرشح الوحيد للمنصب. ربما عدا ذلك لايمكننا الحديث عن وجود جو ديمقراطي في ظل الرقابة الصارمة على الصحف والاذاعة والتلفزيون والمنشورات كافة. وعلى الرغم من ان النظام كان قد اصدر بعد حرب الخليج الثانية قانون الاحزاب عام 1991، لكنه من الناحية الفعلية لم يكن قد ترجم إلى الواقع وكانت حجة النظام هي طبيعة الظروف والمحيط الاقليمي والدولي للعراق وهي ذات الظروف التي حالت دون دستور دائم للبلاد.

ويبدو ان تصلب النظام وانسداده في الداخل، انعكس بنفس الموجة والقوة على علاقات العراق وسياسته الخارجية التي اصبحت تعاني من العديد من المشاكل التي بدأ اللاعبون الدوليون يثيرونها امام العراق وقيادته في تلك المرحلة. وقد تسارعت الامور والاحداث لتضع العراق في مواجهة جديدة بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية التي استطاعت ان تكسب تحالف استراتيجي مع بريطانيا وايطاليا وانضمت للتحالف دولاً اخرى وبنسب متفاوتة في درجة المساهمة في التحالف الذي انتهى بشن حملة عسكرية هي الاشرس من نوعها في التاريخ الحديث انتهت باحتلال العراق من قبل امريكا واسقاط النظام السياسي فيه في 9/نيسان/2003. ويمكن القول، دون تحفظ، ان المرحلة التي تلت الاحتلال شهدت ظهوراً واضحاً لكافة الكتل والاحزاب السياسية القديمة والتي طرحت نفسها على الشارع العراقي من جديد ولكن بقوة هذه المرة. ومن هذه الاحزاب التي كانت لها هياكل تنظيمية منذ مدة طويلة هي حزب الدعوة الاسلامية بزعامة ابراهيم الجعفري، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب اتحاد الشعب بزعامة حميد مجيد موسى، والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، والحزب الاسلامي، كما ظهرت احزاب وكتل اخرى منها

استمرار لاحزاب كانت قائمة ومنها من تأسس بعد الاحتلال، اضافة إلى استمرار عمل الاحزاب الكردية وهي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويلاحظ ان الحياة الحزبية في العراق بعد الاحتلال، كانت السمة البارزة التي وسمت المرحلة الانتقالية، غير انها، مع ذلك، لم تستطع ان تبلور برامجها الحزبية بشكل واضح تستطيع من خلاله استقطاب الجماهير. وعليه يمكن القول ان أغلب هذه الاحزاب بقيت على نفس تنظيماتها السابقة وتوقعت على نفسها نتيجة المنافسة الشديدة بينها من جهة ولان ملامح الخوف والحذر والريبة كانت هي الاجواء التي سيطرة على الساحة العراقية من جهة ثانية.

غير ان ما ذكر اعلاه، لا يمنع من القول، ان هناك احزاباً وكتلاً سياسية وتجمعات للمجتمع المدني بدأت تتبلور لتطرح نفسها على المجتمع مستفيدة من اجواء الحرية والديمقراطية التي توفرت بعد سقوط النظام السياسي السابق. ولهذا شهدنا ولادة العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي نتمنى لها ان تنمو باتجاه النضج وان تبلور لها برامج واهداف سياسية واضحة تستطيع من خلالها ان تعوض النقص الذي عانى منه العراق لمدة طويلة وان تكون جزءاً من الرقابة على السياسة العامة للحكومات القادمة. ولجل ان تكون كذلك ينبغي لها ان تبتعد من ان تكون انعكاساً للتجمعات الطائفية والعرقية والمذهبية كي تستطيع ان تسهم فعلياً في رفق العملية السياسية والديمقراطية للبلد.

وواقع الحال، ان الحديث عن مرحلة مابعد الاحتلال واسقاط النظام السياسي في العراق تتطلب مزيداً من البحث والتمحيص في طبيعة الحياة الحزبية والديمقراطية، والسبب ان العراق ينتظم تعددية واسعة ذات ابعاد مذهبية وطائفية وعرقية وجهوية وهذه الابعاد تجعل من عملية التكهّن بمستقبل الديمقراطية والتعددية في العراق صعب المنال. فهناك العديد من الاحزاب التي لايمكن لها التعايش مع الآخرين بسبب من طبيعة تكوينها وخاصة احزاب الاقليات الموجودة حالياً وهناك احزاب تريد السيطرة الكلية على جميع مرافق الدولة، كما ان هناك احزاب لها اهداف لايمكن لها ان تلتقي مع اهداف عراق موحد ديمقراطي بسبب

رفع سقف مطالبها المستمر. وعلى العموم، فقد شهد العراق في 2004/1/30 اول تجربة ديمقراطية حينما جرت فيه اول انتخابات حرة وعلى اساس القائمة الواحدة وبدائرة انتخابية واحدة للعراق كله. وبغض النظر عن طبيعية الظروف والملايسات والصراعات التي جرت بين الاحزاب والكتل والتجمعات السياسية، فان هذه الانتخابات كان من شأنها ان تبلور جمعية وطنية من (275) عضواً وضعت لها اهداف رئيسة يأتي في مقدمتها اختيار رئيس للبلاد ونائبين للرئيس وان يقوم هؤلاء بترشيح رئيس للحكومة الذي يقوم بدوره بعرض تشكيلة الوزارة امام الجمعية الوطنية للمصادقة عليها.

على اننا نذكر، بان هذه الانتخابات لم تكن لتشمل كل العراقيين فقد قاطعت هذه الانتخابات العديد من الاحزاب والكتل والتيارات والتجمعات التي غلب عليها المذهب السني بحجة عدم شرعية الانتخابات لانها تأتي في ظل الاحتلال الامريكي للعراق مطالبة بوضع جدول زمني لخروج القوات المحتلة من العراق.

ودون الدخول في تفاصيل ماجرى ويجري في العراق فاننا هنا نستطيع ان نورد قائمة باهم الاحزاب والكتل السياسية التي اشتركت في الانتخابات التي حصلت فيها على مقاعد في الجمعية الوطنية وهذه هي:

1- الائتلاف العراقي الموحد: وقد حصل على (140) مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية. وضم هذا الائتلاف كل من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة الاسلامية وحزب الفضيلة الاسلامي والتجمع العراقي المستقل، والرابطة المستقلة لرعاية الديمقراطية وتجمع العراق الديمقراطي وتجمع النخب العراقية.

2- قائمة التحالف الكردستاني التي حصلت على (75) مقعداً في الجمعية الوطنية وقد ضمت الحزبين الكرديين الكبيرين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني كما ضمت ضمن تحالفها احزاباً وكتلاً اخرى اهمها الجماعة الاسلامية الكردستانية وجبهة تركمان العراق وقائمة كركوك المتأخية والتجمع الجمهوري العراقي والائتلاف الاسلامي والتركماني والتي فاز عنها الدكتور جلال الطالباني كأول رئيس عراقي منتخب بعد تغيير النظام.

- 3- القائمة العراقية: وقد حصلت على (40) مقعداً وتضم هذه القائمة حزب الوفاق الذي يترأسه رئيس اول حكومة مابعد الاحتلال وهو د. اياد علاوي.
 - 4- قائمة عراقيون: وحصلت على (5) مقاعد ويترأس هذه القائمة الرئيس العراقي المؤقت للحكومة الانتقالية غازي عجيل الياور، والذي اصبح بعد الانتخابات العامة نائباً للرئيس.
 - 5- جبهة تركمان العراق، وحصلت على (3) مقاعد وهي بقيادة فاروق عبدالله عبدالرحمن.
 - 6- الجماعة الاسلامية الكردستانية / العراق، وحصلت على مقعدين وهي بقيادة محمد محمد قادر.
 - 7- الكوادر والنخب الوطنية، وحصلت على (3) مقاعد وهي بقيادة فتح الله غازي اسماعيل.
 - 8- كتلة المصالحة والتحرير وحصلت فقط على مقعد واحد خصص لزعيم الكتلة وهو مشعان ركاض ضامن.
 - 9- منظمة العمل الاسلامي في العراق - القيادة، وحصلت على مقعدين وهي بقيادة علاء حمود صالح.
 - 10- اتحاد الشعب، وحصل على مقعدين وهو بقيادة حميد مجيد موسى. ولا ريب في ان هنالك العديد من الاحزاب والكتل السياسية الاخرى وكذلك الاشخاص الذين دخلوا سباق الانتخابات والتي لم تحصل على عدد من الاصوات التي تخولها الدخول إلى البرلمان، حيث يتطلب ذلك الحصول على مالا يقل عن (30000) الف صوت لغرض الحصول على مقعد في الجمعية الوطنية.
- اضافة لما سبق فان هنالك عدد آخر من الاحزاب التي اشتركت وفازت بعضوية المجالس البلدية واخرى لم تفز. ومن هذه الاحزاب مايعود بمرجعيته للاحزاب التي اشتركت او دخلت في تحالفات مع احزاب اخرى في الجمعية الوطنية ومنها من خاض الانتخابات بمفرده، نجل اهمها هنا:

- 1- بغداد السلام.
- 2- اهالي بغداد.
- 3- الحزب الشيوعي العراقي.
- 4- التحالف الوطني الديمقراطي.
- 5- تجمع البيان العراقي المستقل.
- 6- الكوادر والنخب الوطنية المستقلة.
- 7- تجمع عراق المستقبل.
- 8- ائتلاف البصرة الاسلامية.
- 9- جمعية الامام.
- 10- مؤسسة الرسول.
- 11- الامان والاعمار.
- 12- جمعية العراقيين الاوفياء.
- 13- جمعية بابل المستقلة.
- 14- التيار العراقي الديمقراطي.
- 15- المجلس السياسي الشيعي .
- 16- الملتقى الديمقراطي لكرلاء المقدسة.
- 17- رابطة المثقفين المستقلين.
- 18- تجمع الوحدة الوطنية العراقي.
- 19- جبهة تركمان العراق.
- 20- تجمع المستقلين في صلاح الدين.
- 21- القائمة الرسالية الوطنية.
- 22- الاخوة المستقلون.
- 23- حركة الوفاق الاسلامي.
- 24- تجمع الوفاء للعراق.
- 25- مجلس عشائر الموصل الموحد.
- 26- تجمع عشائر العراق الديمقراطي.
- 27- الهيئة العراقية المستقلة.
- 28- ائتلاف القوى الاسلامية والوطنية في ديالى.

29- كتلة المصالحة والتحرير.

30- قائمة كركوك المتأخية.

يلاحظ على القوائم والتجمعات اعلاه انها ذات طابع خاص ولهذا نجد انها اختصت بعملها وبرامجها على مناطق محددة، وهي بالتالي تختلف عن باقي الاحزاب الكبيرة التي طرحت برامجها بشكل اكثر شمولية. كما ان تلك الاحزاب محدودة التأثير في الوسط المجتمعي العراقي.

واخيراً لنا ان نقول، ان التعددية التي انفتحت على مصراعيها في العراق بعد سقوط النظام لا يمكن التكهّن بمستقبلها الذي يبقى خاضعاً لكثير من التقلبات والتحالفات مما يجعل الديمقراطية الجديدة بوجهها التعددي موضوعاً عائماً يسبح في بحر الامواج التي قد تعصف به من جديد او تكون امام حالة اقرب إلى الفوضى ان لم يكن هناك قانون يضع الضوابط ويحدد الاهداف التي من اجلها تنشأ الاحزاب والتجمعات وإلا فلن يكون مستقبل الديمقراطية الوليدة في العراق باحسن من ديمقراطيات مجتمعات اخرى شهدت ضياعها في ضوء الانفلات وفقدان الكوابح.

والخلاصة التي نخرج بها هنا، في تحديدنا لوجهة نظر عامة، ان دساتير العديد من البلدان قد تغاضت صراحة عن عملية التحول، بل انها تغافلت عمداً في بعض الدساتير التي افرغت العديد من الحقوق من مضامينها الحقيقية، الأمر الذي يعكس في نهاية المطاف حذراً شديداً من التعددية السياسية التي تحولت في الكثير منها إلى نوع من اللائحات الديكورية التي زوّقت بها دساتيرها والتي مجدت هذه الحقوق والحريات ولكنها لم تحاول النزول بها إلى أرض التطبيق الحقيقي لها. وحتى المعارضة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض هذه البلدان، كانت في إطار الحدود التي رسمت لها من قبل النظام. فغالبيتها تدعو إلى تعديل الأنظمة السياسية القائمة أكثر من الدعوة إلى الإطاحة بها، الأمر الذي يظهر ان إمكانية التغيير الشامل لهذه الأنظمة، هو احتمال بعيد الوقوع في الوقت الراهن⁽¹⁾. والمرجح هو استمرار نوع من العملية التطويرية للأنظمة السياسية فيها من خلال الأسر الحاكمة التي تجيد إدارة الساحة السياسية مثلما تجيد عملية التداول للسلطة

(1) جودت بهجت وحسن جوهر، مصدر سبق ذكره، ص 44.

ولكن فقط داخل العائلة، وسواء أكان هذا التداول سلمياً أو على طريقة انقلابات القصور كما حدث للبعض منها.

وفي السياق العام لتجارب عالم الجنوب، نقول ان اغلب هذه الأنظمة، لم تصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية أو إلى فلسفة الديمقراطية والتعددية، كأسلوب لسلطة الحكم في إطار قيادة الدولة والمجتمع. فأغلب هذه البلدان تحكم من خلال نظرة أحادية، وهيئات ديكورية (دستورية أو قانونية)، لأنها بالأساس لم تقم على تمثيل الإرادة الشعبية.

وحسبنا ان نلتزم النخب بالمضمون الديمقراطي، فإنها غالباً ما استخدمت أساليب أخرى تمثلت في زيادة الاستبداد. ويخشى ان تكون المرحلة الديمقراطية التي مرت بها هذه البلدان، أقرب إلى ان تكون محطة استراحة بين نمطين من الاستبداد، أحدهما استهلك وآخر يستعد. عندها سوف تظهر التعددية الجديدة، كعملية تجريب تقوم بها الدولة على المجتمع بقصد السيطرة عليه وليس وسيلة لسيطرة المجتمع على الدولة. وعندئذ لن يكون مستقبل التعددية الراهنة مختلفاً عن التعددية الأولى. وليس باستطاعتنا ان نتمنى، أو ان نطلب، من المجتمع، ان يتصرف بغير ما أعد له، أو درب عليه، غير ان لنا أن نقول مع الآخرين. ان الديمقراطية المغشوشة (*) أخطر على النظام من الديكتاتورية الصريحة.

(*) يتم ذلك عن طريق تبني دساتير تعترف بأهمية العمل الديمقراطي واحقية الشعب في الممارسة السياسية وتأكيد استقلال السلطات العامة وحرية المواطنين المدنية والسياسية. إلا ان هذا التنبؤ على الصعيد الدستوري لا يعني انها طبقت على أرض الواقع... فالسمة الغالبة لها هي خرق القواعد الدستورية المنظمة للدستور وحصر فاعلية ادواته الديمقراطية ضمن نطاق تحدده الفئة الحاكمة. انظر : د. رعد صالح الأكوسي ومحمد عدنان الخفاجي، الحريات العامة بين النصوص القانونية والواقع السياسي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 18، السنة تشرين الاول 2002، ص 115.

الفصل السابع

التحديات التي تواجه التعددية ومستقبلها في عالم الجنوب

المبحث الأول: التعددية ومواجهة التحديات

- 1- التعددية والاستقرار السياسي
- 2- التعددية والوحدة الوطنية
- 3- التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي

المبحث الثاني: أشكال التعددية ومستقبلها

- 1- التعددية الفوقية
- 2- التعددية والبقاء في السلطة
- 3- التعددية وأحزاب السلطة
- 4- التعددية وأجواء النظام الدولي
- 5- التعددية والانتخابات
- 6- التعددية وتداول السلطة
- 7- التعددية والمعارضة
- 8- التعددية والمؤسسة العسكرية

مُتَكَلِّمَةٌ

لايحتاج الأمر منا ان نقدر على التنبؤ، وانما ينبغي علينا ان ننظر عبر الضباب المتراكم الذي أحاط بالسنوات الافتتاحية للعقد الماضي من القرن العشرين كي نفهم في ضوء ذلك معطيات المرحلة الحاضرة التي في ضوئها نستطيع تدقيق صورة المستقبل. ففي السياسة لا توجد خيارات او بدائل صافية ومستقلة تماما بعضها عن بعض. خاصة وإننا نحلل ممارسات سياسية غير مكتملة، فالصورة النهائية للتعددية لاتزال بعيدة عن شكلها النهائي. ويتضح ذلك من غياب الاستمرارية الزمنية لأكثر هذه التجارب التي غلب عليها التحكم في الخريطة السياسية.

ان نظرة سريعة لواقع التعددية والديمقراطية في عالم الجنوب تبدي لنا صورا متعددة وفقا لتعدد أنماط التفكير السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. فهذه التعددية يمكن ان تظهر إلى حيز الوجود كثمرة للضرورة وليس للإرادة، او ان تكون وليدة الضرورات الضاغطة وليست وليدة برامج محددة.

ووفقا للخبرة التاريخية، فإن تحول دول عالم الجنوب من نمط سياسي إلى آخر، يؤشر نجاحات كما يؤشر اخفاقات فبعضها تحطمت إنجازاتها على صخرة الصراع على السلطة، وبعضها الآخر استطاع عبور الأزمة وحسمها نهائيا، بينما وصلت دول أخرى إلى هاوية الحرب الأهلية، بل انهيار الدولة.

من هنا يمكن الإشارة إلى ان تحدي ظاهرة التحول نحو التعددية يكمن في صلب الأنظمة السياسية مثلما يكمن في صلب ممارسي السلطة في معظم البلدان التي خضعت لهذه التجربة. فليست المشكلة في وجود او عدم وجود التعددية، ولكن في طبيعة التساؤل عن تحول التعددية ذاتها إلى مشكلة سياسية في لحظة تاريخية

معينة. فعالم الجنوب الذي ركب حصان التعددية، لم يكن واضحاً في مساره، الأمر الذي جعله يسير في اتجاهات متباينة. لذلك فمن حقنا التساؤل منذ البداية عن سبب الاهتمام بالتعددية في معظم دول عالم الجنوب في أواخر القرن الماضي؟ وماهي التحديات التي تواجهها اليوم؟ وماهي المخاطر التي تحيط بها؟

وينبغي الاعتراف بأن انتقال بلدان عالم الجنوب نحو التعددية كان يسيراً لدى بعض دوله، ولكن ينبغي الاعتراف أيضاً أن بلداناً أخرى عاشت مخاضاً عسيراً، في الوقت الذي سجلت فيه ظاهرة الانتقال التعددي، حالة من الامتناع المرحلي في العديد من البلدان. ومع ذلك ينبغي الإقرار، أن البلدان التي كان انتقالها محجوزاً أو عسيراً، لم يكن باستطاعتها إظهار اللامبالاة أو عدم الاكتراث حول مايجري من وجهة ديمقراطية مثلت نوعاً من ورشة العمل الديمقراطي الذي اهتزت بموجبه أكثر النظم التسلطية، بعد أن ظل الحاجز الإيديولوجي الذي غطت عليه الحرب الباردة، يؤدي دوره طوال نصف قرن والذي كان هو المعيار لتوزيع دول العالم.

غير (أن اختفاء هذا الحاجز، كان من شأنه إحياء الآمال في رؤية نموذج الديمقراطية التمثيلية، الذي أخذ ينتشر على نطاق واسع)⁽¹⁾. وأصبحت الديمقراطية والتعددية في ظل الأجواء الجديدة التي هيأها الوضع الدولي الجديد نوعاً من "الملكية المشتركة للإنسانية" كافة، في الوقت الذي دللت فيه الأنظمة الشمولية، أنها عاجزة عن مواكبة المد الديمقراطي الذي بدأ يطغي في إطار وضع دولي يستند إلى مفاهيم جديدة ورؤيا جديدة للأسس التي تقوم عليها الأنظمة السياسية فكان أن قاد ذلك إلى خلخلة النظم الشمولية السابقة وبالتالي سقوطها.

ولكن سقوط الدكتاتوريات، فردية كانت أم أحزاباً واحدة، لايعني بالضرورة بروز الشرعية الديمقراطية التلقائي ولاشروط تحقيقها، ولكن بالأحرى انفتاح الأفق

(1) د. غسان سلامة، أين هم الديمقراطيون، كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 9.

التاريخي على تغيير النظام وقواعد العمل السياسي. فشكل النظام القادم ومدى تجسيده لقيم الحرية والمسؤولية ودرجة المشروعية الشعبية التي سوف يتمتع بها، كلها من الأمور غير المحسومة سلفاً بوصفها موضع اجتهاد مثلما هي موضع تنازع. ان الديمقراطية لاتولد من رحم الاستبداد الفاسد، ولكنها تحتاج إلى بناء نظري وعملي، كما ان مستقبلها يتوقف على النجاح في بلورة التصور السليم وتحديد الوسائل الملائمة والفعالة⁽¹⁾.

نحن أذن أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، في ضوء مايطرح من أسلوب جديد لممارسة السياسة او للسعي إلى السلطة. فظاهرة التحول نحو التعددية، تعني فيما تعنيه، قبول الآخر وأخذ رأيه ومصلحته في الحسبان. وهذا يجب ان يسبقه تنمية قناعات لدى افراد المجتمع وجماعاته بأنهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات كافة، شركاء في الوطن العربي لكل منهم ما للآخرين وعليه ما عليهم⁽²⁾.

ومن المهم هنا ان نؤكد، ان طريق الانتقال الديمقراطي ليست معبراً سالكا بسهولة، ولا تفتح المرحلة الراهنة امكانيته على نحو فوري على الأقل. والسبب هو ان الشرعية السياسية التي تقوم عليها سلطات النخب الحاكمة لم يتم تحصيلاها بوسائل التمثيل والاقتراع الديمقراطي⁽³⁾. ولامجال لوعي إمكانية حدوث الانتقال دون توفير حد أدنى من الشرعية والتي لايمكن تحقيقها إلا من خلال إنجاز الانفتاح الديمقراطي. ويعني ذلك ان عملية التحول او الانتقال الديمقراطي تبقى محكومة بوجود نوع من التوافق الاجتماعي كي تصبح ممكنة.

-
- (1) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 113.
- (2) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 40.
- (3) عبد الإله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص 24-25.

وفي المقابل، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى إعادة وعي خيار الانتقال الديمقراطي على نحو جديد، أي بوصفه مخرجا تاريخيا من الانسداد السياسي العام⁽¹⁾. والتاريخ هو الذي يقرر صلاح الأحكام، بقدر ما تنتج البلدان في حل المشاكل التي تواجهها المجتمعات⁽²⁾. ولأجل النجاح في إنجاز هذه السياسة ينبغي توفير ضمانات كافية لنجاح عملية التحول الديمقراطي وعبر الوسائل السلمية لنقل المجتمع من حالته القائمة إلى الحالة الجديدة.

وفي ضوء ذلك نتساءل، هل مثلت عملية الانتقال لدى بلدان عالم الجنوب حلاً لأزماتها؟ أم انها وضعت أمام أزمة جديدة في ضوء التحديات التي تواجهها؟.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 25.

(2) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص 156.

المبحث الأول

التعددية ومواجهة التحديات

1- التعددية والاستقرار السياسي

يلاحظ بالنسبة لفترات الانتقال الديمقراطي التي جرت في بلدان عالم الجنوب، ان هذه الفترات قد تزامنت مع اختفاء أجيال الاستقلال من المسرح السياسي. مثلما أدت إلى اختفاء بعض القادة والصفوة وأدى ذلك إلى إعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية وإعادة تقييم العلاقات مع القوى الفاعلة داخل المجتمع. كما أدت مجموعة الضغوط (دولية ومحلية) إلى إحداث تغيير سياسي في مجاميع من الدول، منها كينيا وزيمبابوي وأنجولا ومالي وجنوب أفريقيا ونيجيريا⁽¹⁾. ودول أخرى تحولت أو انتقلت بنظائرها السياسي إلى نظام جديد. وقد أدت حالات الانتقال هذه في العديد من هذه البلدان إلى خلخلة حالة الاستقرار السياسي كما لم تشهد بلدان أخرى استقرار سياسيا نتيجة تحولها مما يضع هذه البلدان أمام تحدٍ خطر بدأت تتضح معالمه يوما بعد يوم من تنامي نزاعات لم تكن تثار خلال المرحلة الأولى التي أعقبت الاستقلال. فالتخوف من ان التعددية يمكن ان تكون عامل تقسيم وتجزئة ظل هاجساً يراود بل ويهدد هذه الدول.

وبمراجعة الأدبيات الخاصة بأشكال التحول الديمقراطي، نجد انها لا تتضمن معايير محددة. ويبدو ان هذا الاستنتاج، يتفق مع الافتراض الذي ينص على ان كل عملية تحول تتم وفقا لظروف معينة، ويصعب من خلالها التوصل إلى صياغة ملامح عامة. والذي يعنينا ان عملية التحول تحدث في كل دولة على حدة، ويمكن ان تمر من خلال اكثر من نموذج، وربما يكون سبب ذلك، تسارع الأحداث وتتابعها بشكل خطير.

(1) السفير احمد طه، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص 67.

وطبقا لما سبق بيانه، فإن عملية التحول نحو التعددية قد تحقق نجاحا في التغلب على مشكلة الاستقرار السياسي الذي تعاني منها معظم دول عالم الجنوب. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من وجود التعددية بكافة صورها الاثنية والعرقية والدينية في موريشيوس، فإنها استطاعت ان تحقق قدرا كبيرا من الاستقرار السياسي والاجتماعي منذ الاستقلال من خلال انتهاج صيغة التعددية الحزبية⁽¹⁾. وذلك يؤكد فرضية ان النموذج التعددي يمكن ان يؤدي دورا وظيفيا مهما في تحقيق وحدة وتكامل النسق السياسي والاجتماعي في بعض هذه التجارب. كما يلاحظ ان هذه الدول بالرغم من انها أخذت بالتعددية منذ الاستقلال، إلا انها لاتزال تشهد حركات جماهيرية مطالبة بتدعيم وتوسيع النظام الديمقراطي القائم. فالديمقراطية ليست مجرد إقامة أحزاب سياسية او إجراء انتخابات حرة بشكل دوري ولكنها تتطلب كفاها مستمرا من اجل الحفاظ على القيم الديمقراطية من كافة الأخطار المحدقة بها من كل جانب وفي كل وقت⁽²⁾. ثم ان هناك ولاءات متعددة ومتداخلة ومتدرجة داخل كل مجتمع قد تتناقض وقد تتفق، وان اتفاقها يفضي إلى حالة من الاستقرار مثلما يفضي اختلافها إلى عدم الاستقرار السياسي، وذلك يتوقف أيضا على شرط أساسي في التعددية هو الاعتراف بانقسام البلد إلى فصائل وليس بإنكاره. او ان تكون التعددية معبرا لإنجاز نوع من المصالحة الوطنية كشرط لظهور نخبة وطنية جديدة مكرسة لقضية التقدم⁽³⁾، وإنجاز حالة الاستقرار السياسي. إلا ان ذلك لم يحدث في أغلب تجارب عالم الجنوب، ففي ظل الصراع على السلطة، وهو غالبا منبع أساسي للطلب الديمقراطي، يشكل سببا أساسيا في مراوحة الديمقراطية التعددية في مكانها.

ان الديمقراطية والتعددية تبقى ثمرة للضغوطات المتبادلة والقابلة للتغير نتيجة ميزان قوى لم يستقر بعد، ومن الممكن ان يتحول من النقيض إلى النقيض⁽⁴⁾. كما

(1) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(2) د. حمدي عبدالرحمن، المصدر السابق نفسه، ص 16.

(3) محمد عبد الباقي الهرماسي، التغيير الاقتصادي ومضاعفاته السياسية، في كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 288.

(4) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 124.

حدث في الجزائر، فالتحول الديمقراطي فيها لم ينتج عنه حالة استقرار سياسي. وربما ذلك ان التوجه الديمقراطي كان قد نبع من قوة التفجر ولم يكن استجابة للتضخم العام في الشروط الذاتية والموضوعية. وعليه يمكن القول ان التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر مثلاً لم يتمخض الآن عن مبادرة سياسية حقيقية⁽¹⁾. ويأتي انزلاق الجزائر بسرعة مذهلة نحو منحدر العنف، ليؤكد حقيقة التوقع الذي أعلنه الرئيس (زروال) منذ عام 1994 فقد أشار إلى ان الجزائر على شفا كارثة بسبب الانقسامات السياسية والأيدولوجية التي نتج عنها إصلاح كان من نتيجته ان يوسع كل خمسة عشر شخصاً تأسيس حزب والحصول على تأييد الدولة⁽²⁾. وأدى ذلك إلى النمو الهامشي لكثير من القوى التي شكلت ما يشبه اللوبي السياسي الضاغط ضد أي إصلاح سياسي ديمقراطي وبالتالي فإنها هددت الاستقرار السياسي في الصميم.

وإذا كان الحفاظ على الاستقرار السياسي يعتمد على ايجاد المؤسسات السياسية القادرة على مواجهة مشكلة الحكم في المجتمع⁽³⁾، فإن بعض تجارب التحول الديمقراطي وبالرغم من انفتاحها، لم تستطع التغلب على مشكلة الاستقرار السياسي. فقد تعرضت كل من تونس ومصر إلى نوبات من المواجهة بعضها عنيف وبعضها أقل عنفاً خلال النصف الأول من عقد التسعينات، وخاصة بين بعض الأحزاب الإسلامية والحكومات في كلا البلدين، وإذا كان هناك نوع من الانفراج في تونس، إلا انها مستمرة وأشبه ماتكون بحرب الاستنزاف المحدود بين النظام والإسلاميين في مصر⁽⁴⁾. وقد تتفجر الأوضاع الداخلية فيها في أي لحظة

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي، المصدر السابق نفسه، ص 300-301.

(2) احمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (128)، السنة ابريل 1997، ص 136.

(3) د. رعد صالح الالوسي ود. حسين علوان الربيعي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وصنع السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، مجلة الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، العدد 5، نيسان 2002، ص 264.

(4) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الأول، السنة الأولى، نيسان 1997، ص 33.

وبشكل قد لا يمكن السيطرة عليه، فالعنف عندما تتدلع شرارته لا يمكن لأي طرف احتكاره لنفسه.

ومما لا شك فيه، ان التعددية السياسية سوف توفر المؤسسات السياسية التي تستطيع كافة الأطراف من خلالها ممارسة العملية السياسية على وفق ضوابط محددة تساعد على إنجاز حالة الاستقرار، إلا ان ذلك لم يتم بشكله العملي الصحيح وخاصة في مثالنا السابق (حالة تونس ومصر). ففي تونس كان الغرض من التعددية إيجاد حد مناسب من الاستقرار السياسي والفاعلية يقتضي السماح بتوسيع نطاق التعددية، إلا انها كانت أسيرة في حركتها وعملت على تثبيت نطاق وعمق التعددية عند مستوى معين ولم يسمح للمعارضة بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد⁽¹⁾. مما أفضى إلى حالة عدم الاستقرار نظراً لعدم الاشتراك الفعلي للمعارضة التي كبلت بقيود كثيرة.

أما في مصر، فمع حقيقة وجود اتفاق بين مختلف أطراف النظام الحزبي فيها حول قواعد وآليات ومؤسسات التعددية السياسية، إلا ان الأبحاث السياسية ذات الصلة، تشير إلى وجود خلافات حول عدد من القضايا العامة منها مايتعلق بمدى ملائمة الدستور الذي صدر عام 1971 مع التعددية السياسية وحقيقة تداول السلطة، فضلاً عن الملاحظات المتعلقة بنزاهة الانتخابات وتحيز أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية⁽²⁾. وكل ذلك يؤشر حقيقة أساسية تتمثل في ان مصر لم تستطع تخطي أزمتها السياسية بانتهاج التعددية السياسية.

2- التعددية والوحدة الوطنية

تشهد بعض التجارب التعددية سلسلة من الانتكاسات على صعيد إنجاز الوحدة الوطنية. وإذا كان من المؤمل في الديمقراطيات التعددية ان تحكم بقوة وشرعية⁽³⁾،

(1) علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مصدر سبق ذكره، ص 82.

(2) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(3) William N.Nelson, on Justifying Democracy, London, Routledge and Kegan Paul, 1980, P.17.

من خلال إنجاز احترام مبدأ المساواة وتوسيعه لينطبق على أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات والفئات داخل المجتمع. فإن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك.

ومع وجاهة الاحتمال الذي يرى بأن التعددية، يمكن ان تمثل الفرصة الجادة للخروج من أزمة الوضع القائم على التناحر والصراع للاتجاه نحو مصالحة وطنية شاملة، قوامها إعادة نصاب العدل مقابل نسيان الماضي، ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد⁽¹⁾. نجد ان تطبيق التعددية في الكثير من تجارب عالم الجنوب، لم يؤد إلى إنجاز تلك الغاية. والسبب يعود بالأساس إلى استمرار انغلاق النظام السياسي - رغم الانفتاح المعلن - في وجه الفئات الاجتماعية المختلفة فضلاً عن التراكم السياسي السابق. ونستطيع القول ان تجربة التعددية الجديدة لم تقدم شيئاً لهذه المجتمعات طالما نظر إليها كتكتيك جديد، او كإضافات لمؤسسات جديدة توحى للشعب بالتغيير في الوقت الذي تمنع التغيير او تؤجله.

والأمر الذي يترتب على ماسبق هو انفراط الوحدة الوطنية إلى المدى الذي يمكن أن تنفجر فيه غرائز الصراع الأهلي⁽²⁾. فأفريقيا جنوب الصحراء تقف على بركان من النزاعات الاثنية والعرقية وقد يخمد هذا البركان مدة طويلة، إلا انه يمكن ان ينفجر في أي لحظة مثلما حدث في أثيوبيا وليبيريا والصومال. والعداء الاثني يكون حتماً في ظل ظروف تسييس الاثنية واستخدام السلطات الحكومية في المنافسة الاثنية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾. وقد تقود التعددية إلى عدم الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع، وربما إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي تهدد الكيان السياسي⁽⁴⁾. فقد اهتزت صورة التعددية السياسية السابقة في لبنان بعنف تحت وطأة الصراع التناحري بين الميليشيات الطائفية والقوى العسكرية المسلحة. فالنظام السياسي اللبناني الذي تشكل على أساس صيغة طوائفية توافقية مقرونة بميثاق طائفي عام 1943 عجز تماماً عن إنجاز عملية الانصهار الوطني بين

(1) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية جنود الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص 160.

(2) عبدالإله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(3) د. حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(4) د. ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص 115.

الطوائف اللبنانية المتعايشة، وذلك يطرح مستقبل الصيغة الجديدة التي انطلقت منها الجمهورية الثانية على أساس مبادئ ميثاق الطائف لعام 1989 وهي المبادئ التي أطفأت الحرب الأهلية لكنها قد لاتمنع من تفجرها من جديد وهنالك مؤشرات خطيرة جداً تؤكد هذا التخوف⁽¹⁾. وهنا نستطيع القول بأن السلام الأهلي للمجتمع التعددي اللبناني قد يمثل محطة استراحة، لا يستبعد ان تعود الطوائف بعدها للاقتتال ولهذا فإن مامطلوب من التعددية هو إعادة إنتاج اللحمة الوطنية التي من خلالها فقط يستطيع المجتمع ان ينمو ويزدهر وعندها فقط يمكن ان تكون التعددية ميلاً جديداً للجمهورية الجديدة.

إن اعتماد التعددية الحزبية والسياسية اليوم، يمثل اختياراً يتسم بالحساسية والتعقيد في مجتمعات عالم الجنوب التي تواجه العديد منها عقبات في الوحدة الوطنية. إذ انه دون تلاحم وانسجام وطني لا يمكن لأية تجربة سياسية النجاح⁽²⁾. وتبدو هذه الحقيقة واضحة في الصومال. فقد اتسعت حدود الأزمة فيها من مجرد صراع بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له وتحولت إلى رفض جماهيري لمفهوم الدولة بمعناها الحديث ومؤسساتها وتنظيماتها كما انسحب الغضب الشعبي على النظام إلى تحدي شرعية الدولة ذاتها وسلطاتها والنكوص إلى الأطر الاجتماعية التقليدية - كالعشيرة والقبيلة - كإبنية للتنظيم الاجتماعي بمعناه الواسع⁽³⁾.

ويلاحظ ان قتامة الصورة في الصومال تعكس واقع حال غالبية الدول الأفريقية. وقد دفع ذلك بأحد المفكرين السياسيين (زولبرج) إلى القول بأن المستقبل المرئي لأفريقيا يسير في اتجاه الصراع وعدم الاستقرار والانقسام وليس في اتجاه الاستقرار والوحدة والوفاق القومي. وتبدو هذه الرؤية حقيقة واقعة حيث لم تستطع العديد من دول القارة ان توطد أركان النظام السياسي الفعال والقائم على تحقيق

(1) د. مسعود ظاهر، مستقبل التعددية السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية، مجلة الوحدة المغربية، العدد (91)، السنة الثامنة، نيسان، 1992، ص 31-32.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(3) د. نجوى امين الفوال، مصدر سبق ذكره، ص 8.

التكامل والوحدة الوطنية⁽¹⁾. ولا يقتصر الأمر على دول القارة الأفريقية، فهناك العديد من دول عالم الجنوب الأخرى، لم تستطع إنجاز وحدتها الوطنية من خلال انتهاج التعددية، كما هو الحال مع اليمن والباكستان وأفغانستان وغيرها.

3- التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي

إذا ما غادرنا مشكلتي الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية وعلاقتها بالتعددية الجديدة في عالم الجنوب، فبإمكاننا الإشارة إلى مسألة أخرى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان وهذا يثير قضية الإصلاح السياسي وعلاقته بالأوضاع الاقتصادية بشكلها العام في هذه البلدان. وحقيقة القول، ان معركة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية، ليست بالمسألة المحسومة سلفاً، فمثل هذه المعركة لا يمكن كسبها بسهولة إلا إذا استطعنا توفير الأرضية المناسبة لها. ففي ضوء واقع اقتصادي متدني تغلب عليه التبعية ومشاكل المديونية وحالة الفقر المدقع التي تعيشها بلدان عالم الجنوب، يثور التساؤل حول مدى توفر الإمكانية في ان تواجه التعددية الجديدة هذه المشاكل؟

ان مواجهة هذه التحدي تطرح العديد من الإشكاليات منها ما يخص طبيعة العلاقة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة ومنها ما يتعلق بالبناء السياسي الجديد والمتمثل بظاهرة التحول من جهة ثانية. او لنقل بصياغة أخرى، هل الديمقراطية شرط مسبق للتطور الاقتصادي - الاجتماعي، أم ان التنمية والمساواة الاجتماعية شرط لا بد ان يسبق عملية التحول الديمقراطي؟

ثمة فارق أساسي بين الديمقراطية بوصفها قيمة سياسية وبين البناء المؤسسي الذي يحتاجه التطبيق الديمقراطي في مجتمع معين. فلم تعد الديمقراطية التعددية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب، بل انها أسلوب حياتي ونظرة شاملة لشكل العلاقات داخل المجتمع بقدر ماسوف تنصب على تحديد الحقوق العامة والواجبات وهذا يعني إيجاد نوع من التوازن بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن اعتبار العامل او الجانب الاقتصادي أساسي للعملية

(1) المصدر السابق نفسه، ص 8.

الديمقراطية الصحيحة، فليس هناك ديمقراطية حقيقية من دون مساواة اقتصادية. فحق التصويت يفقد قيمته حين يفقد ارتباطه المؤكد في الحق بلقمة العيش، والديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية⁽¹⁾.

وعليه لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية دون توفير متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت الديمقراطية تمثل إطاراً سياسياً ملائماً لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة فعالة، فإن إنجاز التنمية الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي وتبلور القوى السياسية والاجتماعية يعد من الشروط العامة لرسوخ الديمقراطية والتعددية⁽²⁾.

وينبغي الإشارة إلى أهمية توفر العديد من متطلبات التحول الديمقراطي وسيادة مبدأ التعددية السياسية بشكل سلمي. فمجمال العملية الديمقراطية الجارية في العديد من دول عالم الجنوب معرضة للانتكاس والتراجع إذا لم ترافقها حالة نمو اقتصادي ولم تصحبها سيادة العدالة الاجتماعية في توزيع نتائج الدخل الوطني⁽³⁾. خاصة ان معدلات البطالة والفقر تنذر بمخاطر كبيرة^(*) في حال تفاقمها وعدم الخلاص منها⁽⁴⁾. وقد بات السؤال المحوري حول جدوى التعددية السياسية في مجتمع يفتقر إلى الحد الأدنى من أوليات التنمية، وأيهما يحتل المكانة الأولى في أوليات العمل الوطني الملح، ملء بطون الجوعى وتعليم الاميين ورفع مستوى الصحة العامة

(1) د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، بلا تاريخ، ص 111.

(2) د. حسين توفيق ابراهيم، العالم العربي وتحديات التمهينات، مجلة قضايا دولية، العدد (211)، السنة الخامسة، يناير، 1994، ص ص 11-12.

(3) Michael Todaro, Economic development in the third world, London, 1977, P.50.

(*) على سبيل المثال، فإن الفقر في أفريقيا قد أدى إلى الصراع، وهو أمر لاجدال فيه، وهذا الرأي يحظى بشعبية متزايدة بين وكالات التنمية التي تواجه يوماً قراً مدقماً وصراعاً محموماً في نفس الوقت وفي ذات المكان، والأمثلة على ذلك سير اليون، الصومال، أثيوبيا، موزمبيق، بروندي، انغولا، وليبيريا، أنظر:

Sam G, Amoo, the challenge of Ethnicity and conflicts, Conflicts in Africa : The Need for A New Paradigm, New York : United Nations Development program (UNDP), 1997, P.8.

(4) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 28.

وتشغيل العاطلين، أم إطلاق أبواق أفواه المعارضين لنقول ماثشاء حتى ولو كان تعبيراً عما لا يمثل أولوية واحتياجاً ماساً في حياة الناس العاديين (1).

ان عالم الجنوب يواجه أزمة فشل التنمية في العقود الماضية (2). وقد اعترف القادة الأفارقة صراحة أثناء اجتماع خاص للأمم المتحدة عن أفريقيا عقد في باريس 1986، بأن أسلوب احتكار السلطة والسياسات غير الملائمة اسهم بدور بارز في تردي الأوضاع الاقتصادية (3). ويواجه هذا العالم، بالتالي أزمة حادة تتجلى في المديونية الخارجية والتي تعرقل في بلدانه وتؤثر في قرارها السياسي بدرجة كبيرة (4). خاصة إذا ما علمنا ان معظم دول عالم الجنوب لا تسلم من خطر المديونية المتولد عن الحاجة الملحة والمستمرة لتغطية العجز في احتياجاتها الداخلية من الغذاء وغيره. وإذا ما علمنا ان هذه الديون غالباً ما تربط بشروط معينة تفرضها الدول او المؤسسات الدائنة، لنا ان نتصور حجم المعاناة في حماية وصيانة القرار الداخلي.

ويمكن القول ان قضية الديون الخارجية هي عقبة خطيرة أمام تحقيق المثل العليا والحرية والعدالة الاجتماعية داخليا او حرية الدولة واستقلالها السياسي خارجيا (5). وخطر المديونية على حاضر بلدان عالم الجنوب وعلى مستوى مستقبلها لا يناقش فيه أحد، فلقد اختفت من قاموس العلاقات القائمة بين هذه المجموعة من الدول والدول الدائنة كلمات مثل "المساعدات من أجل التنمية" و "التعاون الفني" وغيرها من الألفاظ التي كانت تعكس انشغالات بلدان عالم الجنوب لتحل محلها

(1) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، منشورات منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، 1991، ص 167.

(3) د. حمدي عبدالرحمن حسن، عرض كتاب (أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد (212)، السنة 10/ 1996، ص 162.

(4) مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، المصدر السابق نفسه، ص 162.

(5) عبدالجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص 79.

كلمات مثل "خدمة الدين" و "إعادة الجدولة" و "شروط التسديد المفضلة" وغيرها من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن تحدي المديونية⁽¹⁾.

ومعروف ان مثل هذا التحدي يوقع الدول في شرك التبعية. ولا حاجة بنا للتذكير هنا انه لا يمكن توفير الديمقراطية في بلدان عالم الجنوب في إطار التبعية السياسية⁽²⁾. خصوصاً وان الأمر لا يتوقف على المواقف التي ستتخذها الدول المانحة إزاء ربط المنح، بالاتجاهات السياسية والتحولات الديمقراطية الجديدة⁽³⁾، وعلى وجه التحديد عندما يشترط قيام أنماط سياسية محدودة على غرار تلك المتبعة بالدول المانحة. وهذا الأمر، ليس في صالح المسيرة الديمقراطية والتعددية. إذا انه لا يترك للاختيارات الوطنية إلا القليل جداً فيما يتعلق اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة، وبالتالي يضع السلطة الحاكمة في موقف بالغ الصعوبة⁽⁴⁾.

وتتسجم هذه الخلاصة مع تلك الأحاسيس التي أبدتها الكثير من دول عالم الجنوب التي غيرت في أنظمتها السياسية والمتجسدة في زيادة التخوف المصحوب بشيء من الرهبة والحذر تجاه المرحلة الانتقالية العسيرة في الطريق نحو الديمقراطية التعددية واقتصاد السوق. ففي موريتانيا مثلاً، نجد ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية التي تم الأخذ بها لم تعط ثمارها في الخروج من المأزق. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد تتجه إلى وضع مقلق يحمل بوادر استفحال التفاوت الطبقي وازدياد الفقر والبطالة نتيجة غياب العناصر الضرورية لقيام قضاء ديمقراطي حقيقي. وهذا ما يعكس عجزاً في استيعاب العلاقة الوثيقة بين تنمية لا تتم من دون ديمقراطية حقة ونهج تعددي لا بد له من قاعدة تنمية⁽⁵⁾. وهو الأمر الذي يضع تجربتها التعددية امام منعطف حاسم.

(1) جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(2) مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تشرين الثاني، 1984، ص 61.

(3) السنير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(4) د. رجاء ابراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(5) عبدالله السيد ولد أباه، التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (198)، السنة 1995/8، ص 93.

وجاءت الإصلاحات الدستورية في المغرب في ظل ظروف معقدة تتجلى في حجم الديون الخارجية التي بلغت (25) مليار دولار ووقوع (14) مليون مغربي من اصل (26) مليوناً تحت خط الفقر، وكانت سنتا (1994، 1995) كارثة حقيقية للاقتصاد المغربي حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد الذي جعل الملك يوجه نداءً وطنياً من أجل تعبئة الجهود وتقديم المساعدات⁽¹⁾.

ومثلت الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي، المحدد الرئيس لنتائج الانتخابات البرلمانية في باكستان في شباط عام 1997، وتعد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، حيث تعاني باكستان من عجز في موازنة الدولة وديون تصل إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾. وفي ضوء مثل هذه الظروف من الصعب التكهن ببقاء باكستان في القرن الحادي والعشرين بنظام تعددي مستقر. وفي نيكاراغوا، أدت نتائج تبني حكومة اليمين لسياسات إجراءات الإصلاح الاقتصادي إلى مردودات سلبية لآلية السوق.

فقد أدى تحرير التجارة ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية إلى القضاء على معظم المؤسسات الصناعية المحلية المنتجة، وانخفاض الأجور وتصاعد في معدلات البطالة التي سجلت رقماً قياسياً (800 ألف عاطل من إجمالي 1.2 مليون يمثلون قوة العمل) فضلاً عن تعمق حدة الأزمات الاجتماعية الناجمة عن غياب دور الدولة، وتشير الإحصائيات إلى أن (60%) من سكان نيكاراغوا يعيشون تحت عتبة الفقر⁽³⁾. وقد ولد كل ذلك حالة من فقدان الأمل بقدرة أي من الفصائل السياسية على تحسين أوضاع المعيشة وقدرتها على تخطي الأزمة.

ويشكل الوضع الاقتصادي تحدياً خطيراً أمام جنوب أفريقيا، فالبرنامج الذي طرحه الرئيس السابق (نيلسون مانديلا) والمسمى "برنامج الأعمار والتنمية" يعد أوضح وثيقة بشأن السياسة الاقتصادية التي تركز على مواجهة الاختلالات

(1) أحمد تهازي عبد الحفي، مصدر سبق ذكره، ص 188.

(2) مختار شعيب، الانتخابات ومستقبل الاستقرار في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (128)، السنة إبريل 1997، ص 179.

(3) د. عوض عثمان، دلالة نتائج انتخابات نيكاراغوا، مجلة السياسة الدولية، العدد، (127)، يناير 1997، ص 245.

الاجتماعية العميقة السابقة⁽¹⁾. وربما نستطيع القول بأن نجاح الديمقراطية التعددية في جنوب أفريقيا سوف يتوقف إلى حد بعيد على نجاح سياستها الاقتصادية^(*).

وفي بلدان أمريكا اللاتينية التي سعت إلى إطلاق المبادرات الفردية وتحريك القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والتي جاءت بعد حركة الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، نجد ان مظاهر الاختلال بقيت كما هي، فليس ثمة ما يشير إلى ان العلاج الليبرالي سيكون أجدي من العلاج السلطوي في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة في عموم أمريكا اللاتينية. وإذا كان صحيحاً ان الرأي العام في دول أمريكا اللاتينية قد مل الدكتاتورية ومارافقها من قمع وتسلط، وان العودة إلى الديمقراطية هي مكسب شعبي كبير وعلامة فاصلة في تاريخ القارة. إلا ان الديمقراطية السياسية وحدها بمعزل عن المعالجة الحقيقية لمواقع الخلل الاجتماعي والاقتصادي القديم، لن تلبث ان تتحول إلى ممارسة شكلية تحمل في داخلها بذور تفجرها المحتوم، سواء اعتمدت الليبرالية الاقتصادية او ارتكزت إلى مزيد من التوجيه. فقد وصلت نسبة التضخم السنوي المالي فيها إلى الألف بالمائة، كما شهدت تكاثراً سكانياً هائلاً وصل إلى (600) مليون نسمة آخر التسعينات، ويندرج مائتا مليون نسمة في حالة البؤس المدقع⁽²⁾.

وهكذا غدت مدن أمريكا اللاتينية الكبرى اليوم، التي تحيط بها أحزمة البؤس وتهدها انتفاضات المجاعة، اخطر مدن العالم. وعلى سبيل المثال فإن البيرو، وهي ثالث اكبر دول أمريكا اللاتينية تشهد معدلات تضخم جامحة، مثلما تشهد حالة ضخمة من المديونية. ويلاحظ ان البيئة العامة اللازمة للأزمة الهيكلية في هذا البلد قد نجمت عن الصدمة الليبرالية اقتصادياً وسياسياً، فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقصور الإصلاحات الاقتصادية وسلبيات مخرجات الانفتاح

(1) د. عراقي عبدالعزيز الشرييني، اقتصاد جنوب أفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية، مجلة السياسية الدولية، العدد (119)، السنة يناير 1995، ص 249.

(*) تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى ان (38) دولة من البلدان الأفريقية البالغ عددها (51) تقع ضمن فئة أدنى الدول تقدماً، فحجم الفقر وعواقبه تشكل علامة واضحة على كل السياسات المتبعة أنظر:

Sam G,Amoo, Op. Cit. PP.7-8.

(2) د. محمود عبدالمنعم مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص ص 181-182.

الديمقراطي والليبرالي السياسة، تشكل مجتمعة وماتزال خزاناً يومياً يرفد حركات العنف السياسي التي باتت تعصف بالتجربة الديمقراطية فيها⁽¹⁾. وقد يرتبط ذلك بمجمل عملية التحول الديمقراطي فيها وعجزه عن الإيفاء بالتزاماته.

وإجمالاً نقول، ان فشل حكومات عالم الجنوب في التخفيف من حدة الحرمان المادي الذي تعاني منه شعوب هذه البلدان، يمثل أحد المكونات الجوهرية اللازمة فيها. كما ان طريقة مواجهة هذه الأزمة تشكل تحدياً حقيقياً لأي حكومة ديمقراطية ناشئة، وان إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية هي مسؤولية دول الجنوب بالأساس، وليس بالاعتماد على غيره.

وإدراكاً من عالم الجنوب لهذه الحقيقة، جاءت اجتماعات فريق الخبراء حول الحق في التنمية خلال المدة 1981-1989 والتي مثلت فرصة لعرض مواقف وتصورات الدول والكتل والمجموعات تجاه التنمية عامة والتنمية في دول الجنوب خاصة⁽²⁾. كما نجد ان منظمة الدول الأفريقية ومنذ عام 1980 كرست اجتماعها لمناقشة الأمور الاقتصادية وأصدرت " خطة عمل لاجوس " التي أكدت أهمية الاعتماد الوطني على القوى الذاتية كطريق للتنمية الحقيقية⁽³⁾. كما ناقشت المنظمة في اجتماع استثنائي لها عام 1987 عقد في (أديس أبابا) قضية المديونية الأفريقية. وحاولت أيضاً بعث الروح في بنك التنمية الأفريقي من خلال الاجتماع الذي عقد في (أبيدجان) عاصمة ساحل العاج في عام 1996، وذلك بقصد الحفاظ على الهوية الأفريقية ومواجهة ضغوطات الدول المانحة⁽⁴⁾.

إلا إن ذلك لم يمنع دولاً معينة من الاستجابة لضغوطات الدول المانحة والسبب يتوقف على ضعف مركزية هذه الدول. فالظروف والأحوال التي يتم في إطارها تطبيق برامج التكيف الهيكلي، تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة الرسمية

(1) د. السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بيرو، مجلة السياسة الدولية، العدد (128)، السنة 1997، ص 181.

(2) د. رياض عزيز هادي، الحق في التنمية، رؤية سياسية، مجلة آفاق عربية، العدد التاسع، ايلول 1992، ص 38.

(3) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(4) عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص 236.

وتآكل شرعيتها في أعين مواطنيها، والأخطر من ذلك تحول الدولة إلى مجموعة خاصة وأجنحة متباعدة⁽¹⁾، وقد أكدت مصر على لسان الرئيس (حسني مبارك)، أن مبادئ الديمقراطية ومعاييرها تشكل شرطاً أساسياً للتقدم، وأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وجهان لنفس العملة ولا يمكن الفصل بينهما⁽²⁾. ويظهر من هذا التأكيد محاولات مصر في استمالة الدول المانحة لمساعدتها على الخروج من أزمتها. فمحاولة تقليد النموذج الغربي في النمو الاقتصادي، الغرض منها زيادة الاستثمارات لتطوير هيكل الاقتصاد⁽³⁾.

إن بروز التفاعلات الجديدة في العالم خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة بالتكتلات الدولية، ونشاط الشركات متعددة الجنسية، يتطلب أنماط ومفاهيم تنمية جديدة تقوم على سياسة الاعتماد على النفس. والاعتماد على النفس هو الاعتماد على المواطنين، ولكي تعتمد على الناس يجب أن تعطيهم أمرين: الأول، هو إحساسهم، بأن ما يجري من تنمية هو لصالحهم، وثانياً، أن يحسوا بأن لهم صوتاً فيما يجري، وذلك من شأنه أن يسمح بمعالجة الخطأ ويمنع تراكمها⁽⁴⁾. وهو ما يتطلب توفير عنصر المشاركة الضروري للتنمية من خلال تطبيق التعددية. كما أن التعددية في الرأي، حين يأخذ شكل التعدد الحزبي والمشاركة، يعطي المشروع التنموي قوة أساسية⁽⁵⁾. ذلك أن الديمقراطية تمتلك القدرة على تعديل قواعدها ومؤسساتها استجابة للظروف المتغيرة ولذلك فإن فرصتها في الإصلاح تكون كبيرة.

وليس بالضرورة، أن يعني ذلك اختفاء أنماط وقيم التنمية السابقة كلياً ونهائياً خلال عملية الانتقال أو التطبيق الديمقراطي، فإن من هذه الأنماط والقيم ما يمكن أن

(1) احمد ثابت، تآكل شرعية الدول العربية، الحالة المصرية، مجلة أبعاد اللبنانية، العدد الرابع، كانون الاول 1995، ص 264.

(2) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 180.

(3) Simon Kuznets, Modern Economic Growth, Rates Structure and Spread, New Haven, 1966, P.1.

(4) مجموعة مؤلفين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، تشرين الثاني، 1986، ص 100.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 100.

يساهم أو يخدم في تسريع العملية أو دفعها⁽¹⁾. والمشكلة الأساس بالنسبة لهذه الدول التي باشرت الانتقال تتجسد في تخلف المؤسسات السياسية بالنسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها نتيجة عجز المؤسسات الجديدة عن استيعاب مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها. وعلى حد تعبير ثناء فؤاد، فإن تأثير التحديث على استقرار النظام ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية⁽²⁾.

ويقود عدم استيعاب هذه العلاقة إلى زيادة مؤشرات الصراع الذي يؤدي في نهايته إلى نوع من الانهيار السياسي وبالتالي تعريض التجربة التعددية إلى السقوط، لأن رد الفعل المقبل على نشاطها سوف يكون عنف بكثير وأكثر تدميرا من الرد الذي يتعرض له اليوم نظام الحكم الشمولي.

(1) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 213.

(2) د. ثناء فؤاد، المصدر السابق نفسه، ص 213.

المبحث الثاني

اشكال التعددية ومستقبلها

إذا كان الزمن الآن في صالح الديمقراطية، فإن التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة⁽¹⁾. وينبغي ان نتذكر ان الديمقراطية كل لا يتجزأ، فهي أما ان تكون أو لا تكون والذين يناهضون الإصلاح إنما يناهضون الديمقراطية التي لم تعد مسألة نظرية، وانما هي انتقال إلى مرحلة جديدة تمثل ميلاداً جديداً، وبالتأكيد فإنه ليس بوسعنا الإنكار بأن هذا الميلاد سيكون عسيراً. عليه سوف نكون مضطرين لمتابعة وتشخيص انواع عديدة من التعددية في عالم الجنوب وكما يلي:

1 - التعددية الفوقية

إن مستقبل التعددية في دول الجنوب، لا يتوقف على التحديات فقط وانما يؤثر مسائل اخرى. ومن هذه المسائل ما يتعلق بمدى الجدية التي تم الأخذ بها في الكثير من هذه التجارب. إذ قد نلمح أحياناً الاتجاه نحو التعددية في بعض دول عالم الجنوب نتيجة قرار فوقي رسمي، فقد شعرت العديد من الحكومات بأن عليها ان تجري التغيير لكي لايجرفها التيار او لكي تكسب الوقت⁽²⁾. فهي قد أقرت بالتعددية بوصفها "أسلوباً حضارياً"، ولكن بنفس الوقت تجد ان الشعب غير ناضج لاستيعابها⁽³⁾. ولهذا تبدو التعددية في مثل هذه الحالة أشبه بعملية تجريب تقوم بها النخب على المجتمع قاصدة السيطرة عليه بأسلوب جديد. فمثل هذه النخب لا تقبل ان تفتح المجال السياسي المغلق على إمكانية المشاركة من طرف أحزاب وقوى سياسية لاتشاطرهما الرأي وغني عن البيان ان مثل هذا التوجه يشكل عائقاً حقيقياً أمام عملية الانتقال نحو التعددية.

(1) Sumuel P.Huntington, The third wave : democratization in the Late twentieth century, University of Oklahoma press, 1991, P.304.

(2) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(3) احمد جزولي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

ذلك يعني ان التعددية سوف تتسم بروح محافظة بقدر ما تولد سوء تفاهم يتزايد بين النخبة التي تريد منها وسيلة لإعادة تأكيد وجودها وبين المعارضة الباحثة عن مكان لها في السلطة. ويؤدي ذلك بطبيعة الحال ليس إلى التعددية وإنما إلى زيادة تركيز السلطة⁽¹⁾. فهو بقدر ما يعبر عن انفتاح ديمقراطي، إلا أنه يجعل من التعددية على صعيد الممارسات السياسية خاضعة لرؤية الأنظمة لها وموجهة من قبلها⁽²⁾.

ففي مصر نجد ان مدخل النظام لتطبيق التجربة التعددية، كان مدخلاً متحفظاً جداً. ويظهر ذلك من خلال تصريح الرئيس المصري عام 1983 حين قال في مقابلة صحفية: لا تطلبوا مني ان أتبع الديمقراطية ذاتها التي تتبع في المملكة المتحدة او فرنسا او الولايات المتحدة او ألمانيا، إنما نريد أن نصل إلى ذلك المستوى من الديمقراطية ولكننا لانستطيع ان نفعل ذلك بين ليلة وضحاها. ثم كرر حجته هذه في شباط من عام 1987 بقوله : إنما نعطي جرعات من الديمقراطية بما يتناسب مع قدراتنا على هضمها، إنما نمضي قدماً ولكننا نحتاج إلى وقت كي تتطور الديمقراطية عندنا تطوراً تاماً⁽³⁾. ويشير ذلك بوضوح إلى ان التعددية انما أدخلت من الأعلى، ويكشف ذلك عن حقيقة أساسية تشير إلى ان التعددية في مثل هذه الحالة، ما هي إلا تكييف انتقائي للمبادئ الديمقراطية، فهي وان تحققت تكون خاضعة للسيطرة.

ويلاحظ ان مثل هذه التجارب التعددية قد دخلت مرحلة الديمقراطية ولكن بزيادة غير ديمقراطية. وبعبارة أخرى انها حاولت خوض عالم التعددية بمفاهيم ومنطق عصر الأنظمة الشمولية ولهذا فإن الديمقراطية التي ظهرت فيها تبقى هشة وتفتح الطريق واسعاً لإمكانية الارتداد في الاتجاه الجاري. فقرار الاتجاه نحو التعددية لم يكن بضغط شعبي او نابعا من ايمان حقيقي، كما ان الأخذ بالتعددية لمجرد التقليد لا يشكل بذاته قاعدة رصينة او ضماناً أكيداً لنجاح التجربة التعددية ولا ضماناً

(1) مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 368.

(2) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 188.

(3) مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ص 238-239.

لمستقبلها، وسنشهد حينذاك نكوصا عن الديمقراطية التعددية⁽¹⁾. كما حدث في السودان ونيجيريا وغيرها.

ويبدو ان إصرار الحكام على ان يكونوا موجودين في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء أكان ذلك في مجال السياسة أو الاقتصاد⁽²⁾، هو الذي يدفع بتجارب التعددية إلى الانغلاق من جديد. وقد تعطي التعددية الشكالية للنظم المنهكة مهلة قصيرة كي تسترد أنفاسها ولكنها لاتستطيع حل المشاكل التي أدت إلى استدعائها وخصوصا إذا لم يتم مواجهة تلك المشاكل بجدية وجراحة.

2 - التعددية والبقاء في السلطة

نلمس في تجارب دول الجنوب أشكالاً أخرى للتعددية، وتتجسد هذه الأشكال في الأخذ بالصيغة التعددية مع بقاء الحاكم في السلطة ويتجلى ذلك من خلال إقرار الانتخابات في البلاد وتنظيمها في إطار وجود مرشح واحد للرئاسة كما هو الحال مع تونس. فرغم تأكيدات الرئيس (بن علي) على ضرورة إشراك مختلف الطاقات التونسية في الانتخابات، إلا أنه لم ينس أن يضع القيود على الأحزاب وبالشكل الذي يحرص فيه على بقائه في السلطة⁽³⁾.

تمتع
التعددية بقرار من الملك الذي أعاد الممارسة الديمقراطية بعد غياب طويل دام⁽⁴⁾.

وبسبب الغياب الطويل لهذه الممارسة. فإن انتخابات عام 1989 سادها اعتقاد بأن المواطن وهو يدلي بصوته يعتقد ان السلطة موجودة في داخل الصندوق. وهناك

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(2) د. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول 1987، ص 34.

(3) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 244-248.

(4) مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 118.

بلدان أخرى سارت في طريق التعددية مع بقاء الحاكم في السلطة كالمغرب والنيبال خلال فترة التسعينات وعلى عهد حكامهم الذين رحلوا. فالحكام هنا غير خاضعين للمساءلة والحساب فضلاً عن تمتعهم بحقوق واسعة ولاسيما في مسائل الأمن والشؤون الخارجية. ويثير ذلك التساؤلات والشكوك أحياناً في مدى الجدية والإيمان الحقيقي بالديمقراطية التعددية. كما عملت أنظمة أفريقية على الاستجابة لمطالب التغيير مثلما حدث في ساحل العاج والغابون، الأمر الذي أدى إلى استمرار الحاكم في الحكم مع السماح بدرجة من التعددية. وفي الحالات التي أبطأ فيها النظام بالاستجابة للتغيير اثبت ذلك التباطؤ انه كارثة للحاكم ونظامه مثلما حدث للرئيس "صموئيل دو" في ليبيريا و "محمد سياد بري" في الصومال و "موسى تراوري" في مالي و "منغستو هيلامريام" في أثيوبيا⁽¹⁾. وكما حدث أخيراً لنظام صدام حسين في العراق.

3- التعددية وأحزاب السلطة

تشهد تجارب التحول نحو التعددية في دول الجنوب، نماذج أخرى تم فيها الأخذ بالتعددية الحزبية مع إعطاء حزب السلطة إمكانات واسعة. وتبرز في هذا المجال خبرة كل من الجزائر وتونس ومصر. غير ان هذه الصور لا تمنع من القول ان هنالك تجارب تحول نحو التعددية كانت جادة، كما هو الحال مع غواتيمالا أو مع زامبيا أو أوغندا. ففي البلدين الأخيرين حدثت تغييرات سياسية واقتصادية واسعة وضعت حداً لفساد نظام (كاوندا) في زامبيا و (أوبوتي) في أوغندا⁽²⁾. وفي غواتيمالا نجد ان الرئيس (راميرو دليوكاربيو) الذي انتخب في تموز 1994 قام بإصلاحات وإجراءات واسعة أعطت مؤشراً للتفاؤل بشأن مستقبل غواتيمالا في التحول نحو التعددية⁽³⁾. وكانت كل من (جزر الرأس الأخضر) و (ساوتومي

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(2) عبدالله صالح، الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (128)، السنة ابريل 1997، ص 148.

(3) احمد محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 142.

وبرنسيب) قد شهدت عملية تحول جادة منذ آذار 1991، حيث شهدت نهاية محتومة للحزب الواحد وانتقالاً سلمياً للسلطة عبر الاقتراع الشعبي العام⁽¹⁾.

4- التعددية وأجواء النظام الدولي

تعاني بلدان أخرى من أنماط سياسية خاصة، فبعض بلدان عالم الجنوب ونتيجة لغلبة تيار التعددية، لم تشأ أن تضع نفسها خارج هذا السياق الذي أصبح دولياً. ولهذا فقد قام العديد من حكام عالم الجنوب بإطلاق الوعود للسير في هذا الاتجاه، ولكنه لم يفعل شيئاً جدياً إزاءها لعجز هذه الأنظمة عن استيعاب العلاقة الديمقراطية التي يمكن أن تربط الحاكم بالشعب.

ومثل ذلك التوصيف ينطبق إلى حد بعيد على معظم بلدان الوطن العربي. فهذه البلدان لم تخل وسائل إعلامها من الإشارة إلى التعددية ولكنها مع ذلك تبقى إشارات يشوبها الحذر الكبير⁽²⁾. وفي بلدان أخرى من عالم الجنوب، عانت شعوبها من مصداقية التحول نحو التعددية. فعل الرغم من أن بعض حكام هذه البلدان قد اتخذ خطوات على طريق التحول، إلا إن تلك الخطوات بقيت عائمة لم تنزل إلى أرض الواقع. ففي كينيا التي شهدت تحولاً ديمقراطياً تعددياً بقي الرئيس "موي" ممسكاً بزمام السلطة وتعاني بنغلاديش ونيكاراكوفا من ضعف تيار التحول الديمقراطي. وفي موريتانيا بقي الرئيس (معاوية ولد سيدي أحمد الطايع) ممسكاً بالسلطة على الرغم من أن تجربة التحول نحو التعددية بدأت منذ كانون الثاني 1992 وفاز فيها (معاوية). حيث أجاد هذا الرئيس لعبة إثارة التنافس بين المجموعات القبلية الموريتانية⁽³⁾. فالأسلوب الذي انتهجه كان من شأنه التحكم في قطاعات واسعة من الشعب وحتى الانتخابات التي جرت في كانون الأول 1997، والتي تنافس فيها أربعة مرشحين آخرين بينهم امرأة، لم تغير شيئاً فقد فاز الرئيس معاوية مجدداً في السلطة⁽⁴⁾.

-
- (1) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 20.
 - (2) مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ص 324-325.
 - (3) وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، مصدر سبق ذكره، ص 182.
 - (4) تلفزيون العراق، النشرة الإخبارية المسائية ليوم 1997/12/12.

5- التعددية والانتخابات

نتيجة لعدم جدية البعض، فإن هنالك تجارب تحول في دول الجنوب تثير الكثير من المخاوف. فقد لجأ العديد من الحكام إلى إلغاء الانتخابات كما حدث في الجزائر، حيث ألغيت الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991⁽¹⁾. وكذلك فعل الجنرال "إبراهيم بابا نجيدا" في نيجيريا عندما ألغى انتخابات حزيران عام 1993 حيث فاز مرشح المعارضة⁽²⁾.

وليس ذلك فقط، فقد تلجأ بعض الحكومات التي تحولت إلى التعددية في دول الجنوب، إلى عدم التسليم بنتائج الانتخابات كما حدث في بورما وزائير وكينيا⁽³⁾. والممارسة الديمقراطية قد تبقى غير واضحة، خصوصا ان الفعل الانتخابي لا يستطيع ان يحمل معه التحول الذي يتوافق وطموحات الرأي العام، وعندها تكون الانتخابات موضع تنازع من خلال الطعن والتشكيك في مدى نزاهتها من قبل المشاركين فيها.

وبعبارة ثانية، فإن الطعن في الانتخابات قد لا يكون من قبل الحكومة فقط، وإنما يأتي أيضا من المعارضة. وعلى سبيل المثال، فإن الانتخابات التي جرت في انغولا في أيلول عام 1993 والتي فاز فيها "دوس سانتوس" زعيم الجبهة الشعبية، أعلنت المعارضة على لسان زعيمها "جوناس سافيمبي" عن رفضها لنتائج الانتخابات واتهمت الحكومة بتزويرها⁽⁴⁾. والشيء نفسه حدث في موريتانيا عام 1992، حيث اتهم "ولد دادة" الحكومة بتزوير الانتخابات ومنعها مؤيديه من التصويت⁽⁵⁾. وفي الانتخابات التي جرت في نيكاراغوا في 20 تشرين أول عام 1997، فاز فيها زعيم حزب التحالف الليبرالي اليميني "ماراغوا ارنولد اليمان"، إلا ان الجبهة السانديانية بزعامة دانيال اورتيجا (وهو رئيس سابق للبلاد)، ومعها عشرة أحزاب أخرى كانت قد طعنت في نزاهة الانتخابات وطالبت بإعادة فرز

(1) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(2) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(4) محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في انغولا، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(5) وفاء زينهم، مصدر سبق ذكره، ص 183.

الأصوات⁽¹⁾. ومعلوم ان مثل هذه التراكمات تسيء لعملية التحول نحو التعددية، بقدر ماسوف تعني غلق الطريق أمام التداول السلمي للسلطة. فهذه النخب قد أتاحت الفرصة للأصوات المعارضة لتعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة والتي لا تتضمن إمكانية تداول السلطة⁽²⁾.

6- التعددية وتداول السلطة

بديهي ان مايميز الحكم الديمقراطي عن الحكم غير الديمقراطي هو معيار كيفية الوصول إلى السلطة، أي التداول السلمي. وأهم جانب في التداول هو التهيؤ للهزيمة وتقبلها. فغياب الآلية الخاصة بتداول السلطة يعطل أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية التعددية. والحق ان هذا المبدأ، من أكثر المبادئ صعوبة في التطبيق في بلدان عالم الجنوب. فتمسك الزعماء بالسلطة التي وصلوا اليها خاصة عن طريق القوة لا عن طريق الانتخابات، يجعل مبدأ تداول السلطة أمراً غير مفهوم وغير مقبول بالنسبة لهم⁽³⁾. فحتى الانتخابات التي يجرونها بين مدة وأخرى، تبقى عقيمة، لأنها ستكون انتخابات من دون خيارات.

وقد سبق ان ألمحنا في الأمثلة السابقة والتي تتدرج أغلبها تحت هذا المبدأ، أي رفض عملية التداول السلمي للسلطة. وينبغي ان يكون واضحاً، ان التطوير الذي يطرأ على هذه العملية، لن يأخذ في الغالب، هذا الشكل البسيط. فهذا التطور، وخصوصاً في جانبه المتعلق بتداول السلطة الفعلي، يبقى معرضاً لمقاومة النخب الحاكمة⁽⁴⁾. فلا يقفز إلى الذاكرة اسم زعيم في آسيا أو أفريقيا برز اسمه في عالم الدفاع عن الديمقراطية، وهو بعد في مقعد الحكم. وعلى سبيل المثال، لم يسجل في الوطن العربي ان انتخابات ما أدت إلى تغير جذري في السلطة، بل غالباً ما يحاط حصول المعارضة على مقعد او مقعدين في البرلمان، او إضافة مقعد آخر إلى

(1) د. السيد عوض عثمان، دلالة نتائج انتخابات نيكاراغوا، مصدر سبق ذكره، ص 243.

(2) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 792.

(3) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(4) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

ماكان موجوداً، بكثير من التحاليل التي تحاول ان تشرح عمق "التحول " الذي لحق بذلك النظام. فعملية تولي الزعامات السياسية فيها تتم بشكل شبه أبدي⁽¹⁾.

لذلك، علينا ان لانستغرب من لجوء بعض الزعماء السياسيين في دول الجنوب، إلى إثارة المخاوف من مستقبل مجهول في حالة تغيير مقعد الحكم. ان ذلك مافعله الرئيس (موي) في كينيا. فقد وافق على اتجاه بلاده نحو التعدد الحزبي، لكنه أوضح انه من دون ان يتوافر مجتمع متماسك تخضع فيه القضايا العرقية للالتزامات الوطنية فسوف يقود هذا النظام المقترح - في وقت غير ملائم - لحرب أهلية ونتائج مدمرة للمجتمع⁽²⁾. ثم وافق أخيراً على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية في 1997/12/28.

والسلوك نفسه، نجده عند الرئيس "كينيث كاوندا" في زامبيا الذي أثار المخاوف على مستقبل البلاد في حالة فشله. غير ان شيئاً مما أثير من كل ذلك لم يحدث. ويبدو ان هذه المخاوف مبعثها سعي النخبة القائمة إلى تضخيم المخاطر الناجمة عن الانفتاح الديمقراطي التعددي في محاولة منها لتبرير تجميد الأوضاع. وربما يكون ذلك السبب في امتناع التسليم الجدي والنهائي بالخيار التعددي بوصفه وسيلة للحكم والتداول السلمي للسلطة.

ومع ان تلك التجارب تظهر الوجه السلبي لمبدأ التداول السلمي للسلطة، إلا ان ذلك لايمنع من القول بإمكانية تحقيقه في تجارب أخرى كما هو الحال مع قبول "دانيال اورتيجا" تداول السلطة في نيكاراكوا وموافقته على الانتقال إلى مقاعد المعارضة. وكذلك مع تقبل "كاوندا" لفشله في زامبيا والرئيس "باندا" في ملاوي. وتشير هذه الحالات إلى إمكانية التفاؤل بمستقبل التعددية في العديد من دول الجنوب.

(1) احمد جزولي، مصدر سبق ذكره، ص 55.

(2) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق واجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 192.

7- التعددية والمعارضة

قد يصدر التحدي لظاهرة التحول نحو التعددية من انعدام الثقة بين السلطة والمجتمع الذي تحكمه. ويتجسد ذلك من الشعور الذي تبديه السلطة من عدم إيمانها بوجود حس وطني لدى المعارضة، الأمر الذي يدفعها غالباً إلى المطابقة بين المعارضة والقوى الأجنبية. وقد يفسر ذلك السبب في المحاولات العديدة التي تبديها النخب الحاكمة لمحاربة المعارضة طالما أنها تمثل حالة خارجية تضر بالمجتمع حسب وجهة نظرها.

وثمة انتكاسات أخرى تعرضت لها تجارب تعددية في عالم الجنوب، ويتجلى ذلك في الإطاحة بتجارب ديمقراطية وليدة، فقد نشأت حركات تمرد تحدث الدول القائمة وشرعيتها. وينطبق ذلك على معظم الدول الأفريقية التي تشهد حركات تمرد مزمنة ابتداء من السودان وتشاد ورواندا وبوروندي وأوغندا ومرورا بليبيريا وسيراليون وانتهاء بموزمبيق والصومال⁽¹⁾.

ويجب أن لا ننسى، أن من العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل ظاهرة التحول نحو التعددية تلك العلاقة التي تعتمد القوى السياسية نفسها وهو جانب مهم جداً، فالمعارضة تتحمل جزءاً كبيراً في إنجاح أو إفشال تجربة التحول. إن غياب النهج الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية أو فيما بينها، أو حتى ضعف هذا النهج وعدم استجابته للتغيرات والتحولات الجارية في المجتمع والعالم، تسهم ليس فقط في إضعاف النفوذ للأحزاب السياسية وسط الجماهير، بل وتهدها بالانقسام والتشطي، وربما تكون النتيجة أحياناً أسوأ من هذا وذلك حينما تحتكم الخلافات الحزبية الداخلية إلى السلاح كما جرى في العديد من دول عالم الجنوب⁽²⁾. فهذه الأحزاب إن لم تستطع، وهي في فترة المعارضة، أن تمارس التعامل الديمقراطي بعضها مع بعضها الآخر، فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية، ولن نضمن أن تكون الديمقراطية شعاراً للنظام الذي نقيمه حال وصولها السلطة.

(1) عز الدين شكري، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(2) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 29.

ورؤيتنا هذه، نفترض، ان تيارات المعارضة وليس الجماعات الحاكمة مسؤولة أيضا عن الأوضاع السياسية في العديد من بلدان عالم الجنوب. وتتحدد هذه المسؤولية في مدى تملك القدرة على توجيه الأحداث داخل مجتمعاتها او التأثير فيها طبقا للممارسة الديمقراطية. فأغلب هذه الأحزاب المعارضة عانت من صراعات عديدة ولم تمتلك رؤيا موحدة.

ولنا أن نشير إلى بعض التجارب التي عكست هشاشة المعارضة. ففي الصومال لم يحقق الإعلان المتفائل (بأن الصومال لن يشهد حربا قبلية بعد اليوم) والذي أطلقه الجنرال (محمد فارح عيديد) بعد انسحاب القوات الدولية منها عام 1995، فهذا الإعلان لم يكن دالاً على حقيقة الأوضاع فيها. فالحرب استمرت واشتدت ودخلت فيها أطراف جديدة وباءت كل جهود المصالحة التي رعتها أطراف إقليمية ودولية بالفشل⁽¹⁾. وفي كينيا، فإن الأحزاب التي اشتركت في انتخابات عام 1993 كانت عبارة عن خريطة حزبية أكثر منها سياسية وحدثت فيها انشقاقات كثيرة مما أضعفها في مواجهتها أمام (موي) وحزبه الحاكم. ويمكن القول أن المعارضة تتحمل جزءاً كبيراً في تعريض التعددية للخطر نظراً للتنافس العرقي والشخصي، وبدل على ذلك تفككها إلى (10) أحزاب ودفعتها (7) مرشحين للتنافس أمام الرئيس موي⁽²⁾.

ونلاحظ في بنغلادش، ان الطبيعة الانتهازية للتحالفات السياسية القائمة بشكل أحد أبرز جوانب القصور الديمقراطي. وقد أدت الاتهامات المتبادلة بين "البيجوم خالدة ضياء" و"الشيخة حسينة" وكلتاهما أصبحت رئيس وزراء، إلى التساؤل حول مدى رسوخ العملية الديمقراطية ببنغلادش وآفاقها المستقبلية⁽³⁾. أما في موريتانيا، فإن أحزابها تميزت على العموم بضعف الاعداد والتسرع في الصياغات وعدم التماسك الفكري، ولم تسلم من ضعف تنظيمي وغالبا ماتتعرض إلى انقسام الحزب

(1) منال لطفي حامد، سيناريوهات الأزمة الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (128) السنة ابريل 1997، ص 140.

(2) طارق حسني ابو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.

(3) تقرير عن أزمة الديمقراطية في بنغلادش، مجلة السياسة الدولية، العدد (124)، السنة ابريل 1996، ص 184.

واختفاؤه. كما ان غالبية هذه الأحزاب لم تعقد حتى اليوم مؤتمرها الأول. والأمر الأكيد ان أحزاباً كثيرة لن تستطيع إكمال المشوار، واخرى تعيش فرزاً سياسياً عميقاً وربما انشقاقات⁽¹⁾. ومعروف ان مثل هذه الأوضاع الحزبية تنعكس بالسلب على تجربة موريتانيا في التعددية. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الأحزاب في الأردن، فما يزال دورها غير أساسي في الانتخابات النيابية، او في إيصال أعضائها إلى البرلمان، فكثير من مرشحي الأحزاب فازوا في الانتخابات بسبب وقوف عشائريهم إلى جانبهم، او بسبب مواصفاتهم الشخصية⁽²⁾. ومن الطبيعي ان يكون أداء هؤلاء قاصراً عندما يكونون في البرلمان. وهذا ما أثبتته الأحداث، فبعد انتخابات عام 1993 كانت معظم المبادرات تأتي من الملك وليس من البرلمان. وليس الأردن وحده يعيش هذا النوع من الأداء الضعيف للأحزاب، فمعظم الأحزاب العربية تؤدي دوراً محدوداً في توجيه المطالب الاجتماعية ولم تكتسب بعد طاقة فاعلة في تعبئة الجماهير لغرض التحول الديمقراطي التعددي، وفي العموم، فإن الأحزاب العربية لم تحقق إلا قدراً محدوداً من إرساء القواعد المؤسسية للمشاركة السياسية وثمة قضايا تستبعد من جدول الأعمال السياسية⁽³⁾. ويصدق ذلك بشكل خاص على مصر. فعلى الرغم من مشاركة أربعة عشر حزبا سياسيا في انتخابات تشرين الثاني 1995، إلا انها لم تشهد تنافساً حقيقياً بين برامج وأفكار وطروحات سياسية من أجل تحقيق الصالح العام. بل طغى عليها أسلوب التنافس او بالأحرى التناحر بين المرشحين استناداً إلى أسس وتقسيمات قبلية وعائلية وشخصية⁽⁴⁾. كما لم تحصل فيها المعارضة على مقاعد في البرلمان. وقد ساهمت هذه المتغيرات في تهيئة المناخ لممارسة العنف والتمادي فيه.

هذا العجز او القصور الذي ينتاب الأحزاب في عموم دول الجنوب، يكشف عن هشاشة التحول نحو التعددية وعدم استيعابها بشكل سليم من قبل المعارضة في

(1) سيدي ابراهيم بن محمد بن احمد، حول ضعف أداء الأحزاب : أزمة نظام أم أزمة بنى، مصدر سبق ذكره، ص ص 162-168.

(2) د. نظام عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (أرقام ودلالات انتخابية 1993 في الأردن)، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997، ص 45.

(3) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 86-87.

(4) د. ثناء فؤاد، المصدر السابق نفسه، ص 382.

العديد منها. وعليه نستطيع القول بأن المعارضة تتحمل مسؤولية كبيرة بهذا الخصوص، فأنكماش المعارضة وعدم تجاوبها يتيح للحكام القدرة على احتواء عملية التحول الديمقراطي. كما ان عجزها عن استنفاد الممكن المئاح من مناخ ديمقراطي وسعيها إلى طلب المطلق لابد أن ينتهي إلى حالة طلاق كامل مع السلطة، قد لا يترك المجال إلا لمزيد من الانفراد والتطرف وعندها سيكون اللجوء إلى العنف هو الحل المائل.

وانسجاما مع ماتقدم، يمكن القول، ان اختلاف فصائل المعارضة، وساء فيما بينها او بينها وبين الحكومة، من الممكن ان يفضي إلى العنف وربما إلى الحرب الأهلية، وعندها يكون تدخل العسكر، حالة ممكنة. ففشل الممارسة الديمقراطية يدفع المؤسسة العسكرية لان تدخل الميدان وعندها لا أحد يستطيع ضمان حياد هذه المؤسسة إزاء الصراع.

8- التعددية والمؤسسة العسكرية

تدخل خبرة عالم الجنوب على ان الجيوش تؤدي دورا أساسيا في تحديد مجرى الأحداث، وخصوصا في أوقات الأزمات الاجتماعية والسياسية الحادة. فالعسكريون لا يكتفون بتحدى شرعية الأنظمة المدنية، بل يعلنون عدم ثقتهم بالحكم المدني ويصرحون بعدم نيتهم للعودة إلى ثكناتهم العسكرية⁽¹⁾. كذلك فإن هذه المؤسسة، وبحكم تراثها العقلي ترفض الاعتراف بحق الأطراف الأخرى في منظومة التعددية في الوجود والتأثير وتداول السلطة⁽²⁾.

ولعل ما سبق يوضح لنا مدى الخطر الذي تواجهه التعددية في دول الجنوب ويتجلى ذلك في إمكانية إسقاط حكومات منتخبة. فقد أطاح انقلاب عسكري بحكومة هاييتي عام 1990، كما واجهت العديد من دول أمريكا اللاتينية كفرنزويلا مثلا انقلابات عسكرية ضد حكومات منتخبة، وسيطرت على نيجيريا حكومة عسكرية رغم إجراء انتخابات رئاسية تعددية عام 1993، ويهيمن الجيش على بورما بالرغم

(1) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(2) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص 15.

من أجراء انتخابات تعددية عام 1991 لم تسلم بها السلطة، ويؤدي الجيش أحيانا دور جماعة ضغط سياسي في اتجاه مناقض للتعددية والحكم المدني كما الحال في الجزائر (1991)، وفي موريتانيا عام 1994 حيث قام الجيش بالتدخل بالانتخابات، وفي غامبيا أطاح الجيش بالحكومة في عام 1994 وألغى الاحزاب⁽¹⁾. وفي أزمة (التوغو) عام 1992 تدخل الجيش لقمع وتحدي سلطة البرلمان المنتخب بل واعتقال رئيس الوزراء نفسه⁽²⁾. وفي بروندي قام الجيش بالانقلاب واغتيال الرئيس المنتخب (ميلشور نداوي) ومن ثم وئدت التجربة الديمقراطية في بروندي وهي ماتزال بكرا بعد ثلاثة أشهر من بدايتها. ورغم تنصيب (شبيرنيا نتاريمان) رئيسا للبلاد محل (نداوي)، إلا أنه قتل بحادث إسقاط طائرة الرئيس الرواندي في 16 نيسان 1994، وعندما اختير (بنتانثو نجانيا) رئيسا شرعيا للبلاد، أطيح به هو الآخر في انقلاب (25) تموز عام 1997⁽³⁾. وفي الكونغو جرى تغيير الرئيس المنتخب بالقوة حين استولى الرئيس (ساسون غيسو) على الحكم في أواخر عام 1997.

هذه الصور المحزنة عن الدور السلبي للمؤسسة العسكرية واستلابها للحياة الديمقراطية في دول الجنوب، تدفع إلى الخوف على مستقبل التعددية الجديدة فيها، خصوصا إذا ما تكررت بشكل يقترب من الحالة الدائمة. ومع ذلك لابد من القول ان هنالك حالات تدخلت فيها المؤسسة العسكرية، بهدف إنقاذ البلاد من حالة عدم الاستقرار السياسي والعودة من ثم إلى الحياة الديمقراطية ويمثل ذلك حالة إيجابية⁽⁴⁾. فقد حدث ذلك في غواتيمالا على عهد الرئيس (سيرانو)، الذي قام وعلى نحو مفاجئ بإرباك الوضع الديمقراطي في عام 1993، حيث عطل الدستور وحل البرلمان والحكومة المنتخبة، فكان ذلك مدعاة لتدخل الجيش الذي أقال الرئيس

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(2) عز الدين شكري، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(3) ريمون ماهر كامل، بروندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، السنة يناير 1997، ص 239.

(4) د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1993، ص 144.

وأعاد الحياة للديمقراطية⁽¹⁾. وفي الباكستان، أدت المؤسسة العسكرية دوراً حاسماً في حل الأزمة السياسية في تموز عام 1993، حيث ظهر الجيش بمظهر الوسيط الذي يسعى لإنهاء الأزمة بصورة سلمية وقام بدور الراعي لعملية الانتخابات⁽²⁾.

ومن منطلق التحليل السياسي نجد، ان ولاء الجيوش لا يتمتع بالاستقرار والثبات في إطار الحياة السياسية لدول الجنوب، كما لا يمكن لنا التقليل من شأنها او حتى تجاهلها. بل العكس ينبغي احتواؤها في إطار التعددية بوصفها تمثل واحدة من التكوينات المستحدثة في هذه المجتمعات والتي قد تساهم بدور إيجابي في صيانة عملية التحول نحو التعددية. وإلا فإن النتيجة ستكون بقاء الجيوش لغماً قابلاً للانفجار في أي وقت الأمر الذي يهدد عملية التحول الديمقراطي التعددي في عموم بلدان الجنوب.

إن تحديدنا لجوانب عديدة، اقتضتها ظاهرة التحول نحو التعددية في دول الجنوب، لا يعني انها عبرت عن صيغة نهائية لهذه الظاهرة، فالتجارب المتعددة التي يزخر بها عالم الجنوب. لا تزال تعزز العديد من الحالات والاحتمالات، مما يجعل مستقبل الظاهرة متسماً بالانفتاح.

وينبغي الاعتراف بأن هنالك انقلاباً شاملاً يجوب عالم الجنوب في اتجاه النظرة إلى المفاهيم الديمقراطية. ولعل ذلك يدفع إلى القول، ان انحسار ظاهرة الحزب الواحد من الأنظمة السياسية يتزامن مع النمو المضطرد للقاعدة الديمقراطية، في إطار عالم ينزع إلى عولمة المفاهيم.

ولم تسلم، أشد المجتمعات انغلاقاً من التأثر بهذا العالم الجديد، ولم تعد الدول تسلم على تحفظاتها الأولى. وقد يظهر سعي العديد من النظم السياسية (دول الخليج مثلاً) إلى تبني انصاف الحلول والقبول ببعض التغيرات، في المعادلة السياسية، جانبا من مظاهر أزمة النظم المعادية للديمقراطية والتعددية.

(1) احمد محمد فرج، غواتيمالا ماذا بعد 40 عاما من الحكم العسكري، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(2) عبدالله صالح، الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (115)، السنة يناير

1994، ص 128.

وحقيقة ان هناك تناقضات في العملية الديمقراطية، غير ان عدم الانتباه المبكر، يمكن أن يؤدي إلى الشلل السياسي، حتى في ظل النظم الديمقراطية⁽¹⁾. وبتعبير أدق فإن نوعاً من اللاتناسب الديمقراطي، يعبر عن نفسه، في اختلال التوازن بين سيادة جدل سياسي تحت اسم الديمقراطية والتعددية، وبين البناء الديمقراطي الذي تقتضيه عملية التحول نحو التعددية.

وإذا ما جاز لنا الافتراض، بأن قضية التغيير، تمثل حالة مسلماً بها، فإن أعمال إرادة التغيير تتطلب تحديد الوسيلة. فالديمقراطية والتعددية ليست تصوراً فحسب، ولكنها حركة حية متحولة. وهذا التحول يستدعي تقنيات مؤسسية تتلاءم وخصوصية الأوضاع الداخلية لبلدان الجنوب. أي إيجاد مؤسسات الغرض منها تيسير ممارسة السلطة الجماعية والحيلولة دون تجاوز السلطة من خلال أجواء الحوار الذي سوف توفره التعددية. وإلا فلن يكون انهزام الأنظمة السابقة، انتصاراً للاتجاه التعددي.

(1) د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1991، ص 302.

الخاتمة

لم يكن العالم، في يوم من الأيام، وخاصة بلدان عالم الجنوب، في جانب الديمقراطية كما هو اليوم ولعل التفاؤل بمستقبل الديمقراطية، الآن، يفوق التشاؤم. وأياً كانت الانتقادات التي توجه للديمقراطية، فإنها تبقى النظام الوحيد الذي يحكم وفقاً لشرعية مقبولة، كونه يستند إلى إرادة الشعب.

وقد سعينا، إلى متابعة ظاهرة التحول نحو التعددية في دول الجنوب من خلال آليات تتصل بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإطارها العام. وحتى يمكن ضبط الإطار النظري، لهذه الدراسة، كان علينا ان نبدأ بنقطة أولى تتعلق بضبط المفهوم، من خلال تناول جذوره مع التأصيل لهذا المفهوم لدى جمهرة من العلماء والمفكرين والسياسيين. كما تم تحديد الشروط الممكنة للتحول عبر تعدد الأنماط، وطبيعة المؤسسات التي من شأنها ان تمثل ممرات للحكم الديمقراطي التعددي، من خلال توفير الآليات التي في ضوئها يمكن إيجاد الحلول للصراعات السياسية والاجتماعية عبر قنوات التعبير ومسارات الحوار، لضمان التغيير السلمي في النظام وتسلم السلطة.

وتقديرنا في ذلك، ان الحياة، في المجتمع، تزخر بالاختلافات والصراعات والمصالح وكذلك الأفكار. وهذه الصراعات والاختلافات منها ما هو كامن، ومنها ما هو ظاهر. وعليه فالتعددية هي التي تبرر لشرعية الاختلاف مثلما تؤسس لكافة أشكال التعبير السياسي على وفق آليات الحوار والرأي الآخر، بعيداً عن الإكراه او العنف بما تمنحه من فرصة للتعبير عن الآراء المتباينة.

ودون شك، فإن إقرار التعددية في إطار العديد من دول عالم الجنوب التي عاشت تجربة طويلة في إطار نظم، ابتعدت عن الاعتراف بأي مستوى او درجة من الحرية، يعبر عن انفتاح ديمقراطي على مستوى هذه النظم والعلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة ولم يكن ذلك بالأمر اليسير، وكانت معطيات الوضع الدولي الجديد وإخفاقات هذه النظم في العديد من جوانب الحياة، قد أعطت المبررات في إعادة النظر بالسياسات السابقة وبالتالي الانعطاف نحو التغيير والذي نحاول، هنا، تأشير أبرز معطياته وكما يأتي:

1- واجهت نظم الحزب الواحد، والأنظمة الدكتاتورية، تحديات من الداخل جسدت، بشكل أو بآخر، عجز هذه الأنظمة بقدر ما أثبتت هشاشة الأسس التي ارتكزت عليها هذه النظم. ويظهر ذلك من خلال تجدد الحديث عن التحول نحو التعددية والديمقراطية، في أغلب النظم التي حاولت التمسك بنظام واحدية السلطة. وان ما حدث خلال السنوات السابقة، يشكل مؤشراً على عمق المشاعر المراهنة على التحول باتجاه الديمقراطية التعددية، فالتعددية اليوم، أصبحت الشرط الأساسي لشرعية الحكم.

2- ليس هناك مهرب من التغيير، مهما بغلت قوة النظم الشمولية وعظمت توظيفاتها، لوسائل العنف او القمع الرامية إلى تأجيل الديمقراطية التعددية، فتراكمات العنف المضاد قادمة، لتعلن عن اجتثاث النظم القائمة على الفساد المطلق، بعد ان أصبحت التعددية، هي الشعار الوحيد الذي يرفع اليوم جهاراً، دون ان يشعر من يرفعه بالحاجة إلى الدفاع عن مصداقيته او مشروعيته.

3- أثبتت التجربة العملية، ان الأنظمة الأكثر استبدادا او بعدا عن الديمقراطية والتعددية، هي تلك الأنظمة التي تضحمت فيها المشاكل الأمنية وتفاقت، إلى الدرجة التي أبعدتها عن هامش الشرعية الذي كانت تستند عليه. فمثل هذه الأنظمة لا يمكن لها الاستمرار والاستقرار في إطار الهاجس الأمني المغيب للديمقراطية والتعددية. ولم يعد الصمت افضل ما يفعله الإنسان، كما كان في السابق، وان ما يحدث اليوم هزة لابد منها، وان التغيير يجعل الأمور صحيحة، وهذا صحيح إذا استطعنا ان نجعل من التعددية ناجحة. ولن نكون عندئذ بحاجة إلى أسوار أو أسلحة تشهر بوجه الشعوب. كما لم يعد بالإمكان النظر إلى الشعوب بوصفها القوة المعارضة التي ينبغي تحطيمها، فقد بات واضحاً أن عدم التعامل معها بشكل عقلاني، قد يقودها إلى حافة الهاوية. وقد حدث ذلك لبعض النظم الاستبدادية التي عجزت آلتها القمعية عن أداء وظيفتها أمام السيل الجارف. فالتجارب تدلنا على ان ليس هناك ضمانة نهائية لأحد، والمجتمع الذي لاتحميه الدولة، لا يستطيع ان يقدم الضمان لمن يحكمه، وتجارب الشعوب أثبتت، ان الدولة المستبدة، لا يمكن ان تكون دولة الحريات.

4- لقد وجدت النظم الشمولية والدكتاتورية، ضرورة الاستجابة للمتغيرات الجديدة فعصر الديمقراطية والتعددية قادم لامحالة وليس من خيار غيره. ومع ان بعضهم بدأ يثير قضايا عيوب الديمقراطية والتعددية وما يمكن ان تفضي إليه في إطار عالم الجنوب، وقد يكون بعض ذلك صحيحاً، ولكننا نقول، ان عيوب الديمقراطية يمكن معالجتها بمزيد من الديمقراطية، ولكن عيوب الاستبداد والدكتاتورية لا يمكن معالجتها إلا بالتخلي عنها والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية.

5- التعددية ليست هدية تهدى، إنها مشاركة واسعة وفعلية من قبل الأحزاب والمؤسسات والقوى الوطنية، وهي تتطلب قدراً كبيراً من الحرية. وجوهر الحرية المقصودة هنا. هو ان لا تكون سلطة الحكم موكلة لإرادة شخص وإنما إرادة مجموع الشعب، في إطار من التنظيم القانوني والسياسي شريطة أن يضمن الحق لكل مواطن للمشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تأخذ على عاتقها تسيير شؤون الجماعة وفقاً للقواعد المتفق عليها سلفاً، فالصفة الرئيسة في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام مواطنيهم.

6- كما ينبغي ان نتذكر، أن انتقال السلطة من نظام تقليدي او دكتاتوري إلى حزب أو قوى سياسية، كانت تطالب بالديمقراطية، ليست ضماناً لأن تتبع السلطة الجديدة مناخاً ديمقراطياً شاملاً. فأي تغيير في السلطة حتى ولو كان حقيقياً، لا يغير بين عشية وضحاها كل سلوك المجتمع. فعملية التخلص من التسلطية والتحول من نظم الهيمنة إلى صيغ ديمقراطية في الحكم والممارسة هي بطبيعتها عملية كفاحية وممتدة ومستمرة. وقد تمر بمراحل، تشهد خلالها التدرج من السلم إلى العنف وبالعكس، مثلما تتعدد مظاهرها ومناهجها وصيغها. كما لا تتضمن معايير محددة. وربما تمر كل عملية بظروف معينة تختلف عن غيرها، وهو ما يجعل هناك صعوبة في التوصل إلى ملامح عامة تجمعها.

7- مع ذلك فإننا نؤكد ان التجارب التي بدأت متواضعة في انطلاقتها، لا يستبعد ان تبلغ مستوى من التنسيق الكامل في العديد من القضايا الداخلية والخارجية بما يؤمن لها النجاح في مسارها الجديد. وهناك العديد من دول الجنوب التي نجحت في تأكيد مسارها التعددي.

8- ولا يمنع ماسبق من القول، بأن التعددية اليوم، وفي عدد من دول عالم الجنوب، تتمتع بروح محافظة نتيجة التناقض التاريخي الذي يسود بين الدولة والمعارضة. فالدولة تسعى إلى استخدام التعددية كأداة لامتصاص مطالب المعارضة، بينما تسعى المعارضة لجعل التعددية وسيلة للحصول على مواقع في السلطة. حيث يشكل الصراع على السلطة منبعا أساسيا في الطلب الديمقراطي التعددي للمعارضة.

9- كما نستطيع القول، ان المعارضة وفي معظم بلدان عالم الجنوب، تتحمل الجزء الكبير في عملية إنجاز التحول المطلوب نحو التعددية مثلما تساهم كثيرا في إفشالها فالمعارضة يمكن ان تتحول إلى عنصر اضطراب دون ان تدري. فالصراع بين القوى السياسية المتباينة في الأهداف والوسائل نتيجة ميزان قوى لم يستقر ويمكن له التحول من النقيض إلى النقيض، يؤدي في نهاية المطاف إلى توفير الفرصة للنخبة الحاكمة للتراجع عن التنازلات التي قدمتها، في الوقت الذي تغلق فيه، أمام المعارضة، المجال السياسي وقد يقودها إلى القبول بذلك.

10- في عدد من تجارب التحول في بلدان الجنوب، لم تؤت التعددية ثمارها الإيجابية، بل على العكس من ذلك، فقد تحولت التعددية إلى نوع من التشرذم والانقسام بين مختلف فئات المجتمع، وبدأ البحث عن التعددية في هذا الإطار وكأنه بحث عن (الكأس المقدسة). فالشعارات بما فيها شعار التعددية والديمقراطية، لا تكفي لوحدها. وكل تفاؤل مفرط يكون في غير محله. فلقد قادت التعددية إلى انهيار المجتمع، لابل انهيار النظام السياسي ككل وهذا ماحدث لبعض الدول كما هو الحال مع الصومال وليبيريا.

11- لانسبعد الارتداد عن الديمقراطية التعددية، في بعض التجارب التي لم تستكمل مقومات التحول، ولم تهئ الوسائل اللازمة لإنجاحها، من بناء مؤسسي يأخذ على عاتقه التأصيل لعملية التحول. فبعض التجارب، ونتيجة لغياب الوضوح في الرؤيا لمختلف الفصائل الوطنية، قد قادت إلى نوع من الفوضى التي رافقها أعمال عنف فتحت الطريق أمام الارتداد على الموجة الديمقراطية الجديدة وهو أمر محتمل، خصوصا إذا ما تذكرنا ان الثورات الأولى بعد الاستقلال لم تقم ضد الدكتاتورية وإنما ضد تعددية فاسدة.

12- وعلى صعيد الممارسة العملية، كان المؤمل من تجربة التعددية، ان تقود نحو تحقيق العديد من الأهداف، بعضها يتعلق بالاستقرار وبعضها يخص الوحدة الوطنية او إنجاز التنمية. غير ان ذلك لم ينجز، فقد حدث العكس، فالوحدة الوطنية قد ضعفت، والاستقرار تحول إلى اضطراب واعمال عنف، والتنمية تحولت إلى تبعية متزايدة. وبعبارة واحدة، كان تبني التعددية أشبه مايكون بتغليف للدواء المرّ بقشرة من السكر.

13- وصحيح ان أحداً اليوم لا يستطيع نكران التغيير الذي حدث مع مطلع العقد الحالي، وصحيح أيضاً ان أحداً اليوم لا يستطيع الدفاع عن صيغة الحزب الواحد ونمط التنمية المرافق له. لكن هل من الصحيح فرض أنماط معينة من السياسة والاقتصاد؟ وأياً كان النموذج المطروح، فقد أدى إلى تفاقم أزمة التنمية لدول عالم الجنوب كما أن الديمقراطية المفروضة، قادت إلى مزيد من الفقر نتيجة التناحر والصراع السياسي لمختلف الاتجاهات السياسية التي تباينت في فهمها للديمقراطية والتعددية.

14- برغم تصاعد الموجة الديمقراطية والتعددية في عموم بلدان الجنوب، فإن العديد من البلدان لم تظهر عليها علامات التأثير او حتى التأقلم مع الظاهرة الجديدة وتبرز في هذا المجال خبرة العديد من الأنظمة التي بقيت محافظة كما هو الحال مع دول الخليج العربي.

15- من الممكن تأشير حقيقة أساسية أخرى تتطوي عليها عملية التحول نحو التعددية في بلدان الجنوب، تلك المتعلقة بالمسار السياسي لهذه الدول. فهذا المسار لم يتغير كثيراً، حيث ان السياسة تبدأ وتنتهي عند الشخص الأول في النظام، وهو الرئيس، والذي غالباً ما يحتل مكانة تسمو على القانون وتتجاوز كل الضوابط. فبرغم مظاهر التغيير المحدودة التي قد تحدث هنا او هناك، كإتاحة التعدد الحزبي او تشكيل المجالس الاستشارية فإنها تبقى واجهات ديكورية لاشأن لها بما يجري من أمور.

16- لانستطيع نكران الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في عموم بلدان عالم الجنوب. فهذه المؤسسة وبحكم تراثها العقلي ترفض الاعتراف بحق الأطراف الأخرى في منظومة التعددية وتداول السلطة ويعكس ذلك مدى الخطورة التي

تواجهها التجربة في هذه البلدان ويتجلى في إمكانية إسقاط حكومات منتخبة كما حدث للبعض منها.

17- ان التحول نحو التعددية في عدد من الدول، جاء بقرار فوقى من سلطة الحكم والتي تصورت حدودا للمعارضة لا ينبغي لها تجاوزها. فهي تدور وسط ترسانة من القوانين الضابطة للحريات والمقيدة لها. وهو الأمر الذي جعل أغلب هذه التجارب ذات آفاق مقيدة.

18- يلاحظ ان إطلاق العنان للقوى المسحوقة، وفي مقدمتها الأقليات القومية، أثناء انهيار الأنظمة الشمولية والسلطوية، قد عمل على رفع سقف مطالبها القومية التي بلغت حد الانفصال، وقد شكل ذلك عقبة على طريق الانفتاح والتحول الديمقراطي نحو التعددية.

19- إذا ما حاولنا الابتعاد عن العديد من سلبيات الوضع الدولي الجديد، فبمقدورنا القول، ان هذا الوضع قد حرك الحديث عن قضايا كان قد تراجع الاهتمام بها على الصعيد العالمي، وتم دفعها، ولسنوات طويلة، إلى الزوايا الميته من اهتمام العالم. ودون الذهاب بعيدا في التقدير الإيجابي لهذا الوضع، فإن ما نود إقراره هو انه قد حرك مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته وقضايا الديمقراطية والتعددية السياسية وعلى نحو شمل العالم كله. ولم تعد الديمقراطية تخضع لمفاهيم فضفاضة وتفسيرات تمليها عليها الأنظمة السياسية وبما يتفق ونمط تفكيرها السياسي. وأدى ذلك إلى فقدان المناعة والحصانة لأغلب بلدان عالم الجنوب.

20- عانت دول الجنوب من أزمة تجلت في إنتاج شكل خاص للديمقراطية يوائم قوى التحكم الخارجية. وقد مثل الشكل الجديد للديمقراطية، أسساً دخيلة تقبل الانهيار، بقدر ماسمح، بالمقابل، بابتكار أنماط من القهر السياسي تحست مظلة الشرعية الدولية، أصبحت تمثل شعار المرحلة الجديدة التي انصبت على زيادة تهميش بلدان الجنوب.

21- لائحسب ان كل التجارب التعددية يمكن ان تستمر او ان تؤدي واجبها كما ينتظر منها، وهي تواجه تحديات كبيرة وخطيرة، إلا في إطار إصلاح جذري وعميق وذلك من خلال:

أ- ملاءمة أبنية الدولة للواقع الاجتماعي والسياسي وإيجاد بناء مؤسسي ينسجم مع حالة التنوع.

ب- ضرورة تعديل الدستور بما يتفق مع الفكرة التعددية، وإن يتطابق مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يجري فيها التغيير لإنجاز الأهداف الوطنية في إطار الممارسة السياسية لمختلف القوى.

ج- إيجاد آلية لتداول السلطة بين مختلف القوى السياسية وبطريق مشروع وسلمي بعيداً عن العنف أو الانقلابات.

د- إعادة النظر في القوانين التي تقيد الحريات والحقوق وإنهاء حالة الطوارئ.

هـ- إطلاق حرية الكلمة والتعبير والمعتقد وتوفير حرية الرأي المعارض والبناء لتصحيح الخطأ والانحراف.

و- إشاعة لغة الحوار وتنمية الثقافة الديمقراطية عند جميع القوى الاجتماعية فلا يكون هناك مجتمع ديمقراطي من دون مواطن ديمقراطي يؤمن ويمارس قيم التعددية.

وقد يبدو من هذا العرض أننا متشائمون فيما يتعلق بمستقبل التعددية في عالم الجنوب، غير أننا على العكس، نعتقد بضرورة الديمقراطية والتعددية كونها أمراً ممكناً لدول الجنوب ولكن ينبغي أن يسبق ذلك تنمية القناعات بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر، وذلك يتم من خلال توفير الأطر الثقافية المناسبة وعبر مؤسسات متعددة تعزز وجود التعددية، عندها سيكون بوسعنا أن ننقذ أنفسنا وسيكون بوسعنا أن نتحاور إلى ما لانهاية، وقد يكون الحوار جزءاً من كيفية تخطيطنا لحدوثه، وفي ظل الديمقراطية فقط يستطيع الناس أن يتحاوروا، وفي ظل التعددية نحصل في النهاية على ما نريد.

المصادر باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- القرآن الكريم.
- 2- د. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر - الإسكندرية، ط3، 1982.
- 3- احمد نياح الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 1992.
- 4- احمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، يناير 1992.
- 5- أدوار م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبدالكريم احمد، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، 1988.
- 6- د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987.
- 7- د. اسماعيل علي سعد، علم السياسة، دراسات نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- 8- د. اسماعيل علي الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
- 9- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993.
- 10- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، حزيران 1993.
- 11- أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة د. حسن علي الذنون، المكتبة الأهلية، بغداد 1964.

- 12- باسل البستاني (تحرير وتقديم)، النظام الدولي الجديد - آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1992.
- 13- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.
- 14- ب. س. لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي ترجمة شوقي جلال، سلسلة اعلام المعرفة، أبريل 1980.
- 15- د. توفيق عبدالغني الرصاصي، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
- 16- د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
- 17- د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الثاني، 1997.
- 18- جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، 1983.
- 19- جان وليام لابيبار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا، الياس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، 1983.
- 20- د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، 1986.
- 21- د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1970.
- 22- د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
- 23- د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات)، سلسلة آفاق عربية (16)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1997.

- 24- د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1995.
- 25- د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، الموصل، الطبعة الثانية، 1989.
- 26- ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، دار طلال، 1992.
- 27- زكي العايدى وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.
- 28- د. سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.
- 29- سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، 1989.
- 30- د. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، 1991.
- 31- د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الثانية، 1975.
- 32- شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1994.
- 33- د. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1981.
- 34- د. عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف بالإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، 1985.

- 35- د. عبدالرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1991.
- 36- د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1987.
- 37- د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، بلا تاريخ.
- 38- د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1993.
- 39- د. فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، الجزء الأول، 1974.
- 40- د. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1971.
- 41- د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- 42- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1987.
- 43- مجموعة مؤلفين أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تشرين الثاني، 1984.
- 44- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، تشرين الثاني، 1986.
- 45- مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، منشورات منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، 1991.

- 46- مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول، 1992.
- 47- مجموعة مؤلفين، النظم السياسية في العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1987.
- 48- مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 1995.
- 49- مجموعة مؤلفين، قضية الديمقراطية في الوطن العربي، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، 1991.
- 50- محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، 1973.
- 51- محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، الطبعة الأولى، 1992.
- 52- محمد طه بدوي، النظرة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986.
- 53- د. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول 1987.
- 54- د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1991.
- 55- محمد ناصر العجلاني، التجربة الديمقراطية في الأردن، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1995.
- 56- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1977.

- 57- مورييس ديفرجيه، النظم السياسية، ترجمة احمد حسيب عباس، مراجعة د. ضياء الدين صالح، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر والتوزيع، سلسلة الألف كتاب.
- 58- د. نازلي معوض احمد، الاشتراكية الديمقراطية في السنغال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.
- 59- د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.
- 60- نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1991.
- 61- د. نظام عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (أرقام ودلالات انتخابات 1993 في الأردن)، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997.
- 62- هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البدري، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1995.
- 63- د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ .

ثانياً: البحوث والمقالات

- 1- احمد أبو الوفا، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، (القاهرة 1995).
- 2- احمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، السنة 1995/8.
- 3- احمد تهامي عبدالحى، التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة 1997).
- 4- احمد ثابت، تآكل شرعية الدولة العربية: الحالة المصرية، مجلة أبعاد، العدد الرابع، (لبنان 1995).
- 5- احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، تحول مقيد وآفاق عاتمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، السنة 1992/1.
- 6- د. احمد صدقي الدجاني، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، السنة 1984/4.
- 7- احمد عبدالرحمن، المجلس الوطني العراقي ورياح التحول نحو التعددية السياسية، مجلة المنار، العدد 53، السنة 1989.
- 8- احمد محمد فرج، جواتيمالا : ماذا بعد أربعين عاما من الحكم العسكري، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، (القاهرة 1994).
- 9- احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، (القاهرة 1991).
- 10- احمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، (القاهرة 1992).

- 11- احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، (القاهرة 1993).
- 12- احمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، (القاهرة 1997).
- 13- احمد الوافي، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، السنة 8 / 1995.
- 14- أسامة المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، (القاهرة 1992).
- 15- د. إسماعيل صبري عبدالله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 64، السنة 6 / 1984.
- 16- الحسان أبو القنطار، نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي، مجلة الوحدة المغربية، العدد 12، السنة الأولى، أيلول 1985.
- 17- السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، (القاهرة 1991).
- 18- السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية العدد 107، (القاهرة 1992).
- 19- السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، (القاهرة 1992).
- 20- السفير احمد طه محمد، جنوب أفريقيا وتحولات ما بعد الابراريد، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة 1993).
- 21- السفير احمد طه محمد، العرب وجنوب افريقيا ما بعد الابراريد، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، (القاهرة 1993).
- 22- السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بيرو، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، (القاهرة 1997).

- 23- السيد عوض عثمان، دلالة نتائج انتخابات نيكاراكوا، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة 1997).
- 24- د. السيد ياسين، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي " ملاحظات أولية"، مجلة الأفق العربي، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، الأردن، العدد 9، السنة شباط 1997.
- 25- الشيماء علي عبدالعزيز، التطور الديمقراطي في أوروبا الشرقية (حالة صربيا)، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، (القاهرة 1997).
- 26- أيمن السيد عبدالوهاب، الصومال وتداعيات انهيار الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، (القاهرة 1992).
- 27- د. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد 135، السنة 1990/5.
- 28- د. برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية (مقدمة نظرية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 213، السنة 1996/11.
- 29- د. بطرس بطرس غالي، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة، مجلة السياسة الدولية العدد 106، (القاهرة 1991).
- 30- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، (القاهرة 1994).
- 31- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، مجلة المستقبل العربي، 201، السنة 1995/11.
- 32- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 121، (القاهرة 1995).
- 33- د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، (القاهرة 1992).

- 34- د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمن العام للأمم المتحدة في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، (القاهرة 1996).
- 35- د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، (القاهرة 1993).
- 36- د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، (القاهرة 1993).
- 37- تقرير عن أزمة الديمقراطية في بنغلادش، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، (القاهرة 1996).
- 38- د. ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، السنة 1994/9.
- 39- جمال الدين محمد علي، خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، (القاهرة 1991).
- 40- جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 180، السنة 1994/2.
- 41- جمال محمد توفيق، مؤتمر أفريقيا 1993 : تطورات السنظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والتجارية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، (القاهرة 1993).
- 42- جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 158، السنة 1992/4.
- 43- جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : إرهابات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، السنة 1996/9.
- 44- حسن أبو طالب، تجربة التعددية السياسية في تونس، مجلة المنار، العدد 53، السنة أيار 1989.

- 45- حسن عامر، التعددية السياسية بين ثقوب الذاكرة العربية والبحث عن ديمقراطية بديلة، مجلة المنار، العدد 53، السنة أيار 1989.
- 46- د. حسن عبدالقادر صالح، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد 83، السنة أيلول 1995.
- 47- د. حسن عبدالله الترابي، الشورى والديمقراطية: اشكالات المصطلح والمفهوم، مجلة المستقبل العربي، العدد 75، السنة 1985/5.
- 48- حسنين توفيق ابراهيم، العالم العربي وتحديات التسعينات، مجلة قضايا دولية، العدد 211، السنة الخامسة، يناير 1994.
- 49- حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، السنة الخامسة، تموز 1994.
- 50- حلقة نقاشية، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، السنة 1995/10.
- 51- حلقة نقاشية، المغرب والتحدي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 181، السنة 1994/3.
- 52- د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا - القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، (القاهرة 1993).
- 53- د. حمدي عبدالرحمن حسن، عرض كتاب (إفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل) مجلة المستقبل العربي، العدد 212، السنة 1996/10.
- 54- حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة 1997).
- 55- خلدون حسن النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الحرية، مجلة المستقبل العربي، العدد 184، السنة 1994/6.

- 56- خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني عشر، السنة الخامسة، تموز 1994.
- 57- دوريات السياسة الدولية، الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة وحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، (القاهرة 1994).
- 58- البروفيسور دومينيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة وتقديم مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، السنة الأولى، مايس 1994.
- 59- د. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، (القاهرة 1992).
- 60- د. رعد صالح الالوسي، الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة كلية التربية - الجامعة المستنصرية، العدد 3، السنة 2002.
- 61- د. رعد صالح الالوسي، المجتمع المدني العربي وصنع السياسات العامة في ظل العولمة، مجلة ام المعارك، العدد 31، تشرين الثاني 2002.
- 62- د. رعد صالح الالوسي ود. حسين علوان الربيعي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وصنع السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، تأثيرات عامل الانحطاط المؤسسي، مجلة الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، العدد (5)، نيسان 2002.
- 63- د. رعد صالح الالوسي ومحمد عدنان الخفاجي، الحريات العامة بين النصوص القانونية والواقع السياسي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (18)، السنة تشرين الاول 2002.
- 64- د. رياض عزيز هادي، الحق في التنمية: رؤية سياسية، مجلة آفاق عربية، العدد التاسع، أيلول 1992.
- 65- ريمون ماهر كامل، بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة، 1997).

- 66- زياد أبو عمرو، الأحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية، مجلة المستقبل العربي، العدد 192، السنة 1995/2.
- 67- د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، السنة 1984/4.
- 68- د. سعد حقي توفيق، إشكالية فهم النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد 14، السنة الخامسة، حزيران 1995.
- 69- د. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط 1993.
- 70- سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 135، السنة أيار 1990.
- 71- سعيد زيداني، الديمقراطية الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة، مجلة المستقبل العربي العدد 179، السنة 1994/1.
- 72- سيدي إبراهيم بن محمد بن احمد، حول ضعف أداء الأحزاب: أزمة نظام أم أزمة بنى ؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 8، 9، السنة آب 1995.
- 73- شعيب عبدالفتاح، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي - باريس - برلين - براج) مجلة السياسة الدولية، العدد 106، (القاهرة 1991).
- 74- د. شفيق عبدالرزاق السامرائي، الأحزاب السياسية في الوطن العربي، رصد وعرض، مجلة المنار، العدد 67، السنة 1990.
- 75- صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، (القاهرة 1995).
- 76- صبحي العتيبي، تقديم، ندوة التعددية في الدول العربية، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد 9، السنة شباط 1987.

- 77- طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، (القاهرة 1992).
- 78- طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة 1993).
- 79- د. طارق الهاشمي، الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد، العدد 3، السنة 1981.
- 80- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، العدد 219، السنة 1997/5.
- 81- عبد الإله بلقزيز، بعد الانهيار السوفييتي ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 154، السنة 1991/12.
- 82- د. عبدالرضا الطعان، هل يمكن قيام ليبرالية حقيقية في الوطن العربي، مجلة المنار، العدد 67، تموز 1990.
- 83- عبدالله السيد ولد اباه، التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا مجلة المستقبل العربي، العدد 198، السنة 1995/8.
- 84- عبدالله الشهاوي، أزمة نظام الحكم في زائير، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، (القاهرة 1992).
- 85- عبدالله صالح، الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، (القاهرة 1994).
- 86- عبدالله صالح، الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، (القاهرة 1997).
- 87- عبدالله صالح، الموجة الثالثة للديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة 1993).
- 88- د. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد - الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، (القاهرة، 1996).

- 89- د. عراقي عبدالعزيز الشربيني، اقتصاد جنوب أفريقيا في مرحلة انهيار
العنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، (القاهرة 1995).
- 90- عز الدين شكري، أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد
110، (القاهرة 1992).
- 91- د. عزمي خليفة، جذور الأزمة السياسية في روسيا، مجلة السياسة الدولية،
العدد 113، (القاهرة 1993).
- 92- علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مجلة
السياسة الدولية، العدد 115، (القاهرة 1994).
- 93- علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس،
مجلة السياسة الدولية العدد 116، (القاهرة 1994).
- 94- د. علي الدين هلال، التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل
السياسية، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد 9، السنة شباط
1987.
- 95- علي خليفة الكواري، مخطط عام لدراسة البلدان العربية، مجلة المستقبل
العربي، العدد 213، السنة 11/1996.
- 96- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة
المشتركة للدستور الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 173، السنة
1993/7.
- 97- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في
خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد، 168، السنة
1993/2.
- 98- علي عيسى عثمان، الاعتراف بالإنسان هو الأصل في حقوق الإنسان:
الإسلام والديمقراطية مجلة المستقبل لعربي، العدد 68، السنة 10/1984.

- 99- علي القرشي، نحن والغرب : قراءة في التمرکز الوري وتجلياته في المجال العربي والإسلامي، مجلة المستقبل العربي، العدد 196، السنة 1995/6.
- 100- عمرو الجولي، الأمم وحقوق الإنسان، تطور الآليات، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، (القاهرة 1994).
- 101- عمرو الشربيني، أفريقيا وجهود التنمية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة 1997).
- 102- د. غازي فيصل، الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد البروسترويك، جريدة الجامعة، ملف خاص عن التحولات في دول أوروبا الشرقية، الاربعاء 14 آذار 1990.
- 103- فائزة سارة، النظام الدولي والعرب في ظل علاقات متغيرة، مجلة الوحدة المغربية، العدد 100، السنة التاسعة، كانون الثاني، 1993.
- 104- فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 166، السنة 1992/12.
- 105- د. كاظم هاشم النعمة، عالم أحادي القطب أم متعدد الأقطاب، مجلة آفاق عربية، السنة الثامنة عشرة، شباط 1993.
- 106- لييب قمحاوي، مفاهيم مختارة في التعددية الفلسطينية بعد عام 1948، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد 9، السنة شباط 1987.
- 107- متابعات فكرية، الاهتمام الأمريكي بآسيا يصبح تجارياً خالصاً، مجلة المنتدى، العدد 119، المجلد العاشر، أيلول 1995.
- 108- محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية أنجولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة 1993).
- 109- محمد الأطرش، البيريستروكا والاشتراكية والرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 129، السنة 1989/11.

- 110- مد جابر الانصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 203، السنة 1996/1.
- 111- محمد سيد احمد، اليسار في أوروبا الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، (القاهرة 1992).
- 112- محمد سيد احمد، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، (القاهرة 1992).
- 113- محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، (القاهرة 1993).
- 114- محمد مصطفى شحاته، الديمقراطية في مملكة نيبال، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، (القاهرة 1990).
- 115- د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي، العدد 167، السنة 1993/1.
- 116- محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والاضاع الراهنة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 157، السنة 1992/3.
- 117- محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد 164، السنة 1992/10.
- 118- د. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة المغربية، العدد 91، السنة نيسان 1992.
- 119- محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكاراكوا، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، (القاهرة 1990).
- 120- د. محمود عبدالمنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، (القاهرة 1992).

- 121- مختار شعيب، الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، (القاهرة 1997).
- 122- د. مسعود ظاهر، مستقبل التعددية السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية، مجلة الوحدة المغربية، العدد 91، السنة الثامنة، نيسان 1992.
- 123- منال لطفي حامد، سيناريوهات الأزمة الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، (القاهرة 1997).
- 124- د. ميلود المهدي، إشكاليات في الديمقراطية المعاصرة والمتغيرات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطا، العدد 7، السنة أيلول 1992.
- 125- نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، السنة 1997/7.
- 126- نبيه الاصفهاني، غزو هاييتي بين الشرعية واستعراض القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، (القاهرة، 1995).
- 127- د. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، (القاهرة 1993).
- 128- نبيل عبدالفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، (القاهرة 1992).
- 129- د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة 1993).
- 130- د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الأول، السنة الأولى، عمان 1997.
- 131- نيفين القباج، جنوب أفريقيا والتوجه الصعب نحو التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، (القاهرة 1992).

- 132- د. هدى راغب عوض، إعادة لتقييم حفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، (القاهرة 1995).
- 133- د. هشام جعيط، النهضة وحركات الإصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 38، السنة 1982/4.
- 134- وثائق الأمم المتحدة، تقرير الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، (القاهرة، 1992).
- 135- وثائق الأمم المتحدة، محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة (من صيانة السلم لبناء السلم)، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، (القاهرة 1992).
- 136- وحيد عبدالمجيد، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، مجلة المنار العدد 53، السنة ايار 1989.
- 137- وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي (ورقة خلفية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 138، السنة 1990/8.
- 138- ودودة بدران، كسب السلام : أمريكا والنظام العالمي في الحقبة الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، السنة 1997/7.
- 139- وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، (القاهرة 1995).
- 140- د. وليد محمود عبدالناصر، أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل بلدان العامل الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، (القاهرة 1994).
- 141- د. ياسين العيوطي، افريقيا في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية العدد 106، (القاهرة 1991).
- 142- د. ياسين سويد، موقع الوطن العربي في النظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة المغربية، العدد 100، السنة التاسعة، كانون الثاني، 1993.

ثالثاً: الأطروحات الجامعية

- 1- احمد عدنان عبدالكريم الشكاكي، الامم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
- 2- ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.
- 3- حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (النموذج الأفريقي)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995.
- 4- سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الأول 1989.
- 5- سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية لدول العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982.
- 6- عبدالجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.
- 7- مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.

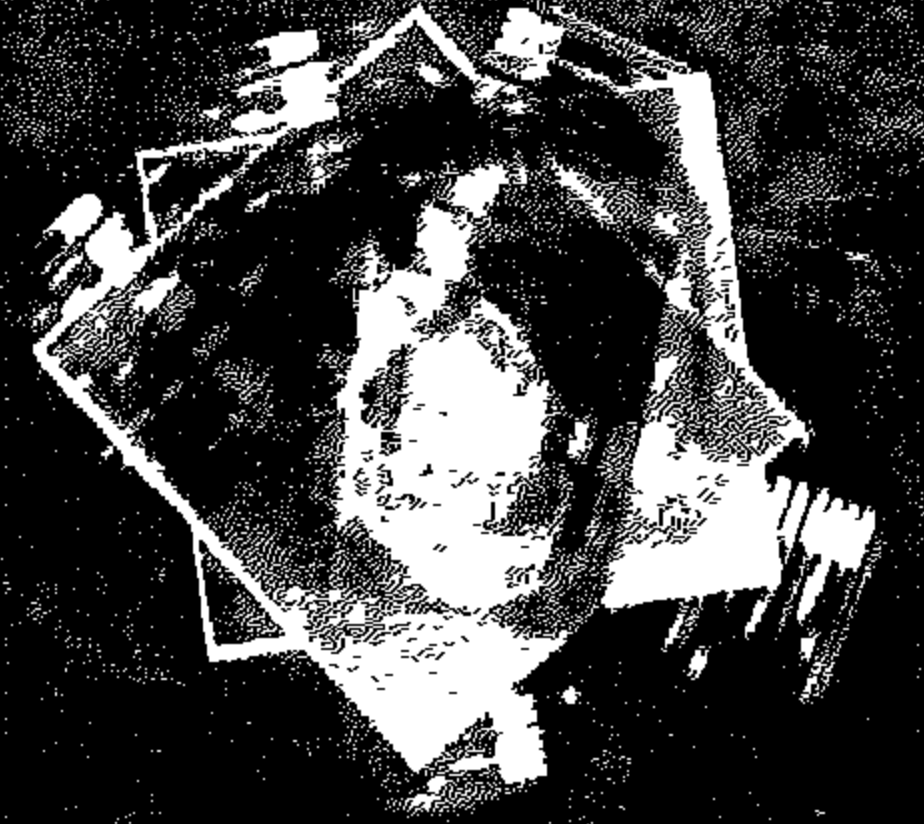
References

- 1- A.H.Birch, Representation, Pall mall, London, 1971.
- 2- Carlton C.Rodee, etal, Introduction to Political Science, Tokyo : Mc Graw-Hill Inc. (1976) (3rd ed).
- 3- Charles Vereker, the Development of Political theory, London: Hutchinson co. LTD, 1964.
- 4- David, Apter, Some conceptual Approaches to the Study of Modernization, Prentice Hall, New Jersey, 1968.
- 5- John. A. Minahan, the Teaching Democracy : a professor's Journal, delphinium books, United States of America, 1993.
- 6- J. Charless king and James a.Mc Gilvrary, Political and social Philosophy, New York : Mc Graw-Hill Inc, 1973.
- 7- John dunn, the Political thought of John Locke, Cambridge : The University Press, 1969.
- 8- Larry Diamond and others, Democracy In Developing Countries, Vol., 4, Lynne Rienner Puplishrs U.S., 1989.
- 9- Leon D.Epstein, Political Parties In Western democracies, New York, Frederick A.Prager, Inc, 1967.
- 10- Michael Weinstein, Philosophy, theory , and Methods, In Contemporary political thought, Illinois, Scott, foresman and company, 1971.
- 11- Micheal Todaro , Economic development in the third world, London, 1977.

- 12- Nicolas, Hopkins, Pluralism, Local Politics and State In Tunisia, Gramsci and the Andalusians. The Arab Perspective, Jordan enter, No. (9) February, 1986.
- 13- Sam G.Amoo, the Challenge of Ethnicity and Conflicts In Africa : the Need for A New paradigm, New York : United Nations Development Programme (UNDP), 1997.
- 14- Simon Kuznets, Modern Economic Growth, Rates structure and Spread, New Have, 1966.
- 15- William N. Nelson, On Justifying Democracy, London : Routledge and kegan Paul, 2980.

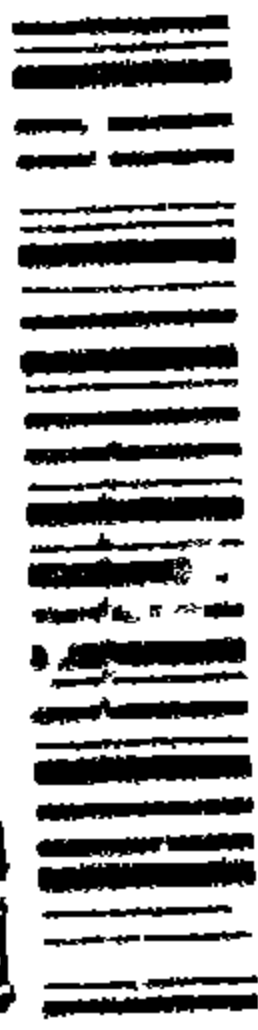
التعددية السياسية في عالم الجنوب

الدكتور رعد صالح الالوسي



- من مواليد بغداد 1953.
- حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية في كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد عام 1977.
- حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية / فكر سياسي من كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد عام 1983 ثم حصل على شهادة الدكتوراه / فلسفة في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والعالم الثالث من الجامعة ذاتها وحصل على لقب استاذ مساعد منذ عام 1993.
- عمل مدرسا في جامعتي المستنصرية وبغداد منذ عام 1983.
- مارس التدريس خارج العراق.
- عمل مديرا للتدريب العلمي والتعليم المستمر للفترة من 1986 ولغاية 1994 في الجامعة المستنصرية.
- له عدد من البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة اضافة إلى عدد من البحوث قيد النشر.
- درّس العديد من المواد في الدراسات العليا لمرحلتي الدكتوراه والماجستير.
- اشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه.
- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية داخل وخارج القطر.
- عضو الهيئة المؤسسة للجمعية العراقية للعلوم السياسية وعضو اول هيئة ادارية لها في القطر. وعضو في العديد من الجمعيات والنفابات منها جمعية حقوق الانسان في العراق وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- شغل منصب رئيس قسم السياسة العامة - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين.

Bibliotheca Alexandrina



0636834

ISBN 9957-02-239-3



9 950007 022394

Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Tel/fax: 5349497 - 5349499
PO Box 1758 Amman 11941- Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣١٩٩٧ ٥٣١٩٩٩
ص.ب. ١٧٥٨ عمان ١١٩٤١ الاردن

E-mail: customer@majdalawibooks.com
www.majdalawibooks.com